

موقف بريطانيا من القضية الكردية في العراق

1980 - 1975

دراسة تاريخية وثائقية



د. ميهشان محمد حسين

موقف بريطانيا من القضية الكردية في العراق

1975 . 1980

دراسة تاريخية وثائقية



مركز زاخو للدراسات الكردية

موقف بريطانيا من القضية الكردية
في العراق
1975 - 1980
دراسة تاريخية وثائقية

الكتاب

د. ميهشان محمد حسين

المؤلف

الاولى / 2018

الطبعة

وارهيل عبدالباقي

التصميم و

ديار عبدالله

الغلاف

978-9933-9265-4-0

ISBN

D- / 2149 / 18

رقم الايداع

© حقوق الطبع محفوظة

مركز زاخو للدراسات الكردية



Zakho Centre
for Kurdish Studies

مركز زاخو للدراسات الكردية

✉ zcks@uoz.edu.krd ☎ +964 (0) 751 536 1550

📍 Iraq-Kurdistan Region, Zakho- Univesity of Zakho

موقف بريطانيا من القضية الكردية في العراق 1975 - 1980

دراسة تاريخية وثائقية

د. ميهقان محمد حسين

الأهداء

إلى أمي وأبي

أخواتي وأخوتي: زوزان، ژشان، كارزان، ريژان، قمان، روژان

زوجتي: ژيمان

أطفالي: ئانا و ئارال

ميھشان

ههه و النامهه كئيب

المقدمة

ههوا الأمهى كئيب

هه‌و‌ئ‌نامه‌ی کتێب

إن هذه الدراسة هي محاولة لتتبع الموقف البريطاني من القضية الكردية في كردستان العراق وتحليلها، منذ انهيار الحركة الكردية في 19 آذار 1975 حتى بداية الحرب العراقية - الإيرانية في 22 أيلول 1980، و لم تقتصر الدراسة على الموقف الرسمي للحكومة البريطانية فحسب، بل شملت أيضاً موقف غالبية المؤسسات الرسمية و غير الرسمية في بريطانيا وهي: البرلمان البريطاني، و خاصة مجلس العموم، و المنظمات والجمعيات الإنسانية والخيرية البريطانية التي قدمت مساعدات للكرد، كما درست موقف بعض الشخصيات السياسية البريطانية و القيادات الكردية من أجل إيجاد تفهم أوضح للموقف البريطاني من القضية الكردية، إذ حاولت بعض القيادات الكردية تكوين علاقات مع الحكومة البريطانية، من خلال شخصيات سياسية أو أعضاء من البرلمان البريطاني، لإيصال وجهة نظر الحركة الكردية إليها، و دحض روايات الحكومة العراقية التي كانت تحاول خلق انطباع خاطيء عن طبيعة الحركة الكردية في وسائل الإعلام الأوربية والبريطانية بشكل خاص. وهذا لم يكن ليتضح لولا تسليط الضوء على دور تلك الشخصيات من القيادات الكردية وأعضاء مجلس العموم البريطاني، ويتبين ذلك أكثر من خلال دور ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني في بريطانيا. وسلطت الدراسة الضوء على ما هية العوامل التي أثرت في موقف بريطانيا تجاه القضية الكردية في العراق، بعض هذه العوامل تختص بالسياسة البريطانية بشكل عام و بعضها الآخر كانت ذاتية متعلقة بالحركة الكردية، إذ إن هذه الدراسة اهتمت بمتابعة نشاطات الحركة الكردية في أوروبا، ومدى تنظيم هذه النشاطات خارج كردستان وفعاليتها، وبالأخص في بريطانيا، و من خلال ذلك تناولت الدراسة بعض الظروف الداخلية الخاصة التي شهدتها الحركة الكردية في كردستان العراق، إذ دخلت مرحلة جديدة من التعددية الحزبية، كما برز الاتجاه اليساري لدى غالبية تلك الأحزاب

والتنظيمات السياسية، و كان لهذا تأثيرات سلبية في صورة الحركة الكردية، إذ تكوّن لدى الغرب انطباع خاطيء بتبعية قيادة الحركة الكردية في العراق للاتحاد السوفيتي و المعسكر الشرقي.

تأتي أهمية هذه الدراسة من خصوصية العلاقة التي تربط بريطانيا بالقضية الكردية بشكل عام، والمسألة الكردية في كردستان العراق بشكل خاص، إذ تعد سياسات الحكومات البريطانية منذ بداية القرن العشرين من أهم العوامل المؤثرة في مصير الشعب الكردي بشكل عام، فقد كانت ذات تأثير سلبي للغاية في مستقبل كردستان الجنوبية، إذ استمرت السياسة البريطانية، بعد إلحاقها بالمملكة العراقية في 1925، في دعم جميع الجهود العراقية لإخماد الحركات والانتفاضات التي كان يقدم عليها الكرد لمجابهة سياسات الحكومات العراقية المضادة للكرد. ومن الواضح أن دور بريطانيا تقلص تدريجياً في العراق وعموم المنطقة، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 وصولاً إلى انسحابها من منطقة الخليج في 1971، و لكن على الرغم من ذلك بقي الموقف البريطاني مهماً بوصفها قوة مهمة على المستوى الأوروبي و الدولي و مؤثرة في العلاقات الدولية والقضايا الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص في العراق. كما أن الموقف البريطاني تجاه القضية الكردية كان يحظى بأهمية واضحة في السياسة البريطانية تجاه العراق، نتيجة تأثيرات دور العراق الذي برز بشكل واضح خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، وتعاضم دوره من الناحية السياسية والاقتصادية في المنطقة، و انعكاس القضايا الداخلية في العراق، و خاصة القضية الكردية، على علاقاته مع بريطانيا، و من جهة أخرى على السياسة البريطانية تجاه العراق نفسه وفي المنطقة وبالأخص في إطار الاهتمام البريطاني بمنطقة الخليج.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تفسير مساعي قيادة الحركة الكردية في كردستان العراق لكسب الجانب البريطاني، وفضلاً عما مرّ تركزت خطة و جهود هذه الدراسة على توضيح مدى التغيير الذي يمكن أن يحدث في الموقف البريطاني تجاه القضية الكردية، وهل بالإمكان أن يحدث هذا التغيير في السياسة البريطانية،

بصورة مؤثرة، أم أن جملة العوامل و الركائز في العقلية السياسية البريطانية تتحكم في مدى إمكانية حدوث هذا التغيير؟

وما هي جملة العوامل التي أثرت في الموقف البريطاني من القضية الكردية في العراق، إذ يأتي على رأس تلك العوامل: العامل الاقتصادي، ومدى تأثيره في العلاقات البريطانية - العراقية التي كانت العامل الأبرز في تحديد سياسة الحكومة البريطانية تجاه القضية الكردية في كردستان العراق، وعلى الرغم من أن هذه العلاقات كانت تمر بتغييرات كثيرة ما بين تحسن نسبي وانقطاع في العلاقات الدبلوماسية لمرات عدة، إلا أن تلك التغييرات هل انعكست إيجاباً على الموقف الرسمي البريطاني من القضية الكردية في العراق؟ وهذا سلط الضوء على كيفية إدارة الحكومة البريطانية لعلاقاتها مع الحكومة العراقية في مختلف الظروف، لأن العلاقات الاقتصادية والتجارية البريطانية - العراقية، كانت ركيزة محورية في العلاقات البريطانية - العراقية، ومن هنا اتضح بشكل صريح موقف الحكومة البريطانية من المشكلة الكردية في العراق، والتي كانت حريصة على كسب جانب الحكومة العراقية من هذا الجانب، وهذا ما جعلها تنهج سياسة الابتعاد على كل ما يؤثر على جهودها ومحاولاتها في زيادة استثماراتها في العراق، خاصة مع زيادات العائدات النفطية العراقية الناتجة من زيادات الأسعار التي شهدتها أسواق النفط بعد أزمة الطاقة في 1973.

كان دور الصحافة البريطانية محورياً في تفصيل السياسة البريطانية وتوضيحها، و كانت هناك نتائج مترتبة عن تغطية كبريات الصحف والمجلات البريطانية لإجراءات الحكومة العراقية تجاه القضية الكردية في العراق، وهل كان لذلك مردود سلبي على العلاقات البريطانية - العراقية؟ ويجب هنا التنويه إلى أن الصحفيين البريطانيين كتبوا بموضوعية ومهنية جديرة بالاهتمام فيما يخص العديد من القضايا المتعلقة بالمشكلة الكردية في العراق خلال هذه المدة، و بالأخص فيما يخص مشكلة اللاجئين الكرد في إيران قبل وبعد اتفاقية الجزائر في السادس من آذار 1975، وكانوا في انتقاد مستمر للحكومتين العراقية والبريطانية، و أن دور

الصحافة البريطانية أوصل صورة واضحة عن طبيعة المشكلة الكردية في كردستان العراق، وهذا ما أدى بالمحصلة إلى تكوين لوبي كردي في بريطانيا أو جماعة ضغط تُؤيّد بقوة القضية الكردية، و الحركة الكردية في العراق، ويجب الإشارة إلى أن مواقف أعضاء المجلس العموم البريطاني، كان ذا أثر كبير في العلاقات البريطانية - العراقية سلباً وإيجاباً، فإن العديد من أعضاء البرلمان البريطاني أدوا أدواراً فعالة في الدفاع عن القضية الكردية، وحاولوا تنظيم جهودهم في جمعيات ومنظمات لتقديم يد المساعدة للكردي، وكان بعض منهم بشكل خاص يولي اهتماماً كبيراً بقضايا الشعب الكردي، وفي الواقع أن مصادر التاريخ الكردي المعاصر لم تأت على ذكر ذلك البتة، إذ أن دور ومواقف أولئك الأعضاء في مجلس العموم البريطاني كان في غاية الأهمية وجدير بالمعرفة والإشادة بها، نظراً لما قدموا إلى الكردي من خدمات ومساعدات لإيمانهم بعدالة القضية الكورية عموماً.

كانت هناك العديد من الدوافع التي دفعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع، إذ إن الدراسات في التاريخ الكردي الحديث والمعاصر أولت اهتماماً بالحركة الكردية المسلحة في كردستان العراق إلى 1975، من ناحية الظروف الداخلية، والمواقف الدولية. ولكن الحركة الكردية خلال المدة 1975 - 1990 لم تأخذ نصيبها من الاهتمام المناسب، كما أن عدم وجود دراسة أكاديمية عن الموقف البريطاني تجاه القضية الكورية في كردستان العراق في تلك السنوات، كانت من أبرز دوافع الكتابة عن هذا الموضوع.

جابهت الباحث جملة صعوبات ومعوقات في إعداد هذه الدراسة، يأتي في مقدمتها قلة المصادر التي تتناول هذه المدة من عمر الحركة الكردية في كردستان العراق، إذ عند البحث عن المصادر لاحظ الباحث أن المكتبة الكردية تعاني من نقص شديد في الكتب والدراسات عنها، سواء المصادر التي تناولت أوضاع الحركة الكردية الداخلية أو الموقف الدولي بشكل عام. فضلاً عن أن ثقافة كتابة المذكرات عند غالبية قيادات الحركة الكردية غير موجودة بنسبة كبيرة، وهذا ما يخلق صعوبة كبيرة لدى الباحث الذي يبحث في شؤون الحركة الكردية. و من المهم الإشارة إلى أن

الباحث حاول مراراً الاتصال بعدد من القيادات الكُردية من الحزبيين الرئيسيين في كُردستان العراق لغرض إجراء مقابلات شخصية معهم، إلا أن بعضاً منهم كان غير مبالٍ بالموضوع، و لم يمنح فرصة اللقاء به، في حين كان بعض آخر منهم متعاونين بصورة كبيرة.

في بداية عملية البحث عن المصادر في مكتبات كُردستان العراق و في تركيا، التي زارها الباحث مرات عديدة تبين أن توضيح الموقف البريطاني من القضية الكُردية في كُردستان العراق لن يتم بالصورة المطلوبة دون زيارة بريطانيا والاطلاع على الوثائق و التقارير الحكومية في الأرشيف الوطني البريطاني في لندن، ومكتبات الجامعات البريطانية. و بعد محاولات عديدة مع رئاسة جامعة زاخو، وبتأييد وتعاون جدير بالتقدير من مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية والدراسات العليا الأستاذ الدكتور عمر عبدالمجيد، والعميد الحالي لفاكولتي العلوم الإنسانية الأستاذ المساعد الدكتور ديار عبدالكريم سعيد هالو، وافقت رئاسة جامعة زاخو على إيفاد الباحث الى بريطانيا لتكميل عملية البحث عن المصادر وبالأخص وثائق الأرشيف الوطني البريطاني في لندن، فضلاً عن تلقي دورة في تعليم اللغة الإنكليزية لمدة ستة أشهر في مدينة إكستر Exeter (بمقاطعة ديفون Devon جنوب غرب لندن) بمعهد Skola English in Exeter، وعلى الرغم أنها كانت فرصة فريدة وتجربة علمية رائعة وتمكن الباحث خلالها من جمع عدد كبير من الوثائق في الأرشيف الوطني البريطاني The National Archives في لندن، والتي كان الباحث يزورها يومياً من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الخامسة مساءً، إلا أن الباحث تكفل بمصاريف معيشته في بريطانيا ولم يتلقَ الدعم المادي المفروض من برنامج سبلت سايد Splite Side الجديد للدراسات العليا في مرحلة الدكتوراة من وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بأقليم كُردستان العراق الأمر الذي أثقل كاهل الباحث بالعبء المادي هناك.

تمكن الباحث من جمع عدد كبير من المقالات التي كانت قد نشرت في كبريات الصحف البريطانية خلال مدة التي أختصت بها الدراسة وبعض المصادر إلا

أنه لاحظ بعد البحث الطويل في مختلف المكتبات عدم وجود دراسات بريطانية عن الموقف البريطاني تجاه القضية الكردية عموماً، أو دراسات تتعلق بالعلاقات البريطانية-العراقية خلال المدة التي تتناولها الدراسة، وعلى الرغم من تفقد الباحث لمكتبات الجامعات البريطانية مثل جامعة إكستر Exeter، جامعة بليموث Plymouth، وجامعة ماري كوين Mary Queen، وجامعات عديدة أخرى، فضلاً عن مكتبات عديدة وبالأخص مكتبة الأرشيف الوطني البريطاني، وتبين أخيراً للباحث حسب اطلاعه وعلمه أنه لم يبحث بعد لحد الآن في موضوع السياسة البريطانية تجاه القضية الكردية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية.

تتألف هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد و أربعة فصول وخاتمة. اعتمدت الدراسة في كتابة الفصول، عدا الفصل التمهيدي، منهج وحدة الموضوع وليس التسلسل التاريخي لأحداث، إذ لم تتبنَّ خطة هذه الدراسة التسلسل التاريخي في تقسيم الفصول، فقد حدد لكل فصل عنوان لتناول المواقف البريطانية من المدة 1975 - 1980، وبالتالي انقسم كل فصل إلى مبحثين أو ثلاثة مباحث.

تناول التمهيد الموقف البريطاني من القضية الكردية بين 1921 - 1975، وتضمن عرضاً سريعاً لأهم المواقف والسياسات البريطانية بخصوص كردستان الجنوبية، وتُطرِّق فيه إلى بدايات الاهتمام البريطاني بكردستان، في إطار موقف بريطانيا من " المسألة الشرقية " و دور العلاقات البريطانية - العثمانية. وقد أُشير إلى موقف بريطانيا من انتفاضات الإمارات الكردية و ثوراتها، وبعض الحركات الكردية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما هو تأثير الصراع والتنافس الدولي على سياسة بريطانيا تجاه كردستان من بداية القرن العشرين وصولاً إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم تناول دور بريطانيا المحوري في التأثير في مستقبل كردستان الجنوبية من خلال، معاهدة سيفر (آب 1920) و مؤتمر القاهرة (آذار 1921) و مؤتمر معاهدة لوزان (1922 - 1923)، وتأثير بريطانيا الكبير في عملية دمج كردستان الجنوبية بالمملكة العراقية التي أسستها بريطانيا، كما تناول المواقف البريطانية تجاه الحركات والانتفاضات الكردية في كردستان العراق، في العهد الملكي (1921 -

(1958)، و تغيير موقع بريطانيا في العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 وما هو أثر ذلك على موقف الحكومة البريطانية من القضية الكردية في العراق، و خاصة مع اندلاع الحركة الكردية المسلحة في أيلول 1961 ضد حكومة عبدالكريم قاسم (1958 - 1963)، وعقب ذلك أُشير إلى دور بريطانيا المؤثر في عملية دجلة عام 1963 ضد الحركة الكردية في العراق، كما بُحِثَ موقف بريطانيا خلال التغييرات التي طرأت على الحكومات العراقية في بغداد وصولاً الى اتفاقية 11 آذار 1970، ثم وضح دور الحكومة البريطانية و أعضاء البرلمان البريطاني من توتر العلاقات بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة الكردية، وموقفهم من اتفاقية الجزائر في السادس من آذار 1975.

أما الفصل الأول فقد تابع الموقف الرسمي البريطاني من القضية الكردية في العراق، و ألقى الضوء على هذا الموقف من خلال ثلاثة محاور رئيسية، تطرق المبحث الأول إلى سياسة الحكومة البريطانية تجاه إجراءات الحكومة العراقية وسياساتها في كردستان عقب اتفاقية الجزائر، ومن ضمنها ترحيل الكرد من هناك الى جنوب العراق، وما أثير حول ذلك في الصحافة البريطانية من انتقاد شديد للحكومة العراقية، ومطالبات للحكومة البريطانية بإتخاذ موقف تجاه الحكومة العراقية، وهذا أثر بصورة واضحة على العلاقات البريطانية - العراقية. وبالتالي جرى من خلال ذلك تبيان الموقف البريطاني بشكل أوضح. و تناول المبحث الثاني النشاطات التي أقدمت عليها الحركة الكردية في بريطانيا خلال هذه المدة، وما هو الموقف الرسمي البريطاني من تلك النشاطات، جراء تأثير ذلك في العلاقات البريطانية - العراقية، فضلاً عن الاتصالات التي جرت بين بعض العناصر و القيادات السياسية الكردية مع وزراء من الحكومة البريطانية، و من خلال هذه الإتصالات المباشرة تم تسليط الضوء على الموقف البريطاني بشكل واضح. أما المبحث الثالث فتناول الموقف البريطاني من مخطط (دولة كردستان الكبرى)، الذي أثير عقب الثورة الإيرانية 1979، إذ استمرت السفارات والقنصليات البريطانية في إرسال تقارير تشير إلى وجود هذا المخطط من قبل قيادة الاتحاد السوفيتي من أجل تمرير نفوذه إلى المنطقة، وتهديد المصالح

البريطانية والغربية فيها، كما دعمت مقالات الصحافة البريطانية تلك التقارير و الإشاعات، وهذا ما أثار مخاوف الحكومة البريطانية بشكل مؤثر، وولد لديها قلقاً بالغاً من احتمال تزايد النفوذ السوفيتي من خلال مخطط (دولة كردستان الكبرى).

و تطرق الفصل الثاني إلى بيان موقف عدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني من القضية الكردية في العراق، وقُسّم إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها: موقف بعض أعضاء مجلس العموم البريطاني من سياسات الحكومة العراقية عقب انهيار الحركة الكردية في العراق (آذار 1975)، إذ حاول أولئك الأعضاء دفع الحكومة البريطانية إلى ممارسة ضغط على الحكومة العراقية من أجل تغيير سياستها في كردستان، وقد بذلوا جهداً كبيراً من أجل التأثير في موقف الحكومة البريطانية، وهذا ما أثر على العلاقات البريطانية - العراقية. أما المبحث الثاني فقد بحث عن الاتصالات الكردية مع عدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني، إذ كان لبعض القياديين الكرد أمثال سامي عبدالرحمن دور مؤثر في كسب تعاطف العديد من الأعضاء، فقد أُشير في هذا المبحث إلى محاولات بعض الأعضاء دفع الحكومة البريطانية لجعل الحكومة العراقية تغير من سياستها تجاه القضية الكردية في العراق، وبالأخص فيما يتعلق بالدفاع عن بعض الكرد التي حكمت عليهم الحكومة العراقية بالإعدام، إذ حاول أولئك الأعضاء الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية لكي تتطرق الى هذه القضية مع الحكومة العراقية، كما تحدث عدد من أعضاء مجلس العموم مع الحكومة البريطانية من أجل الإفراج عن عدد من السجناء الكرد في السجون العراقية، وبذل هؤلاء الأعضاء جهوداً لإقناع الحكومة البريطانية من اجل التدخل لحل هذه القضية مع الحكومة العراقية. و درس المبحث الثالث جهود عدد من أعضاء مجلس العموم بخصوص توفير المنح الدراسية لطلبة الكرد اللاجئين في إيران في الجامعات البريطانية، وكان لمثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني في بريطانيا المبادرة في تقديم هذه الطلبات إلى أعضاء مجلس العموم البريطاني ودفعهم من أجل إقناع الحكومة البريطانية لتوفير

الدعم المالي، بغية إيجاد منح دراسية للطلبة الكُرد في الجامعات البريطانية، وفي الواقع أن هذه القضية، بينت حقيقة موقف الحكومة البريطانية تجاه الكُرد والحركة الكُردية في العراق، كما أنها بينت في الوقت نفسه الحرص البريطاني في الحفاظ على علاقاتها ومصالحها مع الحكومة العراقية. إلا أن جهود أولئك الأعضاء كانت واضحة في دعم القضية الكُردية في العراق من مختلف الجوانب.

و سلط الفصل الثالث الضوء على جمعية الصداقة البريطانية - الكُردية، إذ حاولت الدراسة توضيح دور الجمعية المذكورة في دعم القضية الكُردية من خلال مبحثين، خُصص المبحث الأول منهما لموضوع تأسيس الجمعية في بريطانيا والظروف والعوامل التي أدت الى تأسيسها في نيسان 1975، و توضيح دور الأشخاص والجهات التي كانت لها دور مؤثر ومباشر في تشكيل الجمعية، وما هو موقف الحكومة البريطانية من ذلك، و أثر تأسيس الجمعية على العلاقات البريطانية - العراقية. إذ خلق تأسيس الجمعية في بريطانيا، والتي ضمت في عضويتها عدداً من أعضاء البرلمان البريطاني ردود فعل قوية من المسؤولين العراقيين وبالأخص من وزارة الخارجية العراقية. و تناول المبحث الثاني من هذا الفصل نشاطات الجمعية المتعددة وفي مختلف الجوانب السياسية و الثقافية و الإعلامية والإنسانية لدعم القضية الكُردية في بريطانيا وفي أوروبا، فقد عدت الجمعية المارة بمثابة جماعة ضغط ولوبي كُردي حاول بكامل جهده تمثيل الكُرد والحركة الكُردية في أوروبا، وإيصال صوت الشعب الكُرد والتحدث باسمه من أجل تسليط الضوء على معاناته من سياسات الحكومات العراقية بغية قمعه، والنيل من خصوصيته القومية والجغرافية. و كان لأعضاء الجمعية، ونخص بالذكر منهم رئيس الجمعية اللورد كيلبراكن ومساعدته كينث لي والعضو راسل جونستون دور إيجابي و كبير في الدفاع عن القضية الكُردية في بريطانيا من داخل البرلمان البريطاني، وكانوا لا يتوانون عن بذل كل الجهود لصالح مختلف قضايا الشعب الكُرد، وكان لبعضهم لقاءات مع القيادة الكُردية، وزيارات الى كُردستان والى مخيمات اللاجئين الكُرد في إيران من أجل الاطلاع على أوضاعهم عن كثب و تقديم المساعدات لهم قدر الإمكان عبر

مختلف الطرق، وهذا ما أثار قلقاً كبيراً لدى الحكومة البريطانية خشية من الانتقادات والاحتجاجات العراقية ضدها. ومن المؤسف جداً عدم الإشارة إلى هذه الجمعية في المصادر الكردية، بل إنها غير معروفة لغالبية المؤرخين والدارسين في التاريخ الكردي الحديث والمعاصر على الرغم من دورها الكبير والجهود العديدة التي بذلتها كثير من أعضائها من أجل خدمة القضية الكردية في كردستان العراق. وبالتالي يمكن القول: إن هذه الدراسة هي أول عمل أكاديمي في جامعات إقليم كردستان، وغيرها من الجامعات، يسلط الضوء على هذه الجمعية و دورها النبيل في دعم القضية الكردية في العراق.

و خصص الفصل الرابع والأخير لدراسة موقف بريطانيا من مشكلة اللاجئين الكرد في إيران التي بدأت مع بدء المعارك بين الحكومة العراقية والحركة الكردية في العراق في آذار 1974، عندما بدأت موجة نزوح إلى إيران، وازدادت كثيراً بعد انهيار الحركة الكردية في العراق في آذار 1975. و قسم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول تقديرات عدد اللاجئين الكرد الذين نزحوا إلى إيران، إذ ليست هناك إحصائيات دقيقة بهذا الشأن، كما تختلف المصادر في تحديد رقم معين لعدد اللاجئين الكرد في إيران. كما جرى تسليط الضوء على موقف الحكومة البريطانية من الدعوات التي وجهت لها من داخل بريطانيا من المؤسسات والمنظمات الإنسانية والخيرية، وأعضاء مجلس العموم البريطاني لتقديم المساعدات الإنسانية على مختلف أشكالها للاجئين الكرد. و من ناحية أخرى طالبت أيضاً تلك الدعوات الحكومة البريطانية بالتدخل لدى الحكومتين العراقية والإيرانية من أجل تحسين ظروف اللاجئين الكرد المعيشية، أو الضغط على الحكومة العراقية من أجل تمديد مدة العفو الممنوحة لهم، كما تناول هذا المبحث دور بعض المنظمات والجمعيات البريطانية في جهودها لمساعدة اللاجئين الكرد و مساندة القضية الكردية في العراق. أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصص لدراسة موقف الحكومة البريطانية من قضية منح اللاجئين الكرد في إيران، وبالأخص لقيادات الكرد البارزة، تأشيرات دخول (Visa) إلى بريطانيا، والتقارير والمراسلات العديدة الصادرة بين السفارات

والقنصليات البريطانية في المنطقة من جهة، وبين قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية من جهة أخرى بهذا الشأن، كما تناول المناقشات والمراسلات التي جرت بين وزارتي الخارجية والداخلية البريطانيتين بهذا الشأن. إذ أثارت مسألة السماح للقيادات الكردية بدخول بريطانيا ومن ثم منحها اللجوء السياسي، قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية، والذي اعترض على إجراءات وزارة الداخلية البريطانية بخصوص هذه القضية، خشية من الاعتراضات والانتقادات العراقية.

اعتمدت هذه الدراسة على مصادر ومراجع كثيرة متنوعة، وفي مقدمتها وثائق الأرشيف الوطني البريطاني التي أضفت على هذه الدراسة طابع الدراسة الوثائقية الى حد كبير جداً. وكانت الوثائق البريطانية التي حصل عليها الباحث من خلال زيارته للأرشيف الوطني البريطاني في لندن ذا أهمية واضحة في توضيح جميع جوانب المواقف البريطانية الرسمية وغير الرسمية من القضية الكردية، ويجب ملاحظة أن الباحث في الغالب كان يعتمد على المراسلات والتقارير التي سجلت المقابلات والمحادثات الرسمية بين المؤسسات والوزارات البريطانية، أو كانت تقارير دونت مضمون المقابلات الرسمية بين المسؤولين والوزراء البريطانيين والعراقيين، وقد حاول الباحث قدر الإمكان الابتعاد عن الوثائق والتقارير التي تعبر عن آراء شخصية للمسؤولين البريطانيين، والتركيز على الموقف الرسمي للحكومة البريطانية، وليس وجهات نظر شخصية حتى وإن كانت لمسؤولين أو وزراء بريطانيين. كما يجب التنويه إلى أن تقارير كل وزارة كانت تعبر عن سياستها المستقلة عن الوزارات الأخرى، إلا أن تقارير وزارة الخارجية كانت في الغالب تعبر عن سياسة الحكومة البريطانية، إذ كانت وزارة الخارجية تركز على العمل من أجل تحسين وتطوير العلاقات البريطانية - العراقية، ودفع جميع العوامل والمسببات التي تلحق الضرر بهذه العلاقات التي كانت ذا أهمية اقتصادية وسياسية بالغة بالنسبة للحكومة البريطانية، وكان من مهام الوزارة الخارجية دفع تلك العلاقات إلى الأمام. وكانت تقارير وزارة الخارجية رافد و مصدر أساسي لهذه الدراسة، وبالأخص

التقارير الصادرة من قسم الشرق الأوسط في الوزارة، إذ كان العراق يقع ضمن حدود مسؤوليتها الإدارية، و كانت مراسلات القسم المذكور تجري مع السفارات و القنصليات البريطانية في المنطقة، وبالأخص في العراق وإيران و تركيا وسوريا، لهذا كان الاعتماد على تلك التقارير في تسليط الضوء على موقف وزارة الخارجية، ومن خلال ذلك اتضحت ملامح سياسة الحكومة البريطانية تجاه مختلف القضايا المتعلقة بكرد العراق.

أما فيما يتعلق بتقارير وزارة الداخلية، ففي الغالب كانت تلك التقارير تختص بنشاطات الجالية واللاجئين والقيادات الكردية في بريطانيا، كما تناولت طلبات اللاجئين الكُرد في إيران من أجل منحهم تأشيرة الدخول إلى بريطانيا، فضلاً عن منحهم حق اللجوء السياسي فيما بعد، كما كانت هناك تقارير عن المراسلات واللقاءات بين مسؤولين في وزارة الداخلية و نظرائهم في وزارة الخارجية، وفي الحقيقة أن تقارير وزارة الداخلية بخصوص السيرة الذاتية ونشاطات و تفاصيل أحوال اللاجئين الكُرد في بريطانيا جاءت في غاية الدقة، إذ احتفظت وزارة الداخلية بسجلات لكل اللاجئين الكُرد الذين ألتجأوا إلى بريطانيا، وبالأخص كانت هناك سجلات دقيقة للقيادات الكردية الذين منحتهم بريطانيا اللجوء السياسي على أراضيها، أو الذين زاروا بريطانيا.

وتوجد ضمن ملفات الأرشيف البريطاني الخاصة بوزارة الخارجية والكومنولث مراسلات كثيرة واردة من عدد من أعضاء مجلس العموم وهي تعبر في الغالب عن آرائهم، أو تختص ببعض طلبات أعضاء المجلس إلى الحكومة البريطانية، أو مرسلة إلى الوزارات أو المؤسسات الحكومية، بخصوص قضايا تتعلق بالقضية الكردية في العراق، مثل موضوع اللاجئين و توفير المنح الدراسية للطلبة، أو منح حق اللجوء السياسي أو تأشيرة الدخول لقيادات كردية. وفي الواقع كانت هناك عدد قليل من الوثائق التي عبّرت عن موقف مجلس العموم البريطاني من القضية الكردية في العراق، كما كانت هناك تقارير من مجلس العموم بشأن الطلبات و

الرسائل المقدمة من القيادات الكرديّة إلى بعض أعضاء مجلس العموم، أو مجلس العموم البريطاني بوصفها مؤسسة تشريعية بريطانية.

واعتمدت هذه الدراسة على العديد من المصادر والمراجع التاريخية، وبصورة خاصة في الفصل التمهيدي، إذ اعتمدت على عدد من المصادر التي سلطت الضوء على بدايات الاهتمام البريطاني بـكردستان، على سبيل المثال كان كتاب سعد بشير إسكندر (سياسة بريطانيا تجاه كردستان التخطيط والتجزئة) في غاية الأهمية للتعرف على السياسة البريطانية، على الرغم من عدم التوافق مع وجهة نظره بخصوص السياسة البريطانية تجاه المسألة الشرقية عقب مؤتمر برلين في 1878. وتضمن كتاب عبدالرحمن إدريس صالح البياتي (سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق 1914 - 1932) معلومات دقيقة حول تطور الموقف البريطاني تجاه كردستان العراق، من بداية القرن التاسع عشر وصولاً إلى 1932، و أفادت مذكرات السفير البريطاني في العراق السرهمفري ترفيليان في العراق 1958 - 1961، هذه الدراسة بتوضيح الموقف البريطاني من اندلاع الحركة الكرديّة المسلحة في 1961، وأشارت إلى رواية عبدالكريم قاسم بخصوص الدعم البريطاني للحركة الكرديّة، إلا أن ترفيليان لا يؤرخ بعض الأحداث المهمة، من أجل إضفاء المزيد من الدقة على الموقف البريطاني من الدعم المادي للحركة الكورية في العراق. أما الجزء الثالث من كتاب مسعود البارزاني الوثائقي (البارزاني والحركة التحررية الكرديّة) الذي تناول مرحلة السنوات 1961 - 1975 فقد انفرد بتقديم معلومات مهمة عن الاتصالات البريطانية - الكرديّة خلال ثورة أيلول، إلا أنه لم يتابعها ويتعقبها إلى النهاية لذا كانت الإفادة في موضوع هذه الدراسة من بعض تلك الروايات جاءت محدودة.

أما بالنسبة لبقية الفصول، فقد قدمت مذكرات محسن دزهيي (أحداث عاصرتها) و بالأخص الجزء الثالث منها، معلومات وافية عن أوضاع اللاجئين الكرد في إيران، وكانت ذا أهمية خاصة في بيان ظروف لجوء كاتب المذكرات إلى بريطانيا، وأفاد ديفيد مكدول في كتابيه (تاريخ الأكراد الحديث)، و (الكرد شعب أنكر عليه وجوده)، الدراسة بمعلومات جيدة إذ أشار إلى أوضاع اللاجئين الكرد و

أعدادهم، إلا أن هذا الكاتب المختص بالتاريخ الكردي الحديث لم يتناول الموقف الدولي من القضية الكردية في كردستان العراق، على الرغم من أن الموقف الدولي كان ذا أثر مهم على المسألة الكورية في العراق بصورة خاصة، كما أن تناوله لأحداث الحركة الكردية خلال سنوات 1975 - 1980 لم يكن بالشكل المطلوب فقد أشار إليها باقتضاب و إيجاز في كتابه (تاريخ الأكراد الحديث). أما الصحفي والكاتب الألماني غنتر ديشنر الذي زار كردستان خلال انهيار الحركة الكردية في آذار 1975 و دون معلوماته ومشاهداته في كتاب (الكرد شعب بدون وطن دولة تاريخ و أمل)، والذي التقى بملا مصطفى البارزاني آنذاك، فإنه نقل صورة واضحة عن أوضاع اللاجئين الكرد خلال موجة نزوحهم قسراً وخوفاً إلى إيران، كما أنه تناول ردود فعل المجتمعات البريطانية والألمانية و حكوماتها. و كانت أطروحة الدكتوراه (بزووتنه وهى رزگارى خوازى كرد له باشوورى كردستان 1975 - 1980 الحركة التحررية الكردية في جنوب كردستان 1975 - 1980) ل جمال فتح الله طيب ذا أهمية خاصة في دعم معلومات هذه الدراسة إذ كان المصدر الوحيد الذي تناولت أحداث المدة التي أختصت بها الدراسة، كما كان تناول الباحث للأحداث وافياً، و سلطت الضوء على الكثير من مجريات الأحداث، إلا انه لم يكن موفقاً في توضيح موقف الحكومة البريطانية، و بالأخص موقف البرلمان وأعضاء مجلس العموم البريطاني، إذ اعتمد على بعض المصادر التي أوردت معلومات غير دقيقة عنهم.

يعد تناول الصحافة البريطانية لمجريات الأحداث في كردستان العراق خلال هذه المدة و موقفها الايجابي تجاه الكرد و القضية الكردية، موقفاً مشرفاً و ذا أهمية خاصة للتاريخ الكردي المعاصر، و يجعل من الصحافة البريطانية مصدراً مهماً، لما أوردته من مقالات ومعلومات دقيقة، عن أوضاع الكرد والحركة الكردية في العراق. والقصد هنا الإشارة إلى كبريات الصحف والمجلات البريطانية مثل التايمز The Times Daily، الفاياننشال تايمز The Financial Times، الإيكونوميست The Economist، ديلي رابورت Daily Report، الغارديان The Guardian، ديلي تيليغراف Daily Telegraph، أوبزرفر Observer، فقد أرسلت هذه الصحف والمجلات مراسليها

وصحافيا إلى كُردستان، أو إلى مخيمات اللاجئين خلال فترة القتال 1975 وبعدها، والذين أُعدوا تقارير فيها الكثير من المعلومات الدقيقة، وأشاروا إلى سياسات الحكومات العراقية والإيرانية والتركية تجاه الكُرد المقتسمين لأراضيهم، فضلاً عن الإشارة إلى موقف وسياسة الحكومة البريطانية والموقف الدولي، و كان الصحفيون البريطانيون على قدر كبير من الحيادية والموضوعية في إيراد معلومات في موضوعات تقاريرهم. وقد حاول الباحث الإفادة منها والاعتماد على المقالات و التقارير الصحفية البريطانية بقدر تناولها لموضوع الدراسة، و كانت لهذه الصحافة مكانة مهمة وبصمات واضحة في صفحات هذه الدراسة.

أما بالنسبة للمقابلات الشخصية، فقد حاول الباحث الوصول إلى الشخصيات و القيادات الكُردية، و ممثلي الأحزاب الكُردية الذين كانوا يتواجدون في بريطانيا، و على وجه الخصوص (الحزب الديمقراطي الكُردستاني، و الإتحاد الوطني الكُردستاني) في بريطانيا، وكانت بعض تلك المقابلات غنية بالمعلومات الجديدة، في حين كان بعض منهم متحفظاً على الإفصاح عما يملكه من معلومات. و لكن ما توفر من هذا الرافد و المصدر أفادت في الغالب الدراسة كثيراً وبالأخص فيما يتعلق بموضوع ممثلية الحزب الديمقراطي الكُردستاني في بريطانيا، فضلاً عن نشاطات بعض النشطاء والسياسيين الكُرد، على سبيل المثال شيركو عابد محمد، الذي لم يرد ذكره في مصادر التاريخ الكُرد المعاصر على الرغم من نشاطاته الكثيرة في بريطانيا. ومن الجدير بالذكر أن الباحث حاول إجراء مقابلات مع شخصيات عديدة عاصرت تلك المدة أو كان لها دور في حوادثها، غير أن بعضاً منهم اعتذر عن ذلك على الرغم من محاولات الباحث المتكررة و رغبته في ذلك، وترك تقدير اختيار الوقت والمكان المناسب لهم.

حاولت هذه الدراسة التي هي في الأصل أطروحة دكتوراه، بما توفر لها من جهد و زمن تسليط الضوء على موقف بريطانيا من القضية الكُردية، ويرجو الباحث أن يكون قد وُفق على قدر الإمكان في إيصال صورة واضحة عن هذا الموقف، على الرغم

من أن كل عمل أكاديمي لا يخلو من الهفوات والأخطاء التي من الممكن الخلاص منها أو تقليلها بفضل المناقشات العلمية الموقرة.

أخيراً يتحتم علي أن أتوجه بالشكر والتقدير الى العديد من الأساتذة والأصدقاء ، أولاً شكري وتقديري لاستاذي القدير د. خليل علي مراد إذ كان لتوجيهاته ونصائحه العلمية الأثر البالغ في اخراج الدراسة بهذه الشاكلة ، كما يتوجب علي شكر كلاً من د. هوكر طاهر توفيق ، هومر شيخ موس و محمود شيخ سين الذين امدوا الدراسة ببعض المصادر، وشكر خاص لمصحح اللغوي د. صباح حسين محمد . وهنا لازماً علي تقدير جهود بعض الاصدقاء الذين قدموا الدعم للباحث في بريطانيا وعلى وجه الخصوص د. امين عبدالقادر ، د. ياسر حسن ، د. نفيسة أسماعيل ، عصمت خابوري، وإحسان أنور. و أتوجه بالشكر والتقدير الكبيرين لدائرة الأرشيف الوطني البريطاني The National Archives في لندن وموظفيها، لما قدموه من مساعدة وتسهيلات كبيرة لباحث، في الحصول والإطلاع على الوثائق وتقارير الحكومية البريطانية . كما يتوجب علي شكر جامعة إكستر The Exeter University ، وعلى وجه الخصوص قسم الوثائق الخاصة في الجامعة Special Collection وموظفيها الذين هينوا جميع الظروف للاطلاع على أرشيف هومر شيخ موس (أحد مؤسسي حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني) . و من واجبي تقدير الدعم الذي قدمه كل من د. عمر عبدالمجيد، ود. ديار عبدالكريم سعيد هالو، و نيهاد شمس الدين ، و ژيمان صبري مسيحا الذين وفروا فرصة السفر إلى المملكة المتحدة البريطانية.

التمهيد

السياسة البريطانية تجاه القضية الكردية في
العراق 1921-1975

هه‌و‌ئ‌نامه‌ی کتێب

بنت بريطانيا سياستها منذ بدايات القرن التاسع عشر في الشرق الأوسط
عموماً و من ضمنها كردستان، على أساس موقفها من المسألة الشرقية. ففي إطار
تلك المسألة تبنت بريطانيا، حتى ثمانيات القرن التاسع عشر، سياسة الحفاظ على
الدولة العثمانية و وحدة أراضيها⁽¹⁾ وتمخض عن هذه السياسة البريطانية جل
تصوراتها و ردود فعلها تجاه أحداث و شؤون كردستان⁽²⁾.

و بقدر تعلق الأمر بكردستان الجنوبية يمكن القول إن المصالح البريطانية
كانت قليلة الأهمية فيها حتى أواخر القرن الثامن عشر، إلا أن القرن التاسع عشر
شهد تطوراً مهماً في المصالح البريطانية في هذه المنطقة، وخاصة من الناحية
الاستراتيجية. وقد حصل هذا التطور نتيجة عوامل عديدة أهمها الغزو و الاحتلال
الفرنسي لمصر (1798 - 1801) و التوسع الروسي على حساب إيران القاجارية بعد
حربي (1804 - 1813) و (1826 - 1828)، وعلى حساب الدولة العثمانية بعد حرب
(1828 - 1829)، وكذلك ظهور تهديد والي مصر محمد علي باشا للدولة العثمانية
والتوسع المصري في بلاد الشام (1831 - 1841). فقد أثارت هذه التطورات مخاوف
بريطانيا من تهديد خطوط مواصلاتها مع الهند، بل تجاوز ذلك الى تهديد وجودها
الاستعماري هناك⁽³⁾ و كان أول رد فعل بريطاني على ذلك هو تأسيس مقيمة
بريطانية في بغداد عام 1798 لتعزيز النفوذ البريطاني و جمع المعلومات عن السكان
و القوي الحربية و موارد الثروة و التجارة في ولاية بغداد و المناطق الأخرى⁽⁴⁾.

و فضلاً عن المصالح الاستراتيجية شهد القرن التاسع عشر نمواً في المصالح
الاقتصادية البريطانية في العراق، و خصوصاً المصالح التجارية⁽⁵⁾. و في العقود الأخيرة
من القرن التاسع عشر أضيف عامل اقتصادي مهم آخر هو النفط، فقد أثبتت
التقارير الكثيرة المرسله إلى بريطانيا وجود النفط بكميات كبيرة في كردستان،

وأهمية هذه الثروة المهمة مستقبلاً، وتطلع القوى المنافسة لاستغلال هذه الثروة وخاصة ألمانيا والشركات الأمريكية عن طريق مد سلك حديد تمر بکردستان الجنوبية و مدنها⁽⁶⁾.

ازداد الإهتمام البريطاني بکردستان الجنوبية في القرن التاسع عشر، وقد اتضح ذلك من توافد الكثير من الرحالة البريطانيين إليها لجمع المعلومات عنها من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽⁷⁾. أما على صعيد المواقف السياسية البارزة فيمكن الإشارة إلى تعاطف المقيم السياسي البريطاني في بغداد كلوديوس جيمس ريج Claudius James Rich (1808 - 1821) مع الإمارة البابانية ومع الكرد⁽⁸⁾. إلا أن هذا كان تعبيراً عن رأي شخصي وليس سياسة بريطانية. ومن المواقف السياسية الأخرى الخاصة بکردستان الجنوبية دور بريطانيا في سقوط إمارة سوران في 1836 في مرحلة الصراع بين الدولة العثمانية والي مصر محمد علي باشا، وقيل أيضاً أن الأمير محمد باشا الرواندوزي أمير سوران (1813 - 1836)، كان قد دخل في مراسلات مع محمد علي باشا⁽⁹⁾.

كما وقفت بريطانيا موقف المؤيد لإسقاط الإمارات الكردية و عودة الحكم المركزي إلى كردستان، فقد فضلت التعامل مباشرة مع الدولة العثمانية وإيران، عوضاً عن التعامل مع الزعامات الكردية المحلية. وهذا يبين سبب دعم بريطانيا للسلطات العثمانية للقضاء على الإمارات الكردية، بغية إعادة الحكم العثماني المباشر إليها بدلاً عن حكم الإمارات الكردية المحلية، ومن هنا كان لبريطانيا يد في الأحداث التي أدت إلى سقوط إمارة سوران في 1836، وإمارة بوتان في 1847 الكرديتين⁽¹⁰⁾. وقد أشارت التقارير البريطانية إلى أن الدوافع البريطانية للقضاء على الإمارات الكرديتين تعود إلى أنهم كانوا متوجسين من أن أية محاولة كردية استقلالية، ستؤدي إلى تفتيت الدولة العثمانية وإنهيارها، وبالمحصلة النهائية ستكون جارتها الشمالية روسيا القيصرية المستفيدة الأكبر من تلاشي الدولة العثمانية⁽¹¹⁾. ولذا أدت القنصليات البريطانية في الموصل والمنطقة دوراً مؤثراً وحيوياً في القضاء على انتفاضة الأمير بدرخان بك، والذي كان يهدف إلى توحيد زعماء ورؤساء الكرد

تحت قيادته⁽¹²⁾. ويلاحظ من التقارير التي أرسلها المسؤولون البريطانيون من داخل الدولة العثمانية أنهم تخوفوا بصورة كبيرة من النتائج المترتبة على هذه الانتفاضة الكردية، إذ أوضح الدبلوماسيون البريطانيون من خلال تقاريرهم أن الروس يقضون خلف هذه الانتفاضة، وأنه في حالة نجاحها ستحرم الدولة العثمانية من 76 فوجاً من أفواج الفرسان الكرد، الذين يشكلون عماد القوات العثمانية في مواجهة الروس⁽¹³⁾.

في أثناء نشوب حرب القرم (1853 - 1856)⁽¹⁴⁾، ومع النجاحات العسكرية للقوات الروسية، وتوغلها في كردستان الشمالية أندلعت انتفاضة كردية بقيادة يزدانشير (ابن أخ بدرخان بك) وامتدت في المناطق الواقعة جنوب وان وموكس وحتى الموصل. وفي أوائل 1855 حاول يزدانشير إقامة اتصالات مع القادة العسكريين الروس معتمداً على المساعدة الروسية له، وعند علم السلطات البريطانية بذلك تدخل القنصل البريطاني في الموصل في النزاع، فقد جرت بمساعدته عدة مصالحات بين عدد من زعماء العشائر الكردية والسلطات العثمانية. ونتيجة لذلك أُجبر يزدانشير على وقف عملياته العسكرية، وفقد الأمل في النجاح. وأضطر مرغماً للموافقة، بسبب تأثير القنصل البريطاني فيه على الدخول في مفاوضات مع العثمانيين، ومع أن القنصل البريطاني قدم له وعداً بعدم التعرض له، لكن السلطات العثمانية أعتقلته وأرسلته إلى أسطنبول⁽¹⁵⁾.

يعد الكثير من الباحثين أن حركة الشيخ عبید الله النهري تمثل المرحلة الأولى من مراحل تصاعد الوعي القومي الكردي، مستدلين بذلك على أنه كان يستهدف من حركته تأسيس كردستان مستقلة. لكن حركته هذه جُوبهت بالفشل في بدايتها بكردستان العثمانية خلال عام 1879، بسبب أن استئناف الحركة في تشرين الأول 1880 والتحركات التي قام بها المنتفضون الكرد على الحدود الإيرانية العثمانية واستيلاؤهم على عدة مدن⁽¹⁶⁾ أدى إلى تحرك دولي جاد وسريع من جانب بريطانيا وروسيا، حيث أن السفير البريطاني آنذاك في اسطنبول دونالد ف. تومسون Donald. F. Thompson ناقش هذه القضية مع وزير الخارجية البريطانية إيريل كرانفيل Earl of Granville وأبلغه بأنهم قد اتخذوا في هذا الشأن خطوات مهمة

لعقد معاهدة تعاون بين الدولة العثمانية و إيران القاجارية للسيطرة على التحركات الكردية على الحدود بينهما،⁽¹⁷⁾ على الرغم من أن الشيخ عبیدالله النهري قد أوضح بنفسه لممثلي بريطانيا في المنطقة أنه لا يقف ضد مصالح بريطانيا العظمى، وأكد ولأته لها. إذ قال لنائب القنصل البريطاني في مدينة وان كلايتون E. Clayton ((رغم أنني من رعايا السلطان إلا أنني أحب أن أكون رهن إشارة بريطانيا، لأنني على اتصال بمسلمي الهند وتطورهم في ظل الحكم البريطاني، إنني مستعد لتنفيذ أوامر بريطانيا. . .))⁽¹⁸⁾ و كرر نائب الشيخ عبیدالله النهري (محمد سعيد) ل مستر أبوت Mr. Abbott القنصل البريطاني العام في تبريز أن ((كل ما أراد الشيخ فعله هو الحصول على الدعم المعنوي من الدول الأوروبية، بخاصة إنكلترا))⁽¹⁹⁾. إلا أن الجهود البريطانية المبذولة من خلال دبلوماسيتها في المنطقة استمرت لتنسيق الجهود العسكرية الإيرانية - العثمانية وتوحيدها للقضاء على الحركة الكردية على جانبي الحدود بينهما وهذا ما حصل فعلاً⁽²⁰⁾. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية رأت حينئذ أن أية محاولة لإفساد جو العلاقات بين إيران والدولة العثمانية، هي جزء من مخطط روسي لكي تتمكن روسيا القيصرية من التغلغل ومد نفوذها في المنطقة على حساب المصالح البريطانية⁽²¹⁾.

أدى تغلغل النفوذ الألماني في الدولة العثمانية، وخصوصاً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) وما بعده، إلى إثارة منافسة قوية بين بريطانيا وألمانيا في الدولة العثمانية، وخاصة منذ بدايات القرن العشرين بخصوص مشاريع السكك الحديدية الألمانية (وخصوصاً سكة حديد بغداد - برلين)⁽²²⁾ من جهة، وموضوع نفط كردستان الجنوبية، والتنافس التجاري بين الدولتين في المنطقة عموماً⁽²³⁾.

على أية حال يبدو أن بريطانيا لم تفكر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى في مد نفوذها المباشر إلى كردستان الجنوبية، التي كانت تشمل معظم أراضي ولاية الموصل العثمانية. وبقي تركيز بريطانيا على مصالحها في جنوب العراق ووسطه لكونهما أهم من الناحيتين الاستراتيجية (مسألة الدفاع عن الهند) والاقتصادية (التطور الكبير في التجارة البريطانية والمنافسة مع ألمانيا وروسيا القيصرية وفرنسا

في الخليج العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين⁽²⁴⁾ ونشاط شركة الملاحة النهرية البريطانية في نهر دجلة بين بغداد و البصرة " شركة لنج " (25).

مما يؤيد قولنا هذا أن التصريحات البريطانية الرسمية قبل الحرب العالمية الأولى كانت تشير إلى أن المصالح البريطانية في العراق تمتد من البصرة إلى بغداد شمالاً. ويؤكد ذلك ما ذهب إليه المؤرخ فيليب إيرلند ((لما كان وادي الرافدين يقع في موقع سوقي [يقصد استراتيجي] ممتاز، ولما كانت التجارة الخارجية تعتبر بكل تأكيد احتكاراً لبريطانيا، ولما كان النفوذ البريطاني شيئاً لا يفوقه بالأهمية شيء آخر، فإن رجال الدولة البريطانية باتوا يعتبرون هذا الوادي [يقصد وادي الرافدين] فرعاً تجارياً و سياسياً و جغرافياً للخليج الفارسي، و في سياسة هذا الخليج . . . تشبك سلامة الهند و تماسكها و اطمئنانها))⁽²⁶⁾ و كذلك صرح اللورد كرزون George Nathaniel Curzon⁽²⁷⁾ في 1892 بأن ((بغداد تقع في ضمن موانئ الخليج، و يجب أن تدخل في ضمن السيادة البريطانية التي لا تنازع)) كما صرح في مجلس اللوردات البريطاني سنة 1911 قائلاً ((ومن الخطأ أن نفترض أن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، فإنها ليست كذلك، كما أنها ليست منحصرة بالمنطقة الواقعة ما بين البصرة و بغداد، و إنما تمتد شمالاً إلى بغداد نفسها))⁽²⁸⁾ فضلاً عن ذلك فإن كردستان الجنوبية بقيت خارج منطقة النفوذ البريطاني في اتفاقية سايكس - بيكو - سازانوف التي عقدت في أثناء الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا و فرنسا و روسيا القيصرية في أيار 1916، إذ دخلت ولاية الموصل، أو كردستان الجنوبية، ضمن منطقة النفوذ الفرنسي⁽²⁹⁾.

على أية حال فإن ما سبق لا يعني تخلي بريطانيا عن المنطقة و عدم ممارسة أية أنشطة سياسية الطابع فيها، إذ استمر تردد العديد من الرحالة البريطانيين، و منهم ضباط و دبلوماسيون، على كردستان الجنوبية و أقاموا علاقات وثيقة مع عدد من رؤساء العشائر الكردية، و تعرفوا على تفاصيل الحياة اليومية للمجتمع الكردي و مدى قوة العشائر الكردية و عدد مقاتليها⁽³⁰⁾، كما أن الدولة العثمانية اهتمت

الدبلوماسيين البريطانيين ومنهم نائب القنصل البريطاني في الموصل بالاتصال بالشيخ عبدالسلام البارزاني وتحريضه ضد الدولة العثمانية، ولكن لا يتوفر أي دليل على الاتهام العثماني المذكور⁽³¹⁾.

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في تموز 1914 بين دول الوفاق (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية) و دول الوسط (الإمبراطورية الألمانية وإمبراطورية النمسا - المجر و بلغاريا) انضمت الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط في أوائل تشرين الثاني 1914، وتبع ذلك مباشرة عملية الغزو البريطاني للعراق. ففي فجر يوم 6 تشرين الثاني 1914، أي بعد يوم واحد فقط من إعلان بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية، بدأ الأنزال العسكري البريطاني في الفاو الذي كان بداية عملية احتلال العراق والتي لم تكتمل حتى 1918⁽³²⁾.

كانت السياسة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى تجاه الامبراطورية العثمانية تقوم على اساس التوسع الأقليمي على حسابها، وخاصة في مناطق المصالح و النفوذ البريطاني. وتجسد ذلك في العديد من الاتفاقيات السرية والعلنية، التي عقدت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية من اجل أقتسام أراضي الدولة العثمانية، ويأتي في مقدمة ذلك الأقاليم غير التركية الواقعة في كردستان وبلاد ما بين النهرين وبلاد الشام، تمخض عن هذه الاستراتيجية إفرزات الحرب المباشرة وتداعياتها السلبية الطويلة الأمد على مستقبل كردستان السياسي⁽³³⁾.

عند بداية الحرب أوعزت بريطانيا إلى عملائها في كردستان بتحريض رجال العشائر الكردية التي كانت تمتلك علاقات وثيقة معها، ضد القطعات العثمانية المتواجدة في كردستان. ونتيجة لذلك تعرضت القوافل والقطعات العثمانية - الألمانية إلى هجمات القبائل الكردية. ولكن في الواقع لم تمتلك بريطانيا في بداية الحرب سياسة استراتيجية موحدة تجاه كردستان، بل لم تكن لديها رؤيا واضحة تستند عليها في تحديد مستقبل كردستان⁽³⁴⁾.

وبقدر تعلق الأمر بالاحتلال البريطاني لكرديستان الجنوبية فقد بدأ منذ أواخر سنة 1917. ففي آذار من تلك السنة احتلت القوات البريطانية بغداد. وفي كانون الأول من السنة نفسها احتلت خانقين، وعين الميجر سون حاكماً عليها ابتداءً من السادس من كانون الأول، ولم تقف القوات البريطانية عند حدود تلك المدينة، بل تقدمت نحو الشمال لتحتل مدينة كفري في 28 نيسان 1918، و أعقبتها باحتلال طوزخورماتو، لتندفع تلك القوات نحو مدينة كركوك يوم 7 أيار 1918 (35).

مع تقدم الجيش البريطاني في العراق جرى التوقيع على هدنة مودروس في 30 تشرين الأول 1918 بين الدولة العثمانية ودول الحلفاء، قبل أن تدخل القوات البريطانية مدينة الموصل. أما السليمانية فقد سلم الاتراك المنسحبون سلطات الإدارة فيها إلى الشيخ محمود الحفيد⁽³⁶⁾، والذي اتصل بدوره بالسلطات البريطانية فعينه حاكماً على السليمانية وعلى جزء كبير من المنطقة في أواخر 1918، وعين الميجر نوئيل E. W. Charles Noel⁽³⁷⁾ حاكماً سياسياً ومستشاراً للشيخ محمود الحفيد، ودخلت الجيوش البريطانية مدينة الموصل بعد توقيع هدنة مودروس، وهذا ما خلق أزمة دولية سميت ب (مشكلة الموصل). وشقت الجيوش البريطانية طريقها إلى العديد من المواقع الجبلية المنيعه، واحتلتها وبالتالي فرضت سيطرتها بالكامل على كُردستان الجنوبية.⁽³⁸⁾

و يصف روبرت أولسن السياسة البريطانية تجاه كُردستان في سنة 1919 ب ((سياسة نوئيل))، نسبة إلى نوئيل الذي كان يقوم بمحاولات نشطة لتطوير وتثبيت سياسة تدعم إقامة كُردستان مستقلة، أو أقل ما يمكن حكم ذاتي كُردي تحت الحماية البريطانية، إلا أن مسؤولي وزارة المستعمرات البريطانية من ذوي الصلة بالشرق الأوسط كانوا غير واثقين من أن القومية الكُردية بالمستوى الذي كان نوئيل مقتنعاً به، ولم يعتقدوا أن الدولة الكُردية ستحسن الموقف البريطاني في الشرق الأوسط.⁽³⁹⁾

يتفق كل من ديفيد ماكدول وعثمان علي على أن السمة الغالبة على السياسة البريطانية تجاه الكُرد خلال سنوات 1918 - 1920 اتسمت بالتخبط وعدم وجود سياسة واضحة المعالم بل كانت بريطانيا تتبني سياسات متفاوتة ومتناقضة ومضطربة ومؤقتة⁽⁴⁰⁾. وعلى النقيض من ذلك يؤكد سعيد بشير إسكندر بأنه في نهاية العام 1919، ظهر جلياً توافق عام بين دوائر بريطانية معينة سواء التي كانت في لندن أو في الشرق الأوسط، بشأن ضرورة خضوع كردستان الجنوبية إلى سيطرة بريطانية مباشرة⁽⁴¹⁾. وتمثلت الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه بنجاح مساعي لندن في الحصول على موافقة الفرنسيين بالتخلي عن منطقة نفوذهم في ولاية الموصل. وشكلت هذه الخطوة البداية الفعلية لتقسيم كردستان العثمانية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وادخل هذا التقسيم إلى صيغة الانتداب، وألقي على عاتق عصبة الأمم وضع الأجزاء الجنوبية من كردستان العثمانية تحت الانتداب البريطاني في ميسوبوتاميا، ووضع أجزائها الغربية تحت الانتداب الفرنسي في سوريا، وهذا يبرهن على أن قرار تجزئة كردستان العثمانية قد اتخذ مسبقاً ليصبح حجر الأساس لما ورد من بنود خاصة بالكُرد وكردستان في معاهدة سيفر التي عقدت بين دول الوفاق والدولة العثمانية في العاشر من آب 1920 المتعلقة بمستقبل تلك البلاد.⁽⁴²⁾

لم تتحقق البنود المتعلقة بكردستان (أي البنود 62، 63، 64) في معاهدة سيفر التي "ولدت ميتة" على حد قول المؤرخ كمال مظهر أحمد، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة⁽⁴³⁾، ذاتية وموضوعية. إلا أنه في المجمل يمكن الخروج باستنتاجين رئيسيين عند دراسة بنود المعاهدة الخاصة بمستقبل الشعب الكردي أحدهما أن بريطانيا مسؤولة بصورة رئيسية عن وضع هذه بنود، ولا غرابة إذن في أن تعبر عن أهدافهم في كردستان على المديين القريب والبعيد، وثانياً تضمنت معاهدة سيفر بنوداً لم يكن في نية بريطانيا وفرنسا تطبيقها خصوصاً البند 62 و64، إذ أشار البندان إلى إمكانية إعادة توحيد كردستان العثمانية جزئياً، أي: عن طريق توحيد كردستان الجنوبية الخاضعة للسيطرة البريطانية مع كيان الحكم الذاتي الكردي المستقبلي⁽⁴⁴⁾.

من الواضح أن بريطانيا سعت عن طريق معاهدة سيفر إلى جعل كُردستان الجنوبية تحت الإدارة البريطانية المباشرة، فقد أصبح للإقليم المذكور أهمية استراتيجية متزايدة بالنسبة إلى أمن ميسوبوتاميا واستقرارها، إلى الدرجة التي لم يعد بإمكان البريطانيين التخلي عنها أو تركها وشأنها، وهذا ما يفسر الجهود الدبلوماسية المضنية التي بذلوها قبل انعقاد مؤتمر الصلح في باريس 1919 لحسم الموقف من المسألة الكردية وعقد صفقات سياسية واقتصادية مع الفرنسيين ترمي إلى إقناعهم بالتخلي عن مجال نفوذهم في ولاية الموصل بغية ضمها إلى منطقة الانتداب البريطاني في العراق.⁽⁴⁵⁾

جرت الكثير من المناقشات التفصيلية بخصوص السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط عموماً، بما فيها كُردستان الجنوبية، في مؤتمر القاهرة بين 12 - 24 آذار 1921. ففي اجتماع عقده اللجنة السياسية في 15 آذار 1921 تحدث المندوب السامي البريطاني في العراق برسي كوكس عن القضية الكردية وأوضح أن كُردستان الجنوبية ومدنها ذات الأغلبية الكردية هي من المناطق المكملة للعراق، إلا أن كل من هيوبرت يونغ Hubert young⁽⁴⁶⁾ والميجر نوئيل ونستون تشرشل Winston churchill وزير المستعمرات عارضوا وجهة نظره، وأقترح هيبريت يونغ ((أن دولة كُردية تتأسس على عجل و توضع مباشرة تحت سيطرة المفوض العام، ليست جزءاً من مسؤولية الحكومة العراقية)). وحظي اقتراحه بتأييد كل من الميجر نوئيل ونستون تشرشل والذي اعتقد أن حاكم العراق في المستقبل مستعينا بقوة عسكرية عربية ((سيتجاهل الرغبات الكردية، وسيضطهد الأقلية الكردية))، وفي الأخير خرجت اللجنة بتبني توصيات هيبريت يونغ بإبقاء كُردستان منفصلة عن العراق.⁽⁴⁷⁾ إلا أن برسي كوكس ومؤيديه كانوا ضد إقامة دولة كُردية لأسباب استراتيجية تتعلق بالعراق وهي أن كُردستان الجنوبية ضرورية من الناحية الاستراتيجية للدفاع عن الدولة العراقية التي ستأسس، وهي مهمة للدفاع عنها، عكس رأي تشرشل و يونغ والبقية الذين يريدون دولة كُردية تكون حاجزاً امام تركيا والبلاشفة من جهة أخرى.⁽⁴⁸⁾

على أية حال فإن الشهور القليلة التالية شهدت تراجعاً عن هذه التوصية لصالح وجهة نظر كوكس، إذ تمكن برسي كوكس في آب 1921 من إقناع ونستون تشرشل بتأييد سياسته في كردستان، فقد كتب تشرشل في 25 آب مؤكداً له أن القضية الأساسية هي تأمين مكانة الملك فيصل، وأن القضايا الأخرى ثانوية، إلا أنه في الوقت نفسه أمره بأن لا يفضل العرب في جنوب كردستان، ويجب إعطاء الكرد حكماً ذاتياً واسع النطاق لمدة سنتين حتى يُوطد حكم الملك فيصل في العراق.⁽⁴⁹⁾

تعد سنة 1921 سنة ((تلطيف)) السياسة البريطانية تجاه القوميين الترك وحكومة أنقرة، ففي هذه السنة حققت القوات التركية انتصارات على اليونانيين، وعقدت حكومة أنقرة اتفاقات مهمة حاسمة مع فرنسا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي وأفغانستان، وإن التلطيف الملحوظ في السياسة البريطانية تجاه الترك نجم بالدرجة الأولى عن مراسلات تشرشل - كوكس بشأن آرائهما المتضاربة بخصوص كردستان، وحسبما توضح تلك المراسلات فإن رغبة البريطانيين في السلام مع تركيا جعلت سياسة بريطانيا تجاه الكرد ملحقا بهذا الهدف. وجاءت انتصارات القوميين الترك على اليونانيين في سقاريا بين 21 - آب و31 أيلول 1921، لكي تضمن حتمية المفاوضات بين الدولتين⁽⁵⁰⁾.

بدأ انعقاد مؤتمر لوزان في 21 تشرين الثاني 1922 وفي 24 تموز 1923 وقع الطرفان على معاهدة لوزان. وأهملت مسألة كردستان، بل لم يأت على ذكر اسمها البتة، ونسيت تماماً مضامين البنود الثلاثة 62 و63 و64 في معاهدة سيفر، وأن البند الثالث من معاهدة لوزان أحال مسألة الحدود بين تركيا والعراق (أي: ما صار يعرف بمشكلة الموصل) إلى مفاوضات ثنائية بين بريطانيا وتركيا وفي حال عدم التوصل إلى تسوية في غضون تسعة أشهر تحال إلى عصبة الأمم.⁽⁵¹⁾

لم يتمكن الطرفان التركي والبريطاني من التوصل إلى التسوية، ضمن المدة المحددة في معاهدة لوزان، و لذلك أحالت بريطانيا المشكلة رسمياً في السادس من آب 1924 إلى عصبة الأمم، التي شكلت لجنة خاصة لتقصي الحقائق و بعد

جولات ولقاءات عديدة في المنطقة وخارجها قدمت اللجنة تقريرها في الثالث من أيلول 1925 إلى عصبة الأمم. وتضمن هذا التقرير توصية بإلحاق ولاية الموصل بالعراق. وأنكرت الحكومة التركية على مجلس عصبة الأمم سلطته في اتخاذ قرار ملزم للطرفين، فأحيلت هذه النقطة أولاً إلى محكمة العدل الدولية لإعطاء رأيها الاستشاري. وفي 21 تشرين الثاني أعلنت المحكمة عن رأيها وهو أن قراراً بالإجماع يتخذه المجلس (لا يحتسب صوتاً لأي من الطرفين المتنازعين بالتأكيد فيما لو وجد الإجماع) وإنما هو قرار ملزم للطرفين يتضمن بنفسه تثبيتاً للحدود. وفي 16 كانون الأول 1925 أصدرت عصبة الأمم قرارها بهذا الخصوص، وبذلك ألحقت ولاية الموصل رسمياً بالدولة العراقية.⁽⁵²⁾ وأشارت عصبة الأمم في قرارها إلى توصيات لجنة الحدود المتعلقة بالحقوق القومية للشعب الكردي والتي نصت على أنه ((يجب مراعاة رغبات الأكراد، فيما يخص تعيين موظفين من أصل كردي لإدارة منطقتهم و ترتيب الشؤون القضائية والتعليم في المدارس و ان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه الخدمات))⁽⁵³⁾.

عارضت تركيا قرار عصبة الأمم وأقدمت على محاولة أخيرة لإقناع بريطانيا بالتخلي عن ولاية الموصل مقابل حقوق استغلال حصرية لنفط الولاية ولكن بريطانيا لم تكن مهتمة، لأن أهمية المصالح الاستراتيجية البريطانية فاقت إلى حد بعيد المصالح النفطية، وقد أبدت بريطانيا وتركيا موافقتها على قرار عصبة الأمم في اتفاق ثنائي وقعنا عليه في 5 حزيران 1926.⁽⁵⁴⁾

إن معاهدة الخامس من حزيران 1926 لم تحسم النزاع البريطاني - التركي فقط، بل فتحت الباب أمام التنسيق الأمني بين الجانبين ضد الحركة التحررية الكردية من خلال بنود تخص أمن المناطق الحدودية بين العراق وتركيا.⁽⁵⁵⁾

من جهة أخرى طالبت السلطات البريطانية في العراق الحكومة العراقية بتنفيذ ما عليها من الالتزامات بخصوص الكرد في كردستان الجنوبية حسبما ورد في توصيات لجنة الحدود و قرار عصبة الامم⁽⁵⁶⁾. إلا أن الحكومة العراقية تنصلت من

جميع تلك الالتزامات. وعلى الرغم من ذلك لم تتخذ بريطانيا موقفاً مهماً إزاء هذا التنصل⁽⁵⁷⁾.

مع الشروع في المفاوضات العراقية - البريطانية لعقد معاهدة 30 حزيران 1930، طالب النواب الكرد في البرلمان العراقي المندوب السامي البريطاني في العراق بضرورة إدراج الشروط التي نصت عليها عصبة الأمم بخصوص الحقوق القومية والإدارية والثقافية الكردية في المعاهدة. إلا أن الجانب البريطاني أكد بأنه ليس من المفروض أن يشار إلى ذلك في معاهدة بين الجانب البريطاني والعراقي تعد بمثابة حلف بين الطرفين، وعلى الرغم من أن المطالبات وبرقيات الاحتجاجات الكردية أخذت تنهال على مكتب المندوب السامي البريطاني في بغداد و عصبة الأمم في جنيف ولكن لم يطرأ تغيير على رأي الحكومة البريطانية⁽⁵⁸⁾.

كان مناورات الحكومتين العراقية والبريطانية في تجاهل مطالب الكرد في معاهدة 1930، إلى جانب أعمال القمع الدموية التي ارتكبتها الحكومة العراقية تجاه أهالي السليمانية في السادس من أيلول 1930، الأثر الواضح في تحرك الشيخ محمود الحفيد من جديد و إعلان انتفاضة المسلحة (1930 - 1931) لدعم وتأييد مطالب الكرد القومية. وفي 17 أيلول من العام نفسه بعث الشيخ محمود الحفيد رسالة إلى فرنسيس همفريز المندوب السامي البريطاني في العراق، أشار فيها إلى أن الأحداث الأخيرة بينت بوضوح إلى عدم إمكانية التعايش السلمي بين الكرد والعرب، و لهذا فإنه طالب بتشكيل حكومة كردية مستقلة⁽⁵⁹⁾، وبالنسبة لموقف السلطات البريطانية من حركة الشيخ محمود الحفيد فإنها في الحقيقة لم تكن راغبة، في بداية الأمر في اتخاذ خطوات فعالة ضدها، و توصلت السلطات البريطانية خلال مؤتمر في شهر كانون الثاني عام 1931 عقدته في دار المندوب السامي البريطاني في بغداد، لمراجعة شؤون كردستان، بأنه إذا لم تتخذ إجراءات فعالة ضد حركة الشيخ محمود الحفيد فإنها ستنتشر إلى كل الألوية الكردية. وقد اعترف ملك العراق فيصل الأول (1921 - 1933) بدور بريطانيا المؤثر في القضاء على هذه الحركة بقوله ((إن إنهاء الانتفاضة في الألوية الكردية تعود إلى درجة كبيرة إلى الجهود المتميزة

للمقاتلات الجوية البريطانية [كذا] التي كانت تساند القوات العراقية، بصورة جيدة)). وفي 14 آذار 1931 اضطر الشيخ محمود الحفيد إلى تسليم نفسه للكابتن هولت السكرتير الشرقي للمندوب السامي البريطاني في العراق⁽⁶⁰⁾.

إن إهمال الحقوق الكردية من الجانبين العراقي والبريطاني أدى إلى ردود فعل كردية عديدة. وهذا ما ظهر بين عامي 1930 - 1932 حين أقدم الشيخ أحمد البارزاني على القيام بحركة محلية في منطقة بارزان، والتي كانت في مجملها تعبيراً عن سوء الإدارة العراقية والبريطانية للمنطقة ومن فرض الضرائب المجحفة بحق الأهالي.⁽⁶¹⁾ إلا أن المسؤولين البريطانيين في العراق أرسلوا الكثير من التقارير التي مفادها أن حركة الشيخ أحمد البارزاني تدعمها الحكومة التركية.⁽⁶²⁾

مع بدء العمليات العسكرية مني الجيش العراقي بخسائر فادحة، و فر الجنود من ساحات المعركة، ولولا تدخل السلاح الجو الملكي البريطاني (R. A. F)، لمني الجيش العراقي بهزيمة كبيرة. ومن الأدلة عليه ما يؤكده الضابط اي. ار. لودلو هيوت المشرف على سلاح الجو الملكي البريطاني في بغداد بقوله ((وقد استقدمت كل الطائرات الحربية في الشمال لإنقاذ الموقف وتم قصف المواقع البارزانية من الساعة الثانية والنصف حتى حلول الظلام، ليس هناك أي شك في أن الطائرات التابعة للقوة الملكية البريطانية أنقذت الموقف من هزيمة كبيرة. . .)). وأستمرت غارات القوة الجوية الملكية البريطانية إلى أن أرغمت الشيخ أحمد البارزاني على الالتجاء إلى الأراضي التركية مع أفراد عائلته⁽⁶³⁾.

كما قصف السلاح الجو الملكي البريطاني منطقة بارزان خلال الاصطدامات التي نشبت بين البارزانين والقوات الحكومية في سنة 1935 خلال حركة خليل خوشوي. فقد كانت بواعثها شبيهة ببواعث حركة 1931 - 1932⁽⁶⁴⁾.

إن التطورات الإقليمية وأحداث الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) لم تكن تساعد بريطانيا والحكومة العراقية على الإصرار على خيار الحل العسكري تجاه أنتفاضة بارزان الكردية التي اندلعت خلال سنوات (1943 - 1945) بقيادة ملا

مصطفى البارزاني (1903 - 1979). كانت بريطانيا تفكر بمصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وكانت قلقة من أن الحرب الكردية في العراق، قد تستغلها ألمانيا⁽⁶⁵⁾، وتعرقل مجهود دول الحلفاء في إرسال الدعم لروسيا عبر إيران⁽⁶⁶⁾، كما أنها كانت تراقب، بقلق بالغ توسع النفوذ السوفيتي بين الكرد في كردستان إيران و كانت تخاف من تبعاتها في كردستان العراق أيضاً، وقد تؤثر سلباً في الأوضاع في كردستان تركيا، وهذا إلى جانب وجود تكهنات بأن هنالك تحركات كردية لاستغلال انشغال العالم بالحرب العالمية للقيام بثورة كردية شاملة، وبدعم روسيا الشيوعية⁽⁶⁷⁾.

إن قرب نهاية الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء من الناحية العسكرية، وظهور السوفييت على مسرح الأحداث في كردستان الشرقية و صلاتهم بالكرد هناك، جعلت البريطانيين حريصين على ضمان الأمن والاستقرار الداخلي في العراق في تلك الظروف، ولذا فإنها كانت وراء دفع الحكومة العراقية إلى حسم الموقف عسكرياً إبان الانتفاضة البارزانية، كما دعم سلاح الجو الملكي البريطاني الجيش العراقي في عملياته العسكرية التي قضت على تلك الانتفاضة في صيف وخريف 1945 و أجبرت الملام مصطفى و مسلحيه على الانسحاب إلى كردستان الشرقية⁽⁶⁸⁾.

دأبت بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية، على إقامة تحالفات عسكرية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط. ففي 24 شباط 1955 جرى التوقيع على الميثاق العراقي - التركي ومن ثم انضمت إليه كل من بريطانيا وإيران وباكستان، و الذي صار يعرف ب ((حلف بغداد))، أو ((ميثاق بغداد)). ومع أن الحلف كان موجهاً بالدرجة الأساس ضد طموحات الاتحاد السوفيتي بالتمدد جنوباً⁽⁶⁹⁾. إلا أن بنوده كانت موجهة ضد الحركة التحررية الكردية⁽⁷⁰⁾.

يعد يوم 14 تموز 1958 بداية عهد جديد في تاريخ العراق المعاصر. فقد قُضي على النظام الملكي ليحل محله نظام جمهوري و أعلنت السلطة الجديدة

استعدادها للاعتراف بالحقوق القومية الكردية، كما صدر دستور مؤقت أكد في مادته الثالثة أن ((العرب والأكراد هم شركاء في هذا الوطن، ويقر الدستور حقوقهم القومية...)).⁽⁷¹⁾ من جهة أخرى فإن اعتراف الاتحاد السوفيتي بالثورة وشرعية السلطة الجديدة، وبأنه سيقف ضد جميع التحديات والمخاطر التي تواجه العراق الجديد⁽⁷²⁾. والشكوك التي أحاطت بعودة ملا مصطفى البارزاني من الاتحاد السوفيتي، والذي استقبل بحفاوة رسمية وشعبية في بغداد في السادس من تشرين الأول 1958، ومن ثم عودة اللاجئين الكرد الى العراق من الاتحاد السوفيتي⁽⁷³⁾. و خروج العراق من حلف بغداد في آذار 1959 (الذي تغيّر اسمه بعد ذلك إلى حلف الستو)⁽⁷⁴⁾ كل هذا ولد لدى الساسة البريطانيين توجساً كبيراً من تغيير موازين القوى لصالح الاتحاد السوفيتي على حساب مصالح بريطانيا في العراق والمنطقة.

تمتعت بريطانيا بعلاقات متميزة مع العراق خلال العهد الملكي، الذي كانت سياسته الخارجية مع الاتجاه العام للسياسة البريطانية. لكن سياسة العراق الخارجية عقب ثورة 14 تموز طراً عليها تغيير كبير، إذ أعلن عن إلتزامه سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وقرر فك الارتباط بالسياسة البريطانية، وإقامة علاقات متكافئة مع بريطانيا ومع جميع دول العالم. و على الرغم من ذلك فقد سلك عبدالكريم قاسم (رئيس الوزراء العراقي 1958 - 1963) سلوكاً حذراً في تعامله مع بريطانيا، ففي 22 كانون الثاني 1959 طلب من السفير البريطاني تجهيز العراق بالأسلحة الثقيلة، وأظهر رئيس الوزراء العراقي رغبة العراق في أن تبقى بريطانيا مصدراً لتجهيز السلاح للقوات العسكرية العراقية. إلا أن الوضع تأزم بعد مطالبة عبدالكريم القاسم بالكويت عام 1961، إذ هددت بريطانيا على لسان سفيرها وملحقها العسكري في بغداد بالتدخل جدياً إذا أقدم العراق على احتلال الكويت بالقوة.⁽⁷⁵⁾ إلى جانب ذلك كان هناك خلاف بين الطرفين بشأن قانون رقم (80) لسنة 1961 الذي أصدرته الحكومة العراقية بخصوص استثمار النفط العراقي⁽⁷⁶⁾.

حظيت الثورة وقائدها عبد الكريم القاسم بدعم الشعب الكردي والحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسه ملا مصطفى البارزاني، خلال العامين الأوليين من

بداية الثورة. إلا أن عوامل وحوادث عدة أدت إلى تدهور تلك العلاقة بين الطرفين تدريجياً، وعلى الرغم من المحاولات العديدة و عقد الكثير من اللقاءات بين عبد الكريم القاسم وملا مصطفى البارزاني إلا أنه تبين أن عبد الكريم قاسم بلغ مرحلة القطيعة مع الحركة الكردية في الأشهر الأخيرة من سنة 1960.⁽⁷⁷⁾

حاول ملا مصطفى البارزاني في مثل هذه الظروف كسب ثقة الجانب البريطاني بدعمه في الصراع المحتوم القادم مع الحكومة العراقية، ونجح في إجراء لقاءين في بغداد مع السفير البريطاني همفري تريفيليان (1958 - 1961)⁽⁷⁸⁾ الأول في 21 شباط، والثاني في 28 شباط 1960، ولكن دون جدوى، فقد كان رد السفير البريطاني له ((إني هنا كممثل للحكومة البريطانية وعلاقتها قائمة مع الحكومة العراقية فقط. وإنما نرغب بأقامة علاقات ودية مع كافة أبناء الشعب العراقي، وبضمنهم البارزانيين، إلا أنه لا يمكن أن تكون هناك علاقات مباشرة وخاصة معهم)). وعلى الرغم من أن السفارة البريطانية أبلغت وزارة الخارجية العراقية بقيامها بهذين اللقاءين إلا أن الأخيرة لم تُبد أي اعتراض.⁽⁷⁹⁾ ولكن تبين لاحقاً أن لقاء البارزاني مع السفير البريطاني كان له تأثير كبير في تغيير موقف عبد الكريم القاسم من القيادة الكردية.

عقب اندلاع القتال بين الحكومة العراقية والحركة الكردية في 11 أيلول 1961، اتهم عبد الكريم القاسم في مؤتمر عقده في 23 أيلول 1961 الحكومة البريطانية بالوقوف ضد الحكومة العراقية، وأنها وراء تمويل الحركة الكردية وتحريكها ضد العراق قائلاً ((لقد صرفت السفارة البريطانية ما يقارب نصف مليون باون على هذه الأعمال العدوانية. . .)).⁽⁸⁰⁾

نقى السفير البريطاني في العراق همفري تريفيليان اتهامات رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم المارة الذكر قائلاً ((اتهم قاسم بريطانيا بقيامها بتحريض الكرد على مثل هذا العمل، بعد أن أفضلت بريطانيا خطته للسيطرة على الكويت. . . وأنه اتهم بريطانيا بإنفاق مبلغ قدره نصف مليون باون لتشجيع الكرد على القيام

بمحاولتهم. . . وغيرها من الاتهامات التي كان من السهل تصديقها))،⁽⁸¹⁾ وفضلاً عن نفي همفري تريفيليان لاتهامات الحكومة العراقية، فإنه قدم احتجاجاً رسمياً إلى وزارة الخارجية العراقية ولكن بأسلوب لطيف وأغلقت القضية.⁽⁸²⁾

يؤيد غالبية الباحثين والأكاديميين العراقيين رواية عبد الكريم قاسم فيما يتعلق بالدعم البريطاني للحركة الكردية فيذكر أحد الباحثين ما نصه ((ونستنتج من ذلك أنه رغم نفي السفير، فإنه من المحتمل ضلوع بريطانيا لتخفيف الضغط على الشركات النفطية وعن المطالبة بالكويت، كما أن جسامته المبلغ ربما تبرر تسليمه يداً بيد))⁽⁸³⁾. ولكن بعد الكشف عن جميع الوثائق الخاصة بتلك المدة في الأرشيفات البريطانية تبين بوضوح بأنه لم يكن لبريطانيا أي دعم مادي أو يد في اندلاع الثورة الكردية ضد حكومة عبد الكريم قاسم. بل إن التقارير البريطانية تبين أن الحركة الكردية في العراق أصبحت تشكل خطراً على المصالح النفطية البريطانية. فيذكر تقرير بريطاني بأن ((هناك تمرد لكرد العراق بقيادة ملا مصطفى البارزاني. . . وصل الأمر إلى درجة خطيرة، لأنهم أصبحوا في وضع يستطيعون فيه تهديد حقول النفط البريطانية في كركوك ويقتربون من آبار نفط الموصل. . . بعد تخريبهم لأنبوب النفط قرب كركوك في آب 1962 وإقدامهم على خطف موظفين بريطانيين)).⁽⁸⁴⁾ وفي الأخير يؤكد همفري تريفيليان بكل وضوح أن الحكومة البريطانية لم تلبى أية مطالب لمساعدة ودعم الحركة الكردية في العراق بقوله ((أثناء عملي في السفارة أتهمنا [عبد الكريم قاسم] نحن الإنكليز بالتعاون مع الشيوعيين وأنا قمنا بتحريض الكُرد وغيرها من الاتهامات التي كان من السهل تصديقها. والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية لم تستجب أبداً لمطالب الحركة الكردية. . .)).⁽⁸⁵⁾

جاءت نهاية حكم عبد الكريم القاسم بعد قيام البعثيين والقوميين بإنقلاب الثامن من شباط 1963 وتسلم عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية، ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن هذا الانقلاب، فقد ذكر جيمس إيكنز J. Eknis وهو من موظفي سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد أن ((المخابرات

المركزية الأمريكية CIA لعبت دوراً في انقلاب البعث ولقد اعتبرنا وصول البعثيين إلى الحكم لاستبدال حكومة تؤيد الاتحاد السوفيتي بأخرى تؤيد أمريكا، وأن مثل هذه الفرص قلما تتكرر)).⁽⁸⁶⁾ وأكد ذلك علي صالح السعدي (أمين سر قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي) بقوله ((جننا إلى السلطة بقطار أمريكي))⁽⁸⁷⁾.

كان قادة الانقلاب قد اتصلوا بقيادة الحركة الكردية في أثناء التحضير للانقلاب، وتعهدوا بأن يحققوا جميع مطالبها، ولكن بدا واضحاً بعد عقد العديد من الاجتماعات بين السلطة الجديدة والوفد المفاوض من جانب الحركة الكردية، قيادة السلطة الجديدة في العراق لا تريد وضع حلول عادلة للقضية الكردية، وكان غرضها من الوعد الأولي تحييد الحركة الكردية في أثناء قيامهم بالإنقلاب وإطلاق يدهم فيما بعد لتصفية خصومهم⁽⁸⁸⁾.

و في هذه المرحلة دعت بريطانيا إلى الوصول إلى تسوية للقضية الكردية عن طريق الحوار والحل السياسي، رغبة منها في الحفاظ على مصالحها النفطية و اعتقاداً منها بأن الاتحاد السوفيتي قد يستغل الحركة الكردية لتعزيز نفوذه في المنطقة. فقد أشار السفير البريطاني في واشنطن في برقية بعثها إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 15 شباط 1963 بان على حكومته ((إجبار الحكومة العراقية على التوصل إلى تسوية معهم [الحركة الكردية] و إذا أمتنعت الحكومة العراقية معالجة المشكلة الكردية فإن الكرد ربما يستغلون الفرصة لمحاولة خلق نوع من دولة كردية ذات حكم ذاتي، وفي تلك الحالة فإن الكرد سوف يبحثون عن دعم خارجي، والذي من أجله سوف يلتفتون إلى الاتحاد السوفيتي. . . ومن المحتمل أن يجني الاتحاد السوفيتي المكاسب))⁽⁸⁹⁾.

على اية حال لم تؤد المفاوضات بين الحكومة العراقية والحركة الكردية إلى نتيجة بسبب عدم جدية الحكومة العراقية التي بدأت باتخاذ عدة إجراءات استعداداً لشن هجوم عسكري شامل على كردستان، وفي العاشر من حزيران 1963 أعلنت أن مناطق البلاد الشمالية منطقة عسكرية. وشنّت هجوماً شاملاً على كردستان على

وفق خطة شاركت فيها قوات من الجيش السوري مشاركة فعلية، وسميت تلك الخطة ب (عملية دجلة)، وبدأ الهجوم في 14 - 15 حزيران بمشاركة القوات الجوية ولوائين من الجيش.⁽⁹⁰⁾ وحظيت هذه العملية العسكرية بدعم وتأييد حلف السننو، وشارك فيها ضباط بريطانيون كبار من أركان السننو في عمل لجنة التنسيق المؤلفة من الممثلين العسكريين للعراق و تركيا وإيران مشاركة مباشرة. وأبدت الحكومة البريطانية كامل استعدادها لوضع قواعدها العسكرية في الشرقين الأدنى والأوسط لأهداف قمع الحركة الكردية، وكان هناك اتصال دائم بين السفارة البريطانية في بيروت وقادة حزب البعث لتنسيق الجهود مع تركيا بخصوص السماح لطائرات سلاح الجو العراقي بالدخول إلى الأجواء التركية لملاحقة المقاتلين الكرد وقصف القرى الكردية.⁽⁹¹⁾ كما كانت بريطانيا إحدى الدول المصدرة للأسلحة الثقيلة إلى العراق، فقد وافقت الحكومة البريطانية على تزويد الجيش العراقي بأسلحة جديدة، ومن ضمنها طائرات ((هوكر هنتر)) الفعالة جداً في الحروب الجبلية. ففي 25 أيار 1963 صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية بأن حكومة بريطانيا وافقت على إرسال شحنات من الأسلحة للحكومة العراقية، وحالما تسلم العراق شحنات الأسلحة والذخيرة من بريطانيا بدأ حربه الشاملة ضد الكرد.⁽⁹²⁾

دعمت الحكومة البريطانية العراق من جميع الأوجه والنواحي في حربه ضد الحركة الكردية، وقد صرح السفير البريطاني في طهران أن الحركة الكردية تهدد مصالح بريطانيا في العراق لذلك وجب مساعدة حكومة البعث، و تعزو جريدة صنداى تلغراف Sunday Telegraph الدعم البريطاني للحكومة العراقية في حربها ضد الكرد الى ((قيام الثوار الأكراد بهجمات على منشآت النفط)).⁽⁹³⁾ و الواقع أن الدعم البريطاني وصفقات الأسلحة البريطانية سبقت الهجمات الكردية على حقول النفط، لهذا يلاحظ أن الحركة الكردية هددت، على لسان جلال طالباني، بريطانيا بإلحاق الأذى بالمصالح البريطانية في حال استمرار دعمها لحكومة البعث، وبالفعل بدأت القيادة الكردية بتنفيذ تهديدها في تاريخ 7 تموز 1963، ونفذت سلسلة من

الهجمات المنظمة على المنشآت النفطية في لواء الموصل واستمرت هذه الهجمات الى أن وصلت الى حقل نفط جمبور في كركوك⁽⁹⁴⁾.

أدان أعضاء البرلمان البريطاني من حزب العمال البريطاني قرار الحكومة البريطانية تقديم المساعدة للعراق في حربه ضد الكرد ووصفوه ((بالعار على بريطانيا)). ونشر عضو اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب العمال (بان ميكاردو B. Micardo) بياناً شجب فيه صفقة الأسلحة البريطانية مع الحكومة العراقية فكتب يقول ((لا يمكن للجيش العراقي القبض على المقاتلين الكرد، و لهذا تنتقم منهم بتدمير القرى الكردية تاركا النساء والأطفال دون مأوى. إن ما تقوم به الحكومة البريطانية من بيع شائن للسلاح لاستخدامه ضد السكان المدنيين العزل يتناقض وبشكل صارخ مع المتطلبات الحالية للعالم أجمع)).⁽⁹⁵⁾

خلال هذه المرحلة كانت قيادة الحركة الكردية تحظى بدعم غير مسبوق من الاتحاد السوفيتي⁽⁹⁶⁾، والذي أراد من خلال جمهورية منغوليا الشعبية عرض المسألة الكردية والانتهاكات العراقية بحق الشعب الكردي في هيئة الأمم المتحدة، الا أن الدول الغربية، وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا منعت القيام بهذه الخطوة، ووقفت إلى جانب الحكومة العراقية.⁽⁹⁷⁾

استغل عبد السلام عارف الصراعات الموجودة بين قيادات حزب البعث و دبر انقلاباً ضدهم في 18 تشرين الثاني 1963.⁽⁹⁸⁾ وعلى الرغم من التوصل إلى بيان العاشر من شباط 1964 بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة الكردية، ولكن تطور الأحداث، وعدم رغبة عبد السلام عارف في تحقيق المطالب الكردية، تسببا في نشوب الحرب مجدداً بين الطرفين عندما شن الجيش العراقي هجوماً شاملاً في الثالث من نيسان 1965⁽⁹⁹⁾.

كتب الملحق العسكري في السفارة البريطانية ببغداد تقريراً في 1964 بخصوص وضع التحصينات في معسكرات الجيش العراقي الذي يقاتل الحركة الكردية في كردستان العراق. وذكر التقرير بهذا الخصوص ((إن الترتيبات الدفاعية

في أكثرية معسكرات الجيش العراقي في كردستان مضحكة. فالمعسكرات تشابه معسكرات المناورات في أوقات السلم و ليس معسكرات في أوقات الحركات العسكرية. .⁽¹⁰⁰⁾ ((وتبين من التقرير أن الوضع العسكري للجيش العراقي في غاية الأهمية للمصالح البريطانية في العراق التي تتأثر كثيراً بمدى فاعلية هذا الجيش واستعداداته و بما يحققه الجيش العراقي من تقدم عسكري في كردستان.

ان السياسة البريطانية الداعمة للحكومة العراقية بلغت حداً رفضت معه منح تأشيرات الدخول إلى بريطانيا للشخصيات والقيادات الكردية خوفاً من رد الفعل السياسي العراقي وتأثيره في العلاقات البريطانية - العراقية. فعندما تقدم جلال الطالباني بطلب تأشيرة الدخول الى بريطانيا لدى السفارة البريطانية في برلين في نيسان 1965، يذكر تقرير بريطاني ((أن منح تأشيرة الدخول إلى جلال الطالباني . . سوف يكون بالتأكيد غير مرحب به من قبل الحكومة العراقية وقد أوضحت بغداد هذا الأمر. . .))⁽¹⁰¹⁾. وعلى الرغم من الرفض المتكرر لمنح تأشيرة الدخول لجلال الطالباني، و لكن سمح له في النهاية بدخول الأراضي البريطانية بعدما أمثل لشروط السفارة البريطانية وقد ((أوضح جلال الطالباني أن مجيئه إلى بريطانيا من أجل الدعاية للقضية الكردية، دون أن يجري اتصالات أو يجتمع مع رفقاءه السياسيين في بريطانيا))⁽¹⁰²⁾. و كانت السفارات البريطانية تحذر القيادات الكردية عند دخول أراضي المملكة المتحدة من القيام بالعمل السياسي و إثارة المشكلات السياسية التي تسيء للعلاقات البريطانية - العراقية⁽¹⁰³⁾.

زار جلال الطالباني في أثناء وجوده في بريطانيا مجلس العموم بدعوة من بعض أعضائه وعقد مؤتمراً صحفياً فيه، كما أنه ظهر على شاشة تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية BBC⁽¹⁰⁴⁾. و أوضح انتهاكات الجيش العراقي ضد الكرد، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية ضدهم، كما انتقد الموقف البريطاني بشدة بسبب تزويد العراق بالأسلحة، وبالأخص طائرات الهوكتر - هنتر التي تقصف الشعب الكردي⁽¹⁰⁵⁾. و لكن الحكومة العراقية جابته زيارة جلال الطالباني في لندن و نشاطاته، باحتجاج من خلال سفيرها في لندن⁽¹⁰⁶⁾.

عبر رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون Harold Wilson (1964 - 1970) عن موقف المملكة المتحدة في حزيران 1965 أمام مجلس العموم، حينما أكد أن القضية الكردية شأن عراقي داخلي، وأن بريطانيا تعرب عن دعمها لإحلال السلام بين الطرفين، وأن ((حكومة صاحبة الجلالة شجعت في مناسبات معينة كل من الطرفين على التوصل إلى حل سلمي))⁽¹⁰⁷⁾.

بعث ملا مصطفى البارزاني في 22 تموز 1965 برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني ويلسون ناشده فيها مساعدة الشعب الكردي وحركته، وأنه يثمن أية مساعدة مادية أو معنوية، وطالبه بشدة وقف مبيعات الأسلحة البريطانية للحكومة العراقية، وبالأخص الغازات السامة التي يستعملها الجيش العراقي ضد الشعب الكردي⁽¹⁰⁹⁾. كما طلب البارزاني من مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة لورد كارادون Lord Caradon، من خلال رسالة بعثها له في شهر تموز 1965 أن يستخدم نفوذه الكبير داخل الأمم المتحدة لكي يمنع ((الظلم والوحشية)) اللذين يتعرض لهما الشعب الكردي، وإيقاف بيع الاسلحة للحكومة العراقية التي تستخدم ضد الكرد، كما أن قيادة الحركة الكردية تتطلع إلى أي دعم بريطاني سواء أكان معنوياً أم مادياً⁽¹¹⁰⁾.

يبدو أن رسائل البارزاني فتحت قنوات الاتصال مع الحكومة البريطانية، إذ يذكر مسعود البارزاني أن الحكومة البريطانية اتصلت بالقيادة الكردية في 29 أيلول 1965 و طلبت منها المشاركة في محاولة انقلاب عسكري في العراق بالتعاون مع ضباط عسكريين كبار من الجيش العراقي. وبالفعل وصل مندوب عن الحكومة البريطانية هو جولييان أيمري في تاريخ الثالث من تشرين الأول 1965 للاجتماع بملا مصطفى البارزاني⁽¹¹¹⁾، غير أن معلومات مسعود البارزاني تقف عند هذا الحد في سرد هذه الواقعة ولا يعرف بالضبط لماذا لم تسفر أية نتيجة عن هذا الاجتماع يبدو أن الحكومة البريطانية أرادت استمالة الجانب الكردي و تشجيعه على الاستمرار في حركته، لكي لا تتعرض مصالحها إلى الخطر على يد الحركة الكردية. فقد أشار إلى ذلك تقرير بريطاني مطول عن كيفية التعامل مع الحركة الكردية و حماية

المصالح البريطانية في العراق والمنطقة ومما جاء فيه أن ((النزاع الكردي موضع اهتمام خاص بالنسبة لبريطانيا لوجود شركة النفط العراقية التي تساهم فيها كلاً من شركة نفط شيل Shell Oil Co. وشركة النفط البريطانية BP، والتي تمتلك 23, 75% من أسهمها، لذلك فإنها معرضة للهجوم من قبل الكرد)). و يبدو أن الحكومة البريطانية أرادت صرف نظر الأطماع العراقية عن الخليج العربي وعلى وجه الخصوص أرادت إشغال الجيش العراقي عن مهاجمة الكويت ولهذا يلاحظ ما جاء في التقرير البريطاني ((هناك طرق أخرى يمكن من خلالها التعامل مع التمرد الكردي بقدر ما يتعلق الأمر بمصالح حكومة صاحبة الجلالة، إذ إن نشر الجيش العراقي في كردستان من شأنه أن يعمل على تخفيض قدرات العراق على مهاجمة الكويت أو أي مكان آخر في الخليج))⁽¹¹²⁾.

استمرت قيادة الحركة الكردية في طلب الدعم المادي والمعنوي من الحكومة البريطانية، ففي 15 كانون الثاني 1966 كرر ملا مصطفى طلبه في رسالة بعثها إلى رئيس وزراء البريطاني بغية دعم القضية الكردية في كردستان العراق وجاء فيها: ((أناشد سعادتكم أن تمتنعوا عن تزويد الحكومة العراقية بالسلاح، وأن تسعفوا الشعب الكردي المنكوب بهذه الحرب، وأن تستخدموا نفوذكم الواسع و مساعيكم الحميدة لحل القضية الكردية بالطرق السلمية و على أساس إقرار و تحقيق الحقوق القومية المشروعة لشعبنا))⁽¹¹³⁾.

قام حزب البعث في 17 تموز 1968، بالتعاون مع ضباط في القصر الجمهوري، بانقلاب عسكري استولى على أثره على السلطة، وعين مجلس قيادة الثورة (الذي تشكل بعد الانقلاب) أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية و حردان التكريتي نائباً له، وتمكن البعثيون بعد مضي أسبوعين من فرض سيطرتهم الكاملة على الحكومة، وأقصوا ضباط القصر الجمهورية الذين سبق لهم أن تعاونوا معهم في القيام بانقلاب 17 تموز 1968 وهما المقدم الركن عبدالرزاق النايف والعميد الركن إبراهيم الداوود في 30 تموز 1968. وعلى الرغم من أن القادة الجدد وعدوا قادة الحركة الكردية في البداية بحل المسألة الكردية حلاً سلمياً يرضي طموحات الشعب

الكردي⁽¹¹⁴⁾. إلا أن موقفهم تغيّر بعد أن تمكنوا من إحكام وبسط قبضتهم على الحكم، فساروا على نهج الحكومات العراقية السابقة في استخدام القوة العسكرية ضد الكرد و قد بدأوا القتال فعلياً منذ شهر شباط 1969 وسادت المعارك جميع الجبهات حتى نهاية عام 1969⁽¹¹⁵⁾. خلال تلك العمليات العسكرية لجأت الحركة الكردية إلى ضرب المصالح البريطانية في العراق عبر الهجوم على المنشآت النفطية في بابا كركر في كركوك في الثاني من آذار 1969، كما اتصلت قيادة الحركة الكردية بشركة النفط البريطانية BP⁽¹¹⁶⁾ لإعلامها بأن العملية ما هي إلا بداية لما يمكن أن يحدث في المستقبل، وأن ذلك النفط هو ملك الشعب الكردي وتستخدم عوائده للفتك بأرواح أبنائه لذا ((... عليكم أن تفكروا جدياً الآن بإيصال حقوقنا من عائدات النفط)).⁽¹¹⁷⁾ وقد قرر المقر الرئيسي للشركة في لندن الاتصال مباشرة بالحركة الكردية، لهذا أرسلت الشركة اللورد جون رايموند غودلي كيلبراكن⁽¹¹⁸⁾ John Raymond Godley Kilbracken لبرفقة شخص آخر من أجل التفاهم مع قادة الحركة الكردية ووضع برنامج مستقبلي للعلاقة بين الطرفين، كما ألح وفد الشركة إلى إمكانية تقديم معونات مادية للحركة الكردية، إلا أن الشركة راوغت ولم تقدم أي دعم⁽¹¹⁹⁾.

يدعي تقرير بريطاني أن الحكومة البريطانية مارست ضغوطاً، كما فعل الاتحاد السوفيتي، على الحكومة العراقية وقادة الحركة الكردية من أجل التوصل إلى تسوية وحل سلمي دائم للمشكلة الكردية في العراق، إلا أن التقرير لا يوضح بشكل دقيق كيف مارست بريطانيا ضغوطها، ولكن يبدو أن تعرض المنشآت النفطية في كركوك لهجمات الحركة الكردية دفعها للقيام بدور فعال لا يقل عن تأثير الاتحاد السوفيتي لكي يتوصل الطرفان إلى اتفاقية 11 آذار 1970.⁽¹²⁰⁾

على الرغم من التأييد البريطاني لتوقيع اتفاقية 11 آذار 1970⁽¹²¹⁾، إلا أن بريطانيا شعرت بالقلق من نتائج البيان فيما يخص الدور النشط الذي أصبح يلعبه الاتحاد السوفيتي في العراق، واعتبرت الاتفاقية الكردية - العراقية هي تطوراً خطيراً جداً، وتزيد من التهديدات العراقية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، وأن أحد

إفرازات الاتفاقية ستكون زيادة موارد وقدرات العراق الاقتصادية والذي سيدفعها لتهديد الدول الصغيرة في الخليج، وحسب هيئة الاذاعة البريطانية BBC فإن العراق سوف ينشر 20 ألف جندي لاستخدامهم في الخليج⁽¹²²⁾. هذه المخاوف أكدها تقرير بريطاني ذكر أن ((الحل النهائي للنزاع الكردي سوف يجعل النظام العراقي قادراً على إعادة نشر قواته في مناطق أخرى، وتشجعهم على الدخول في مغامرات خارجية في منطقة الخليج))⁽¹²³⁾.

كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت في 16 كانون الثاني 1968 أنها ستنتهي التزاماتها التعاهدية مع مشيخات الخليج العربي وت سحب من المنطقة في أواخر 1971. و كان لهذا القرار وتنفيذه أثر كبير في حدوث تحولات سياسية و استراتيجية مهمة في المنطقة، ومن بينها بروز الدور الإيراني في المنطقة بدعم أمريكي من جهة، وتزايد الوجود والنفوذ السوفيتي في العراق، و خصوصاً بعد معاهدة الصداقة و التعاون بين العراق و الاتحاد السوفيتي في التاسع من نيسان 1972، وتبع ذلك بوقت قصير قرار تأميم النفط العراقي في الأول من حزيران 1972. و قد أثارت هذه التطورات المخاوف من احتمال تعرض المصالح الغربية في المنطقة إلى الخطر، كما أن هذا الوضع و تصاعد النشاط السوفيتي في العراق أثار مخاوف إيران ايضاً. من جهة أخرى تزايدت الدعوات من داخل الحركة الكردية الداعية إلى ضرورة⁽¹²⁴⁾ التعاون بأي ثمن مع إيران والغرب وأمريكا على وجه التحديد⁽¹²⁵⁾، بالمحصلة تبنت الولايات المتحدة الأمريكية الحركة الكردية وقدمت لها مساعدات مالية وعسكرية، إلى جانب ذلك قدمت بريطانيا مساعدات مالية إنسانية الطابع قدرت بربع مليون باون أسترليني إلى الحركة الكردية⁽¹²⁶⁾.

يبدو أن تلك المساعدات الإنسانية القليلة التي قدمتها الحكومة البريطانية جاءت بسبب الضغوط المتكررة التي مارستها مجموعة من أعضاء مجلس العموم البريطاني، و قد أقدم هؤلاء على تأسيس جمعية الصداقة البريطانية - الكردية British - Kurdish Friendship Society⁽¹²⁷⁾ من أعضاء البرلمان البريطاني والذين كانوا يعملون إلى جانب منظمات إنسانية أخرى وقاموا بأدوار إنسانية و

دعائية فعالة في بريطانيا فيما يخص القضية الكردية⁽¹²⁸⁾. وهذا ما لاحظته السفارة الأمريكية في لندن، فقد أشارت إلى أن هناك جماعة ضغط لوبي Lobby⁽¹²⁹⁾ كردي، في نمو مطرد داخل الحكومة البريطانية، وأن ما يؤرق وزارة الخارجية البريطانية هو وجود عدد كبير من المنظمات البريطانية التي تقدم على زيارة كردستان تقوم بعدها بالدعاية للكرد وتتحدث عن معاناتهم، وتطالب الحكومة البريطانية بالعمل أكثر من أجل الكرد.⁽¹³⁰⁾

كانت القضية الكردية في العراق تشكل من وجهة النظر البريطانية إحدى القضايا المهمة، و كانت تشغل بال الساسة في لندن، و غدت ذات تأثير مزدوج على المصالح البريطانية في المنطقة، و كانت الحكومة البريطانية ترى ضرورة إيجاد حل سلمي دائم للقضية الكردية في العراق لكي لا يتمكن الأتحاد السوفيتي التدخل من خلالها وزيادة نفوذه في المنطقة، و رأت من جانب آخر أن أي تطور بخصوص الحقوق القومية الكردية في كردستان العراق، سيثير الشعب الكردي في الأجزاء الأخرى وهذا أيضاً سيفتح منافذ عديدة لتمير النفوذ السوفيتي الى كل من إيران وتركيا حليفنا الغرب.⁽¹³¹⁾

ومع ترحيب بريطانيا باتفاقية 11 آذار 1970 وتأييدها لها، إلا أنها توجست من عدم إحراز التقدم المطلوب في تنفيذها، وإذا انتهت المدة المتعلقة بتنفيذ هذا البيان ((يمكن أن يندلع القتال مرة أخرى، ويكون هذه المرة أكثر عنفاً... وبالنسبة لبريطانيا فإن السلام في كردستان سوف يعمل على إزالة التهديد المحتمل لتجهيز النفط من شمال العراق)).⁽¹³²⁾

اندلع القتال فعلاً بين الحكومة العراقية والحركة الكردية في ربيع 1974 لعدم تطبيق بنود اتفاقية 11 آذار 1970. وكانت هناك تطورات عديدة قد حدثت خلال الأربع سنوات الماضية على المستوى الداخلي أدت إلى فقدان الثقة بين القيادة الكردية و الحكومة العراقية، ومن جهة أخرى تغير ميزان القوى لصالح الحكومة العراقية⁽¹³³⁾ مع استمرار المعارك بين الجانبين وإحراز الجيش العراقي بعض

الانتصارات التي مكنت الحكومة العراقية من السيطرة على العديد من الأراضي. مع أن هذا كان موضع ارتياح لدى الحكومة البريطانية، لأن ذلك سيؤدي إلى تقليل مخاطر تهديد مصالحها النفطية في كركوك، أو إزالتها، إلا أن الحكومة البريطانية أبدت خشيتها من أن محاولة قمع الشعب الكردي وتهميشه لن يعود بالفائدة على الحكومة العراقية، وإنما الحل السياسي مع الجانب الكردي ((. . . أو إجبار الحركة الكردية على القبول بالهدنة، وتحييد سيطرتهم و حصرهم في المناطق الجبلية سيكون أفضل. . .)).⁽¹³⁴⁾

في السادس من آذار 1975 وقعت الحكومتان العراقية و الإيرانية في الجزائر على اتفاقية (تسوية الخلافات الحدودية) خلال اجتماع القمة للدول المصدرة للنفط (منظمة أوبك)، هذه الاتفاقية كانت ضربة موجعة للحركة الكردية، وأجبرت قيادتها على وضع نهاية للحركة الكردية المسلحة ضد الحكومة العراقية، فقد كانت أحد أهم شروط الاتفاقية المذكورة المعروفة ب(اتفاقية الجزائر) هو أن تمتنع الحكومة الإيرانية عن تقديم المساعدات للحركة الكردية و أن تغلق حدودها في وجهها⁽¹³⁵⁾.

رحبت الحكومة البريطانية ومجلس العموم البريطاني باتفاقية السادس من آذار 1975، لأنها رأت أنها ستجلب السلام الى المنطقة، كما أن ذلك سيؤدي إلى تحسين العلاقات البريطانية - العراقية في مجالات عديدة تفيد منها بريطانيا بالدرجة الأساس.⁽¹³⁶⁾

يتبين لنا مما سبق ان الحكومة البريطانية حرصت على أن تنأى بنفسها عن الحركة الكردية في العراق معتبرة ذلك ((شأناً عراقياً داخلياً))، ولكنها لم تكن غير مهتمة بالموضوع، لأنها كانت قلقة بشأنه من ناحيتين: الأولى احتمال تأثير الصراع بين الحركة الكردية و الحكومة العراقية على المصالح النفطية البريطانية في المنطقة، والثانية: احتمال استغلال الاتحاد السوفيتي للمسألة و العمل على زيادة نفوذه في المنطقة. من جهة أخرى لم تتردد بريطانيا في التنسيق عسكرياً مع العراق

في بعض الأحيان، وعقد صفقات أسلحة مهمة لتزويد الجيش العراقي بأسلحة فتاكة استخدمها في حربها ضد الكُرد. كما أنها كانت حذرة جداً في مسألة تعاملها مع الحركة الكردية ولم تكن تميل لها بسبب مصالحها ولكي لا يسبب ذلك المشاكل لها مع الحكومة العراقية. ومع ما تقدم تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك مواقف أخرى إيجابية لمجموعة من أعضاء المجلس العموم البريطاني، والمنظمات الإنسانية في موقفها من الكُرد، فقد وقفت ضد مبيعات صفقات الأسلحة البريطانية للجيش العراقي، و عملت على تقديم الدعم الإنساني للكُرد.

هوامش التمهيدي

- (1) منذ مؤتمر برلين سنة 1878 حدث تبدل في السياسة البريطانية تجاه الإمبراطورية العثمانية عندما تخلت بريطانيا عن سياستها السابقة وبدأت بالسيطرة على مواقع استراتيجية مهمة في الدولة العثمانية مثل قبرص في عام 1878 و مصر في عام 1882، فضلا عن تعزيز نفوذها في الخليج العربي والبحر الأحمر. ينظر: Murat Ozyulchsel , The Hijaz Railway and the Ottoman Empire, (London – I. B. Tauris – 2014) , p 50.
- (2) سعد بشير اسكندر، من التخطيط إلى التجزئة: سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان 1915 - 1923، بنكهة زين ، (السليمانية - 2008)، ص 36 - 37
- (3) ساورت هذه المخاوف الحكومة البريطانية منذ الاستعدادات الفرنسية لتوجيه حملة بحرية في عام 1798، إذ توقع وزير الحرب هنري دونداس H. Dundas أن الهدف الأساسي للفرنسيين هو تهديد المصالح البريطانية في الهند، للمزيد من التفاصيل ينظر: صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798 - 1810 (بغداد - 1979)، ص 85 - 86 .
- (4) شددت التعليمات الممنوحة لأول مقيم سياسي بريطاني في بغداد وهو هارتفورد جونز في الخامس من تموز 1798 على جمع المعلومات ونقلها إلى الجهات البريطانية المعنية، راجع نص التعليمات في: ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ت: (مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر - د.ت)، ج 4، ص 2414 - 2416.
- (5) للمزيد من التفاصيل عن التطور الكبير الذي حصل في تجارة العراق الخارجية، بما فيها منطقة كوردستان الجنوبية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ينظر: محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864 - 1958 (صيدا - 1965) .
- (6) للمزيد من التفاصيل ينظر: نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لإمتميازات النفط في العراق 1925 - 1952، (بيروت - 1980)، ص 19 - 30.
- (7) للمزيد عن هذه الرحلات وأهدافها ينظر: خليل علي مراد، " رحلات الإنكليز إلى الموصل في القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين "، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد 3 - 4، آذار - نيسان - 2001، ص 45 - 54.

(8) للمزيد من التفاصيل ينظر : كلوديويس جيمس ريج، كهشتنامهى ريج بؤ كوردستان 1820، و : محهمهده حهمه باقى، دهزگاي ئاراس، (ههولير - 2002)، ل ل 57 - 116، 271 - 293.

(9) توجد اراء مختلفة فيما يخص وجود مراسلات أو اتصالات بين أمير سوران مير محمد باشا و والي مصر محمد علي باشا لتنسيق جهودهما ضد العثمانيين ينظر : عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا (القاهرة - 1968)، ص ص 195 - 196 . وحول دور بريطانيا في سقوط إمارة سوران ينظر : المصدر نفسه، ص ص 105 - 107 ؛ سعد بشير إسكندر، قيام النظام الإماراتي في كردستان و سقوطه، ط2، بنگهى ژين، (السليمانية - 2008)، ص ص 196 - 200 ؛ سعدي عثمان هروتي، كوردستان و الإمبراطورية العثمانية 1514 - 1851، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، (2008 - دهوك)، ص ص 199 - 201 .

(10) للمزيد ينظر : سعد بشير إسكندر، قيام النظام الإماراتي في كردستان و سقوطه، ص 164.

(11) للمزيد ينظر : عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة، ط3، دارالتفسير، (أربيل - 2011)، ص ص 32، 35 - 44 .

(12) للمزيد ينظر: سهلاح محهمهده هرورى، ميرگهها بوتان، چاپخانه مناره، (ههولير - 2006)، ل ل 126 - 127.

(13) للمزيد عن انتفاضة إمارة بوتان ودور بريطانيا ينظر : عثمان علي، المصدر السابق، ص ص 34، 45 - 77 ؛ سهلاح محهمهده هرورى، سهرجاوهى پيشوو، ل ل 126 - 137.

(14) حرب القرم: هي الحرب التي اندلعت بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية في 23 أيلول 1853، ثم دخلتها كل من بروسيا وبريطانيا وفرنسا إلى جانب العثمانيين في آذار 1854، انتهت هذه الحرب بهزيمة روسيا وعقد معاهدة باريس في شباط 1856. للمزيد ينظر : الان بالمر، موسوعة تاريخ أوربة الحديث 1789 - 1945، ت : سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، دار المأمون، (بغداد - 1992)، ج 1، ص 121.

(15) للمزيد ينظر : جليلي جليل وآخرون، الحركة الكوردية في العصر الحديث، ط2، دار آراس - دار الفارابي، (أربيل - 2013)، ص ص 30 - 35 .

(16) للمزيد عن حركة الشيخ عبيدالله النهري ينظر :عثمان علي، المصدر السابق، ص ص 179 - 131 ؛ جليلي جليل وآخرون، المصدر السابق، ص ص 45 - 58 ؛ روبرت أولسن، تاريخ الكفاح القومي الكوردي 1880 - 1925، ط3، دار الفارابي - دار آراس، (أربيل - 2013)، ص ص 15 - 19.

- (17) للمزيد ينظر نص الوثيقة : تيلي أمين، حركة شيخ عبيدالله النهري في الوثائق البريطانية، سبيريز، (دهوك - 2010)، ص 43.
- (18) عثمان علي، المصدر السابق، ص 99.
- (19) وديع جويده، الحركة القومية الكوردية نشأتها وتطورها، دار آراس، (أربيل - 2013)، ص 216.
- (20) للمزيد ينظر نص الوثيقتين رقم 57 ورقم 81 : أمين تيلي، المصدر السابق، ص 126، 157.
- (21) عثمان علي، المصدر السابق، ص 103.
- (22) برز مشروع سكة حديد بغداد - برلين في نهاية القرن التاسع عشر، الذي يعد واحداً من مشاريع الدول الغربية لتثبيت سيطرتها الاقتصادية والسياسية في هذه المنطقة، إذ إن ألمانيا سعت إلى إقامة تلك السكة واستخدامها منذ أواخر القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أن ألمانيا ظفرت بتنفيذ هذا المشروع في الخامس من آذار 1903، ولكن ذلك فتح صراعاً دولياً مثيراً بين كل من بريطانيا وألمانيا وروسيا وفرنسا، إذ عدتها هذه الدول تهديداً ألمانياً مباشراً لمصالحها في المنطقة، الأمر الذي عرقل من تنفيذ المشروع، كما أن اندلاع الحرب العالمية الأولى في 1914 أوقف المشروع. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالرحمن أدريس صالح البياتي، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق 1914 - 1932، بنگه‌ی ژین، (سليمانیة - 2010)، ص 61 - 62.
- (23) سعد بشير إسكندر، من التخطيط الى التجزئة ...، ص 51 - 52 ؛ للمزيد ينظر: ميجه رثى. بي. سون، جهند سهرنجيك دهرياره‌ی هوزه‌كانى كوردستان خواروو، و: نه‌جاتى عه‌بدوللا، بنگه‌ی ژین، (سليمانیة - 2007)، ص 15 - 22 ؛ ميجه رثى، سهرنجدانىكى بارودوخى كورد، و: سديق سالح، چاپخانه وئوفىستى سهركهوتن، (سليمانیة - 2001) .
- (24) للمزيد ينظر: السيد عبدالرزاق الحسنی، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الشؤون الثقافية، ط 7، (بغداد - 1989)، ص 52 - 58 ؛ جواد محمد علي رضا، العلاقات العراقية - الألمانية 1871 - 1914، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية - الجامعة المستنصرية، 1982.
- (25) للمزيد من التفاصيل عن نشاط الشركات التجارية البريطانية ودورها المتميز في ولايتي بغداد والبصرة، وكذلك شركة " لنج " البريطانية للملاحة في نهر دجلة بين البصرة وبغداد ينظر: حسين محمد القهواني، دور البصرة التجارية في الخليج العربي 1869 - 1914، (بغداد - 1980)، ص 129 - 324 .
- (26) فيليب ويلارد ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ت: جعفر خياط، (بيروت - 1949)، ص 24 .

(27) اللورد جورج ناثنيايال كرزون (11 كانون الثاني 1859 - 20 آذار 1925)، هو سياسي ورجل دولة بريطاني محافظ تولى العديد من المناصب، إذ عمل في وزارة الدولة لشؤون الهند خلال 1891 - 1892، كما انتخب عضواً في مجلس اللوردات في 1898 إلى 1911، وشغل منصب الحاكم العام البريطاني للهند خلال سنوات 1899 - 1905، ثم ترأس سلاح الجو البريطاني من 1916 - 1917، إلى أن أصبح وزيراً لخارجيتها في 1919 - 1924، تولى اللورد كرزون Clement Jones , Lord Curzon of Kedleston في 20 مارس 1925. - 1925 : An Appreciation, International Affairs(Royal Institute of International Affairs 1944), Vol. 37, No3 (Jul., 1961), pp 332-338.

(28) فيليب ويلارد إيرلند، المصدر السابق، ص ص 24 - 25 .

(29) سعد بشير إسكندر، من التخطيط إلى التجزئة...، ص 65؛ جرجيس فتح الله، يقظة الكرد تاريخ سياسي 1900 - 1924، دار نارس، (أربيل - 2002)، ص ص 104 - 107.

(30) من أبرز الأمثلة على ذلك المعلومات والأرقام التي نشرها الدبلوماسي البريطاني مارك سايكس عن العشائر الكوردية، والتي جمعها من خلال جولاته الواسعة في كوردستان قبيل الحرب العالمية الأولى. للمزيد ينظر: مارك سايكس، القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية، ت: خليل علي مراد، مراجعة وتعليق: عبدالفتاح علي بوتاني، دار الزمان (دمشق - 2007)، ص 19 وما بعدها.

(31) للمزيد ينظر: خليل علي مراد، مختارات من كتاب الموصل وكرموك في الوثائق العثمانية، بنگه‌ی ژین، (سليمانية - 2005)، ص ص 120 - 125.

(32) السيد عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص ص 65 - 68.

(33) سعد بشير إسكندر، من التخطيط إلى التجزئة...، ص 52؛ جرجيس فتح الله، المصدر السابق، ص ص 92 - 93 .

(34) كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ط3، دارا الفارابي - دار آراس، (أربيل - 2013)، ص 160 .

(35) عبدالرحمن إدريس صالح البياتي، المصدر السابق، ص ص 92 - 93.

(36) يعد من أبرز زعماء الحركة القومية الكوردية عقب الحرب العالمية الأولى، عارض السلطات البريطانية والحكومات العراقية المتعاقبة، وقاد العديد من الحركات ضدهما، وكان قد شكّل حكومة كوردية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في آذار 1919 في السليمانية عينته بريطانيا حكاماً على كوردستان، وأعلن نفسه ملكاً على كوردستان الجنوبية في تشرين الثاني 1922، وبسبب معارضته للسلطات البريطانية في العراق قضت بريطانيا على حكمه، وأبعدته عن السليمانية، إلا أن ذلك لم يثنه من قيادة العديد من الحركات ضدها من عام 1922 إلى 1931، تولى الشيخ محمود الحفيد في 1956. محمد رهسول

هاوار، شيخ مهحموودي قارهمان ودمولهتهكهى خوارووى كوردستان، (لندن - 1991)، ب 1، ل 129 ؛ دبليو. ار. هي، سنتان في كوردستان 1918 - 1920، ت: فؤاد جميل، مطابع الجاحظ، (بغداد - 1973)، ج 1، ص 166.

(37) كان الميجر نوئيل ضابطاً نشيطاً هادئاً واسع الاطلاع، خدم الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، وكان يعمل في البداية بين قبائل بختياري في إيران، إذ تمكن من إثارة الناس في تلك المناطق ضد الألمان، وقدم خدمات الى شركة النفط البريطانية في إيران، وفي السنوات الأخيرة من الحرب استطاع أن يعقد صلات قريبة مع عدد كبير من رؤساء العشائر والشخصيات المتنفذة في كوردستان حتى بدأ يتعلم الكوردية، و عقب نهاية الحرب عين ضابطاً سياسياً على مقاطعة كركوك، ومنح صلاحية تعيين الزعماء المحليين كممثلين عن السلطة البريطانية لإعادة الاستقرار إلى كوردستان بما يخدم المصالح البريطانية، وفي 16 تشرين الثاني 1918 وصل الميجر نوئيل إلى السليمانية، وعين الشيخ محمود الحفيد حاكماً عليها، وكان نوئيل مؤمناً بحقوق الكورد القومية، وأن على بريطانيا دعم استقلال كوردستان، ولأن توجهاته لم ترق للساسة البريطانيين فقد أبعده عن كوردستان والمنطقة وأنهت خدمته في عام 1922. روبرت أولسن، المصدر السابق، ص 121 ؛ ميجر نوئيل ، سهرنجدانيكى بارودوخى كورد ، ل ل 15 - 31 ؛ كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص 194، هامش رقم (2) ؛ ميجر نوئيل، يادداشتهكانى ميجر نوئيل له كوردستان، و: حسين جاف و حسين عثمان نيركسهى جارى، مطبعة أوفيست حسام، (بغداد - 1984). ل ل 12 - 95.

(38) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، (بيروت - 1994)، ص 92 ؛ للمزيد من التفاصيل ينظري: ئى. جهى. ئار، پوختهى كاروبارى كاتى جهنكى جيهانى له كوردستانى جنووبى، بنگهى ژين، (سليمانى - 2011)، ل ل 35 - 39.

(39) تاريخ الكفاح القومي الكوردي 1880 - 1925، ص ص 119 - 120 .

(40) للمزيد ينظر: تاريخ الأكراد الحديث، دار الفارابي، (بيروت - 2004)، ص ص 223 - 226؛ الحركة الكردية المعاصرة، ص ص 314 - 316 .

(41) رأت السلطات البريطانية في العراق، أن الشيخ محمود حفيد ما لبث أن وسع من سلطاته، وأخضع العديد من القبائل والمناطق المجاورة تحت سيطرته، فضلاً وجود شكوك بريطانية بخصوص وجود اتصالات بين الشيخ وبين الأتراك، ولهذا أحسَّت السلطات البريطانية بخطورة الموقف في كوردستان الجنوبية وقررت إزالة سلطة الشيخ محمود الحفيد من السليمانية، إذ هاجم الجيش البريطاني في 18 حزيران 1919 مدينة السليمانية، وسيطر عليها، واقت القبض على

الشيخ محمود حفيد مصاباً بجروح بليغة، وحكمت عليه محكمة عسكرية بريطانية بالإعدام، إلا أن القرار أُستبدل بنفيه خوفاً من عواقب هكذا قرار، ونفي الشيخ محمود الحفيد إلى الهند التي بقي فيها إلى عام 1922. للمزيد من التفاصيل ينظر: وديع جويده، المصدر السابق، ص 389 - 435 م.س. لازاريف، الإمبريالية والمسألة الكوردية، ت: عبيد حاجي، دار موكرياني، (أربيل - 2013)، ص 80 - 86.

(42) من التخطيط إلى التجزئة ...، ص ص 222 - 223 .

(43) للمزيد ينظر: المصدر السابق، ص ص 349 - 356 .

(44) فقد نص بند (62) من المعاهدة على أن ((تقوم لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء معنيين من قبل الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية مركزها اسطنبول، خلال ستة أشهر، من تاريخ تنفيذ مفعول هذه المعاهدة، بإعداد مشروع حكم ذاتي محلي للمناطق التي يشكل فيها الأكراد الأكثرية والتي تقع إلى الشرق من الفرات وإلى الجنوب من الحدود الجنوبية لأرمينيا...، وإلى الشمال من الحدود التركية السورية وميسوبوتاميا...)). فيما جاء في بند (64) ((إذا راجع الأكراد القاطنون في المناطق الواردة ضمن البند 62، مجلس عصبة الأمم خلال سنة من نفاذ هذه المعاهدة، ميين أن أكثرية سكان هذه المناطق يرغبون في الاستقلال عن تركيا، وإذا وجد المجلس آنذاك أن هؤلاء جديرون بمثل ذلك الاستقلال، وإذا أوصى (المجلس) بمنحهم إياه فإن تركيا تتعهد من الآن أن تراعي تلك التوصية، فتتخلى عن كل ما لها من حقوق و حجج في هذه المناطق، وتصبح تفاصيل هذا التنازل موضوع اتفاق خاص بين الدول الحليفة الرئيسة (تركييا)) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص ص 351 - 352.

(45) سعد بشير إسكندر، من التخطيط إلى التجزئة ...، ص ص 226 - 228 .

(46) كان ميچور هيوبرت يونغ عضواً مستشاراً في اللجنة السياسية الخاصة بكوردستان في مؤتمر القاهرة. روبرت أولسن، المصدر السابق، ص 133.

(47) للمزيد من التفاصيل ينظر: روبرت أولسن، المصدر نفسه، ص ص 133 - 135.

(48) للمزيد من التفاصيل عن مؤتمر القاهرة ينظر: عثمان علي، المصدر السابق، ص ص 409 - 4017؛ بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها في كوردستان 1923 - 1926، سبيريز، (أربيل - 2004)، ص ص 78 - 80.

(49) عثمان علي، المصدر السابق، ص ص 411 - 413.

(50) روبرت أولسن، المصدر السابق، ص ص 178 - 179 .

(51) جاء في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ((الحدود بين العراق و تركيا يجب أن تحدد خلال ترتيبات ودية، تسوى بين تركيا و بريطانيا العظمى في مدة تسعة أشهر ... في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين، في الفترة

المحددة أعلاه، فإن النزاع سيحول إلى مجلس عصبة الأمم)) للمزيد ينظر :
عثمان علي، المصدر السابق، ص ص 503 - 504 ؛ روبرت أولسن، المصدر السابق،
ص ص 178 - 181 .

(52) للمزيد ينظر: تقرير لجنة عصبة الأمم 1924 . 1925، ولاية الموصل، مراجعة
وتحقيق، عبدالرزاق محمود القيسي، مركز الدراسات الكردية (كوردولوجي)، ()
السليمانية - 2009)، ص ص 9 - 15، 227 - 228 ؛ جرجيس فتح الله،
المصدر السابق، ص ص 431 - 432 ؛ ديفد مكدول، المصدر السابق، ص ص
238 - 241 ؛ عثمان علي، المصدر السابق، ص ص 513 - 414 .

(53) تقرير لجنة عصبة الأمم 1924 - 1925، ولاية الموصل، ص 228 ؛ السيد عبد
الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، دار الرافدين، (بيروت - 2013)، ص
154 .

(54) للمزيد ينظر: بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص ص 307 - 315 ؛
ديفد مكدول، المصدر السابق، ص 241 .

(55) تضمن الفصل الثاني من الاتفاقية سبع مواد تتعلق بالمسألة الأمنية و حسن
الجوار بين الجانب العراقي والتركي. كان أهم هذه المواد ما جاء في المادة
السادسة ((يتعهد المتعاقدون السامون، تعهداً متبادلاً بأن يقاوموا بكل ما في
استطاعتهم من الوسائل استعدادات شخص مسلح، أو أشخاص مسلحين، وبأن
يمنعواهم من اجتياز الحدود)) أما المادة السابعة فنصت على ما يلي ((عندما
يبلغ السلطات ذوات الاختصاص المعينة في المادة الحادية عشرة أن هنالك
استعدادات يقوم بها شخص مسلح، أو أشخاص مسلحون، بقصد ارتكاب أعمال
التهب والشقاوة في المنطقة المجاورة للحدود، يجب أن تنذر تلك السلطات بعضها
بعضاً بدون تأخير)). و جاءت في المادة الثامنة ((تتبادل السلطات ذوات
الاختصاص إخبار جميع ما يحدث من أعمال النهب والشقاوة في أراضيها
بأسرع ما يمكن، وعلى السلطات المبلغة أن تسعى بكل ما لديها من الوسائل في
منع مرتكبي تلك الأعمال من اجتياز الحدود)). فيما نصت المادة العاشرة على ((
أن منطقة الحدود التي ينفذ فيها هذا الفصل في المعاهدة هي كل الحدود
الفاصلة ما بين تركيا والعراق، كذلك منطقة تمتد من جانبي الحدود إلى
مسافة 57 كيلومتراً داخلاً)). للمزيد من التفاصيل عن مواد هذه المعاهدة
المتعلقة بالحالة الأمنية على جانبي الحدود التركية العراقية ينظر: السيد عبد
الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، دار الشؤون الثقافية،
(بغداد - 1989)، ج 3، ص ص 338 - 339 ؛ عبدالرحمن إدريس صالح
البياتي، المصدر السابق، ص ص 330 - 331 .

(56) للمزيد ينظر : تقرير لجنة عصبة الأمم 1924 - 1925، ولاية الموصل، ص ص
227 - 228 .

- (57) للمزيد ينظر: سروه أسعد صابر، كوردستان الجنوبية 1926 - 1939، (السليمانية - 2006)، ص ص 23 - 47.
- (58) للمزيد ينظر: السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 3، ص ص 311 - 312.
- (59) عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق 1939 - 1945، دار سبيريز للطباعة والنشر، (دهوك - 2002)، ص ص 34 - 35.
- (60) للمزيد من التفاصيل ينظر: عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة، ص ص 625 - 634؛ عبد الفتاح علي البوتاني، آراء موضوعية عن شيخ محمود الحفيد (البرزنجي) ومطالبه القومية، يادنامه‌ى شيخ مه‌ممودى حه‌فيد، بنگه‌ى ژين، (سليمانيه - 2006)، ص ص 301 - 305.
- (61) للمزيد ينظر: وديع جويده، المصدر السابق، ص ص 519 - 543؛ عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة، ص ص 637 - 660؛ مسعود البارزاني، البارزاني والحركة الكردية التحررية أنتفاضة بارزان الأولى، (كردستان - 1986).
- (62) للمزيد ينظر: عثمان علي، الكورد في الوثائق البريطانية، مؤسسة موكرياني، (اربييل - 2008)، ص ص 277، 282 - 284.
- (63) المصدر نفسه، ص ص 303 - 306.
- (64) شاكر خصباك، الكرد والمسألة الكردية، منشورات الثقافة الجديدة، (بغداد - 1959)، ص 39.
- (65) مع بوادق قيام الحرب العالمية الثانية تواردت الكثير من التقارير الاستخباراتية البريطانية، مؤكدة على وجود ما وصف ب((الحركة الموالية للألمان في كوردستان))، في الواقع لم تكن هناك حركة فعلية تؤيد النازية والألمان في كوردستان العراق، بل كانت إدراكاً من بريطانيا و تخوفها من سخط الكورد وساستهم من السياسة البريطانية تجاه الكورد. للمزيد من التفاصيل عن هذه التقارير البريطانية ينظر: عثمان علي، الكورد في الوثائق البريطانية، ص ص 319 - 329.
- (66) للمزيد من التفاصيل عن طرق نقل الامدادات ينظر: خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1941 - 1947)، (بغداد - 1980)، ص ص 106 - 114.
- (67) عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة، ص 637.
- (68) للمزيد ينظر: برهان الدين أبابكر ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى 1941 - 1947، ت: هوراس، مطبعة هوار، (دهوك - 2002)، ص ص 112 - 117.

- (69) للمزيد ينظر: غانم محمد الحفو، صفحات من تاريخ التكتلات الإقليمية في الشرق الأوسط العراق نموذجاً، جامعة الموصل، 2005، ص ص 26 - 38 .
- (70) مهدي محمهد قادر، بيّشها ته كانى سياسيه كانى كوردستان عيراق 1945 - 1958، 1958، سه نتهرى ليكولينه وهى ستراتيجى كوردستان، (سليمانى - 2005)، ل ل 310 - 311. احتوى ميثاق بغداد بعض البنود التي كانت الغاية الرئيسية منها هي مجابهة الحركة الكوردية والتعاون فيما بين أعضائها للتصدي للمخططات الحركة التحررية الكوردية في المستقبل وبالأخص ما جاء من ذلك في البنود (1، 5، 7). كما ورد في البلاغ الرسمي لمجلس ميثاق بغداد في المادة الخامسة ما نصه ((أكدت الحكومات الخمس مرة أخرى في المجلس العمل على قدم وساق بهدف موحد لإقرار الأمن والسلام في الشرق الأوسط والدفاع عن بلادهم ضد العدوان والأعمال التخريبية...)). والمعني بذلك حماية الأنظمة الحاكمة والمصالح الغربية ضد الحركة الكوردية المعنونة نشاطاتها ب((الأعمال التخريبية)). للمزيد ينظر: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية، (بغداد - 1975)، ص 232؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط 6، منشورات مركز الأبجدية، (بيروت - 1982)، ص ص 252 - 254 .
- (71) للمزيد ينظر: غانم محمد الحفو وعبدالفتاح علي البوتاني، الكورد والأحداث الوطنية خلال العهد الملكي، سبيريز، (دهوك - 2005)، ص ص 109 - 112 .
- (72) مجموعة من الكتاب السوفيات، السياسة الخارجية السوفيتية بين عامي 1955 - 1965، ت: خيرى حمادة، دار الكاتب العربي، (القاهرة - 1968)، ص 133 .
- (73) للمزيد ينظر : ميهفان محمد حسين رشيد البامرني، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان الجنوبية 1945 - 1968، مؤسسة موكرياني، (أربيل - 2008)، ص ص 156 - 169 .
- (74) إن تسمية حلف بغداد الذي تأسس في عام 1955 تغير إلى حلف السننتو (منظمة المعاهدة المركزية C.E.N.T.O) بعد خروج العراق منه في 24 آذار 1959. للمزيد من التفاصيل ينظر : ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، ط 2، (بغداد - 1981)، ص ص 284، 290 .
- (75) إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، LANA PUBLICATION، (لندن - 1986)، ص ص 250 - 252؛ محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق، دار الحرية، (بغداد - 1983)، ص ص 557 - 559 .
- (76) المصدر نفسه، ص 252. لقد كان صدور القانون رقم (80) لسنة 1961 خاتمة ثلاثة أعوام من المباحثات العقيمة بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق وقد وضع هذا القانون مبدأً جديداً في العلاقات

بين شركات النفط والحكومة العراقية. والذي حددت بموجبه مناطق الاستثمار لشركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق، على وفق جدول ملحق بالقانون انتزعت بموجبه (99.5 %) الأراضي الممنوحة للشركات الأجنبية غير المستثمرة، واستطاعت من تثبيت حق العراق في السيادة على أراضيه وهو ما كانت تخشاه الشركات الاحتكارية، وأتاحت الفرصة أمام الحكومة العراقية لأن تعقد اتفاقيات جديدة مع شركات أخرى لاستثمار الأراضي غير المستثمرة والمنزوعة من الشركات الأجنبية. فضلاً عن قيامها بإنشاء قطاع نفطي وطني تابع للحكومة العراقية. للمزيد من التفاصيل ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ص 273 - 278.

(77) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية: الكرد و ثورة 14 تموز 1958 - أيلول 1961، (كوردستان - 1995)، ص ص 132 - 133، 137؛ للمزيد عن خلاف عبدالكريم القاسم مع القيادة الحركة الكوردية ينظر: ميفان عارف بادي، الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق 1958 - 1963، سبيريز، (دهوك - 2005)، ص ص 83 - 90.

(78) همفري تريفيليان 1905 - 1985 عقب تخرجه من جامعة كامبريدج، خدم في السلك المدني لدى السلطات البريطانية في الهند حتى استقلال الهند 1947، ثم نقل إلى السلك الدبلوماسي، وتقلد العديد من المناصب الدبلوماسية الرئيسية فكان خلال أعوام 1953 - 1955 وهو القائم بالأعمال البريطانية في الصين، ثم عُيِّن سفيراً في مصر في أثناء عامين 1955 - 1956، عقب ذلك عين سفيراً لدى العراق الأعوام 1958 - 1961، وسفيراً في الاتحاد السوفيتي في السنوات 1962 - 1965. ثم مفوضاً سامياً في اليمن عام 1968. وفي العام نفسه صار عضواً في مجلس اللوردات ومنح لقب البارون لقاء خدماته.

Michael T. Thornhill, Alternatives to Nasser: Humphrey Trevelyan Ambassador to Egypt, contemporary British History, volume 13, 1999, pp 11-28

(79) للمزيد ينظر: وليد حمدي، الكرد وكوردستان في الوثائق البريطانية، (لندن - 1991)، ص ص 273 - 281.

(80) إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص 400.

(81) Humphrey Trevelyan, The Middle East in Revolution. Macmillan (London-1970). pp 192, 202-203.

(82) إذ يشير السفير البريطاني في بغداد إلى مصدر هذه الاتهامات العراقية لبريطانيا قائلاً ((بأنه في أحد أيام فصل الربيع كان قد تجول في جبال كوردستان ورافقه شخصان مع جندي عراقي لحراستهم، وكانت السفارة البريطانية قد أعلمت الحكومة العراقية بقيام السفير بهذه الزيارة، وحينما صعد همفري تريفيليان الجبل لم يستطع الجندي العراقي مرافقته، وبالإستناد على أحداث

هذه الزيارة بنى رئيس الوزراء العراقي روايته، واتهم بريطانيا بتمويل الحركة الكوردية مادياً بنصف مليون باون بريطاني في ذلك اليوم في الجبل)).
Ibid. p 202 – 203.

(83) قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963، مكتبة مدبولي، (القاهرة – 2008)، ص 380؛ إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص 400.

(84) أقدم مسلحون من الحركة الكوردية في آب 1962 على تفجير أنبوب نضط قرب كركوك، وفي العاشر من تشرين الأول من عام نفسه هاجمت مجموعة مسلحة قوامها 500 شخص من الحركة الكوردية حقول شركة النفط العراقية قرب عين زالة و استطاعت التسلل إلى الداخل و اختطفت دي. سي. دانكورت، نائب المشرف الرئيسي على الحقول في هذه المنطقة. كما تعرض جي. جوسلنغ الخبير الجيولوجي العامل في شركة النفط العراقية الى الاختطاف على يد الكورد، حين كان في مهمة مسح مناطق قرب كركوك. للمزيد ينظر: عثمان علي، الكورد في الوثائق البريطاني، ص ص 519 - 522 .

(85) Humphrey Trevelyan, Op .Cit , p. 192

(86) نقلاً عن : سنان صادق حسين الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق عهد عبد السلام عارف شباط 1963 - نيسان 1966، دار المرتضى، (بغداد - 2009)، ص ص 23 - 31؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، منشورات الثقافة الجديدة، (دمشق - 2003)، ص ص 522 - 526 .

(87) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، (قم - 1992)، ص 296؛ عزيز سباهي، المصدر السابق، ص 519.

(88) للمزيد ينظر: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 - 1975، (أربيل - 2002)، ج 3، ص ص 81 - 95 .

(89) نقلاً عن: حامد البياتي، الانقلاب الدامي، ط 2، (لندن - 2000)، ص ص 56 - 57 .

(90) للمزيد ينظر: جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ت: عبيد حاجي، ط 2، دار آراس - دار الفارابي، (أربيل - 2013)، ص ص 371 - 372؛ شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكوردية في كوردستان العراق 8 شباط 1963 - 17 تموز 1968، سبيريز، (دهوك - 2006)، ص ص 121 - 129 .

(91) شاكرو خدو محوى، المسألة الكوردية في العراق المعاصر، ت: عبيد حاجي، سبيريز، (دهوك - 2008)، ص ص 276 - 277 .

(92) عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية، هوية وطنية : دراسة في ثورة أيلول 1961، ت: سعاد محمد خضر، مؤسسة ژين، (السليمانية - 2002)، ص ص 264، 266 - 267 .

(93) نقلاً عن : كاوس قفطان، الحركة القومية التحريرية الكردية في كردستان العراق 1958 - 1964، (السليمانية - 2004)، ص 241.

(94) للمزيد ينظر: شاكرو خدو محوى، المصدر السابق، ص 279؛ كاوس قفطان، المصدر السابق، ص 242.

(95) نقلاً عن : شاكرو خدو محوى، المصدر السابق، ص ص 278 - 279 .

(96) وقف الحزب الشيوعي العراقي ضد الانقلاب في 8 شباط 1963 ووصف قاداته ب((زمرة تافهة من الضباط المتأمرين))، ودعا إلى حمل السلاح والدفاع عن حكومة عبدالكريم قاسم، الموالي للاتحاد السوفيتي والمعسكر الإشتراكي، وكانت ردة الفعل من القائمين بالانقلاب هو اعتقال الآلاف من الشيوعيين، و زجهم في السجون ومات تحت التعذيب الكثير من قيادي الحزب. وبالمقابل وقفت القيادة السوفيتية منددة بالانقلاب وبسياسته التي وصفها ب ((الإجمالية)) تجاه الحزب الشيوعي العراقي، ونتج عن ذلك تدهور العلاقات السوفيتية - العراقية خلال هذه المدة. للمزيد من التفاصيل ينظر: بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، ط2، (السليمانية - 1995)، ص 229؛ ميهضان محمد حسين رشيد البامرني، المصدر السابق، ص ص 231 - 259.

(97) مقابلة شخصية مع السيد جلال الطالباني في 2005/2/25

(98) أحمد فوزي، عبد السلام عارف: سيرته محاكمته مصرعه، دار العروبة، (بغداد - 1989)، ص 36.

(99) للمزيد ينظر: سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية، (لندن - 1990)، ص ص 109 - 118؛ شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص ص 199 - 252.

(100) للمزيد ينظر نص التقرير: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكوردية أيلول 1961 - 1975، ج 3، ص ص 156 - 157، هامش 1.

(101) NBR- EQ 162/3 FO 371/1890893 From Department Eastern to Foreign Office 7 April 1965

(102) NBR- EQ 162/3 FO 371/1890893 From Department Eastern to Foreign Office 31 March 1965.

(103) NBR- EQ 162/3 FO 371/180839 From British Embassy (Baghdad) to Foreign Office. 5 April 1965 .

(104) NBR-EQ 162/3 FO 371//180839 From P. Gradock Eastern Department to Foreign Office 13 April 1965

(105) NBR-EQ 162/3 FO 371/180839 From Permanent Under Secretary MR Thomson to Eastern Department 21 May 1965

(106) NBR-EQ 162/ 3 FO 371/180839 From W. Morris Foreign State to Eastern Department 21 May 1965

(107) كما تولى هارولد ويلسون رئاسة وزارة الحكومة البريطانية للمرة الثانية بين سنوات (1974 - 1976). للمزيد من التفاصيل ينظر:

Setven Fielding , Harold Wilson : 50 th Anniversary of the 1964 Government , Journal British Politics Review , Volume 9 , No. 3 , Summer, pp 2-4.

(108) NBR 1/2 FCO 51/191 The Kurdish Problem In Iraq 1963-1971 Research Department Memorandum 6 December 1971.

(109) FO371/180814.22 July 1965

(110) للمزيد ينظر نص الرسالة : كه مال مه زهه ر ئه حمه د، كورد و كوردستان له به لگه نامه نهينه كاني حكومه تي به ريتانيا دا، ج 2، بنگه ي ژين وسه نديكاي روژنامه نووساني كوردستان، (لوبنان - 2009)، ب 2، ل 722 - 723 .

(111) للمزيد ينظر : مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 - 1975، ج 3، ص 167 .

(112) NBR 1/2FCO 51/191 The Kurdish Problem In Iraq 1963-1971 Research Department Memorandum 6 December 1971.

(113) ينظر نص الرسالة : كه مال مه زهه ر، كورد و كوردستان له به لگه نامه نهينه كاني حكومه تي به ريتانيا دا، ب 2، ل 484 - 485 ، 715

(114) للمزيد ينظر : م. س. لازاريف وآخرون، تاريخ كوردستان، ت: عبدي حاجي، دار سپيريز، (دهوك - 2006)، ص ص 304 - 305 .

(115) للمزيد ينظر نص التقرير : مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 - 1975، ص 205 .

(116) كانت شركة نفط العراق IPC عبارة عن ائتلاف من شركات النفط الغربية التي احتكرت جميع عمليات الإنتاج في العراق من بداية صناعة النفط في العراق واستمرت السيطرة على الانتاج حتى التأميم في الأول من حزيران 1972 . وكانت شركة النفط البريطانية British Petroleum، تمتلك 23.75% من امتياز استغلال نفط حقول كركوك، وكانت الشركة المذكورة تحت السيطرة المباشرة للحكومة البريطانية. للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد سليمان حسين، نحو تأميم النفط العراقي، دار الطليعة، (بيروت - 1967)، ص ص 83 - 104 .

(117) للمزيد ينظر : مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 - 1975، ج 3، ص 205 .

(118) هو جون ريموند غودلي John Raymond Godly ابن اللورد كيلبراكن الثاني الذي كان والده سكرتيراً خاصاً لوليم غلادستون رئيس وزراء بريطانيا (الذي تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا أربع مرات آخرها كانت (1892 - 1894) : صحفي وكاتب ولد في لندن في 17 تشرين الأول 1920 وعمل مراسلاً في عدد من الصحف البريطانية ديلي ميرور Daily Mirror بين 1947 - 1949، وصنداي أكسبرس Sunday Express بين 1949 - 1951. كما كتب في

مجلات بريطانية وأمريكية أخرى. وتوفي في 14 آب 2006. له كتب عديدة منها Apeer Behind the Curtain (صدر 1959) عن الاتحاد السوفيتي، وكتاب The Master Forger (صدر 1951) و Van Meegerer (صدر 1967). وبعد وفاة والده في 1950 حمل جون ريموند لقب اللورد كيلبراكين الثالث. وقد تجول على حسابه الخاص في مناطق عديدة مضطربة في العالم في الستينات مثل اليمن، وأنغولا، وموزمبيق، والكونغو، وكوردستان. كان مؤيداً قوياً لحق تقرير المصير بالنسبة للكوورد وقد ترأس جمعية الصداقة البريطانية - الكوردية منذ 1975 حتى 1990.

عنوان المقال على الموقع :

(Lord Kilbracken, Journalist, Writer and Landowner)

www.independent.co.uk/news

⁽¹¹⁹⁾ للمزيد من التفاصيل ينظر : مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 - 1975 ، ج 3، ص 211.

⁽¹²⁰⁾ NBR 1/2 FCO 17/1236 Special report from H.M Diplomatic service to Near Eastern Department 13March 1970.

⁽¹²¹⁾ هناك اختلاف في أدبيات التاريخ الكوردي المعاصر فيما يخص تسمية ما توصلت إليه قيادة الحركة الكوردية مع الحكومة العراقية بالنسبة لاتفاقية 11 آذار 1970. إذ أن هناك من يسميها اتفاقية 11 آذار، وهناك من يرى أنها على الأكثر بياناً صدر عن الحكومة العراقية، إذ ان البيان منح مدة من الزمن للتوصل إلى إتفاقية بخصوص تفاصيل الحكم الذاتي لكوردستان، كما لم يحدد في هذا الأتفاق المنطقة التي ستمنح الحكومة العراقية سكانها حكماً ذاتياً، وفي الواقع هدفت الحكومة العراقية من خلال هذه المدة إلى أمور عديدة من أبرزها الاستفادة من الأجواء التي وفرتها هذه الاتفاقية لإنهاء الحركة الكوردية المسلحة وتصفية بعض قادتها وإحداث الشقاق داخلها، ووفرت السنوات الأربع 1970 - 1974 ظروفاً ملائمة لتعزيز قدرة القوات المسلحة وتهيئتها لخوض القتال ضد الثوار بعد إنتهاء المدة المقررة في آذار 1974. للمزيد من التفاصيل عن بيان 11 آذار 1970 ينظر : مكتب إعلام الإتحاد الوطني الكوردستاني، العراق والمسألة الكردية، من كتابات في المسألة الكوردية، إعداد وتقديم : رفيق صالح أحمد، بنكهة زين، (السليمانية - 2008)، ج 1، ص ص 256 - 257 ؛ عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية، ص ص 461 - 465؛ آدمون غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار، (بيروت - 1973)، ص ص 101 - 140.

(122) للمزيد ينظر: عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة الأمريكية والمسألة الكوردية في العراق 1961 - 1975، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، (أربيل - 2008)، ص ص 92 - 96.

(123) NBR 1/2 FCO 51/191 The Kurdish Problem In Iraq 1963-1971 Research Department Memorandum 6 December 1971.

(124) للمزيد من التفاصيل ينظر: نازناز محهمهد عهبدولقادر، سياسهتي ئيران بهرامبهر بزووتنهوهي رزگاربخوازي نهتهوهي كورد له كوردستاني عيراقدا 1961 - 1975، ناراس، (ههولير - 2008)، ل ل 184 - 186.

(125) على الرغم من تنفيذ بعض بنود اتفاقية 11 آذار في البداية، مثل تعديل الدستور بشكل يوائم المادة التاسعة من الاتفاقية الذي أشار إلى أن الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين القومية العربية، والقومية الكوردية، وتعيين موظفين كبار من الكورد، إلا أن العلاقة تدهورت بشكل سريع بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة الكوردية بعد اتفاقية 11 آذار بقليل، إذ كانت مسألة إجراء عملية الإحصاء لمعرفة مناطق الأكرثية الكوردية سبباً من أسباب الخلاف، إذ أصرت الحكومة العراقية بالعودة إلى إحصاء 1957 أو 1965 بدلاً من إجراء إحصاء جديد، كما أرجأت الحكومة حل مسألة مشاركة ممثلي الحركة الكوردية في الحكومة العراقية، فقد انضم خمسة وزراء كورد إلى الحكومة بعد نشر اتفاقية 11 آذار. إلا أن مسألة نائب رئيس الجمهورية الذي يجب أن يكون كوردياً قد ظلت غير محلولة فقد عرضت الحكومة على الكورد واحداً من منصبين لنائب الرئيس، إلا أن القيادة الكوردية أصرت على أن يكون منصب واحد فقط لنائب رئيس الجمهورية، وأن يشغله كوردي، وفي 29 أيلول 1971 تدهور الوضع بشكل خطير عندما حاولت الاستخبارات العراقية إغتيال البارزاني، كما لم تتوقف عمليات التعريب من قبل الحكومة العراقية في محافظة كركوك وقضاء سنجار ومدنها وقراها، وبالمقابل كانت الحكومة العراقية تتهم القيادة الكوردية باستمرار علاقاتها مع إيران وأنه ما يزال هناك تدفق للإسلحة عبر الحدود الإيرانية إلى كوردستان، و عليه أعلنت الحكومة العراقية في 11 آذار 1974 قانون الحكم الذاتي لكوردستان من جانب واحد. للمزيد من التفاصيل عن العوامل المؤدية لعدم تنفيذ بنود اتفاقية آذار واندلاع القتال مرة أخرى ينظر : الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق، طريق الحركة التحررية الكوردية، (د.م - د.ت)، ص ص 93 - 105؛ شاكرو خدو محوي، المصدر السابق، ص ص

371 – 377 ؛ ديفيد ماك دووال، شعب أنكر عليه وجوده، ت : عبدالسلام النقشبندي، دار ثاراس، (أربيل - 2012)، ص ص 131 - 138.

⁽¹²⁶⁾ للمزيد ينظر: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 - 1975، ج 3، ص ص 395 - 396 ؛ الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق، طريق الحركة التحررية الكوردية، ص ص 75 - 76.

⁽¹²⁷⁾ أسس جمعية الصداقة البريطانية - الكوردية في نيسان 1975 بمدينة لندن لورد كيلبراكن الذي أصبح رئيس الجمعية، وعضو مجلس العموم البريطاني كينث لي Kenneth Lee، وأنضم إليها عدد من أعضاء البرلمان والسياسيين البريطانيين. وكانت الجمعية تهدف إلى حشد الدعم للقضية الكوردية بشكل عام في بريطانيا وأوروبا، وتقديم يد المساعدة للاجئين الكورد في إيران وأوروبا، وكانت لها الكثير من النشاطات بهذا الشأن. (سنتناول هذه الجمعية بالتفصيل في الفصل الثالث) .

⁽¹²⁸⁾ NBR 1/2 FCO 8/2308 Centre For Human Rights and Responsibilities 19 November 1974.

NBR 1/2 FCO 8/2308 Report from Middle East Department 29 November 1974.

⁽¹²⁹⁾ اللوبي كلمة إنكليزية تعني: الرواق أو الردهة الأمامية في الفندق، وتستخدم الكلمة في السياسة للدلالة على الجماعات أو المنظمات التي يحاول أعضاؤها التأثير في صناعة القرارات الحكومية والتشريعات القانونية والانتخابات. وقد تبلور مصطلح اللوبي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 1830 عندما بدأت جماعات الضغط ومجموعات المصالح تمارس الضغط على الكونغرس وحكومات الولايات المتحدة، من أجل حماية مصالحها في التشريعات الدستورية التي كان الكونغرس يصوت عليها. ويطلق أيضاً على أعضاء ومؤسسات اللوبي مصطلح أوتسمية (المجلس الثالث The Third House). للمزيد من التفاصيل عن جماعات الضغط (اللوبي) ينظر :

John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt , The Israel Lobby and U.S. Foreign policy, Macmillan, (London-2007).

فارس النداف، اللوبي الصهيوني واللوبي العربي في أمريكا : دراسة مقارنة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36)، العدد 6، (سوريا - 2014)، ص ص 13 - 15

(130) وریا ره‌حمانی، شورشی ئەیلوول له به‌لگه‌نامه نه‌ینییه‌کانی ئەمریکادا، ئەندیشه، (سلیمانی - 2012)، ل 604.

(131) NBR 1/2 FCO 51/191 The Kurdish Problem In Iraq 1963-1971 Research Department Memorandum 6 December 1971.

(132) Ibid.

(133) للمزید ينظر: مسعود البارزانی، البارزانی والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 - 1975، ج 3، ص 322 - 333؛ نازناز محمەد عەبدولقادر، سەرچاوی پیشوو، ل ل 202 - 212.

(134) وریا ره‌حمانی، سەرچاوه‌ی پیشوو، ل 93.

(135) للمزید من التفاصيل ينظر: عيسى پژمان، نه‌ینی یه‌کانی به‌ستنی په‌یمانی به‌ستنی 1975 - ئەلجه‌زایر، و: ناسر ئیبراهیمی، بنگه‌ی چاپه‌مه‌نی روز، (سوید 1997) ؛ مسعود البارزانی، البارزانی والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 - 1975، ج 3، ص ص 345 - 350.

(136) NBR 1/2 FCO 8/2536 From Minster Of State to Grist Esq. MP House of Commons 18 March 1975.

الفصل الأول

الموقف الرسمي البريطاني من القضية الكردية في العراق

- المبحث الأول: بريطانيا وآثار اتفاقية الجزائر 6 آذار 1975 على كردستان العراق
- المبحث الثاني: موقف الحكومة البريطانية من نشاطات الحركة الكردية في بريطانيا
- المبحث الثالث: بريطانيا و مسألة (دولة كردستان الكبرى 1979)

تأثر موقف الحكومة البريطانية الرسمي، من القضية الكردية في العراق بعوامل واعتبارات عديدة سياسية واقتصادية، ويمكن القول إن حرص بريطانيا على تحسين علاقاتها مع العراق في هذه الفترة، والحصول والإفادة من أكبر عدد من الفرص الكبيرة الاقتصادية المتاحة في هذا البلد كان من أبرز العوامل المحددة لذلك الموقف. ويبدو هذا الأمر واضحاً من سعي الحكومة البريطانية الدائم إلى النأي بنفسها عن دعمها للقضية الكردية سياسياً أو فتح هذا الموضوع قدر الإمكان لتبديد الشكوك العراقية حول وجود دعم بريطاني للحركة الكردية في العراق.

المبحث الاول

بريطانيا وآثار اتفاقية الجزائر 6 آذار 1975 على كردستان العراق

تمخض عن انهيار الحركة الكردية المسلحة في العراق في آذار 1975، ظهور فراغ سياسي مؤقت على ساحة كردستان العراق على الرغم من وجود بعض الحوادث المسلحة المتفرقة للحركة الكردية ضد القوات العراقية المتواجدة في كردستان. فإن الصورة النهائية التي أسفرت عنها الحركة الكردية المسلحة منذ 1961 ولغاية 1975، أتت بالعواقب السلبية المؤثرة للغاية على قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد أنسلخت عنه أحزاب و مجاميع سياسية، و عليه فقد تخطت الحركة القومية الكردية في كردستان العراق مرحلة الحزب الواحد. وكانت أول تلك التنظيمات السياسية التي ظهرت بسبب ما مرَّه هو حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تشكل في الأول من حزيران سنة 1975 في دمشق برئاسة السياسي الكردي جلال الطالباني⁽¹⁾. وأشارت الصحف البريطانية إلى تأسيس تنظيم سياسي كردي منشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، يتلقى كامل دعمه من النظام السوري ويهاجم النظام الإيراني الموالي للغرب الذي وصفه الحزب في بيان تأسيسه بأنه ((العدود اللدود للشعب الكردي و جميع شعوب المنطقة))⁽²⁾، كما أن الحزب الجديد دعى حسب الصحف البريطانية ((للنضال المشترك مع نضال الجماهير

العربية في جبهة واحدة ضد الصهيونية والإمبريالية و الدكتاتورية)).⁽³⁾ بالتالي فإن واقع حال الحركة الكردية في العراق كانت، من وجهة النظر البريطانية، منقسمة على نفسها و تعادي الدول الغربية وحلفائها في المنطقة، وتدعو إلى محاربة الغرب والتصدي لما يرمي إليه من أهداف ومخططات في المنطقة تصب في مصلحة الغرب. أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني عقب انهيار الحركة الكردية 1975، في حالة من الجمود حيث لم يكن لتنظيمات الحزب وجود حقيقي وفعالية على الساحة الكردستانية، ما عدا ممثلية الحزب في لندن التي كانت تحت إدارة جمال علمدار⁽⁴⁾، الذي كان هو الآخر مجمداً من الناحية الفعلية⁽⁵⁾، وفتحت أبواب الساحة السياسية في كردستان مصراعها على شتى الاتجاهات الفكرية والسياسية التي أخذت في البروز بالتدريج لملء الفراغ السياسي الحاصل هناك، وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بدأ نشاطه من جديد، عندما تشكل مركز قيادي جديد تحت مسمى (القيادة المؤقتة) في العاشر من كانون الأول من عام 1975، وكان ذلك إيذاناً بعودته إلى الساحة السياسية من جديد⁽⁶⁾ إلا أن ذلك لم يقف حائلاً دون ظهور العديد من التيارات السياسية الجديدة المنبثقة منه، إذ تأسست الحركة الاشتراكية الكردستانية (بزووتنه وهى سوسيا ليستى كردستان) في الثامن من آب 1976، وغيّر اسمه في آب 1979 إلى (الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد)، وفي نهاية عام 1976 أسس كل من محمود عثمان، وشمس الدين مفتي، وعدنان مفتي (اللجنة التحضيرية) للحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي التاسع من حزيران 1977 أسس علي سنجاري وعدد آخر من القيادات الكردية حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني (يه كيتى ديموكراتى كردستان)⁽⁷⁾. وتبنت هذه التيارات السياسية الجديدة في كردستان الفكر الاشتراكي، بل إن بعضاً منها كانت تتبنى، وبالأخص الأجنحة التي عملت من داخل حزب الإتحاد الوطني الكردستاني التيار اليساري المتشدد.⁽⁸⁾

ولهذا يلاحظ أن التوجه اليساري قد طغى على الفكر السياسي لجميع الأحزاب الكردستانية في العراق، بل كانت هذه الأحزاب تهاجم بشدة الدول الغربية و

تطلق في منشوراتها وإصدارتها وصحافتها مصطلحات الإمبريالية والصهيونية، والمؤمرات الغربية ضد الحركة الكردية⁽⁹⁾، بل كانت الأحزاب الكردية تتهم بعضها بعضاً بالخيانة نتيجة موالاتها للغرب، ويبدو أن الاتجاه اليساري كان قد انتشر بشكل واسع داخل المجتمع الكرديستاني، لأن وجود علاقات لأية جماعة سياسية كردستانية مع الدول الغربية أصبح بمثابة تهمة وخيانة للحركة الكردية، فيلاحظ أن الحزب الديمقراطي الكرديستاني (القيادة المؤقتة)، عندما أراد أن يهاجم حزب الإتحاد الوطني الكرديستاني ورئيسه جلال الطالباني في بيان له في آذار 1977، أتهمهما بأنهما على علاقة ببريطانيا، إذ جاء فيه ((إن لدى حزبنا وثورتنا كل المعلومات التي تعري جلال طالباني وارتباطاته بالمخابرات البريطانية، وقيامه بالكثير من التحركات التخريبية داخل الحزب والثورة الكردية بهدف شق صفوفها و إضعافها))⁽¹⁰⁾، هذا في حين أن حزب الإتحاد الوطني الكرديستاني كان مظلة لجماعتين من أكثر الجماعات اليسارية تشدداً في كردستان بالأخص (كومله) وهي جماعة ماركسية - لينينية بقيادة نوشيروان مصطفى (1944 - 2017)، و الحركة الاشتراكية الكردستانية⁽¹¹⁾ حيث أصبح العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، من منظور المجتمع السياسي الكرديستاني لا يمثل سوى المعادة للقضية الكردية والحركة القومية الكردية. وهذا يرجع للدور السلبي المؤثر الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية وإيران (حليفة الغرب) حسب وجهة نظر الكرد في اتفاقية السادس من آذار 1975، فضلاً عن تأييد غالبية الدول الغربية و على رأسها الحكومة البريطانية برئاسة هارولد ويلسون، الاتفاقية المذكورة التي انتهت الحركة الكردية المسلحة التي امتدت لأربعة عشر عاماً.

أعدت قيادة الحركة الكردية المنقسمة إلى عدة مجاميع سياسية، تحت مسميات اشتراكية متنوعة، دراسات عن الأسباب والعوامل المؤدية لانهاية الحركة الكردية المسلحة في سنة 1975، واتفقت جميعها على أن المعسكر الرأسمالي الغربي هي الجهة المعادية الرئيسة لنضال الحركة الكردية، وأن المعسكر الاشتراكي يقف داعماً ومسانداً لحركات التحرر القومية على غرار الحركة الكردية وقد جاء في

إحدى تلك الدراسات ((تقف الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة، ومعها النظم الرجعية والعميلة والعنصرية، ضد قوى الثورة العالمية وتعمل كل ما في وسعها. . . . للتأمر على استقلال الشعوب وسحق الحركات الوطنية والشعبية)) وأن ((بريطانيا آخر مستعمرة. . . تحكم من قبل أداة استعمارية الطابع)) فيما عبرت عن دعم وتأييد الحركة الكردية للمعسكر الاشتراكي على أساس أن ((المنظومة الاشتراكية، وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي،. . . تناضل من أجل السلام العالمي والتحرر الوطني))⁽¹²⁾.

تعد السنوات 1975 - 1980 سنوات صعبة بالنسبة للكرد والحركة الكردية، فقد أحكم حزب البعث سيطرته على مقاليد الحكم في بغداد، وتحرك الجيش العراقي بعد قضائه على المقاومة المسلحة للحركة الكردية في آذار 1975 إلى إحكام قبضته على كردستان، بحيث كانت فترة مريرة جداً على الكرد لأن النظام شدد قبضته على جميع نواحي الحياة في كردستان، وخلق حزاماً أمنياً على طول الحدود الإيرانية - التركية، وتعرض مئات الآلاف من الكرد إلى التهجير القسري، وأزيلت ألف و أربعمائة قرية من الوجود ورحلت حكومة العراقية أهاليها إلى صحاري جنوب العراق، ووطنهم قسراً في مجتمعات أقامتها لهذا الغرض، وقد أعدت سلطة بغداد خطة وبرنامج بغية تعريب كردستان بصورة واسعة، وبالأخص في المناطق المتنازعة عليها في مدن خانقين وكركوك ومندلي وشيخان وزاخو وسنجار. وحسب المصادر الكردية فإن أكثر من مليون شخص من الكرد رحلتهم حكومة العراقية ووطنت العرب في مناطقهم، وأقدمت الحكومة العراقية على تنفيذ برنامجها لتعريب كردستان في 1976⁽¹³⁾، وهذا ما شجع القيادة الكردية على العودة مرة أخرى إلى حرب العصابات في نهاية أيار وبداية حزيران من العام نفسه⁽¹⁴⁾ وعادت الحكومة العراقية إلى عمليات الاعتقالات والتعذيب والإعدامات بغية فرض سيطرتها بالكامل على كردستان، ودون إعطاء أية فرصة لإحياء الحركة الكردية المسلحة من جديد.⁽¹⁵⁾ وقد أشارت قيادة الحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق إلى ذلك في مذكرة داخلية لها في نيسان 1975 بالقول ((هدفنا الاستراتيجي [بالنسبة] لما

يسمى بالقضية الكردية هي أن لا تعود إلى السطح مرة أخرى لا في هذا الجيل ولا في الأجيال المقبلة))، فقد استهدفت الحكومة العراقية تدمير الهوية الكردية بصهر الكرد في المجتمع العربي، وتحطيم القيادة التقليدية الكردية، فضلاً عن قطع العلاقات الكردية مع العالم الخارجي، لتمنع بذلك الكرد من إعادة تنظيم صفوفهم و كسب أي دعم دولي أو إقليمي.⁽¹⁶⁾

إن هجمة الحكومة العراقية في برنامجها لتعريب كردستان وترحيل أهاليها، تزامنت مع الحرب الداخلية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، فعقب بدء الحركة الكردية المسلحة في عام 1976 ضد الحكومة العراقية، اشتعلت الحرب الأهلية بين الحزبين الرئيسيين في كردستان العراق، فقد أدت بعض الحوادث الى مقتل 34 من كوادر الاتحاد الوطني الكردستاني على يد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في منطقة الحدود التركية - العراقية، وهذا الأمر أدى إلى اشتداد حالة العداء بين الحزبين الكرديين الرئيسيين والتي استمرت لمدة طويلة، كما أقدم حزب الأتحاد الوطني الكردستاني على قتل العديد من عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني ومقاتليه المتواجدين في مناطق محافظة السليمانية، وتجددت الاشتباكات بين الحزبين الرئيسيين في العديد من المرات، وكان أعنفها ما حدث في ليلة الأول من حزيران 1978 إذ نتج عن ذلك وقوع خسائر فادحة لحزب الأتحاد الوطني الكردستاني،⁽¹⁷⁾ فقد قتل على يد القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي كردستاني وأنصارهم أكثر من 120 من كوادر حزب الأتحاد الوطني الكردستاني، وكان بعضاً منهم من القياديين البارزين للحزب من أمثال علي العسكري، و حسين بابيه شيخ، وخالد سعيد⁽¹⁸⁾.

خلال هذا التناحر الكردي - الكردي، كانت الحكومة العراقية ماضية في منهجها باقتلاع جذور الحركة القومية الكردية بعدم فسح المجال لنهوضها من جديد أبداً بشتى الطرق و الوسائل، إذ حاول النظام العراقي كسب الكرد من خلال تنفيذ مشاريع إنمائية وخدمية في كردستان مثل: المصانع، الطرق المعبدة، والمدارس والمستوصفات، لذا تضاعف عدد المدارس أربع مرات بين أعوام 1975 و 1979، و بنت

المستشفيات في أربيل ورواندوز والسليمانية و مناطق أخرى، كما طوّرت المنشآت السياحية⁽¹⁹⁾.

مكّن انتهاء الحرب في كردستان الحكومة العراقية من تخصيص الموارد لأغراض أخرى، وشهدت البلاد إزدهاراً اقتصادياً لم تشهده من قبل، فقد أستثمر كثير من العوائد المتنامية من صناعة النفط المؤممة في برامج طموحة في القطاعين المدني والعسكري. فخصص قسم كبير من عائدات النفط لمختلف برامج الرفاهية والبناء التي تفيد الشعب وتزيد من تأييده للنظام. و للمفارقة فإن إنتهاء الحرب في كردستان لم يؤد إلى تخفيض النفقات العسكرية بل على العكس، فقد خصصت الحكومة جزءاً كبيراً من الميزانية لبناء الجيش وتسليحه وتهيئته بصورة متسارعة، وأشتمل على تنوع مصادر تسليحه، وزيادة حجم قواته⁽²⁰⁾ فقد أصبح العراق قوة اقتصادية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، و لذا بدأت الحكومة العراقية في عام 1975 بإعداد و تنفيذ خطة تنموية طويلة الأجل للفترة (1975 - 1990) تشكل إطاراً عاماً لخطة خمسية تنظم برامج الاستثمار السنوية، و بدأت إيرادات النفط تتدفق على خزينة الحكومة بمستويات عالية غير معهودة سابقاً⁽²¹⁾، لقد أرادت الحكومة العراقية بناء دولة ذات قدرات اقتصادية متعددة، إلى جانب أن تكون لديها قوة عسكرية كبيرة في المنطقة، على غرار إيران وتركيا، وهذا ما جعل من العراق في نظر الحكومة البريطانية بلداً ذا إمكانيات اقتصادية يمكن أن يحقق للشركات والمؤسسات البريطانية منافع تجارية واستثمارية في غاية الأهمية⁽²²⁾ فقد زادت نفقات العراق العسكرية ستة أضعاف ما بين فترة ما قبل عام 1975 و قفزت إلى خمسة مليارات دولار في 1979⁽²³⁾، ولهذا أصبح العراق سوقاً تنافسياً بين الشركات الصناعية والعسكرية، وبالأخص بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الواقع أن العلاقات العراقية - الفرنسية حظيت خلال هذه المدة بدعم الحكومة العراقية، ونالت شركاتها نصيب الأسد من الحصول على العقود الاستثمارية في العراق وهذا ما أزعج الحكومتين الأمريكية والبريطانية، اللتين حاولتا تنسيق جهودهما لمنافسة الحكومة الفرنسية والشركات الفرنسية في العراق.⁽²⁴⁾

كان موقف الحكومة العراقية خلال المدة نفسها قوياً إلى درجة كبيرة على الصعيدين المحلي والدولي، كما كانت العلاقات العراقية- البريطانية في عام 1975 تمر بمرحلة تحسن وتطوير نسبي، إذ حرصت الحكومة البريطانية الجديدة برئاسة هارولد ويلسون (4 آذار 1974 - 5 نيسان 1976) على تقوية علاقاتها مع العراق، و نظراً لأن الحكومة البريطانية كانت تدرك أن نائب رئيس الجمهورية العراقية صدام حسين هو الرجل القوي في العراق، فإنها أرادت تقوية صلاتها معه، وإظهار اهتمامها الحكومي بشخصه بالذات. وفي هذا السياق أيضاً لم تظهر الحكومة البريطانية رد فعل قوي تجاه قمع الحكومة العراقية للشعب الكردي⁽²⁵⁾. والحقيقة أن التعاون الأقليمي وقوة العلاقات الدولية للجمهورية العراقية وفر البيئة الملائمة لإتباعها سياسات عنصرية تعسفية تجاه الشعب الكردي عقب اتفاقية الجزائر، وفشل الحركة الكردية وانسحاب مسلحيها إلى إيران، وعلى أثرها أمرت بتهجير مئات الآلاف من الكرد إلى وسط العراق وجنوبه، و خصوصاً محافظات الديوانية والناصرية والعمارة والأنبار ويذكر أحد الباحثين بهذا الخصوص ((يعتقد إن ما بين 400 ألف و300 ألف شخص تمت إعادة توطينهم. . . وإن 1200 قرية تأثرت بعمليات الترحيل، وأن هذه الإجراءات القاسية أثارت موجة احتجاجات لا من الكرد المعارضين للنظام بل حتى من قبل المؤيدين له))⁽²⁶⁾. كما أرغمت قسماً آخر منهم على العيش في مجتمعات قسرية غير صالحة للعيش في كردستان، وزادت في الوقت نفسه وتيرة عملية ((التعريب)) في مناطق خانقين ومندلي وكركوك ومخمور وشيخان وزمار وسنجار⁽²⁷⁾. كما عملت الحكومة على إقامة حزام أمني على طول الحدود الإيرانية التركية لضرب أي حركة كردية، والذي أتسع بشكل متصاعد من 5 كم إلى 30 كم في بعض المناطق وقد تطلب ذلك إزالة 500 قرية على الأقل في المرحلة الأولى⁽²⁸⁾.

أثارت هذه السياسة العراقية ردود فعل من الحكومة البريطانية والتي أشكت من إجراءات الحكومة العراقية في كردستان وسياساتها غير الإنسانية تجاه الكرد اللاجئين العائدين من إيران بعد إصدار الحكومة في بغداد العفو عنهم⁽²⁹⁾. وكان استياء الحكومة البريطانية وقلقها قائماً على الجوانب الإنسانية فقط، ويعود

أساساً إلى أن الصحافة البريطانية أولت اهتماماً كبيراً بأحداث كُردستان واللاجئين الكُرد العائدين إلى كُردستان العراق، إذ كانت الصحف البريطانية تنقل أخبار كُردستان وتعبّر عن استيائها من اتفاقية الجزائر (السادس من آذار 1975) ونتائجها السلبية على كُرد العراق. بل إن بعض الصحف البريطانية تنبأت بالخطر المحتمل المحدق بالسكان المدنيين في كُردستان عقب انهيار الحركة الكُردية، وبقائهم دون من يدافع عنهم فقد أشارت صحيفة الفاينانشيال تايمز Financial Times إلى أن ((القلق والخطر الآن يتعلق بمصير السكان المدنيين الذين من الممكن أن يواجهوا الموت الساحق، فبعد أن أُجبروا قسراً على التخلي عن ثورتهم تدفق 200000 من اللاجئين على الحدود الإيرانية دون أن يمنحهم شاه إيران أية ضمانات. وهناك مئات الآلاف من المدنيين المتبقين في كُردستان الذين قطعت عنهم خطوط الأمدادات ومع ما تبقى من مخزونهم الغذائي فإن ما يجابهونه هو المجاعة والموت. . ((⁽³⁰⁾ كما نشرت صحيفة الغارديان The Guardian مقالة بعنوان (الكُرد الهاربين: قافلة الخوف) وكتبت تقول ((إن الخوف يخيم على جميع أرجاء كُردستان وشعبها، وهذا ما دفع الكثير من الكُرد إلى الهرب نحو الحدود الإيرانية والتركية)).⁽³¹⁾ و كتبت صحيفة التايمز The Times بهذا الشأن ((على الرغم من العفو الرسمي و وقف إطلاق النار الذي أعلن في آذار 1975 من قبل الحكومة العراقية فإن عدداً كبيراً من الكُرد أُعدموا، كما أن العائلات الكُردية أُجبرت بالقوة على الانتقال إلى جنوب العراق، وتعرض المئات من الكُرد إلى الاعتقال منذ وقف إطلاق النار. . .)).⁽³²⁾ وذكرت صحيفة الفاينانشيال تايمز أن هناك اتفاقاً بين الحكومتين العراقية والمصرية بموجبه توطين الفلاحون المصريون محل المواطنين الكُرد المرشحين إلى جنوب العراق، وقد أصبح الشعب الكُرد كما تقول الصحيفة ((ضحايا الحكومة العراقية التي أخذت تنتقم من الكُرد العائدين بهذه الطريقة)).⁽³³⁾

وأشارت مجلة الإيكونوميست The Economist البريطانية إلى المخاطر الجسيمة التي تلحق باللاجئين الكُرد العائدين من إيران وتركيا، والذين وضعوا ثقتهم في العفو الرسمي الذي أصدرته حكومة بغداد، إذ أنهم يتعرضون لمختلف أنواع

العقوبات ابتداءً من خسارة ممتلكاتهم والجنسية العراقية وصولاً إلى الترحيل القسري، ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة والاعتقالات والتعذيب و عقوبة الأعدام⁽³⁴⁾. وبموجب المجلة المارة الذكر فإن سلسلة هجمات الجيش العراقي عقب اتفاقية الجزائر لم تتوقف بل كان الجيش مستمراً في اعتداءاته وغاراته على كردستان⁽³⁵⁾. وتابعت صحيفة التايمز تحقيقاتها فذكرت ((ما زالت الاعدامات مستمرة، وفي الرابع من نيسان 1975 قتل تحت التعذيب 89 شخصاً في منطقة رايات قرب الحدود الإيرانية - العراقية))⁽³⁶⁾. وفي دعم صريح من الصحفيين البريطانيين للقضية الكردية في العراق في ظل تلك الظروف القسرية أكدت دورية ديلي ريبورت Daily Report ((إن الحكومة العراقية... كانت دائماً تحاول القضاء على الكرد وحركتهم القومية التحررية وقتل شعبها الذين كانوا يقاتلون بشجاعة ضد تقدم الجيش العراقي))⁽³⁷⁾.

أثارت الصحافة البريطانية من خلال تغطيتها أخبار كردستان، تعاطف المجتمع البريطاني مع محنة الكرد العصبية في العراق، كما أدت إلى استياء الحكومة العراقية التي كانت تتهم الحكومة البريطانية بتقديم الدعم للكرد العراق من خلال صحافتها. وأن تأثير الصحافة البريطانية على الرأي العام البريطاني أدى الى ضغوط على الحكومة البريطانية. كما كانت السفارة العراقية في لندن تدرك ماهية طبيعة المجتمع البريطاني وتأثير الرأي العام وحرية التعبير على القرار السياسي، فإن القائم بالأعمال في السفارة العراقية في لندن (زياد الهباء) اتصل بصحيفة التايمز، وكتب من خلالها أيضاً ينفي إدعاءات الصحافة البريطانية وما نشر في صحيفة التايمز نفسها عن قيام الحكومة العراقية بأية اعتقالات وقتل وإعدامات في كردستان، وزعم الهباء أن هذه الأخبار مجرد إدعاءات لا أساس لها من الصحة، بل إن الحكومة العراقية عازمة على إعمار كردستان وأنها تمول مشاريع عصرية عديدة بملايين الدنانير وقامت ببناء الآلاف من الوحدات السكنية في محافظات دهوك و السليمانية وأربيل والمدن والقرى التابعة لها، كما أنها مولت طبع الكتب باللغة الكردية ب حوالي 435000 دينار عراقي (كان الدينار العراقي يعادل

3/3 دولار أمريكي حينئذ)، وقامت ببناء قريتين عصريتين بخمسة ملايين دينار عراقي في مدينة أربيل، كما أشار إلى أن هناك العديد من مشاريع البناء العصرية مولتها الحكومة العراقية في كردستان العراق. وفي الأخير دعا القائم بالأعمال العراقي في لندن الصحفيين والمواطنين البريطانيين إلى زيارة مدن كردستان للوقوف على حقيقة واقع كردستان و للتأكد والتحقق من صحة أقواله⁽³⁸⁾.

عادت صحيفة التايمز ونشرت مقالتين تحت عنوان ((الكرد يدفعون الثمن)) وجاء فيها ((هناك العديد من الكرد هجروا من مناطقهم في كردستان إلى الصحراء في جنوب العراق، ومات المئات من النساء والأطفال في تلك الظروف القاسية. . . كما أن التعليم باللغة الكردية في كردستان أُستبدل باللغة العربية، فالحكومة العراقية تقمع المواطنين من القومية الكردية))⁽³⁹⁾، ومضت الصحيفة تهاجم السياسات العراقية تجاه الكرد وكتبت تقول: ((السلطات العراقية تعادي جميع النشاطات والفعاليات التي تقع ضمن إطار الفلكلور الكردي بل إنها حتى تتحاشى ذكر كلمة كردستان))⁽⁴⁰⁾.

استلمت الحكومة البريطانية في البداية تقارير مزدوجة ومحيرة بخصوص الوضع في كردستان العراق ففي مقابل تقارير مرسلة من السفارة البريطانية في بغداد التي أدعت بعدم وجود انتهاكات تجاه الكرد في العراق و أن السلام يسود المنطقة، ذكرت تقارير أخرى أن الجيش العراقي يرتكب انتهاكات واعتداءات تجاه الكرد، كما أشارت إلى وجود عمليات الترحيل، ولهذا ذكر تقرير بريطاني ما يلي: ((هنالك تناقض محير حول الدليل بين التقارير المقدمة من قبل الممثلين [الدبلوماسيين البريطانيين] وتقرير المحلق العسكري الموجود، وهنالك شك أيضاً فيما يتعلق بمعاملة الحكومة العراقية للكرد العائدين، وفيما إذا سوف تسمح لهم بالوصول الى مناطقهم أو أنه سوف تفرض رقابة عليهم))⁽⁴¹⁾.

عقد لقاء في نيسان 1975 بين السفير البريطاني في بغداد جي. أيه. أن جراهام J. A. N Graham وبين كل من طارق عزيز وزير الإعلام و عدنان حسين

الحمداني (وزير التخطيط) وصالح كجه جي (المدير العام للدائرة الصناعية في وزارة التخطيط في 1969) من جانب الحكومة العراقية، تباحث الجانبان فيه عن العلاقات الثنائية العراقية البريطانية المتعلقة بالنفط ومسألة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تطرق راندل من الدائرة القنصلية في السفارة البريطانية إلى مسألة ترحيل الكُرد، فأجاب وزير الإعلام أن هذا الإجراء أتى من الحكومة العراقية، لأنها تقوم بإنشاء منطقة عازلة على الحدود العراقية التركية الإيرانية، ومن أجله أمرت الحكومة العراقية بنقل الكُرد من المناطق الحدودية (والذي يعني ضمناً إلى مناطق كُردية أخرى خلافاً للواقع)، وقد استبدلتهم بحرس الحدود، وأشار طارق عزيز إلى وجود صنف ثاني من الكُرد الذين عادوا من إيران بعد نهاية فترة العفو والتي مّدت إلى نهاية خريف 1975، وأخبرتهم عناصر الحكومة العراقية بأنها سترسلهم إلى بيوتهم إلا أن السفارة البريطانية ذكرت في تقريرها أنهم في الحقيقة أرسلوهم إلى جنوب العراق لمدة سنتين أو ثلاث سنوات وبعد ذلك سيسمح لهم بالعودة إلى كُردستان، كما ذكر وزير الإعلام بأن أعداد الكُرد الذين كانوا متواجدين في إيران 120 ألف لاجئ كُرد، وأن غالبيتهم عادوا إلى العراق ولم يبق من العدد المذكور سوى 15 بالمئة⁽⁴²⁾.

أكدت التقارير البريطانية أن هناك أعداداً كبيرة من المواطنين الكُرد رحلتهم السلطات العراقية من كُردستان وأسكنتهم في جنوب العراق، فخلال لقاء السفير البريطاني في العراق جراهام مع وكيل وزير الخارجية العراقي محمد صبري الحديثي استفسر منه السفير البريطاني عما يجري في كُردستان من عمليات تهجير الكُرد وترحيلهم، إلا أن الحديثي أكد للسفير البريطاني بأنه لا توجد أية عمليات ترحيل للسكان من الشمال إلى الجنوب، ولكن هناك العديد من اللاجئين الكُرد الذين قرروا العودة إلى العراق من إيران، فرأت الحكومة العراقية على أن تسكنهم في جنوب العراق نتيجة الدمار الذي لحق بمنزلهم بسبب الحرب، ولذلك فإن الحاجة قائمة لإعادة بناء منازلهم أما أولئك الذين لم تتضرر منازلهم فقد سمح لهم بالعودة إليها ولكن الذين لا يمتلكون منازل أو دمرت منازلهم فقد عملت

الحكومة العراقية على إسكانهم في مناطق الرمادي والكوت والديوانية وكان هذا التحرك طوعياً حسب وكيل وزير الخارجية العراقي وأشار أيضاً إلى أن هذا الموقف قد وضحت السلطة العراقية للمواطنين الكرد المرشحين⁽⁴³⁾. لقد توقف السفير البريطاني عند هذا الحد، ولم يعط المسألة أهمية أكثر لكي لا تتأثر العلاقات الثنائية السياسية عامة والمصالح الاقتصادية خاصة بين بريطانيا والعراق، و الحقيقة لم تكن السياسة البريطانية جادة وحريصة في المطالبة بتوضيح ما يحدث مع الشعب الكردي في كردستان، أو الطلب بحزم بوقف ما تقدم عليه الحكومة العراقية من انتهاكات بحق الكرد، بل أن الضغوطات الصحفية والإعلامية هي التي دفعت الحكومة البريطانية إلى تنبيه السلطات العراقية بأن الأولى على دراية بما يحصل في كردستان من تعامل غير إنساني وهدر لحقوق الشعب الكردي، وأن ذلك يؤثر على المجتمع البريطاني، وأن على السلطات العراقية أن تدرك أن هذا يؤثر في سمعتها و صورتها في الخارج.

من الواضح أن كل ما سعت من أجله الحكومة البريطانية من خلال سفارتها في بغداد هو تنبيه الحكومة العراقية إلى أن الصحافة البريطانية تولى القضية الكردية في العراق أهمية كبيرة وأن سياساتها وإجراءاتها غير الإنسانية أصبحت على صفحات جل الصحف البريطانية الواسعة الانتشار كما حدث مع الصحفي أدوارد مورتيمر Edward Mortimer⁽⁴⁴⁾ من صحيفة التايمز، والذي نشر الكثير من مقالاته بخصوص السياسة العراقية تجاه الكرد عقب اتفاقية الجزائر، وما أقدمت عليه الحكومة العراقية من إجراءات الترحيل والتعريب في كردستان. وعندما ذكر السفير البريطاني للحكومة العراقية أن الصحفي المذكور لديه الكثير من التحقيقات والمعلومات بشأن ما تقدم عليه الحكومة العراقية فيما يتعلق بالكرد والقضية الكردية، كان رد وكيل وزير الإعلام ((بأنه لم تفرغه مقالة مورتيمر طالما أنها كانت على الأقل غير موضوعية)) وهذه هي وجهة نظر الحكومة العراقية حسبما ذكر وكيل وزير الإعلام⁽⁴⁵⁾.

استمر السفير جراهام في الإشارة في تقاريره إلى الحكومة البريطانية إلى صحة عمليات الترحيل التي أقرت بحق الكثير من الكُرد ولذا يقول بهذا الصدد ((اعتقد أن التقارير التي استلمتها حول عمليات ترحيل الكُرد صحيحة، ويبدو لي أنه ليس في الإمكان عدّها تشجيعاً لعودة اللاجئين))⁽⁴⁶⁾.

قام السفير البريطاني في العراق جراهام بجولة في كردستان بين الخامس والتاسع من تموز 1975، للاطلاع على الأوضاع، إذ لم يكن بإمكان الحكومة البريطانية إغفال وضع الحركة الكردية وكردستان لما لذلك من تأثير على دول المنطقة ومصالحها فيها. ومع أن السياسة البريطانية كانت تتبنى علناً عدم التدخل في القضية الكردية إلا أن تلك القضية تعد أحد العوامل المؤثرة في أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط في ظل ظروف الحرب الباردة، لاسيما مع قرب الاتحاد السوفيتي من كردستان والعراق، وكانت مثل هذه التقارير تعد مهمة لرسم الخطوط الرئيسية للسياسة البريطانية. وقد بعث السفير البريطاني تقريراً إلى حكومته بعد جولته في كردستان ذكر فيه أن منطقة كردستان يسودها السلام وأن الرجال المسلحين الوحيدين الذي رأهم هم الشرطة والجنود الذين لم يكونوا في حالة إنذار، وأنه لا يوجد عمليات طرد أو ترحيل، كما قام السفير البريطاني بمقابلة محافظي أربيل ودهوك والسليمانية، إلا أنه لاحظ وأشار في تقريره إلى وجود قرى مهجورة وخاصة القريبة من المناطق الحدودية مع إيران مثل حاج عمران، إلا أن المسؤولين العراقيين أبلغوه بأن سياسة الحكومة العراقية تتركز على إعادة إعمار القرى المهجورة أولاً ثم المدن وبناء التجمعات الكبيرة⁽⁴⁷⁾.

على الرغم من عدم اقتناع السفارة البريطانية في بغداد بحجج الحكومة العراقية بخصوص دوافع عمليات الترحيل، وما اقرته الجيش العراقي خلال هجماته ضد الكُرد العزل المدنيين، إلا أن بريطانيا و موظفيها في العراق لم يهتموا بما يجري على أرض الواقع، وتركز اهتمامهم على عدم تشويه صورة العراق الذي كانت لبريطانيا علاقات سياسية ومصالح اقتصادية جيدة معه. وهنا يجب التذكير بأن الحكومة البريطانية حاولت من خلال سفارتها في بغداد، إلى حد ما،

تعديل موقف الحكومة العراقية فيما يتعلق بسياساتها تجاه الشعب الكردي مستخدمة في ذلك ضغط الصحافة البريطانية وتركيز كبريات الصحف البريطانية على تعامل سلطات بغداد مع القضية الكردية والشعب الكردي في العراق. ومع أن ذلك لم يحقق النتيجة المرجوة فإن الحكومة البريطانية حاولت تسويق الموقف العراقي وتوضيح وجهة نظرها للصحافة البريطانية، لكن الأخيرة لم تقتنع بتبريراتها وتوضيحاتها وحججها غير المنطقية. من جهة أخرى كانت الحكومة العراقية على قناعة بأن انتقادات الصحافة البريطانية لا تتم دون دعم وإرشاد من ((حكومة صاحبة الجلالة)) البريطانية⁽⁴⁸⁾. ويبدو أن إشارات السفارة البريطانية المتواصلة خلال اللقاءات الرسمية بين المسؤولين من الجانب العراقي والبريطاني الى دور الصحافة البريطانية في تناول القضية الكردية في العراق وتأثير ذلك على صورة العراق في الخارج، جلب لها تهمة دعم القضية الكردية في العراق وهو ما جعل المسؤولين العراقيين على قناعة تامة بأن بريطانيا هي من تقف وراء الحملة الإعلامية في الصحافة البريطانية لدعم الكرد والإشارة المستمرة والكتابة عن إجراءات الحكومة العراقية القاسية وغير إنسانية تجاه الكرد والحقوق القومية الكردية.

يرجع تقرير بريطاني إتهام الحكومة العراقية للحكومة البريطانية للصحف البريطانية ودعمها وتشجيعها للقيام بانتقاد سياسة السلطات العراقية فيما يخص القضية الكردية إلى زيارات الصحفيين البريطانيين وأعضاء من برلمانهم إلى كردستان خلال هذه المدة، فيذكر مسؤول قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية اي. تي. أم. لوكاس I. T. M Lucas في تقريره لتعليل أسباب التهمة العراقية ((عندما نأخذ الصحفيين وأعضاء من البرلمان في زيارة إلى الجانب الكردي خلال فترة القتال يكون ذلك عاملاً رئيسياً للانتقادات من الجانب العراقي. وعلى كل حال يعتقد العراقيون خطأً أن الصحافة البريطانية تدعم الكرد وأن هذا لا يمكن أن يتم دون توجيه من حكومة صاحبة الجلالة))⁽⁴⁹⁾.

و أجرى وزير الدولة البريطاني ديفيد أينالز David Ennals في زيارة له إلى بغداد في تشرين الثاني 1975 مباحثات مع عدد من الوزراء العراقيين تتعلق بالعلاقات الثنائية العراقية - البريطانية وسبل تطويرها. وخلال هذه الزيارة التقى وزير الدولة البريطاني بنائب رئيس الجمهورية العراقي صدام حسين، وقد لاحظ أيان ماكلوني في أثناء هذا اللقاء الذي أثار دهشته أن صدام حسين ركز حديثه على القضية الكردية، و انتقد السياسة البريطانية تجاه الحركة الكردية في العراق بصورة مثيرة لاستغراب أكثر من انتقاده وتركيزه على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وبهذا الشأن يذكر وزير الدولة البريطاني ((لم يكن هذا التركيز على الموقف البريطاني تجاه الكرد متوقعاً))، ويبدو أن نائب رئيس الجمهورية ركز مرة أخرى على التقارير الصحفية البريطانية التي تنتقد السياسات العراقية تجاه الشعب الكردي في العراق. وقد أكد وزير الدولة البريطاني في تقريره عن الزيارة أن المقالات و التقارير الكثيرة التي نشرت في الصحافة البريطانية عن محنة كرد العراق نتيجة لاضطهاد وظلم الحكومة العراقية لهم كانت مصدر ازعاج لتلك الحكومة⁽⁵⁰⁾.

ويبدو أن التحقيقات و التقارير الصحفية البريطانية، التي أثارت كثيرا استياء العراق وتدمره من الحكومة البريطانية جعلت الاخيرة تعمل جاهدة لتفادي هذا الإحراج والضرر في العلاقات مع الجانب العراقي، ولكسب ثقة الحكومة العراقية واقناعها بأن لا دخل للحكومة البريطانية في نشر تلك التحقيقات و التقارير الصحفية عن الكرد في العراق، أقدمت الحكومة البريطانية في 1975 على إيضاح عدد من الصحفيين البريطانيين برفقة السفير البريطاني في العراق جراهام والقائم بالأعمال العسكري في السفارة البريطانية ببغداد إلى كردستان، وبالتنسيق مع الحكومة العراقية، خلال فترة الاستقرار وذكر هؤلاء الصحفيون في تقاريرهم بأن وضع كردستان ((كان هادئاً))⁽⁵¹⁾. بغية إرضاء نظام الحكم في العراق و كسب ودّها وتطوير علاقاتها معها وخصوصاً الاقتصادية.

تباحث السفير البريطاني في بغداد خلال لقائه مع وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي (1974 - 1983) عن العراقيين التي وضعت أمام الشركات البريطانية في مجال النفط⁽⁵²⁾، بعد موقف الصحافة البريطانية من القضية الكردية في العراق، حيث أكد السفير البريطاني أن هناك عراقيل أمام الحكومة العراقية فيما يخص المسألة الكردية إلا أن الشركات البريطانية المستثمرة في مجال النفط تدعم موقف حكومة صاحبة الجلالة فيما يخص المسألة الكردية لكونها شأن عراقي داخلي، كما أنها سبق أن رحبت باتفاقية الجزائر التي قضت حسب وصفهم على ((التمرد)) الكردي.

ويلخص التقرير البريطاني الصادر من السفارة البريطانية في بغداد السياسة البريطانية تجاه القضية الكردية بما يلي ((يتمحور موقف بريطانيا تجاه الكرد في أن هذه مشكلة داخلية بالنسبة للحكومة العراقية، وليس لنا أي تدخل في شؤونها. وفي الحقيقة كان لدينا اهتمام قليل جداً بالكيفية التي يقوم بها كل من العراقيين والإيرانيين بالتعامل مع الكرد... ولا يزال من الصعوبة بمكان أن نفهم سبب أن العراقيين يرغبون بتوجيه النقد لنا بصورة خاصة. فإن الحرب الكردية كانت تعتبر قصة اخبار إنسانية وليس أكثر من ذلك))⁽⁵³⁾.

يحدد أيان ماكلوني Mccluney. ١. من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، أسباب عدم تطور العلاقات العراقية - البريطانية، وأسباب عدم الثقة المستمرة من جانب الحكومة العراقية في بريطانيا. وقد عزا ذلك بالدرجة الأساس إلى ((الصعوبات التي نشأت من الميراث التاريخي للانتداب البريطاني [على العراق]، والاختلافات الموجودة بخصوص النزاع العربي - الإسرائيلي و بشأن مسألة منح تأشيرات الدخول [إلى بريطانيا]))⁽⁵⁴⁾ فقد أتمت العلاقات العراقية - البريطانية بعدم الاستقرار، وبفقدان الثقة، وبالأخص من الجانب العراقي، نتيجة ماضي بريطانيا الاستعماري والانتداب في العراق، والاعتقاد بأن بريطانيا كانت المحركة والمحرضة للقادة الكرد لمحاربة الحكومات العراقية السابقة منذ تأسيس المملكة العراقية 1921⁽⁵⁵⁾ جعلت بريطانيا المستهدف الأول في الاتهامات العراقية بتأييد

الحركة الكردية المسلحة ودعمها، وخاصة مع وجود تعاطف من الصحافة البريطانية مع القضية الكردية والتي انتقدت بشدة ظروف الشعب الكردي في العراق ومعاذاته.

كان القادة السياسيون في لندن يبدون استغرابهم ودهشتهم من ((تأكيد العراقيين على المسألة الكردية)) ففي الوقت الذي لم تكن الحكومة البريطانية تبدي أي دعم أو تأييد للحركة الكردية كانت الاتهامات العراقية تنهال عليها بخصوص صلة الحركة الكردية في العراق ببريطانيا، ومن أجل ذلك أدركت الحكومة البريطانية أن موقفها من الكرد في العراق أحد أهم العوامل الرئيسية التي تتحكم في قوة العلاقات البريطانية - العراقية، وأنه على الحكومة البريطانية بذل المزيد من الجهود لحل هذه الإشكالية ونيل ثقة الجانب العراقي فيما يخص هذا الشأن⁽⁵⁶⁾.

وبغية وضع حد للشكوك العراقية، وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الحكومة العراقية حاول السفير البريطاني في العراق جراهام إجراء عدة لقاءات مع القادة والوزراء العراقيين، ففي مساء 19 تشرين الثاني 1975 كانت هناك مباحثات بينه وبين إبراهيم الوالي (أحد المسؤولين العراقيين من وزارة الإعلام)، بشأن صفقات الأسلحة التي كانت بريطانيا ترغب في بيعها للعراق، إلا أن المسؤولين العراقيين أكدوا للسفير البريطاني أن العراق يملك العديد من الخيارات لإجراء الصفقات وبإمكانه أن لا يتعامل مطلقاً مع بريطانيا، لأن هناك دولاً أخرى ورجال أعمال آخرين يمكن أن تتعامل معهم الجمهورية العراقية. عقب ذلك التقى السفير البريطاني مع وزير الإعلام طارق عزيز ووزراء آخرين، وذكر أن الجميع أنتقد موقف بريطانيا وسياستها تجاه الكرد قائلًا ((من الذين قابلتهم يظهر لنا في كل لقاء شك عميق... حول السياسة البريطانية تجاه الكرد))، وكرر السفير البريطاني في العراق استغرابه الشديد من أن السياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية لا تحظى باهتمام القادة والسياسة العراقيين بقدر موقف الحكومة البريطانية من القضية الكردية، فخلال حديثه مع وزير الدولة حامد الجبوري ووزير الإعلام طارق عزيز انتقد الجانب العراقي موقف الصحافة البريطانية الإيجابي من القضية الكردية و

أشاروا إلى أن الصحافة البريطانية تقوم بدعم من الحكومة البريطانية بانتقاد متواصل للسياسة العراقية تجاه القضية الكردية في العراق. وعلى الرغم من أن السفير جراهام أنكر ((بالحجة والدليل))، على حد تعبيره عدم علاقة الحكومة البريطانية بموقف الصحافة البريطانية من الكرد، إلا أن وزير الأعلام أعاد التأكيد على تلك النقطة كما أن وزير الخارجية الدكتور سعدون حمادي ركز على الموضوع نفسه، وأظهر بأنه ليس ((مقتنعاً بالإنكار الذي أعدت التأكيد عليه))⁽⁵⁷⁾.

من الملاحظ أن حرية التعبير وحرية الكتابة التي تتمتع بها الصحافة في بريطانيا أخرجت الموقف البريطاني وأثرت بشكل سلبي في العلاقات البريطانية - العراقية، على الرغم من أن الحكومة البريطانية لم يكن لها موقف سياسي مؤيد وداعم للقضية الكردية في العراق وعموم المنطقة. بل كانت تنأى بنفسها عن كل ما يشير إلى أية روابط وصلات من قريب أو بعيد تربطها بالكرد والحركة الكردية عموماً. إلا أن الحكومة العراقية كانت على قناعة تامة بأن الحكومة البريطانية تميل إلى الكرد وتدعمهم من خلال صحافتها وبرلمانها وسياساتها.

كانت هناك خشية كبيرة لدى المسؤولين الحكوميين البريطانيين من أي تدخل في القضية الكردية، وهذا الخوف البريطاني يعود بالدرجة الأساس إلى أن الحكومة العراقية أظهرت وبصورة واضحة أنها حساسة جداً إزاء هذا الأمر، إذ قدمت عدة احتجاجات للحكومة البريطانية بخصوص النشاطات السياسية والمظاهرات المؤيدة للكرد التي كانت تجري في لندن ومناطق أخرى من بريطانيا، كما أن الحكومة البريطانية تخوفت من أن أي تقارب مع الكرد، أو أي تعبير من جانب الساسة البريطانيين عن القلق تجاه السياسة العراقية إزاء الشعب الكردي سوف يثير عداً قوياً من العراق، ويكون مخاطرة تلحق الضرر بالعلاقات التجارية، والتي بدأت تبنى في تلك الفترة مع العراق⁽⁵⁸⁾.

وفي ضوء ما سبق يمكن تفسير الموقف البريطاني من الرسالة التي أرسلها الحزب الديمقراطي الكردستاني - القيادة المؤقتة، إلى وزارة الخارجية البريطانية و

شرح فيها نضال الكرد من أجل حقوقهم الأساسية، ومعاناتهم من النتائج الوخيمة لاتفاقية الجزائر في آذار 1975، إذ إن وزارة الخارجية البريطانية ردت عليها بالقول ((إن الحكومة البريطانية تشاطركم ويكل تأكيد القلق الإنساني، وعلى كل حال فإن وضع الكرد ربما لا يكون بائساً بالقدر الذي أدى بكم إلى الاعتقاد بذلك)). لقد حاولت وزارة الخارجية البريطانية في ردها مساندة إجراءات الحكومة العراقية في كردستان على أساس أنها تقوم بكل ما من شأنه إدارة كردستان على أفضل وجه وأن عمليات الإعدامات وقتل الكرد ما هي إلا مجرد إدعاءات لا أساس لها من الصحة، فقد أشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى أن الحكومة البريطانية ليست لديها تأكيدات على أن الكرد تعرضوا للقتل، كما أن مراسلي الصحف البريطانية والموظفين من السفارة البريطانية في بغداد تجولوا في ((شمال العراق)) بخصوص تأكيد هذا الأمر أو نفيه، وأشارت تقاريرهم إلى أن الكرد أستجابوا للعضو الذي أصدرته الحكومة العراقية، وأن الحياة تعود إلى طبيعتها و لو ببطء. كما أن الإدارة العراقية بدأت بتجهيز المنطقة بالإمدادات الغذائية، ووفرتها بكثرة، وتصل بسهولة إلى كردستان⁽⁵⁹⁾.

يبدو أن سياسات الحكومة العراقية في كردستان في أثناء اتفاقية الجزائر وما أعقبها من إجراءات ونتائج، والتي تناولتها الصحف البريطانية والأمريكية، إلى جانب المحاولات العديدة للحركة القومية الكردية لإيصال صورة عن تلك الأوضاع المزرية التي يزرح تحت وطأتها الشعب الكردي إلى العالم، كل هذا جعل منظمة الأمم المتحدة تولي الأوضاع في كردستان بعض الأهمية، ولهذا نجد أن منظمة الأمم المتحدة اقترحت ومارست ضغوطاً على الحكومة البريطانية وأكدت على أن مصالح الأطراف المعنية تقتضي وجود معلومات ((حول الوضع في شمال العراق، ولا بد أن يكون ذلك معروفاً ومعلناً)) أي: أنها أرادت من بريطانيا أن تقنع الحكومة العراقية لإرسال لجنة لتقصي الحقائق في كردستان العراق، وفي الوقت نفسه شجعت الأمم المتحدة الحكومة البريطانية لكي تمارس ضغوطاً على الحكومة العراقية لأن ذلك سوف يخدم الأمم المتحدة لكي تكون على بينة من الأمر، وبذلك ستتمكن من الرد على الانتقادات الموجهة إليها، لأنها أقدمت على الأقل على خطوات لتبيان ما يحصل

في كردستان العراق. وبما أن تلك الخطوات ستتم عن طريق الحكومات والطرق الرسمية فإن النتيجة ستؤيد دون شك إجراءات الحكومة العراقية. وقد بينت الحكومة البريطانية أنها لا تريد الانحراف عن سياستها المتبعة تجاه القضية الكردية في العراق، والقائمة على أساس أن القضية الكردية في العراق شأن عراقي داخلي وليس لدى بريطانيا أي مصلحة للتدخل. إلا أنه يبدو أن بريطانيا أقنعت الحكومة العراقية لكي تستقبل المراقبين، فقد دعا الملحق العراقي في لندن أي مواطن بريطاني وأي صحفي يرغب بزيارة العراق للتأكد وكتابة التقارير بشأن حقيقة الوضع في ((شمال العراق)) حيث بإمكانه السفر إلى العراق وزيارة أية منطقة في ((شمال العراق)) ويرى بنفسه الوضع العام الإيجابي فيه. ومما يؤكد أن هذه الخطوة جاءت باقتراح وضغط بريطاني، ما أشار إليه وزير الدولة البريطاني ديفيد أينايز حيث ذكر بأن السفير البريطاني في العراق في اجتماعه به، أشار إليه بأنه من المفروض على السلطات العراقية أن تقدم معلومات كاملة ودقيقة عن الأوضاع في ((شمال العراق))، والذي ((يبدو أن السلطات العراقية أدركت هذه الحقيقة، ووجهت دعوة للمراقبين والمواطنين البريطانيين لزيارة شمال العراق وتفقد الأوضاع فيها عن كذب، وكتابة التقارير عن حقيقة الوضع في هذا الجزء من العراق))⁽⁶⁰⁾.

في الحقيقة أن السلطات البريطانية لم ترغب مشاركة الأمم المتحدة في إرسال لجنة تقصي الحقائق إلى كردستان العراق حيث كانت الخطوة، من وجهة نظرها، أمراً غير مرغوب فيه⁽⁶¹⁾، ومن المرجح أنه كانت هنالك خشية لدى الحكومة البريطانية من أن عملاً كهذا سوف يضعها في مواقف محرجة هي في غنى عنها سواء مع الحكومة العراقية، أو مع انتقادات الصحافة البريطانية، أو أعضاء مجلس العموم البريطاني. ويعود هذا إلى حساسية العراقيين من التدخل البريطاني في القضية الكردية بأي شكل كان، وكانت الشكوك العراقية في بريطانيا ما زالت قائمة، ولإزالة الظنون العراقية وتحسين العلاقات البريطانية - العراقية والتقدم بها خطوات إلى الأمام، كان السفير البريطاني في العراق جراهام في تحرك دائم ونشاط فعال في لقاءاته و اتصالاته بالمسؤولين العراقيين و يؤدي عمله بصورة مهنية، ففي 18

تشرين الثاني 1975 التقى، كما ذكرنا سابقاً، مع مسؤول حكومي عراقي يدعى إبراهيم الوالي، وقد دار الحديث في البداية حول الدعم البريطاني للكرد من ناحية، و صفقات المبيعات العسكرية والمباحثات الاقتصادية بين الجانبين من ناحية أخرى، و قد أبدى إبراهيم الوالي عدم اهتمامه واكثره بما تعرضه بريطانيا على العراق من صفقات ومبيعات العسكرية ((وأكد على أن العراق باستطاعته أن يشتري ما يروق له. . .))، كما أشار الى أن العراق لحد الآن لم يقم بشراء أي شيء من بريطانيا فهناك دولاً أخرى تنافس الحكومة البريطانية ورجال أعمال يرغبون في التعامل مع الحكومة العراقية. وعلى الرغم من أن السفير البريطاني أبدى استعداد حكومته لعقد مذكرة تفاهم مع الحكومة العراقية فيما يخص صفقة الطائرات المروحية وأشار إلى ذلك ((أننا لم نقم بذلك لأي شخص وإنما فقط لأصدقائنا. . .)) و لكنه أدرك عدم جدوى جهوده، و أن الشكوك العراقية بخصوص الموقف البريطاني من القضية الكردية تشكل عائقاً أمامه، ولهذا يلاحظ أنه ينصح حكومته في رسالة مؤرخة في 19 تشرين الثاني 1975 بالتحرك لإزالة ما يعرقل جهوده قائلاً ((ينبغي علينا القيام بتحرك معين إذا ما أردنا القيام بعمل تجاري هنا))⁽⁶²⁾.

اتخذ السفير البريطاني في العراق خطوة أكثر فعالية، فقد أجمع بنائب الرئيس العراقي صدام حسين في 19 تشرين الثاني 1975 و قد أشار جراهام إلى أن مباحثاته معه اقتصرت على الموقف البريطاني من القضية الكردية و مسألة الدعم البريطاني للكرد، على الرغم من أن صدام حسين تجنب في هذا اللقاء ذكر تسمية الكرد. و أضاف السفير البريطاني في تقريره أن صدام حسين أبدى أسفه لتحديثه صراحة ولكنه جعل الأمر واضحاً من أن العلاقات الاقتصادية بين العراق وبريطانيا ستتأثر من دون شك بالمواقف السياسية للجانبين، و أن صدام ذكر أن العراق يريد تحسين علاقاته مع بريطانيا التي لم تستجب للتحركات والإيماءات العراقية منذ 1974. و قد رد السفير البريطاني بخصوص الدعم والتشجيع البريطاني للكرد بأنه ليس في محله، وبالنسبة لبريطانيا فإن القضية الكردية شأن داخلي فقال جراهام ((وقد أجبت عن ذلك بقوة الحجة والدليل من أن القول الذي ينص على أن حكومة

صاحبة الجلالة قد دعمت أو شجعت الكرد في تمردهم ليس صحيحاً، وأوضحت في البرلمان [البريطاني] بأننا نعتبر التمرد شأنًا داخلياً)). وأن هذا كانت سياسة حكومة هارولد ويلسون منذ وصولها لسدة الحكم في عام 1974، من جانب آخر أبدى السفير البريطاني رغبة الحكومة البريطانية القوية لبناء تفاهم أفضل مع الحكومة العراقية⁽⁶³⁾.

في المقابل طلب صدام حسين من السفير جراهام إبلاغ حكومته استعداد حكومة بغداد في المشاركة بتحقيق رغبة حكومة صاحبة الجلالة في إزالة العقبات التي تقف أمام الشركات البريطانية للمشاركة في الخطة الخمسية للتنمية⁽⁶⁴⁾ وختم حديثه قائلاً للسفير البريطاني ((ومن هذا اليوم فصاعداً ستجد الشركات البريطانية الباب مفتوحاً على أساس موقعها التنافسي))⁽⁶⁵⁾.

نتجت عن اللقاءات المشار إليها مسودة عقد أتفق عليها الجانبان بخصوص التعاون الفني والاقتصادي، ومذكرة تفاهم حول المبيعات العسكرية التي تنتظر فقط التوقيع. وأشار صدام حسين إلى الترحيب بزيارة الوفد البريطاني المنتظر في القريب لتطوير العلاقات بين الجانبين، وأن على اللجنة المشتركة البريطانية - العراقية القيام بوضع خطط للتعاون فيما يتعلق بمبيعات الدفاع العسكرية البريطانية للعراق، وختم جراهام تقريره بنجاحه في مسعاه لإزالة العقبات التي كانت تحول دون تطوير العلاقات البريطانية - العراقية قائلاً بأنه ((قد حصل على ضمانات من أعلى المستويات في [العراق] فيما يخص الشركات البريطانية التي ستتنافس في السوق العراقية دون معاناة من أي عقبة سياسية))⁽⁶⁶⁾.

من الواضح أن السفير البريطاني في العراق يشير إلى أن القضية الكردية أصبحت لا تشكل عائقاً سياسياً، وأنه تمكن من إقناع قادة العراق بأن سياسة الحكومة البريطانية تجاه الكرد في العراق تعدها قضية عراقية داخلية. وأن لا شأن للحكومة البريطانية بما ورد في الصحف البريطانية أو في مجلس العموم البريطاني، إلى جانب التظاهرات المؤيدة للكرد، وفي الواقع فإن الحكومة العراقية أيضاً كانت بحاجة

إلى تقوية علاقاتها بالحكومة البريطانية فهي تعد إحدى القوى المهمة في أوروبا، إلى جانب ذلك فإن قادة الحكومة العراقية حاولوا استخدام العلاقات السياسية و الاقتصادية والتجارية لممارسة ضغوط على الحكومة البريطانية لجعلها تبتعد عن ما من شأنه دعم الحركة الكردية في العراق أو إثارتها.

المبحث الثاني

موقف الحكومة البريطانية من نشاطات الحركة الكردية في بريطانيا

إن سياسات الحكومة العراقية و إجراءاتها المعادية للكرد دفعت كلاً من الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني إلى استئناف النشاط المسلح ضد الحكومة العراقية. و قد دخلت الحركة القومية الكردية في العراق مرحلة جديدة من النضال المسلح كانت بدايتها في 26 أيار 1976⁽⁶⁷⁾.

كانت الحركة القومية الكردية تناضل في جبال كردستان النائية المعزولة، وهذا شكلاً عائقاً كبيراً أمام إيصال صوتها إلى دول العالم و التعريف بقضيتها، في ظل التعقيم الإعلامي الإقليمي المفروض عليها من الدول التي قسمت إليها وهي العراق و تركيا و إيران و سوريا على قضية الشعب الكردي. و قد أدركت الحركة القومية الكردية أهمية القيام بفعاليات و نشاطات سياسية و تنظيمية في بعض الدول الأوروبية، لما تتمتع به من حريات التعبير و التنظيم و التظاهر و ضمان حقوق الإنسان على مختلف الأصعدة. كما التجأ العديد من قادة و عناصر الحركة القومية الكردية إلى بعض الدول الأوروبية، و بالأخص في أوروبا الغربية لما لتلك الدول من ثقل سياسي و تأثير في المستوى القاري و العالمي، كذلك فإن الظروف مهيئة أيضاً

للإتصال بالحكومات الأوروبية ومنظمات حقوق الإنسان، فضلاً عن الدعاية للحركة الكردية في أوروبا من خلال الفعاليات السياسية والتنظيمية. كما أن ذلك سيمكنهم من إقامة صلات مع الصحافة الأوروبية، ولاسيما البريطانية بالأخص الصحف العريقة والواسعة الانتشار منها.

و لأجل ذلك يلاحظ أن سامي عبدالرحمن⁽⁶⁸⁾ عقد عقب بدء الحركة الكردية المسلحة من جديد، مؤتمراً صحفياً في العاصمة البريطانية لندن ليعلن عن بدء الثورة الجديدة ضد الحكومة العراقية، كما أعاد فتح مكتب للحزب الديمقراطي الكردستاني (القيادة المؤقتة) في لندن و ترأسه شخصياً، ويعاونه جمال علمدار، على الرغم من أنه غادر بريطانيا بعد ذلك إلى منطقة هكاري في كردستان تركيا، ومنها إلى كردستان العراق حيث تولى مسؤولية العمليات الميدانية العسكرية⁽⁶⁹⁾.

كان الحزب الديمقراطي الكردستاني (القيادة المؤقتة) عازماً على عقد مؤتمر الحزب في أوروبا الغربية⁽⁷⁰⁾، حيث كان قادة الحزب يخططون لعقده في ألمانيا أو بريطانيا ومن الملاحظ أن اختيار هاتين الدولتين لم يأت عبثاً بل لما تمثلان من قوة سياسية واحتضانهما لجالية كردية. وكان من المقرر أولاً أن يعقد في مدينة برلين بألمانيا ولكن تقرر أخيراً عقده في مدينة لندن بين 15 - 18 آب 1976⁽⁷¹⁾. و حينما علمت الحكومة العراقية بتلك الأنباء، اتصل السفير العراقي في لندن طه داوود بالحكومة البريطانية وأخبرها بأن ذلك الحزب سيعقد مؤتمره السنوي لفرع الحزب الأوروبية في لندن⁽⁷²⁾. كما أوضح السفير العراقي في لندن للحكومة البريطانية ((بأن هذا يمكن أن يشكل ضرراً جسيماً لتحسين العلاقات بين بريطانيا والعراق. . . وقد تساءل فيما إذا سوف تتخذ حكومة صاحبة الجلالة خطوات لإلغاء هذا المؤتمر))⁽⁷³⁾.

اجتمع السفير البريطاني في العراق جراهام مع داي Dai من وزارة الداخلية البريطانية وتناقشا موضوع عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمراً في لندن

وموقف وزارة الداخلية من الكرد، ولكن النتيجة لم تكن مرضية للسفير البريطاني، لأن داي أوضح أن سياسة وزارة الداخلية لا تؤيد منع النشاطات السياسية أو استثناء الكرد، الذين هم مقبولون ضمن المعايير البريطانية، من القيام بفعاليتهم السياسية، ولذلك كتب السفير ((لم تكن وزارة الداخلية متعاطفة مع حقيقة أن هذا ربما يخرجنا ضمن هذا السياق))، مع هذا اقترحت وزارة الداخلية على السفير البريطاني في العراق أنه يمكن تحذير الكرد من القيام بنشاطات سياسية داخل الأراضي البريطانية⁽⁷⁴⁾.

رأى قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية أن هناك صعوبة لدى الحكومة البريطانية في التدخل في الترتيبات الخاصة باللقاءات القانونية داخل بريطانيا، هذا مع الإشارة إلى أن السفارة العراقية تحدثت بهذا الشأن مع وزير الدولة البريطاني إينالزو أكدت على أن هذا الموضوع حساس جداً بالنسبة لحكومة العراق. ويشير تقرير وزارة الخارجية البريطانية، إلى أنه لا توجد هناك من الناحية القانونية أية طريقة لمنع الكرد من عقد المؤتمر داخل بريطانيا، وأن هناك سبيل واحد لتجنب أضرار ذلك على العلاقات بين بريطانيا والعراق وهو ((إذا عقد المؤتمر هنا فإننا نرغب بأن تكون الحكومة العراقية على بينة تامة من أن هذا المؤتمر، عقد من دون موافقة حكومة صاحبة الجلالة أو دعمها، وبأنه ليس بوسعنا من الناحية القانونية أن نمنع إقامته))⁽⁷⁵⁾.

لجأت وزارة الخارجية البريطانية في النهاية إلى حل آخر وهو تحذير قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني من عقد المؤتمر داخل الأراضي البريطانية، ولهذا اتصلت ببعض القياديين في الحزب بخصوص المؤتمر، إلا أن تلك القيادات الكردية أنكرت وجود خطة لدى الحزب لعقد مؤتمره داخل الأراضي البريطانية، وبأن الحزب سيعقد مؤتمره بمدينة برلين في ألمانيا بين 5 - 15 آب 1976، كما علمت السلطات البريطانية أن هناك مناسبة أخرى ذات أهمية للكرد ستعقد في بريطانيا في أواسط أيلول 1976 وهي مناسبة أسبوع كردستان، كما أن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في لندن أعلنت الحكومة البريطانية أن أوروبا ومن ضمنها بريطانيا ستشهد

خلال الفترة المقبلة والأشهر القليلة القادمة عدداً من الاجتماعات التنظيمية للحركة الكردية والأحزاب الكردية⁽⁷⁶⁾.

ولأجل عرقلة عقد المؤتمر المذكور أرسلت وزارة الخارجية البريطانية بقرقيات إلى 31 سفارة وقنصلية بريطانية في الشرق الأوسط ومناطق أخرى تضمنت قائمة بأسماء الأشخاص الكرد الذين سيشاركون في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني والاجتماعات المزمع عقدها في بريطانيا. والأسماء هي: (هاوار محمد زياد، اراس زايد، جمال علمدار⁽⁷⁷⁾، دارا العطار، ج علي، أ دزهبي، وت وهبي)⁽⁷⁸⁾. وطلبت برقية وزارة الخارجية البريطانية من السفارات والقنصليات البريطانية بأن تنظر إلى الموضوع بكل جدية، وأن تتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون سفر المدعويين الى بريطانيا و بمراسلة الحكومة البريطانية فور علمهم بسفر اولئك السياسيين الكرد إلى بريطانيا إذ جاء فيها بهذا الخصوص ((لقد تم إعلامنا بأنه تم تحديد موعد لعقد المؤتمر السنوي للحزب الديمقراطي الكردستاني في ألمانيا الغربية وبعد ذلك في لندن من 15 إلى 18 آب، ولهذا ينبغي الإشارة الى جميع طلبات تأشيرة الدخول من الأشخاص الذين يرغبون بالدخول إلى المملكة المتحدة لحضور المؤتمر، والإشارة إلى قسم الهجرة و تأشيرات الدخول من أجل أخذها بنظر الاعتبار. وقد علم بأن العديد من مقدمي الطلبات سوف يكونون من حملة الجوازات العراقية وسوف تتم دراسة طلباتهم من أجل اتخاذ قرار، ومن الضروري أن نشخص أعضاء الوفد الكردي الذي يستعمل وثائق جنسيات أخرى [يقصد جوازات سفر من دول أخرى]⁽⁷⁹⁾.

يتضح بجلاء أن الحكومة البريطانية، التي لم يكن بإمكانها منع عقد المؤتمر من الناحية القانونية، سعت إلى عرقلة دخول أعضاء المؤتمر من الحزب الديمقراطي الكردستاني، لمنع عقده، لأن المؤتمر سيحرج الحكومة البريطانية وسيضر كثيراً بعلاقاتها الاقتصادية والسياسية مع العراق، إذ أن عقد هكذا مؤتمر سيعده العراقيون دعماً بريطانياً صريحاً واضحاً للحركة الكردية في العراق عموماً، والحزب الديمقراطي الكردستاني بالأخص. ومن الجدير بالذكر أن إيان ماكلوني مسؤول قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية كان قد اقترح أن على بريطانيا

ايجاد طريقة لإيصال رفض الحكومة البريطانية لعقد مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى قيادات الحزب ((بأن المؤتمر هذا سوف لا يكون مرحباً به في لندن مثلما كان غير مرحباً به في برلين أيضاً))⁽⁸⁰⁾.

لم يعقد المؤتمر السنوي لفروع الحزب الديمقراطي الكردستاني المزمع عقده في لندن، داخل الأراضي البريطانية ويبدو أن هذا يعود إلى إجراءات العديدة الجادة التي اتخذتها وزارة الخارجية البريطانية، وما أقدمت عليه السفارات والقنصليات البريطانية في الشرق الأوسط و أوروبا، كما أنها اتصلت بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحثتهم بصورة مباشرة من عقد هذا المؤتمر في لندن⁽⁸¹⁾.

كانت اتصالات السفير العراقي في لندن طه داوود بالحكومة البريطانية، وتهديداته بتضرر المصالح البريطانية في العراق جراء عقد مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني في لندن، العامل الفاصل في منع السلطات البريطانية عقد ذلك المؤتمر فقد وقفت العلاقات العراقية - البريطانية حائلاً دون القيام بالفعاليات الكردية داخل بريطانيا، لأن الحكومة العراقية ستعد ذلك دعماً من الحكومة البريطانية للحركة الكردية في العراق، بسبب حساسيتهم الشديدة من اي صلة تربط بريطانيا بالقضية الكردية.

ويجب الإشارة إلى أن التواصل الكردي مع الجانب الحكومي البريطاني لم يكن موفقاً، بالأخص من قبل ممثليتي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني اللتين أخفقتا إلى حد ما في تمثيل الكرد في بريطانيا. إن مكتب الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يحظَ بالدعم المالي المطلوب، إذ كان يرأسه عقب اتفاقية الجزائر آذار 1975 جمال علمدار ويعاونه فيه هاوار محمد زياد وسكرتيرة بريطانية (بعمل جزئي - Part Time) لسبب اقتصادي، وهذا يرجع للأوضاع الحرجة التي كان يمر بها عموم الحركة الكردية وليس الحزب الديمقراطي الكردستاني فحسب. غير أن حالة عدم التوافق و الصراع بين أعضائه أثرت كثيراً في مجهود الممثلة في بريطانيا، إذ أشار مصدر إلى أن رئيس ممثلية الحزب الديمقراطي

الكرديستاني (جمال علمدار) أنصرف في المدة الأخيرة عن عمله في ممثلية الحزب إلى الأعمال التجارية مع الأمراء السعوديين، و لم يبذل كامل جهده لصالح الحركة الكردية داخل بريطانيا⁽⁸²⁾ وهذا ما حدا بقيادة الحزب الديمقراطي الكرديستاني إلى إيقافه عن عمله، وتعيين سامي عبدالرحمن رئيساً جديداً وبديلاً له في ممثلية الحزب في بريطانيا⁽⁸³⁾. وعلى الرغم من أن عودة جمال علمدار و معاونته لسامي عبدالرحمن في الممثلة لعام ونصف إلا أنهما لم يكونا على وفاق، ويذكر جمال علمدار بهذا الشأن ((استمررت في ممثلية الحزب إلى حين وصول سامي عبدالرحمن، وبعد عملي معه في المكتب لمدة عام ونصف بدأ المذكور في التهجم على ملا مصطفى وإدريس البارزاني على أنهم رجعيون وإقطاعيون، وبهذا تكونت عداوات في صفوف البارتي))، لهذا فإن مكتب الحزب في بريطانيا لم ينل الدعم الكافي من قيادة الحزب وهذا ما أكده جمال علمدار⁽⁸⁴⁾، فضلاً عن أن استلام سامي عبدالرحمن، الذي أظهر توجهاً يسارياً لمثلية البارتي ((أدى إلى فقدان الكرد لكثير من الأصدقاء البريطانيين ومن داخل البرلمان البريطاني لنا، بسبب مناصرته للشيوعية، وهذا كان يناقض مواقفه الأخرى عندما كان يمدح نظام شاه إيران، ويدافع عنه أثناء تواجده في لندن))⁽⁸⁵⁾ حيث يبدو أن التوجه اليساري أصبح غالباً على قياديي الحركة الكردية الذين مثلوا الحركة الكردية في العالم الغربي خلال هذه المدة، ومنهم سامي عبدالرحمن، وهذا لم يكن التصرف المنطقي لمثلي الحركة الكردية هناك، لأنه أعطى صورة عن مدى توغل الفكر اليساري الى داخل قيادات الحركة الكردية. على الرغم من ذلك فإنه يجب التنويه إلى أن سامي عبدالرحمن كان شخصاً نشطاً وفعالاً في اتصالاته مع مختلف مؤسسات الحكومة البريطانية، وسعى بكل جهده إلى تشكيل لوبي كردي في داخل البرلمان والحكومة البريطانية، لأن المطلع على تقارير الأرشيف الوطني البريطاني، بخصوص نشاط ممثلية الحزب الديمقراطي الكرديستاني خلال ترأس سامي عبدالرحمن لها سيلاحظ كثرة الرسائل التي كان يرسلها سامي عبدالرحمن إلى مختلف الوزارات البريطانية، و تواصله المستمر مع أعضاء مجلس العموم البريطاني، في مختلف القضايا السياسية والإنسانية

للحركة الكردية، وسعيه إلى دحض جميع تصريحات الحكومة العراقية التي تخص القضية الكردية. كما أن الناشط الكردي السياسي شيركو عابد محمد يشير إلى أنه لم يلقَ الدعم من أحد سوى سامي عبدالرحمن.⁽⁸⁶⁾

إن عدم وجود تمثيل موحد للحركة الكردية من كردستان العراق في بريطانيا لم يكن العامل الأبرز في تأثيره في الموقف البريطاني، بل إن ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني في بريطانيا كانت تمثل جناحاً داخل الحزب برئاسة سامي عبدالرحمن في الوقت الذي كان يعاديه جناح آخر مثله إدريس البارزاني، وهذا ما عرقل جهود ممثلية الحزب في بريطانيا⁽⁸⁷⁾ من جهة أخرى أسس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مكتباً له في لندن برئاسة الدكتور لطيف رشيد (زوج أخت زوجة جلال الطالباني) في عام 1976، وافتتاح المكتب هناك لم يكن يحتاج إلى موافقة رسمية من السلطات الرسمية البريطانية⁽⁸⁸⁾، وعلى الرغم من أن جلال الطالباني حاول، دون فائدة، ضم قيادات وعناصر نشطة من الحركة الكردية في بريطانيا إلى حزبه بغية تقوية الحزب ومكتبه في بريطانيا، إلا أن أعضاء قيادة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وممثليته لم يولوا اهتماماً مطلوباً لتمثيل الحركة الكردية هناك من أجل نيل الدعم الحكومي البريطاني⁽⁸⁹⁾، لأن التوجهات اليسارية في الحزب جعل اهتمامه منصباً على المعسكر الشرقي والدول الاشتراكية وعمل على تقوية علاقاته معها في حين أهمل تقريباً التواصل مع الدول الغربية ومنها بريطانيا، وهذا ما أكده فؤاد معصوم أحد مؤسسي الحزب عندما قال: ((إن علاقاتنا كانت مقتصرة على مثقفي أوروبا، ولم نتخط ذلك إلى تكوين علاقات مع الدول الأوروبية))⁽⁹⁰⁾.

إلا أن هذا لا ينفي الجهود الكبيرة التي كان يبذلها كل من جمال علمدار وسامي عبدالرحمن ودكتور لطيف رشيد لتمثيل الكرد وإيصال وجهة نظر الحركة الكردية إلى الحكومة البريطانية والبرلمان البريطاني، بل إن ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني في بريطانيا كانت نقطة إنطلاق إلى جميع الدول الأوروبية من أجل تنظيم النشاط الحزبي و التواصل مع الدول الأوروبية والمنظمات الإنسانية والمؤسسات العلمية، ((ومع منظمات لها دور في الأوساط الاجتماعية الأوروبية والمحافل

الدولية مثل: الاشتراكية الدولية⁽⁹¹⁾ Socialist International وسفارات الدول التي كانت تهتم بقضيتنا، حيث نزودهم بالمعلومات كل حسب مجاله و أختصاصه)) على حد قول علمدار⁽⁹²⁾ من أجل دعم الحركة الكردية، إذ كانت ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني على تواصل مستمر مع الجمعيات الإنسانية والخيرية لتأمين المساعدات الطبية للاجئين الكرد، كما كانت تقوم بعمل دعائي للحركة الكردية من خلال منشورات وإصدارات دورية باللغة الإنكليزية تحت مسمى ((Kurdistan View و Peshmerga)).⁽⁹³⁾

بذل قياديون كرد لاجئون في بريطانيا جهوداً كبيرة للتأثير في صناع القرار البريطاني، والتقرب منهم من خلال علاقاتهم مع مختلف القوى، إذ حاول سامي عبدالرحمن بناء علاقات مع الحكومة البريطانية من خلال بعض وزرائها للتأثير في الموقف البريطاني وقراراته، ففي بداية عام 1977 تقدم هانز جاني تيشك Hans Janie Cheek (السكرتير العام السابق للاشتراكية الدولية)، وكان آنذاك مستشاراً أيضاً للحزب الديمقراطي الكردستاني، بطلب إلى وزير الخارجية البريطاني ديفيد أوين David Owen لكي يسمح له بمقابلته برفقة أحد القيادات الكردية وهو ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني في لندن سامي عبدالرحمن، لمناقشة المسألة الكردية معه.⁽⁹⁴⁾

عندما طرح وزير الخارجية البريطاني مسألة لقاء ممثلين عن الحركة الكردية مع موظفي قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية، كان رد مسؤول و موظفي القسم المذكور واضحاً بأن وزير الخارجية البريطانية لا يستطيع مقابلة السيد هانز جاني تيشك و سامي عبدالرحمن، وبينوا بأنه أصبح من الجلي من خلال اجتماع الدكتور ديفيد أوين مع السفير العراقي في الثالث من شباط 1977 أن الحكومة العراقية حساسة جداً تجاه أي موقف بريطاني يخص القضية الكردية وأشار قسم الشرق الأوسط إلى أن الحكومة العراقية ((إذا ما سمعت بأن الدكتور أوين كان مع ممثلي التمرد الكردي فإن هذا سوف يقوض الموقف الذي اتخذناه في الماضي من أن المسألة الكردية هي مسألة عراقية داخلية))⁽⁹⁵⁾.

نجم عن طرح وزير الخارجية مسألة لقاء ممثلين عن الحركة الكردية في كردستان العراق، نقاشات ومكاتبات بين قسم الشرق الأوسط ومكتب وزير الخارجية البريطاني، وعلى الرغم من اعتراف مسؤولي قسم الشرق الأوسط بنضال الشعب الكردي من أجل الاعتراف به شعباً مستقلاً عبر خمسين سنة خلت و أن ((هذه الحقبة الزمنية شهدت تمردات متكررة و حمامات من الدم)) الكردي، وكون هذا الشعب يدافع عن بقائه، و أن الكرد أقلية مضطهدة في الدول التي يتواجدون فيها وكل هذا أدى إلى إثارة المجتمع البريطاني ومنظمات حقوق الإنسان في بريطانيا، إلا أن مسؤولي قسم الشرق الأوسط عبروا خلال اجتماعاتهم بخصوص مسألة اللقاء المحتمل لوزير الخارجية ديفيد أوين مع وفد كردي، والمقترح من الوزير نفسه، عن رأيهم من خلال تقرير مكتوب إلى وزير الخارجية، فقد عدّ مسؤولو قسم الشرق الأوسط أن المشكلة الكردية هي بالأساس مسألة داخلية وهي من شؤون الحكومة العراقية والموكلة بإيجاد حل لها، وليس لبريطانيا أي موقف يحفزها للتدخل أو إيجاد حل لها، أو التوسط لدى الحكومة العراقية. لأنه يمكن القول: إن المسألة الكردية في العراق ((عقبة كبيرة في علاقاتنا، كما أنها أثرت في العلاقات الثنائية))⁽⁹⁶⁾، و أن أي تعاطف و دعم للقضية الكردية في العراق من جانب الحكومة البريطانية أو أية جهة رسمية بريطانية سينتج عنه المزيد من الشكوك العراقية، ويعززها لدى الحكومة العراقية ((التي ستؤكد على أن بريطانيا تتبنى موقفاً مؤيداً للكرد))⁽⁹⁷⁾.

على الرغم من نفي الحكومة البريطانية للمزاعم العراقية بخصوص نيل الحركة الكردية لأي دعم رسمي حكومي بريطاني، إلا أن الحكومة العراقية عدت وجود الكرد في بريطانيا عقبة أساسية أمام تحسين العلاقات البريطانية - العراقية. حيث حذر مسؤولو قسم الشرق الأوسط وزير الخارجية البريطاني من أن الساسة العراقيين ((حساسون تجاه هذا الموضوع، و تجاه أي عمل يمكن أن يروونه تدخلاً في شؤونهم الداخلية. كما أنهم أعربوا عن عدم موافقتهم وعدم رضاهم بصورة مستمرة...))⁽⁹⁸⁾. فضلاً عن أن الحكومة العراقية سبق أن أبدت امتعاضها و أعتزت على إقامة (أسبوع كردستان)⁽⁹⁹⁾ في بريطانيا وطلبت من الحكومة البريطانية

الحيلولة دون عقد هذا المؤتمر، فإن استقبال وزير الدولة للشؤون الخارجية ديفيد أون للوفد الكردي المتكون من شيركو عابد محمد وأعضاء آخرين تابعين للحركة الكردية في العراق، سيؤدي إلى امتعاض العراقيين ((وربما يعد ذلك من قبلهم تأكيداً آخر على انحيازنا إلى جانب الكرد ضد العراق. . .))⁽¹⁰⁰⁾.

كان لدى قسم الشرق الأوسط خشية كبيرة من عواقب ومضاعفات استقبال الوفد الكردي، فقد رأى أن ذلك سوف يضر بزيارة الوفد البريطاني الذي سيزور العراق برئاسة فرانك جود Frank Judd إلى بغداد بين 10 - 12 من شهر تشرين الأول 1977، لغرض تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، وتوقع المسؤولون البريطانيون أن لا يحرز الوفد البريطاني أية نتائج إيجابية أو منافع اقتصادية تعود على الخزينة البريطانية بالفائدة. بل توقع مسؤول قسم الشرق الأوسط انتقاداً عراقياً صريحاً بخصوص ذلك وضرراً اقتصادياً بالغاً فقد أشار إلى ذلك بالقول ((ربما سوف تعرض صادراتنا في هذا السوق الواسع الكبير إلى الخطر حيث يكون للعلاقات السياسية وزناً كبيراً لمنح العقود التجارية)). كما أن التقرير البريطاني الذي أعده قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية تضمن خشية واضحة من ردود أفعال الحكومات في الشرق الأوسط وبالأخص حلفائها (المقصود بذلك الحكومتان الإيرانية والتركية) جراء استقبال الوفد الكردي⁽¹⁰¹⁾.

رد وزير الخارجية ديفيد أون على تقرير قسم الشرق الأوسط في الوزارة، بأن هنالك سوء فهم، لأن الوفد لم يُستقبل بطلب من الوزير أو من خلال قنوات حزب العمال البريطاني. كما أن الحزب ليس مسؤولاً عن هذه اللقاءات ولا يدعمها، وفي الأخير قلل أون من مخاطر ومضاعفات مقابله للوفد الكردي وتأثيرها في العلاقات البريطانية - عراقية وبرر خطوته تلك بأنه لا يعتقد بأن الوفد الكردي يعادل من حيث مستواه مستوى قيادات كردية بارزة ذات شأن كبير في الحركة الكردية القومية⁽¹⁰²⁾.

كان وزير الخارجية أوين مُصراً على استقبال الوفد الكردي والاستماع إلى طلباتهم على الأقل، ولهذا طلب من السكرتير الخاص في قسم الشرق الأوسط استقبال الوفد الكردي في وزارة الخارجية، وقد علق فرانك جود وزير الدولة في الوزارة الخارجية على هذا الطلب بما يلي ((رغم قوة المشاعر في القسم [يقصد قسم الشرق الأوسط] لكن الحقيقة أنني لست قادراً على إقامة علاقات معهم في الوقت الذي نسعى فيه إلى إقامة علاقات جيدة مع العراق))، وذكر فرانك جود الذي كان قد زار العراق في أوائل شهر تشرين الأول عام 1977 بأنه تناول عرض القضية الكردية مع الجانب العراقي، وأشار إلى أن في بريطانيا جماعات ضغط تعمل من داخل بريطانيا لصالح القضية الكردية، وعلى الحكومة العراقية تفهم طبيعة المجتمع البريطاني والحريات التي يتمتع بها، كما أن الجانب البريطاني يتفهم طبيعة المجتمع العراقي والانتقادات التي توجهها السلطات في العراق للحكومة البريطانية بخصوص القضية الكردية والقلق بشأن وحدة وسلامة و أمن مجتمعهم العراقي⁽¹⁰³⁾.

كان رأي قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية مهماً عند وزير الخارجية البريطاني، في عملية إتخاذ القرارات ذات الصلة بشؤون الشرق الأوسط، ولا يستطيع الاخير الانفراد بقراره بخصوص أي قسم أو القضية التي تقع ضمن دائرة مسؤولية القسم. وهذا ما يتبين بشكل واضح من عدم تمكن وزير الخارجية البريطاني من استقبال الوفد بشكل رسمي تتعامل معه دائرة قسم الشرق الأوسط على الرغم من رغبته والحاحه على رئيس القسم وموظفيه لاستقبال الوفد المذكور، لكن رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية وجد أن استقبال الوفد الكردي لن يجلب أية منفعة لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، بل سيلحق الضرر بالعلاقات الثنائية بين بريطانيا والعراق، هذا فضلاً عن التخوف الشديد من معارضة واحتجاج الدول والحكومات الاقليمية التي تضم دولهم جزءاً من أراضي كردستان المقسمة كتركيا و إيران، وهما حليفتان للغرب. من هنا يلاحظ أن عملية إتخاذ قرارات السياسة الخارجية البريطانية ثابتة على أصولها ومبادئها التي بنيت عليها. فإن هذا التداول والتباحث بين دوائر ومؤسسات وزارة الخارجية البريطانية وأقسامها

ومسؤوليها، يشابه نسبياً وإلى حد ما مناقشات ومحادثات مؤتمر القاهرة في آذار 1921، والتي أصر فيها وزير المستعمرات ونستون تشرشل وميجر يونغ و ميجر نوئيل على عدم إلحاق كردستان الجنوبية بالدولة العراقية الناشئة حديثاً، ووجوب منح الشعب الكردي كياناً مستقلاً مع مرور الوقت، إلا أن المندوب السامي البريطاني في العراق برسي كوكس ومس بيل سكرتيرة المندوب السامي أصر على إلحاق كردستان الجنوبية (كردستان العراق) بالمملكة العراقية للعديد من الأسباب التي تخدم السياسة البريطانية في العراق والمنطقة. وفي الأخير ترك القرار للمندوب السامي وسكرتيرته اللذين كانا يتخذان القرارات التي تقع ضمن مسؤولياتهم في العراق وكانا يديران العراق بشكل فعلي ومباشر، وهما الأقرب إلى الواقع الذي يخدم القرارات المتخذة لمصلحة السياسة الخارجية البريطانية، على الرغم من أن وزير المستعمرات ونستون تشرشل كان من الداعمين لقيام دولة كردية مستقلة عن العراق⁽¹⁰⁴⁾.

وعلى أية حال فإن الوزير ديفيد أوين، قابل أحد النشطاء من الحركة الكردية في كردستان العراق وهو شيركو عابد محمد، وقد أشار وزير الخارجية البريطانية إلى ذلك اللقاء في جريدة الفايناشينال تايمز البريطانية بتاريخ السابع من شهر تشرين الأول 1977. وقد استغل شيركو عابد محمد هذا اللقاء النادر مع وزير الخارجية البريطاني لإلقاء الضوء على جوانب قضية الشعب الكردي بشكل عام وبيان مظلومية هذا الشعب في جميع أجزاء كردستان، إلى جانب ذلك تقدم شيركو عابد محمد بطلب شفوي إلى وزير الخارجية البريطاني لاستقبال وفد يمثل الحركة الكردية⁽¹⁰⁵⁾.

كان شيركو عابد محمد نشطاً في اتصالاته مع السياسيين البريطانيين ومع أعضاء البرلمان البريطاني، كما سعى جاهداً إلى تعريفهم بالقضية الكردية، مع العلم أنه كان يعمل بصورة مستقلة عن الأحزاب الكردية⁽¹⁰⁶⁾، و تمكن من خلال نشاطه المستمر من إقناع العديد من الطلبة بريطانيين، وبالأخص طلبة جامعة برونيل Brunel التي كان يدرس فيها، وبعض أعضاء من البرلمان البريطاني، و

دفعهم إلى الاهتمام بالقضية الكردية والدفاع عنها، وكان تأسيس منظمة (حركة تضامن كردستان⁽¹⁰⁷⁾ Kurdistan Solidarity Movement⁽¹⁰⁸⁾ في أيلول 1974⁽¹⁰⁹⁾)، بجهود شيركو عابد محمد (الذي كان قد انتخب رئيساً لوفد طلبة جامعة برونييل)⁽¹¹⁰⁾ و خلال مؤتمر حزب العمال البريطاني في 20 شباط 1977 ((وبدعم من الطلبة البريطانيين⁽¹¹¹⁾ وأعضاء البرلمان البريطاني))، تمكن شيركو عابد محمد من مقابلة بعض الوزراء البريطانيين الحاضرين في المؤتمر المذكور ومن بينهم وزير الخارجية ديفيد أوين ويشير شيركو عابد محمد إلى هذا اللقاء قائلاً: ((إن الطلبة البريطانيين الأعضاء في حركة تضامن كردستان كانوا ينظمون لي لقاءات مع وزراء الحكومة البريطانية المتواجدين في المؤتمر المذكور ومن بين أولئك وزير الخارجية ديفيد أوين الذي عبر عند بداية اللقاء معه أن العلاقات البريطانية - العراقية تقف عائقاً أمام دعم الحكومة البريطانية للقضية الكردية، وعندما أوضحت أن الحكومة البريطانية بقراراتها بعد الحرب العالمية الأولى كانت ((المسبب الرئيسي في معاناة الكرد التي استمرت لعقود طويلة، ولذا على الحكومة البريطانية أن تتحمل مسؤولية تلك القرارات في مرحلة ما، وأن تُصحح هذا الواقع المير الذي أوقعت فيه الكرد من أجل مصالحها، آنذاك رد ديفيد أوين وقال: ((أعتقد أن لديك وجهة نظر يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار I Think you have the Point))، لهذا دعا وزير الخارجية السياسي الكردي شيركو عابد محمد لكتابة تقرير يوضح فيه الظروف والتطورات الأخيرة التي تمر بها كردستان والحركة الكردية في العراق، وما يمكن أن تقدم عليه بريطانيا لمساعدة الشعب الكردي⁽¹¹²⁾.

إن هذا اللقاء جاء بعد إخفاق محاولة إجراء لقاء رسمي بين وفد كردي و وزير خارجية بريطانيا أو مسؤولين من وزارته، لهذا سعى ممثلو الكرد في بريطانيا إلى الاتصال بصورة غير رسمية مع الوزير المذكور. وأشارت تقارير وزارة الخارجية إلى هذا اللقاء مبدية قلقها من احتمال تأثير ذلك في الموقف البريطاني في العراق. وأشارت إلى أنه خلال مؤتمر حزب العمال البريطاني كان لشيركو عابد محمد لقاء مع وزير الخارجية البريطاني وبحضور مستشاره السياسي ديفيد ستيفن David

Stephen، وتناول السياسي الكردي أوضاع الشعب الكردي والحركة الكردية والسياسات التعسفية للحكومة العراقية تجاه الكرد. ويصف تقرير وزارة الخارجية ما عرضه شيركو عابد محمد بخصوص أوضاع الشعب الكردي بما يلي ((وقدم شيركو الحقائق والآراء بصورة مقنعة، ولا يوجد هنالك أي شيء من الذي قدمه يتصف بالمبالغة. . .))⁽¹¹³⁾.

أرسل الناشط الكردي المذكور تقريره إلى وزير الخارجية البريطاني وجاء في بدايته ((تنتهك حقوق الإنسان للشعب الكردي في العراق بصورة منتظمة وذلك عن طريق: الترحيل القسري، والتعريب الجماعي، والقمع المسلح. . .))، كما أشار إلى إجراءات الحكومة العراقية لتعريب كردستان، وترحيل الكرد إلى جنوب العراق ذكر بهذا الشأن: ((هنالك شريط حدودي بعرض 20 كم على طول حدود العراق مع سوريا وتركيا وإيران تم إخلاء الكرد فيه بصورة قسرية، وتم إسكانهم في جنوب العراق بين العرب، كما أن هذا التهجير القسري وتدمير الممتلكات يأخذ منحى مربعاً وبصورة خاصة النساء والأطفال والشيوخ)) أما بخصوص التعريب الجاري في المناطق الغنية بالنفط فكتب يقول: ((لقد تم ترحيل السكان الكرد في المناطق الغنية بالنفط في كركوك وخانقين وسنجار بصورة قسرية إلى مناطق عربية، وتم توطين العرب محلهم، وهنالك مدن وقرى في قلب المنطقة الكردية يوجد بها العرب حيث تم السماح لهم بشراء المنازل والأراضي، كما أن عدد المبعدين والمرحلين يقدر الآن بمئات الآلاف. . .))، أما فيما يتعلق بالحقوق الثقافية للشعب الكردي في العراق فقد ورد في التقرير ما يلي ((لم ينفذ من الحقوق والامتيازات الثقافية واللغوية المنصوص عليها في اتفاقية الحكم الذاتي في شهر آذار 1970 إلا القليل، وقد تم إلغاؤها في الوقت الحاضر كما أن اللغة الكردية والثقافة والمنشورات والنشاطات الثقافية كلها محظورة))⁽¹¹⁴⁾.

و جاء في التقرير أيضاً أن كردستان خاضعة الآن لسيطرة عسكرية عراقية و يتعرض أبنائها إلى الإعدام دون اية محاكمة كما جاء في التقرير ((أن ست فرق عسكرية تمركزت في كردستان مع أسلحة ثقيلة و خاصة الطائرات المروحية

الفرنسية المدرعة، وحسب تقرير منظمة العفو الدولية⁽¹¹⁵⁾ Amnesty International في السنة الماضية هناك عدة آلاف من النشطاء غير المدانين تم إعدامهم، كما أن هنالك عدة مئات آخرين إما أُعدموا أو أنهم أُبعدوا، وفي شهر آذار فقط تم إعدام 40 شخصاً⁽¹¹⁶⁾.

أراد شيركو عابد محمد استغلال هذه الفرصة لتوضيح الصورة بشكل وافٍ ودقيق، وإلقاء الضوء على معاناة الشعب الكردي لكسب تعاطف الحكومة البريطانية وتأييدها، ووزارة الخارجية البريطانية، تجاه شعب مضطهد وحيد في نضاله المستميت. وفي الواقع فإن الحصول على تأييد ودعم من دولة غربية مهمة مثل بريطانيا كان شيئاً في غاية الأهمية للحركة القومية الكردية ومن شأنه أن يغير من واقع حال الشعب الكردي وحركته بصورة يُحسب لها غير حسابان.

طالب شيركو عابد محمد في تقريره وزارة الخارجية البريطانية والحكومة البريطانية بالوقوف إلى جانب الشعب الكردي المضطهد والذي يواجه ظروفاً قسرية تهدد وجوده وهويته، وذكر بهذا الخصوص أن استمرار الممارسات القسرية للحكومة العراقية ستجعل مصير الشعب الكردي وهويته عرضة للمخاطر⁽¹¹⁷⁾. وحول كيفية تدخل وزارة الخارجية البريطانية ووزيرها لصالح القضية الكردية في العراق لإنقاذ الشعب الكردي من محنته أشار التقرير إلى عدة طرق وهي:

1. أن الحكومة البريطانية التي كانت، وما تزال، واسعة النشاط فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والحقوق الوطنية، بما في ذلك اتفاقية هلسنكي - بلغراد⁽¹¹⁸⁾، تستطيع أن تقدم شيئاً للکرد من خلال عرض المسألة الكردية في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، كما أن هناك سوابق⁽¹¹⁹⁾ لهذا الأمر فيما يتعلق باضطهاد العراقيين.

2. إمكانية إرسال لجنة للتحقيق في واقع الشعب الكردي يتسم أعضاؤها بالاختصاص والنزاهة من جميع الجوانب، وليس مثل الوفد البرلماني برئاسة

ديفيد كروش (سيأتي ذكره لاحقاً) عضو مجلس العموم البريطاني الذي كان من المحبين والمنحازين للعرب.

3. إمكانية فرض بريطانيا حظر على تصدير الأسلحة التي يستخدمها العراق ضد الشعب الكردي.

4. إذا كانت بريطانيا ناشطة في المجال الدبلوماسي لحل النزاع العربي - الإسرائيلي، فلماذا لا تتحمل بريطانيا مسؤوليتها التاريخية تجاه ظلمها للشعب الكردي الذي يعيش مأساة نتائج القرارات المصيرية التي اتخذتها بريطانيا بشأن الكرد وكردستان عقب الحرب العالمية الأولى⁽¹²⁰⁾.

وأضاف شيركو عابد محمد أيضاً أنه خص كرد العراق في تقريره على الرغم من أن إنكار حقوق الكرد في الدول التي يعيشون فيها، وهي: (تركيا، العراق، سوريا، إيران، والاتحاد السوفيتي)، وأن تركيزه على كردستان العراق جاء بسبب محنة الشعب الكردي حالياً في العراق، والذي يعاني من السياسات التعسفية للحكومات العراقية منذ عشرينات القرن العشرين، إلا أنه ذكر وزير الخارجية أن كل هذا قابل للتغيير والتعديل إذا ما تدخلت حكومة صاحبة الجلالة ووزارة الخارجية البريطانية لدعم الشعب الكردي وحركته القومية. وفي نهاية تقريره ذكر شيركو عابد محمد أنه ينتظر الإجابة من وزارة الخارجية البريطانية بخصوص طروحاته حول سبل وطرق التدخل البريطاني لصالح القضية الكردية في العراق⁽¹²¹⁾.

استمر شيركو عابد محمد وقيادات الحركة الكردية في الاتصال بوزير الخارجية البريطاني لعرض وجهات نظرهم وخططهم السياسية لإنقاذ القضية الكردية من واقع حالها المرير. ويتبين من تقارير وزارة الخارجية أن شيركو عابد محمد لم يكن لوحده في هذا المجال، إذ أن وزارة الخارجية أشارت في تقرير مؤرخ في 24 تشرين الأول 1977 إلى مجموعة وصفتهم ((بجماعة السيد عابد))⁽¹²²⁾. والذين واصلوا إرسال الوثائق والأدلة التي تثبت الفظائع والإجراءات القاسية التي ترتكبها

الحكومة العراقية تجاه الكُرد في كُردستان العراق، وكان المستشار السياسي في وزارة الخارجية البريطانية ديفيد ستيفن هو صلة الوصل بين وزير الخارجية البريطاني والحركة الكُردية التي يمثلها شيركو عابد محمد وجماعته التي تعمل من داخل بريطانيا.

لم تسفر مساعي الحركة الكُردية وممثليها في بريطانيا مع وزارة الخارجية عن أية نتيجة إيجابية، فإن ديفيد ستيفن المستشار السياسي لوزير الخارجية البريطاني اتصل بشيركو عابد محمد، وبين له أن العلاقات البريطانية مع الدول الاقليمية، والتي تعد حليفة للحكومة البريطانية تشكل عائقاً حقيقياً أمام اتخاذ أي موقف تحاول من خلاله وزارة الخارجية البريطانية مساعدة الشعب الكُرد، وأشار إلى ذلك بقوله ((إن اي إجراء من قبلنا سينظر إليه على أنه تدخل غير مبرر في الشؤون الداخلية، وأنا متأكد من أن مثل هذا الإجراء سيولد ليس فقط أستياءً شديداً من الحكومات التي نمتلك معهم علاقات، وتكون على حساب علاقاتنا معها، ولكن سينجم عن ذلك أيضاً نتائج عكسية تترد على القضية الكُردية))⁽¹²³⁾. في إشارة إلى أن أي تدخل بريطاني لصالح القضية الكُردية في المنطقة سيجلب للحركة الكُردية تهمة العمالة الأجنبية للدول الغربية، وأنها تتعاون مع الدول الغربية، وتحريك الخطط والمؤامرات ضد حكومات دول المنطقة. وفي الواقع فإن ديفيد ستيفن كان محقاً في ذلك لأن إصاق الحكومة العراقية تهمة العمالة والتآمر بالحركة الكُردية تهمة سابقة، و مستمرة سواء تدخلت الدول الغربية أو الاشتراكية لصالح القضية الكُردية أم لم يكن لها موقف إيجابي مطلقاً، إلا أن هذه الحجة لم تكن السبب الحقيقي وراء الموقف السلبي لوزارة الخارجية من الجهود الكثيرة والمبذولة من شيركو عابد محمد وجماعته، بل إن المصالح الاقتصادية والسياسية للحكومة البريطانية في العراق و دول المنطقة كان السبب الفعلي لذلك.

ويبدو أن التيار اليساري الذي أصبح مسيطراً على الحركة الكُردية، كان له مردود سلبي إضافي على الموقف البريطاني، إذ أن شيركو عابد محمد ومنظّمته (حركة تضامن كُردستان) كانت تنشط في فعاليات مع المعارضين اليساريين

للحكومة البريطانية هذا إلى جانب تعاونها مع الإيرلنديين⁽¹²⁴⁾، بل إن البعض أشار إلى أن هذه المنظمة كانت تمثل أعضاءً يحملون توجهات يسارية اشتراكية.⁽¹²⁵⁾

يتجلى موقف وزارة الخارجية بصورة أكثر وضوحاً من خلال محضر المحادثات التي جرت بين وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي، ووزير الدولة البريطاني فرانك جود في تاريخ العاشر من تشرين الأول 1977 وبحضور كل من ستيلنك من السفارة البريطانية في بغداد، و لوكاس رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية، و حضر من الجانب العراقي فضلاً عن سعدون حمادي ووزير الخارجية العراقي كل من عبدالمك ياسين وكيل وزير الخارجية و طه حسين محمد رئيس الدائرة الدولية الأولى في وزارة الخارجية العراقية، حيث كانت هذه المباحثات في إطار تطوير العلاقات الثنائية البريطانية - العراقية، وفي البداية أقر الجانبان بأن تحسين العلاقات بين الجانبين تواجهه خلافات تحول دون المضي قدماً في تطوير العلاقات البريطانية - العراقية. فذكر وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي ((بأنه متأسف أن يسمع عن نشاطات متجددة في بريطانيا يقوم بها المنشقون الكردي، ويأمل أن تكون التقارير حول هذه النشاطات مبالغ فيها، وأن التعبير عن القلق العراقي تم أمام أيناكز مسبقاً عندما قام بزيارة العراق . . . ويتوجب على السلطات البريطانية أن تأخذ بنظر الاعتبار القلق العراقي، لكي لا تتأثر العلاقات [الثنائية] التي يسعى البلدان إلى تطويرها))⁽¹²⁶⁾.

أشار وزير الخارجية العراقي، في محاولة لإقناع الطرف البريطاني، أن المشكلة الكردية في العراق حُلت ضمن إطار الدولة العراقية بمنح الشعب الكردي الحكم الذاتي، وأن الكرد في العراق بخلاف الكرد في بقية الدول الاقليمية يتمتعون بحقوق وامتيازات، وأن واقعهم أفضل بكثير من أوضاعهم في بقية دول الجوار، وأن هذا الواقع لم يأت مصادفة لأن ((العراق دفع ثمناً باهضاً في هذه المسألة منذ عام 1961 والتي بسببها أعيقت تنمية البلاد ولذلك فإن العراق ليس مستعداً بتجدد هذه المشكلة ودفعت الثمن مرة أخرى))⁽¹²⁷⁾. و من الملاحظ أن وزير الخارجية العراقي تحدّث بكل صراحة مهدداً بريطانيا بأن العلاقات بين الجانبين ستتهار بسبب نشاطات وفعاليات

الحركة الكردية داخل بريطانيا. فكان جواب وزير الدولة البريطاني فرانك جود بأنه ((يميز ويقدر القلق العراقي حول مظاهرات يقوم بها المنشقون الكرد ويرغب بصورة قاطعة في تدخل رسمي بريطاني [لوقف] هذه النشاطات. . . وكما تدرك الحكومة العراقية أعطى الدكتور ديفيد أوين (وزير الخارجية البريطاني) أولوية خاصة لحقوق الإنسان وهذا في الحقيقة ليس من أجل أسباب سياسية، وإنما بسبب قضايا إنسانية دولية تستجيب لها الحكومة البريطانية، وأن موقف الحكومة البريطانية هذا أدى إلى المزيد من الضغوط))⁽¹²⁸⁾. حاول وزير الدولة فرانك جود إضفاء صبغة إنسانية على النشاطات واللقاءات التي كان لبعض قيادي الحركة الكردية مع وزير الخارجية البريطاني، ومن الواضح إنه كان من أشد المعارضين للقاء ديفيد أوين ووزير الخارجية مع الوفد الكردي المقترح من قبل السكرتير العام السابق للاشتراكية الدولية هانز جاني تيشك كما سبقت الإشارة، وكان يؤيد عدم ربط بريطانيا بأية صورة كانت بالحركة القومية الكردية، ونشاطاتها التي تؤثر للغاية على العلاقات البريطانية - العراقية.

أوضح جود أن بريطانيا تتعرض كالجماهيرية العراقية إلى ضغوطات مشابهة بسبب ((إيرلندا الشمالية و كذلك الأقليات القومية في بريطانيا، ولكن ساور بعض من الشعب البريطاني القلق حول أحداث كردستان)) ولذلك ترى الحكومة البريطانية أن أفضل السبل الإيجابية للتعامل مع المسألة الكردية هي عن طريق إيصال وجهة نظر الحكومة الرسمية إلى النقاد من الصحفيين والبرلمانيين والأطراف المعنية التي تنتقد السياسة العراقية والبريطانية تجاه المسألة الكردية ورأى أنه من المستحسن تنظيم زيارات للصحفيين والنقاد والبرلمانيين وجميع الأطراف المعنية في بريطانيا إلى كردستان العراق ((ليروا بأنفسهم الحقائق كما هي))⁽¹²⁹⁾.

وتطرق الجانبان خلال هذه المباحثات أيضاً إلى مسألة عرض المشكلة الكردية في مؤتمر حزب العمال البريطاني، واللقاء بين وزير الخارجية البريطاني أوين والسياسي الكردي شيركو عابد محمد، إذ أشار وزير الخارجية العراقي إلى ذلك بالقول ((المسألة الكردية أثيرت خلال مؤتمر حزب العمال البريطاني))، فأستطرد

فرانك جود قائلاً ((بأنه على الرغم من أن الكرد كانوا حاضرين في المؤتمر في قاعة برايتون كما ذكر السيد حمادي ألا أنه يريد بأن تعير السلطات العراقية الاهتمام الأكبر لموقف الحكومة البريطانية أكثر من الاحتجاجات الفردية))⁽¹³⁰⁾، أي: أن وزير الدولة البريطاني حاول التقليل من أهمية اللقاءات التي جرت بين وزير الخارجية البريطاني وبعض السياسيين الكرد أمثال شيركو عابد محمد و سامي عبدالرحمن والأمور التي جرى التباحث فيها، وأن ما حدث لا يخرج عن لقاءات شخصية واحتجاجات فردية تندرج ضمن نطاق حرية التعبير، كما أضاف أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية تشجع حرية التعبير فانها ترغب بأن لا تعد الحكومة العراقية النشاطات الكردية وفعاليتها في بريطانيا دعماً للحركة الكردية من الناحية الرسمية، بالمقابل تقدم وزير الخارجية العراقي بالشكر للحكومة البريطانية وقال ((بأن فكرته قد أخذت بنظر الاعتبار كما تم تحديد دعوات إلى أعضاء البرلمان البريطاني والصحفيين))⁽¹³¹⁾.

يتبين أن هنالك تناغم وانسجام حقيقي واضح على المستوى الرسمي بين الجانبين العراقي والبريطاني فيما يخص المشكلة الكردية، بل إن الحكومة البريطانية، وبالأخص قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية حاول بكامل جهده دفع الظنون العراقية، و عد ما حدث خلال مؤتمر الحزب العمال البريطاني بين وزير الخارجية البريطانية وممثلي الحركة الكردية من كردستان العراق عقبة تهدد مستقبل العلاقات البريطانية - العراقية.

خشيت السلطات البريطانية من أن تكون الحكومة العراقية على علم بتفاصيل ما دار بين وزير الخارجية البريطاني وجماعة شيركو عابد محمد ومسألة إعداد التقرير، إلا أن تقارير وزارة الخارجية البريطانية أوضحت عدم دراية العراقيين بذلك، وهذا ما جنب الحكومة البريطانية من احتمالات ردود فعل قوية من الجانب العراقي، وبالأخص من السفير العراقي في لندن. لأن من شأن ذلك التأثير بشكل جدي في العلاقات الثنائية⁽¹³²⁾.

كان شيركو عابد محمد نشطاً إلى جانب عدد آخر من قيادات وعناصر الحركة الكردية داخل المجتمع البريطاني أيضاً، وأقام صلات وعلاقات وثيقة مع الصحفيين البريطانيين وأعضاء من مجلس العموم البريطاني، فقد أشارت التقارير الحكومية البريطانية إلى الدور المؤثر الذي قام به شيركو الذي كان يدير منظمة تدعى (حركة تضامن كردستان) ⁽¹³³⁾.

كانت مساعي عناصر الحركة الكردية في عموم الدول الأوروبية، وبالأخص بريطانيا، تقلق السلطات العراقية بسبب فضح صورتها في الخارج بوصفها نظاماً مضطهداً للحقوق الإنسانية والأقليات القومية، وخلق صورة عن حكومة دكتاتورية عنصرية أمام العالم والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، ولهذا حاولت السلطات العراقية التخلص من القيادات والسياسيين الكرد الناشطين بشكل فعال في مجال الدفاع عن حقوق الشعب الكردي والدعاية للحركة القومية الكردية. و عملت من خلال عناصرها الحزبية والأمنية المنتشرة في الدول الأوروبية على إلحاق الأذى بهم، و على الأغلب محاولة اغتيالهم كلما سنحت الفرصة.

إن العديد من التقارير الرسمية البريطانية تشير إلى إن شيركو عابد محمد تعرض للكثير من التهديدات من عناصر تابعة للحكومة العراقية منطلقين من السفارة العراقية في لندن، فقد أشار تقرير من وزارة الداخلية البريطانية إلى أن ((شيركو عابد محمد . . . يقع تحت تهديد معين من قبل عناصر في تنظيم حزب البعث بسبب نشاطاته ضد العراق)) ⁽¹³⁴⁾، ونتيجة لهذا حاولت وزارة الداخلية البريطانية تقصي الحقائق بخصوص هذا الموضوع ⁽¹³⁵⁾.

اتصلت السلطات البريطانية بشيركو عابد محمد و استفسرت منه عن مصدر هذه التهديدات فأفاد ((بأن شخصاً باسم أحمد اتصل به تليفونياً، وأدعى هذا الرجل بأنه من العراقيين في لندن، وأنه يعتبر ضابطاً بعثياً بمرتبة عالية . . .))، وأشار التقرير إلى أن هذا الضابط البعثي كان يسافر بين بغداد والسفارة العراقية في لندن ونتيجة للنشاطات التي كان يديرها شيركو عابد محمد وجماعته وعقدتهم للعديد

من اللقاءات المنظمة للمعارضة للنظام العراقي، وتنظيم مظاهرات أمام السفارة العراقية في لندن للتنديد بالسياسات العراقية تجاه الشعب الكردي، و دعوة الحكومة البريطانية الى الدفاع عن الشعب الكردي وكردستان من انتهاكات حزب البعث العربي الاشتراكي، فضلاً عن قيادة شيركو عابد محمد لمنظمة ((حركة تضامن كردستان))، فإن ذلك أدى إلى امتعاض الحكومة العراقية الشديد وسفارتها في لندن. نتيجة لكل ذلك تلقى شيركو عابد محمد العديد من المكالمات الهاتفية وبصورة متزايدة من أفراد مجهولين، والذين حاولوا إيهامه بوجود لقاءات لتناول شؤون عراقية، وحاول هؤلاء المجهولون توريطه، و حددوا مكان اللقاء وزمانه في ساحة الطرف الأغر بمدينة لندن، إلا أن شيركو عابد محمد أدرك أن ترتيب هذه اللقاءات ليس هي إلا لإلحاق الأذى به، ولهذا تخلف عن الذهاب إليها. إلا أنه، حسب ما جاء في وثيقة بريطانية في 21 حزيران 1978، أصبح ((خائفاً وبصورة متزايدة مؤخراً)) و على الأرجح أن هؤلاء من عناصر حزب البعث من السفارة العراقية في لندن، أزعجهم شيركو عابد محمد الذي كان ينظم تظاهرات أمام السفارة العراقية في لندن و بالأخص في أثناء الاجتماعات واللقاءات التي كانت تعقد داخل السفارة العراقية، وقد تحدث شيركو عابد محمد بهذا ((مع المخبرين في سكوتلانديارد ومع الضابط آلان تايلر)) (136).

تحرّت السلطات البريطانية عن شكوى السياسي الكردي شيركو عابد محمد بأن ((هنالك نشاطات غير مرغوب فيها من قبل عناصر عراقية متطرفة، وبصورة رئيسية من أعضاء تنظيم حزب البعث في لندن،. . . أدت إلى تعرض السيد [شيركو] عابد إلى مضايقات من قبل بعض هؤلاء الناس))، وأبلغت وزارة الداخلية شيركو عابد محمد بوجوب أخذ الحيطة والحذر من أي هجوم يمكن أن يتعرض له في لندن، وأن عليه أن يكون حذراً ((فيما يتعلق بتحركاته بسبب هذه المخاوف)) (137).

يبدو أن وزارة الداخلية البريطانية استعلمت من دائرة الشرق الأوسط في وزارة خارجية البريطانية عن نشاطات شيركو وجماعته وردود فعل السفارة العراقية في بريطانيا وتهديداتها من خلال عناصر بعثية مخبرانية في لندن. وجاء الرد في 13

تموز 1978 بأن هذا السياسي والناشط الكردي، معروف لدى وزارة الخارجية وقسم الشرق الأوسط بسبب مشاركته في مؤتمر حزب العمال البريطاني ولقائه ومراسلاته مع وزير الخارجية البريطاني ومستشاره السياسي، في إشارة إلى أن هذا هو السبب الرئيسي والأساسي للتهديدات التي يتلقاها شيركو، وأن وزارة الخارجية البريطانية على علم بنشاطات السفارة العراقية التي اشتكت منه كثيراً، وبأن ((هنالك في الواقع قدر كبير من الحقيقة في ادعاءات شيركو))⁽¹³⁸⁾.

في البداية لم تُقدم الحكومة البريطانية على القيام بأي إجراء أو خطوة إيجابية ووقائية تجاه هذه الخروقات العراقية من داخل سفارتها في لندن، بل لم تحتج أو تعترض على وجود نشاطات عناصر مخابراتية بعثية إنطلاقاً من السفارة العراقية في لندن لتهديد حياة لاجئين على أراضيها، لأن احتجاجها سيفتح منافذ و أبواب عديدة امام الجانب العراقي للاعتراض على النشاطات الكردية داخل الأراضي البريطانية، وهذا ما سيخرج موقف السياسيين البريطانيين و حكومتهم، على الرغم من علم وتيقن الحكومة البريطانية من أن السفارة العراقية في لندن تراقب وتلاحق العناصر والنشطاء الموجودون في بريطانيا الذين يدافعون عن الشعب الكردي وحركتهم القومية وأن تلك السفارة ((تحاول الاحتفاظ بمسار نشاطاتها حول أماكن تواجد الكرد في المملكة المتحدة))⁽¹³⁹⁾.

أشارت وزارة الداخلية البريطانية في أحد تقاريرها إلى الخطوة التي أقدم عليها النشطاء السياسيين الكرد داخل بريطانيا، مع مراعاة عدم الإضرار بالعلاقات البريطانية- العراقية أو الإساءة إليها، بالقول ((هناك اتفاق بين الدوائر [البريطانية] بشأن مايمكن أن تثيره المخابرات العراقية من تهديد، خاصة من قبل عملائها لأمن المملكة المتحدة، ولذلك فإن الأمر جدي و يبرر استثناء ضباط المخابرات)) العراقية من السماح لهم بدخول الأراضي البريطانية⁽¹⁴⁰⁾.

إن النشاطات والفعاليات السياسية للقوميين الكرد في بريطانيا سببت، من دون شك، إخراجاً للحكومة البريطانية أمام الحكومة العراقية، إلا أن القوانين

البريطانية كانت في كثير من الأحيان تقف حائلاً أمام المسؤولين الحكوميين البريطانيين للتصدي للنشاطات السياسية الداعمة للحركة الكردية أو وقفها. ومع الاحتجاجات العراقية المستمرة والمتكررة تجاه نشاطات السياسيين الكرد في بريطانيا إلا أن العراقيين كانوا مدركين أن الحكومة البريطانية ليست بيدها حيلة لوقف تلك النشاطات التي تنتقد السياسات الحكومية العراقية تجاه القضية الكردية في كردستان العراق، ومن أجل ذلك عمد ساسة بغداد الى التصدي بأنفسهم للمعارضين الكرد داخل بريطانيا وتهديدهم وحتى تصفيتهم إن لزم الأمر ذلك، ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية لم تعترض رسمياً على هذا الأمر بل بحثت عن حلول جانبية بغية عدم تضرر علاقاتها مع الحكومة العراقية.

المبحث الثالث

بريطانيا و مسألة (دولة كُردستان الكبرى 1979)

تميّز عام 1978 بتصاعد الأحداث الثورية في إيران وبخاصة في النصف الثاني من ذلك العام حينما اندلعت نيران الثورة الشعبية ضد الشاه ونظام حكمه، ولقد انتهت المظاهرات بالفعل بسقوط الشاه وانتصرت الثورة الشعبية الإيرانية في 11 و12 شباط 1979، واستبشر الكُرد في إيران على غرار القوى الوطنية الأخرى على أن عصراً جديداً من الحرية ومنح الحقوق قد ابتداءً، الأمر الذي يمكن أن يدفع بالحركة القومية الكُردية في كُردستان إيران إلى الأمام وبقوة⁽¹⁴¹⁾.

أدى نجاح الثورة الإيرانية في 1979 وسقوط حكم نظام الشاه محمد رضا بهلوي (1941 - 1979) إلى بدء مرحلة جديدة في نضال الحركة القومية الكُردية في إيران بعد أكثر من 30 سنة من الهدوء، وكان الهدف الأولي لتلك الحركة في إيران هو الحصول على الحكم الذاتي وليس الانفصال. فبعد نجاح الثورة الإيرانية في شباط 1979 سيطرت الحركة الكُردية في إيران على غرب أذربيجان وغالبية المدن الكُردية الرئيسية مثل سنه، و أورمية، ومهاباد، ومريوان، وعقب جولة من المفاوضات وتناكر الحكومة الإيرانية الجديدة للحقوق القومية الكُردية، ورفض منحهم أية إدارة ذاتية. قررت الحكومة الإيرانية شن هجوم واسع النطاق على مدن كُردستان إيران و استطاعت قواتها السيطرة على المدن الرئيسية بسرعة، فبعد ستة أشهر من المناوشات

اتخذت الحكومة الإيرانية في بداية شهر أيلول إجراءات صارمة، وأجبرت الكرد على الانسحاب إلى الجبال ومع تراجع المقاتلين الكرد إلى الجبال أعلنوا بأنهم سوف يواصلون النضال المسلح. ففي المدة بين عامي 1979 - 1982 أندلعت اشتباكات مسلحة بين الحكومة الإيرانية والكرد، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني⁽¹⁴²⁾ بزعامة عبدالرحمن قاسم⁽¹⁴³⁾ و حزب الكادحين الثوريين في كردستان - إيران (كومه له ي)⁽¹⁴⁴⁾ طرفين رئيسيين في الصراع. وفي نهاية 1983 تمكنت الحكومة الإيرانية من بسط سيطرتها على معاقل الحزبين.⁽¹⁴⁵⁾

و كانت التقارير البريطانية غير متوافقة في معلوماتها فيما يتعلق بكردستان إيران، إلا أنها أشارت إلى وجود ((ثورة متواصلة غير متناسقة حيث يشترك فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني [الإيراني] والفصائل المتمردة الأخرى))، وأن القتال بين الكرد والقوات الحكومية مستمر من أجل السيطرة على المدن الرئيسية والقوات الحكومية. و راودت الأوساط الحاكمة البريطانية مخاوف من تدخلات خارجية تعمل على دعم الكرد، وتحديداً كانت هناك خشية كبيرة من الأتحاد السوفيتي وبالأخص مع إعلان رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في شهر آب 1979 عن أنه كان يبحث عن الدعم السوفيتي والتقرير البريطاني يشير إلى أنه ((لربما تلقى وعوداً للدعم...)).⁽¹⁴⁶⁾

أدت الثورة الإيرانية إلى تغييرات كثيرة في الشرق الأوسط من وجهة النظر البريطانية، فالإلى جانب الخشية الكبيرة من تغلغل النفوذ السوفيتي إلى منطقة الشرق الأوسط، تخوفت الحكومة البريطانية كثيراً من أن القادة الكرد وعموم الحركة الكردية في المنطقة سيستغلون فرصة الاضطرابات الموجودة في المنطقة من أجل توحيد جهودهم لتحقيق الطموحات الكردية والتي تكمن في خلق كردستان كبرى، بما فيها حقول إنتاج النفط الموجودة في كردستان العراق، وأن الكرد سيعملون على تأسيس دولة كردية كبيرة تضم أجزاء كردستان التي تقع في تركيا والعراق وإيران⁽¹⁴⁷⁾.

أشارت العديد من التقارير البريطانية من السفارات البريطانية في دول منطقة الشرق الأوسط إلى وجود نشاط كردي يهدف إلى تأسيس دولة كردستان الكبرى، إلا أنها اضطرت في معلوماتها فيما يخص مدى إمكانية تحقيق هذا الحلم الكردي الذي تحاول الحركات الكردية في العراق وإيران وتركيا تحقيقه. فقد أشار تقرير مؤرخ في تشرين الثاني 1979 إلى أن ((هنالك تكهن حول إمكانية قيام تمرد كردي عام في تركيا والعراق وإيران بعد أن اتفقت الفصائل الكردية العراقية والإيرانية الرئيسية على تشكيل جبهة موحدة بعد اجتماع في باريس في آب 1979)) (148)

في الواقع لم تتوصل القيادات الكردية المجتمعمة إلى اتفاق من أجل عقد المؤتمر القومي الكردي بباريس والذي حضرته قيادات أغلب الأحزاب والتجمعات السياسية من جميع أجزاء كردستان، وأبرزهم جلال الطالباني، ومسعود البارزاني، و عبدالرحمن قاسم، و محمود عثمان، وعبدالله أوجلان، إلا أن تلك القيادات لم تتفق على هدف محدد، وكانت الخلافات كثيرة بينهم، والتي يرجعها محمود عثمان إلى التدخل الدولي فيها، وأيضاً الخلافات الحزبية والتي طغت على المصلحة القومية للکرد⁽¹⁴⁹⁾. ولهذا فإن التقرير البريطاني عاد ليعبر عن عدم قدرة الكرد على إدامة ثورة شاملة و أن ((السلطات في تركيا وبغداد كان لها القدرة على السيطرة على الكرد عندهم، ولربما يكون الكرد قادرين على تشكيل تحالفات تكتيكية قصيرة الأمد إلا أن احتمال الثورة العامة والمستمرة عبر الحدود القومية تبدو بعيدة في الوقت الحاضر))⁽¹⁵⁰⁾. أما قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية فقد رأى أن مما يقوي جبهة الكرد لتحقيق طموحها بخلق كردستان الكبرى هو ((ضعف الحكومة المركزية في طهران، بالإضافة إلى المشكلات السياسية الصعبة التي تؤثر على بغداد وانقرة، والتي ربما تشجع المتمردين [الكرد] على رفع مستوى طلباتهم أكثر مما كانوا يقومون به في السابق))، و كانت الحكومة البريطانية تخشى من حصول هذا الأمر بدعم و إسناد من الإتحاد السوفيتي، وأن يطالب اللوبي الكردي في بريطانيا، وبالأخص داخل مجلس العموم البريطاني بتأييد هذا المشروع الكردي⁽¹⁵¹⁾.

في الواقع كانت هناك دعوات من مجلس العموم البريطاني لتقديم الدعم والمساعدة للشعب الكردي من أجل تحقيق طموحاته، أو على الأقل الوقوف ضد الإجراءات العنصرية التي تهدف الى طمس هويتهم من قبل الدول التي تتقاسم كردستان، و تحاول جاهدة اضهاد الشعب الكردي. ففي أيلول 1979 طالب عضوا مجلس العموم البريطاني تي أي لويس T. A. Lewis و إي بي فلينت E. P. Flint الحكومة البريطانية باسم من يمثلونهم من الشعب البريطاني تقديم المساعدة للشعب الكردي في إيران والعراق وتركيا كي يحققوا هدفهم المنشود بالاستقلال، بل إنهم طالبوا الحكومة البريطانية بالنظر في مسألة مدى إمكانية إرسال قوة عسكرية تابعة للجيش البريطاني، لكي تقدم المساعدة العسكرية للکرد والحركة الكردية ودعمهم في نضالهم للمحافظة على هويتهم الإثنية في إطار إقليم خاص بهم، وأن يتمكنوا من إنجاز حلمهم المتمثل بالاستقلال، وتشكيل دولة كردية⁽¹⁵²⁾.

على الرغم من أن أعضاء مجلس العموم ركزوا في مطالبهم على أن تمارس الحكومة البريطانية الضغوط على الحكومة الإيرانية لوقف حربها والعنف اللذين يمارسهما الجيش الإيراني ضد الكرد في كردستان إيران، إلا أنهم أشاروا إلى أنه يجب على الحكومة البريطانية دعم استقلال كردستان، وتقديم المساعدة العسكرية من أجل إنجاز هذا الهدف الكردي الذي يطمح الشعب الكردي عامة إلى تحقيقه⁽¹⁵³⁾.

أعربت وزارة الخارجية البريطانية عن أنها تشاطر أعضاء مجلس العموم تعاطفهم مع محاولات الشعب الكردي الحفاظ على هويتهم الإثنية في إطار إقليم خاص بهم. إلا أن إي دي تاثم E. D. Tatham من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية أكد أنه ((ينبغي أن أوضح بأن الحكومة البريطانية قد اعترفت بحدود كل من العراق وإيران وتركيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ولذلك ليس باستطاعة الحكومة أن تقدم الدعم لكردستان مستقلة))⁽¹⁵⁴⁾، كما أن الحكومة البريطانية ترفض إرسال ((بعثة عسكرية أو أي صيغة بمساعدة عسكرية للکرد))⁽¹⁵⁵⁾.

كانت الحكومة البريطانية تتابع التطورات عن كثب في العراق وإيران وتركيا، فقد أعربت حكومات هذه البلدان عن قلقها للحكومة البريطانية بخصوص ما أسمته ((الانفصاليين الكردي))⁽¹⁵⁶⁾، وكانت مجلة الأيكونوميست تناولت أخباراً تشير إلى وصول أسلحة من بلغاريا عبر تركيا إلى المسلحين الكردي من تركيا وإيران والعراق، وأن بعض المدن التركية تشهد تحركات متزايدة من قبل مجموعات مسلحة كردية التي يبدو أن الأتحاد السوفيتي يحاول من خلال تلك المجموعات خلق اضطرابات في المنطقة من أجل تمرير نفوذه إليها⁽¹⁵⁷⁾. كما أن جريدة ديلي تليغراف Daily Telegraph نشرت تقريراً صحفياً في آذار 1979 كان له صدى كبيراً لدى الأوساط الحاكمة البريطانية، عن تواجد ألف مقاتل كردي من كردستان تركيا على الأراضي السوفيتية، وأن المؤسسة العسكرية السوفيتية قد قامت بتدريبهم بغية الرجوع إلى كردستان وإشعال ثورة كردية⁽¹⁵⁸⁾ وأكدت صحيفة أوبزرفر Observer وجود مخطط كردي لاستقلال وتشكيل دولة كردية كبرى، إذ إن الثورة الإيرانية دفعتهم إلى التحرك بغية تكوين كيان كردي⁽¹⁵⁹⁾. وقد أثارت هذه الأخبار الحكومة البريطانية وقلقتها جداً، على الرغم من أن موظفيها وعملاؤها في المنطقة أعربوا للحكومة البريطانية عن عدم وجود دليل واضح يثبت ادعاءات الصحافة البريطانية. ولكن العديد من نواب البرلمان البريطاني نصحوا الحكومة البريطانية بأن تكون على اتصال وثيق مع حلفائها في المنطقة، لأنهم من الممكن أن يقعوا في خطر حقيقي، وأن التدخل السوفيتي من خلال القضية الكردية يؤثر للغاية على أمن المنطقة والمصالح البريطانية في الشرق الأوسط، ونتيجة لذلك كانت الحكومة البريطانية ترغب في التدخل بكل قوة في المنطقة لحماية مصالحها فيها والحيلولة دون إحداث أي تغيير في خارطة الشرق الأوسط السياسية⁽¹⁶⁰⁾.

وورد في تقرير مطول من السفارة البريطانية في أنقرة الى وزارة الخارجية البريطانية في 11 نيسان 1979 بخصوص كرد العراق، إن هناك عملية مستمرة منذ السنوات القليلة الماضية لتهديب الأسلحة من المناطق الكردية في تركيا إلى الكردي في كل من إيران والعراق وسوريا وتبدأ عملية نقل هذه الأسلحة من المناطق المحيطة

بطرابزون في تركيا، وكانت كل من الحكومتين العراقية والسورية قد أعربت عن قلقها للحكومة التركية عن عمليات تهريب الأسلحة التي تتم و تنطلق من تركيا وتصل إلى داخل أراضيها، وأنه يتحتم على الحكومة التركية بموجب الاتفاقية المعقودة بين الجانبين بهذا الشأن⁽¹⁶¹⁾ أن تتخذ إجراءات صارمة للوقوف بوجه هذا التهديد. وكان رئيس الوزراء التركي سليمان ديمريل قد صرح بأنه من المفروض التعاون مع الدول المجاورة للحد من عمليات تهريب الأسلحة التي ازدادت في الفترة الأخيرة، ومن أجل ذلك زار مسؤول الأمن العام التركي حيدر أوزكين H. Ozkin على رأس وفد تركي العراق في نيسان 1979 من أجل التباحث بشأن عمليات تهريب الأسلحة التي تزايدت مؤخراً بشكل فعال مما استدعت التباحث وتبادل المعلومات مع الجانب العراقي في إطار التعاون المشترك من أجل الوقوف ضد ((الاضطراب والتهديد الكردي))، وذكر التقرير أن الكرد يعملون على تنفيذ اضطرابات ومن أجل ذلك يقدمون على تنفيذ عمليات تهريب أسلحة تبدأ من تركيا إلى إيران ومن ثم إلى العراق و سوريا، وأن هذه العمليات تشهد ازدياداً مطرداً خلال الفترة الأخيرة عبر الطرق والممرات غير الخاضعة للسيطرة الحكومية عبر الحدود بين إيران والعراق وتركيا وسوريا، وأن مصانع الأسلحة غير القانونية في المناطق المحيطة بولاية طرابزون بتركيا تعد الممول الرئيسي للكرد بالأسلحة في الدول المجاورة لتركيا⁽¹⁶²⁾.

حسب التقرير البريطاني السابق فمن المفروض أن يزور الجنرال كنعان أيفرين Kenan Evran⁽¹⁶³⁾ العراق أيضاً لمناقشة مسألة تحركات الجيش التركي على جانبي الحدود التركية العراقية والاتفاق مع الحكومة العراقية بشأن كيفية عبور الجيش التركي إلى داخل الأراضي العراقية لمحاربة الحركة الكردية والمسلحين الكرد على جانبي الحدود، لأن الكرد في كل من العراق وإيران يمتنون أنفسهم ويعدون العدة للانفصال عن الحكومات المركزية، ويعملون على تأسيس دولة خاصة بهم في أقاليمهم و مناطقهم، وأن هذا المشروع أو المخطط سيبدأ من شمال العراق ومن هناك سينتشر ويعمل على ضم باقي الأجزاء، كما أشار وزير الداخلية التركي إلى ان هناك ((نشاطات انفصالية في شرق تركيا))، ولهذا يشير التقرير إلى

أن نائب الرئيس التركي حكمت جيتن Hikmet Cetin سيزور العراق لمناقشة التعاون بين البلدين⁽¹⁶⁴⁾. وقد أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً أكد فيه على وجود اتفاق مع الحكومة العراقية على وجود عمليات تسلل وتهريب، ولهذا منحت الجيش التركي حق التوغل داخل حدود العراق لمسافة 5 كيلومترات، لمجابهة عمليات التهريب و((الجماعات الانفصالية))، وقال البيان ((إن الحكومة التركية أجرت مباحثات مع العراق حول هذا الموضوع حيث جرت بعض الحركات العسكرية المحدودة))، إذ كانت السلطات التركية على اعتقاد بوجود مخطط لإنشاء دولة كُردية مستقلة في المنطقة⁽¹⁶⁵⁾.

انعكست التقارير السابقة بوضوح على مواقف الساسة البريطانيين وأعضاء مجلس العموم، الذين سرعان ما اتصلوا بالحكومة البريطانية وبالأخص وزارة الخارجية البريطانية لتحذير الحليفة تركيا، وتنسيق الجهود للحيلولة دون نجاح الخطة السوفيتية، و أن تعمل الحكومة البريطانية مع حكومات المنطقة لتجنب النتائج الممكن حدوثها⁽¹⁶⁶⁾. وكان السياسي وعضو مجلس العموم البريطاني أنتوني ستين Antony Steen أكثر أعضاء البرلمان البريطاني إتصلاً وتباحثاً مع وزارة الخارجية البريطانية بهذا الخصوص، ومحدراً الحكومة البريطانية من التوغل السوفيتي في المنطقة وأنه يتحتم على بريطانيا التعاون مع الحكومات المحلية في الشرق الأوسط التي تقع أراضي كردستان ضمنها لتفادي تنفيذ المشروع السوفيتي - الكردي⁽¹⁶⁷⁾.

أعرب السفير التركي في لندن خلال اجتماعه مع أحد مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية وهو، جي إيه أن جراهام (السفير البريطاني السابق لدى العراق) في بداية أيلول 1979 عن قلق حكومته العميق بخصوص خطط إقامة دولة كُردية في الشرق الأوسط بمساندة الاتحاد السوفيتي، فقد تحدث السفير التركي في لندن مع موظفي وزارة الخارجية البريطانية عن أن الطائرات السوفيتية وقد شوهدت مؤخراً في شمال إيران، وهي تقوم على الأغلب بإمداد المقاتلين الكُرد بالتجهيزات العسكرية، وأن القنصل العام التركي في تبريز كتب تقريراً يؤكد فيه

هذا الحدث. كما أشار السفير التركي إلى أن الأمين العام حزب الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني يحظى بدعم النظام السوري مثلما تدرك السلطات البريطانية ذلك جيداً، هذا إلى جانب أن الحركة الكردية في العراق قد طلبت الأسلحة من الجمهورية البلغارية والتي أرسلتها عبر طريق البحر المتوسط، إلا أن السلطات التركية أعترضت عدداً من الزوارق القبرصية الصغيرة المحملة بالأسلحة في مضيق البوسفور وكانت هذه الزوارق تعود بالأساس إلى اليونان. وعندما استفسر موظف وزارة الخارجية عن كيفية وصول تلك الأسلحة المحملة على الزوارق الصغيرة إلى كردستان، أوضح السفير التركي أنها ربما كانت ستصل عبر البحر الأسود ومن ثم تمر براً إلى كردستان، أو من خلال ساحل البحر الأبيض المتوسط بالقرب من الحدود التركية السورية ومن هناك إلى كردستان العراق. وربط السفير التركي كل ذلك بما أشار إليه رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عبدالرحمن قاسملي في أحد تصريحاته إلى ((إن الطموح الكردي يتخطى إنشاء وخلق دولة كردية في أحد أجزاء كردستان فحسب، بل إنهم يرغبون في تأسيس دولة كردستان الكبرى التي تضم أجزاء كردستان الثلاثة في العراق وتركيا وإيران))⁽¹⁶⁸⁾.

وذكر السفير التركي أن على دول المنطقة التعاون فيما بينها من أجل الوقوف بوجه هذا المخطط، كما أن من مصلحة الدول الغربية مساندة تلك الدول بغية الحفاظ على المصالح الغربية وحمايتها من التهديد السوفيتي من خلال الكرد⁽¹⁶⁹⁾.

يبدو أن هذه التقارير أقلقت الجانب البريطاني كثيراً، ودفعت الحكومة البريطانية إلى الاستفسار عن تلك التقارير الدبلوماسية والاستخباراتية فضلاً عن الإشاعات والأخبار التي نشرت في الصحافة البريطانية، بخصوص النشاطات الكردية - السوفيتية الهادفة إلى خلق كيان كردي يضم غالبية أجزاء كردستان. وقد طلبت الحكومة البريطانية في أواخر 1979 من سفاراتها وقنصلياتها في المنطقة التحقق من صحة هذه الأخبار، وهل هناك شعور كردي حقيقي يسعى لخلق كردستان كبرى مستقلة⁽¹⁷⁰⁾.

ويبدو أن التوجه اليساري لغالبية الأحزاب الكردية في جميع أجزاء كردستان، ومنها كردستان العراق كان له أثره في ازدياد المخاوف والشكوك البريطانية فضلاً عن الدول الإقليمية، ويلاحظ حتى أن بعض القيادات الكردية خلال هذه المدة كانت تهاجم الغرب وبالأخص بريطانيا، وأن ((بريطانيا... تحكم من قبل أداة استعمارية)) وهي تتآمر مع دول المنطقة ضد الحركة الكردية⁽¹⁷¹⁾، كما كانت الحركة الكردية في أوروبا تؤسس علاقات مع الأحزاب اليسارية، وتتضامن معها، بل كانت القيادات الكردية في بريطانيا تظهر تعاطفها وتضامنها مع المشكلة الأيرلندية والمعارضين الإيرلنديين ضد الحكومة البريطانية، و كان لقيادات الحركة الكردية في بريطانيا علاقات مع بعض الأحزاب الأيرلندية التي كانت تعارض الحكومة البريطانية.⁽¹⁷²⁾ ومن الواضح أن في هذا تناقضاً صارخاً عند القيادة الكردية في انحيازها للمعسكر الشرقي والدول الاشتراكية والتيار اليساري من جهة، في المقابل بذلت هذه القيادات جهداً ومحاولات شتى من أجل بناء علاقات مع المعسكر الغربي، بغية دعم الحركة الكردية في العراق التي تعتنق غالبية أحزابها الفكر اليساري، وتهاجم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الحكومة البريطانية من جهة أخرى.

جاءت التقارير البريطانية من ممثليها الدبلوماسية في المنطقة لكي تزيد من مخاوف الحكومة البريطانية، إذ أشارت هذه التقارير إلى وجود نشاط مسلح للمقاتلين الكرد على الحدود العراقية - الإيرانية، فذكر تقرير بريطاني من قسم جنوب أوروبا في وزارة الخارجية البريطانية أن هناك عبوراً للمسلحين الكرد عبر الحدود العراقية - الإيرانية، وأن عموم الشعب الكردي في العراق يتابع ما يجري داخل إيران، كما أن هناك تحركات للجيش العراقي في هذه المنطقة. ومما كان يزيد من المخاوف البريطانية أن غالبية عناصر الحركة الكردية من كردستان العراق متواجدون في كردستان إيران منذ 1975، وخلص التقرير إلى أن عموم الشعب الكردي يعمل من أجل تأسيس كردستان الكبرى⁽¹⁷³⁾.

استفسرت السفارة البريطانية في بغداد من الحكومة العراقية والسفير التركي في بغداد عما يجري في كورستان والوضع على جانبي الحدود، وقد أفاد الجانبان لمسؤولي السفارة البريطانية بأن الوضع على الحدود العراقية - التركية هادئ، وليس هناك ما يدعو للقلق، إلا أن السفارة البريطانية في بغداد ذكرت أن هذه ليست الحقيقة الكاملة، وأن هناك أحداثاً تقع على جانبي الحدود من قبل الكرد⁽¹⁷⁴⁾. كما اتصل عضو مجلس العموم البريطاني أيلدون كرفثس Eldon Griffiths بمسؤول قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية واطلعه على الوضع الكردي مبدياً تخوفه من عدم التحرك هذه الوزارة السريع، لتجنب العواقب المتوقعة والمؤثرة للغاية على المصالح البريطانية بسبب الكرد في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁷⁵⁾.

عبرت السفارة البريطانية في أنقرة، في تقرير مؤرخ في 18 كانون الأول 1979، عن تخوفها من أن أي اعتراف بالحقوق القومية الكردية في إيران، وتقديم السلطات الجديدة في إيران التنازل لصالح الحركة القومية الكردية في كردستان إيران يعد نجاحاً لعموم الحركة الكردية في جميع أجزاء كردستان، وهذا سيزيد من خطورة الوضع في المنطقة، لأن ذلك سيقود الحركة الكردية في العراق إلى مزيد من النجاح، إلى جانب أن هذا سيؤدي إلى زعزعة الأمن على الحدود بين العراق وإيران وتركيا وفتح الباب على مصراعيه لجميع المتسللين⁽¹⁷⁶⁾. وكان تقرير سابق لوزارة الخارجية البريطانية في 22 تشرين الأول 1979 قد أشار إلى تخوف الحكومة البريطانية من أن أي تطور أو تقدم في صالح القضية الكردية في كل من العراق وإيران سينعكس سلباً على الوضع الداخلي في تركيا التي يعيش فيها ما بين 2.8 إلى 3.8 مليون كردي. ويوضح التقرير أن الحكومة البريطانية كانت أكثر اهتماماً بما يمكن أن يحدث داخل تركيا جراء القضية الكردية بسبب موقعها الجغرافي، وكونها دولة حليفة للغرب لما تمثله من خط دفاع محوري أمام الاتحاد السوفيتي وتهديده لعموم دول المنطقة⁽¹⁷⁷⁾.

بعد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان في 24 كانون الأول 1979، تضاعفت مخاوف الحكومة البريطانية من احتمال تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة مستغلة

الاضطرابات التي كانت تشهدها إيران في نهاية 1979، فقد أشارت رئيسة وزراء الحكومة البريطانية مارجريت تاتشر (1979 - 1990) ⁽¹⁷⁸⁾ Margaret Thatcher في مذكراتها إلى أن الحكومة البريطانية و الغرب بصورة عامة كان يخشى من إقتراب النفوذ السوفيتي من منطقة الخليج و السيطرة على مضيق هرمز، و قطع طريق إيصال النفط الى الغرب وبالتالي حدوث أزمة الطاقة لديهم، وهذا ما ولد قلقاً بالغاً لدى الحكومة البريطانية، إذ كانت الحكومة البريطانية لديها قلق حقيقي من إقدام القيادة السوفيتية على تأسيس حكومات موالية لها في المنطقة، على غرار ما فعلتها في أفغانستان ⁽¹⁷⁹⁾.

و خلال أشهر الأولى من 1980 استمرت التقارير من السفارات والقنصليات البريطانية في المنطقة، بشأن عموم التحركات الكردية العسكرية والسياسية، فأشارت البعض منها إلى أن الدعم السوفيتي للحركة الكردية بشأن تأسيس دولة كردستان الكبرى مازال وارداً، لأن الاتحاد الوطني الكردستاني و أمينه العام جلال الطالباني والعصبة الماركسية - اللينينية (كومهله) يعدون من أقرب الجماعات الكردية الى السوفيت ⁽¹⁸⁰⁾ فضلاً عن وجود بعض الدلائل التي تشير إلى قيام علاقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني مع الاتحاد السوفيتي ووجود دعم من قبلها لهما، فذكرت التقارير البريطانية أن التوجه اليساري داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، قد قوي إلى درجة كبيرة ⁽¹⁸¹⁾.

لا شك في أن الثورة الإيرانية، وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران سنة 1979 كانت من بين الأحداث البارزة في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر التي تركت تأثيراً كبيراً في التطورات السياسية والعلاقات الإقليمية في المنطقة، فضلاً عن سياسات القوى الكبرى فيها أيضاً. وكان لهذا الحدث انعكاسه المباشر في القضية الكردية أيضاً، لا سيما في العراق وإيران. ويبدو من التقارير الصحفية البريطانية، والمراسلات الرسمية السرية، أن موضوع الاستقلال الكردي وقيام الدولة الكردية التي

تتألف من أجزاء كُردستان في: العراق، وإيران، وتركيا كان مشاراهتمام وقلق الدوائر الرسمية والدبلوماسية البريطانية.

إن المصادر التاريخية لا تسعنا بأية معلومات تتوافق مع ما ورد في التقارير الصحفية والوثائق السرية البريطانية بهذا الخصوص، كما أن الربط بين موضوع دولة كُردستان الكبرى وتغلغل النفوذ السوفيتي في المنطقة من خلال إسناد ودعم قيام مثل هذه الدولة لا يستند إلى أدلة ملموسة مقنعة. ومهما يكن فإن بريطانيا نظرت إلى المسألة الكردية في العراق بعد الثورة الإيرانية مباشرة في إطار المسألة الكردية في الشرق الأوسط عموماً، ومن منظور تأثير هذه المسألة في المصالح البريطانية من جهة وعلى حلفاء الغرب في المنطقة (تركيا على وجه التحديد) من جهة أخرى. وفضلاً عن ذلك فإن ربط مشروع كُردستان الكبرى بمسألة امتداد النفوذ السوفيتي إلى المنطقة كان عاملاً آخر جعل بريطانيا تنظر نظرة سلبية إلى موضوع الكفاح القومي الكردي حينئذ.

هوامش الفصل الأول

(1) اجتمع في 22 أيار 1975 بمدينة دمشق كل من (عادل مراد، الدكتور فؤاد معصوم، وعبدالرزاق الفيلي مع صاحب المبادرة جلال الطالباني) وقد أصدروا البيان الأول للحزب في التاريخ المار، إلا أنه عقب زيارة الطالباني الى أوروبا وعقده لاجتماعات عديدة مع الكثير من القادة السياسيين للحركة الكوردية المتواجدين في أوروبا، و إضافة عدد من التعديلات على البيان الأول للحزب، أعلن عن تأسيس الحزب في الأول من حزيران 1975، و عد هذا التاريخ هو التاريخ الرسمي لولادة حزب الأتحاد الوطني الكوردستاني للمزيد ينظر : سهروهر عهبدولرهمان عومهر، يهكيتي نيشتماني كوردستان 1975 - 1976، سهنتهري چاپ ويهخشي تهما، (سليمانى - 2002)، ل 72 - 77 ، بيان حزب الأتحاد الوطني الكوردستاني التأسيسي - دمشق في الأول من حزيران 1976. (أرشيف هومهر شيخ موس)، محفوظ في قسم الوثائق في جامعة أكستر في

المملكة المتحدة البريطانية. Uk. Exeter University. Special collection –

(2) The Times , 5 July 1975.

(3) Daily Report 2 June 1975.

(4) يشير محمود عثمان إلى أن ممثلية الحزب أفتتحت في بريطانيا بعد عام 1972 لتمثل الحركة الكوردية و الحزب الديمقراطي الكوردستاني في بريطانيا، إذ يقول ((إلى أنه بعد 1972 دخلت بريطانيا على الخط نتيجة اتصالاتنا والتعاون والتنسيق الذي تم بين الحركة الكوردية وبين الولايات المتحدة الأمريكية، حينئذ أبدت بريطانيا تعاونها مع الحركة الكوردية، وأفتتح مكتب يمثل الكورد في لندن)). غير أن جمال علمدار أول مسؤول ممثلية الحزب في بريطانيا خلال هذه المدة يذكر أن ((قيادة البارتى بعد اتفاقية 11 آذار 1970 اتصلت بي عندما كنت لأجئاً في السويد وطلبت مني بأنه يتوجب عليّ الذهاب إلى بريطانيا كي أترأس ممثلية الحزب في بريطانيا))، ويبدو أن الراي الأخير هو الأصح والمرجح إذ كان جمال علمدار اول مسؤول للممثلية، كما أنه يجب معرفة أن هذه الممثلية كانت في البداية عبارة عن مكتب يمثل الحزب هناك بشكل غير رسمي، إلا أنه بعد عام 1972 تحول من مكتب الى ممثلية للحركة الكوردية لها علاقات مع وزارة الخارجية البريطانية كما أشار إلى ذلك جمال علمدار الذي كان يجتمع أسبوعياً مع موظف رفيع المستوى من الوزارة، إذ إن الممثلية اتخذت صفة شبه رسمية واعترفت بها بريطانيا كمثلية للكورد هناك بعد 1972. مقابلة شخصية مع محمود عثمان في 1 / 11 / 2016. وهو أحد القياديين البارزين في

الحركة الكوردية المعاصرة، ولد في قضاء بنجوين بمحافظة السليمانية 1938، و التحق بصفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني في عام 1954، ترأس لجنة العلاقات الخارجية للحزب في بداية الستينيات، و هو يحمل شهادة بكالوريوس من كلية الطب في جامعة بغداد، أنتخب بعد سقوط نظام صدام حسين 2003 عضواً في الجمعية الوطنية 2005 ؛ مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع جمال علمدار في 10/3/2017. ولد جمال علمدار في 4 نيسان 1940 في أربيل، و بعدما أنهى دراسته الأولية سافر إلى تركيا لإكمال تعليمه في الهندسة المعمارية، وبسبب نشاطاته القومية اعتقلته السلطات التركية مع مجموعة من كورد تركيا منهم ((موسى عنتر وياشار كايا ومدد سرحد)) وهي المجموعة التي سميت ب(مجموعة 23)، هرب جمال علمدار من السجن والتجأ إلى القنصلية السويدية في أسطنبول، التي ساعدته في الهرب إلى السويد وأكمل دراسته هناك و حصل على شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية، بعد اتفاقية 11 آذار أصبح ممثلاً للحركة الكوردية في بريطانيا إلى أواخر عام 1976. بعد ذلك أسس الكثير من الشركات الهندسية في السعودية والبرازيل والأوروغواي والصين وبريطانيا والسويد وسوريا. يقيم حالياً في السويد.

(5) صلاح الخراسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، مؤسسة البلاغ، (بيروت - 2001)، ص 245. كان هاوار محمد زياد وآخرون يعملون إلى جانب جمال علمدار في ممثلية الحزب ببريطانيا. محسن دزه يي أحداث عاصرتها 1961 - 1975، دار ثاراس، (أربيل - 2002)، ج2، ص 272.

(6) تألفت القيادة الجديدة من (إدريس البارزاني، مسعود البارزاني، محمد محمود عبدالرحمن المعروف (بسامي عبدالرحمن)، علي عبدالله، و نوري شاويس). صلاح الخراسان، المصدر السابق، ص ص 245 - 246.

(7) للمزيد من التفاصيل عن التنظيمات والأحزاب السياسية الكوردية بعد 1975 ينظر : جمال فتح الله طيب، بزوتنه وهى رزگار يخوازي كورد له باشوورى كوردستان 21 / 1975/3 - 11/28 / 1980 ليكولينه وهى ميژووى سياسى يه، بروانامه دكتورا، كوليژى زانسته مرؤفايه تيه كان، زانكوى سليمانى، 2009، ل ل 23 - 63 ؛ شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كوردستان، ط 2، مطبعة منارة، (أربيل - 2007)، ص 403؛ علي سنجاري، القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، مطبعة خاني، (دهوك - 2009)، ص ص 51 - 57.

(8) كان الاتحاد الوطني الكوردستاني يتألف من ثلاثة تنظيمات رئيسية عند تأسيسه وهي : العصابة الماركسية (كومه له) وكان على رأسها نوشيروان مصطفى، شاسوار جلال)

آرام)، وحكمت محمد كريم (ملا بختيار) وعدد اخر من القيادات، أما التنظيم الثاني فهو (الحركة الاشتراكية الكوردستانية) و كان من أبرز قياداتها علي العسكري، رسول مامند و خالد سعيد (دكتور خالد) وعمر مصطفى (دبابه)، أما (الخط الرئيسي أو العام) فهو الذي مثله جلال الطالباني، الدكتور كمال فؤاد، الدكتور عمر شيخ موس، عادل مراد وحسين بابا الشيخ (شيخ أيزيدي). للمزيد من التفاصيل ينظر : كاظم حبيب، حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، دارنارس، (أربيل - 2005)، ص ص 388 - 389.

⁽⁹⁾ للمزيد من التفاصيل ينظر : كومهله، ژماره 1، بايزى 1978؛ كومهله، ژماره 2، زستانى 1979 ؛ كومهله، ژماره 3، زستانى 1979 ؛ صوت الاتحاد، العدد 1 حزيران 1976 ؛ صوت الاتحاد، العدد 2 تشرين الأول 1976 ؛ صوت الاتحاد، العدد 3 مارت 1979 ؛ خهبات (النضال)، العدد 528، 20 ايلول 1976 ؛ خهبات ، العدد 530، 30 / 11 / 1976 .

⁽¹⁰⁾ بيان الحزب الديمقراطي الكوردستاني، القيادة المؤقتة في أواخر آذار 1977. صلاح الخراسان، المصدر السابق، ص ص 698 - 699 الملحق رقم (16).

⁽¹¹⁾ نهوشيروان مستهفا ئەمين، له كهنارى دانوبهوه بو بوخي ناوزهنگ، (له ندمن - 1997)، ل ل 43 - 61 ؛ ديفيد ماك دول، تاريخ الأكراد الحديث، ص 515.

⁽¹²⁾ نقلاً عن : سامي عبدالرحمن، البديل الثوري في الحركة التحررية الكوردية : التقرير السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني، (د. م، د. ت)، ص ص 74، 79؛ للمزيد ينظر : الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق، طريق الحركة التحررية الكردية، ص ص 70 - 92؛ الحزب الديمقراطي الكوردستاني - اللجنة التحضيرية، تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهايارها، ط 2، (د. م - 1997)، ص ص 67 - 69.

⁽¹³⁾ للمزيد من التفاصيل عن عمليات الترحيل و التعريب ينظر : عومهر هه مزه سالح، راكوستن: ليكولينه وهى جوگرافى وميژوووى راكواستنى زوره مليى كوندنشينه كانى ، بشدمر وهك نموونه، دهمزگاي موكريانى ، (دهوك - 2017)، ل ل 61 ، 67 - 83، فرمان عبدالرحمن ، پاكتاوركردنى ره گهزى له كوردستانى عيراقدا ، مه كتبه بى بير و هوشيارى (ي. ن. ك)، دهمزگاي چاپ وپه خشى هه مدي ، (سليمانى - 2006)، ل ل 106 - 125؛ خليل اسماعيل محمد، مؤشرات سياسة التعريب والتهجير في إقليم كوردستان العراق، مطبعة جامعة صلاح الدين، (أربيل - 2001)، ص ص 2، 14 - 16، 26.

(14) استأنف الحزب الديمقراطي الكوردستاني العمليات العسكرية الخفيفة ضد الحكومة العراقية في 26 من شهر أيار 1976، و لهذا فإن الحزب المذكور ينسب اندلاع الحركة الكوردية المسلحة أو ما تسمى ب (ثورة گولان - أيار) إلى مقاتليه، في حين أن الحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني ابتداءً العمليات العسكرية والهجوم على معقل الجيش العراقي في كوردستان في الأول من حزيران 1976 التي توافق الذكرى السنوية الأولى لتأسيسه ويطلق على الثورة الكوردية التي استمرت إلى 1991 اسم (شورشي نوى) أو (الثورة الجديدة) . كريس كوجيرا ، بزووننهوهى نهتهوهى كورد وويستى سهربه خوئي ، و : حهسهن رهستگارى ، دهزگاي روژهلالات ، (ههولير - 2013)، ل ل 60 - 61؛ جلال الطالباني، حول القضية الكردية في العراق، (ب. م - 1988)، ص 98؛ للمزيد من التفاصيل ينظر : عهلى تهتهر نيروهى ، بزاقى رزگاربخوازي نهتهوهى كورد له كوردستاني : له ساله كاني جهنكى عيراق وثيران دا (1980 - 1988 دهزگاي سبيريز، (دهوك - 2008)، ل ل 78 - 83 .

(15) للمزيد من التفاصيل ينظر : ئەمين قادر مينه، ئەمنى ستراتيگى عيراق و سيكوجكهى بهعسييان : تهرحيل ، تهعريب ، تهبعيس ، سهنتهري ليكولينهوهى ستراتيگى ي كوردستان ، (سليمانى - 1999)، ل ل 193 - 201؛ ديفد ماكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ص ص 511 - 513 .

(16) اوفر بينغيو، كرد العراق: بناء دولة داخل دولة، ت : عبد الرزاق عبدالله بوتاني، دار ثاراس - دار الساقى، (اربيل - 2014)، ص 203؛ فريد هاليداي وآخرون، الإثنية والدولة : الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ت : عبدالإله النعيمي، معهد الدراسات الأستراتيجية، (بيروت - 2006)، ص 255 .

(17) للمزيد من التفاصيل عن أحداث حزيران 1978 ينظر : شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص ص 454 - 461 .

(18) للمزيد من التفاصيل عن الصراع بين الحزبين ينظر : عهلى تهتهر نيروهى ، بزاقى رزگاربخوازي نهتهوهى كورد له كوردستاني ... ، ل ل 99 - 102 .

(19) ديفيد ماكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ص 513 .

(20) اوفر بينغيو، المصدر السابق، ص 201 .

(21) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950 - 2010 ت : محمد سعيد عبدالعزيز، دار الكنوز الأدبية، (بيروت - 1995)، ص ص 100 - 104؛ يحيى غني النجار، دراسة في التخطيط الاقتصادي : مع إشارة خاصة لتجربة العراق، دار الحرية، (بغداد - 1978)، ص ص 112 - 125 . ومن الجدير بالذكر أن عائدات

النفط العراقي بلغت (598) مليون دولار في عام 1970، و ارتفع الرقم بعد تأمين الحكومة العراقية لنفطها في 1972، و ارتفعت أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول 1973 بين العرب و إسرائيل، لتبلغ عوائد (5/7) مليار دولار في 1974، وأستمرت الزيادة حتى بلغ العائد السنوي (26/5) مليار دولار في 1980. وبلغ إجمالي العائدات بين 1975 - 1980 ما مقداره (82/2) مليار دولار. للمزيد ينظر :
Gerd Nonneman , Development , Administration and Aid in the Middle East (New York – Routledge – 1988) p. 10.

(22) للمزيد من التفاصيل ينظر : رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق 1941 - 1991، شركة المطبوعات، (بيروت - 1994)، ص ص 272 - 278 .

(23) اوفر بينغيو، المصدر السابق، ص 217، هامش رقم 2.

(24) توجت العلاقات العراقية - الفرنسية في كانون الثاني 1979 بعقد صفقات تجارية وصناعية كبيرة بين وفد الحكومة العراقية الذي كان يرأسه طه محي الدين معروف نائب رئيس العراقي إلى باريس وبين الحكومة الفرنسية. للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عبدالله العزاوي، العلاقات العراقية - الفرنسية : دراسة تاريخية سياسية (1968 - 2003)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت - 2013)، ص ص 46 - 55.

(25) بريطانيا تقدم اقتراحات لعلاج صدام من آلام ظهره، شبكة العراق الثقافية.

WWW.IRAQCENTERNET.

(26) نقلاً عن : ديفد ماك دول، تاريخ الأكراد الحديث، ص 511 .

(27) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص 403 .

(28) ديفيد ماك دووال، الكورد شعب أنكر عليه وجوده، ت : عبدالسلام النقشبندي، دار ثاراس، (أربيل - 2012)، ص 141 .

(29) أعلنت الحكومة العراقية بعد إنهاء الحركة الكوردية عن العفو الرسمي لغاية 2 من نيسان 1975 عن جميع ((الأكراد العسكريين والمدنيين ... عن الجرائم التي ارتكبوها بسبب حوادث الشمال))، وقد مُدّد هذا العفو لأكثر من مرة، ولفترات عديدة إلى تاريخ 15 تشرين الثاني 1976. للمزيد ينظر: عهلى تهتهر نيروهى، سياسهتى حكومتهتى عيراق له كوردستان له سايه به لگه نامه فه رمييه كاندا 1975 - 1991، زانكويدهوك - سهنتهرى فه كولينين كوردى وپاراستنا به لگه نامه، (دهوك - 2010)، ب 2، ل ل 284 - 286؛ جبار قادر و طارق جامباز، قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل الخاصة بالكورد وكوردستان، الاكاديمية الكوردية، (أربيل - 2013)، ص ص 110، 115، 142.

- (30) The Financial Times 5 April 1975
- (31) The Guardian 24 March 1975 .
- (32) The Times 17 June 1975
- (33) The Financial Times 17 June 1975
- (34) The Economist 8 October 1975.
- (35) The Economist 22 March 1975.
- (36) Daily Report 5 April 1975.
- (37) The Times 22 March 1975.
- (38) The Times 24 Jun 1975.
- (39) The Times 08 March 1976.
- (40) Ibid.
- (41) NBR 1/2 FCO 8/ 2535 Confidential, From I.T.M Lucas (Middle East Department) to Mr. Weir, and Mr. Coles 26 March 1975.
- (42) NBR 245/3 . FCO 8/2802 Confidential Mr. Jon Randel , from J.A.Graham To Head of chancery 10 March 1976.
- (43) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential From I.T.M Lucas (Middle EAST Department) , to Mr. Cample ps/Mr. Ennals 6 February 1976.
- (44) كتب الصحفي أدوارد مورتايمر العديد من المقالات والتحقيقات عن القضية الكوردية في العراق والتي نشرت في صحيفة التايمز، دافع من خلالها عن نضال الحركة الكوردية ضد الحكومة العراقية، كما هاجم فيها السياسة العراقية بخصوص عمليات الترحيل والتعريب و عدم اعترافها بالحقوق القومية المشروعة للكورد. للمزيد ينظر:
The Times 26 August 1975. The Times 3 December .1975. The Times 18 July 1978, The Times 24 Mar 1975, The Times 17 June 1975.
- (45) NBR 1/2 FCO 8/2802 Confidential , From J. A. N. Graham to The Hon .I. T. Lucas (Middle East Department), 26 January 1976
- (46) NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential from Graham to Head of chancery, 19 November 1975
- (47) NBR 1/2 FCO 8/ 2536 Confidential, From I. Mccluney (Middle East Department) to Mr. Mackenzie UND, 25 July 1975.
- (48) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential Iraq and The Kurds from I.T.M Lucas (Middle East Departmen), to Mr .weir , Mr. Sir. A Duff 20 January 1976 .
- (49) NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential from I.T.M Lucas (Middle East Department) to Mr. Weir, sir A Duff , (undated) .
- (50) NBR 1/2 FCO 8/2537 From I. Mccluney to Mr. Williams , Mr. Clark, and Mr. Lucas 20 November 1975.
- (51) Ibid.

(52) حاولت الحكومة العراقية التقليل من تبعية الاقتصاد العراقي للاقتصاد البريطاني والشركات الاستثمارية البريطانية العاملة في العراق في مختلف المجالات وبالأخص الاستثمار في النفط العراقي، وهذا يعود بالأساس إلى التراث الإستعماري البريطاني في العراق منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى. ولهذا اتجهت الحكومة العراقية الى إقامة علاقات اقتصادية مع كل من الاتحاد السوفيتي و فرنسا، فحينما أقدمت الحكومة

العراقية في حزيران 1972 على تأميم شركة نفط العراق (IPC) التي كانت تستثمر حقول نفط كركوك و اطرافها) وفك الارتباط مع الشركات البريطانية والأمريكية والهولندية، اتجهت إلى تقوية علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا، ففي 18 حزيران 1972 أعلنت الحكومة العراقية عن توقيع اتفاقية لمدة عشرة سنوات بينها وبين الحكومة الفرنسية، تستطيع بموجبه شركة النفط الفرنسية (CFP) أن تتعاقد على شراء 23,75% من إنتاج حقول (IPC) المؤممة، وهذا ما يعادل مقدار حصتها في شركة نفط العراق (IPC) السابقة، وبالشروط التي كانت سائدة قبل التأميم، وقد هاجمت الدوائر السياسية البريطانية والأمريكية هذه الاتفاقية. ولهذا كانت الشركات البريطانية تلاقى الكثير من العراقيل للاستثمار على الأراضي العراقية نتيجة هذه السياسة العراقية الجديدة. للمزيد ينظر: محمد عبدالله العزاوي، المصدر السابق، ص ص 45 - 55 ؛ عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي 1950 - 2010، ص ص 173 - 180.

(53) NBR 1/2 FCO 8/2537 From I. McCluney to Mr. Williams, Mr. Clark and Mr. Lucas 20 November 1976.

(54) Ibid.

(55) إن هذا التقييم العراقي يتناقض مع الحقائق التاريخية التي تؤكد مساهمة القوات البريطانية، وخاصة سلاح الطيران الملكي، ودوره الحاسم في قمع الحركات الكوردية المسلحة في العراق الملكي كما ذكرنا سابقاً .

(56) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter from P.K.W Izlia to I. McCluney (Middle East Department) (undated).

(57) NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential From Graham to FCO, 19 November 1975

(58) NBR 1/2 FCO 8/2535 Confidential, From I.T.N Lucas(Middle East Department) to Mr. Weir , and Mr. Close 26 November 1975.

(59) NBA FCO 8/2535 Foreign Representation, From Ali to Mr. James Callaghan, Foreign and Commonwealth Office, 14 April 1975

(60) NBR 1/2 FCO 8/2537 From The Minister of State The Rt. Hon. David Ennals MPs to Mrs. Leah Levin Secretary , Human Rights Committee , United Association 4 August 1975.

(61) Ibid

(62) NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential, From J. A. N. Graham to Head of Chancery , 19 November 1975.

(63) Ibid.

(64) كانت أولى خطة تنمية اقتصادية في عهد حكومة البعث خطة السنوات 1970 - 1974، والتي أقرت قبل حصول التغييرات الكبيرة في فترة الخطة مثل تأميم صناعة النفط العراقية في 1972 - 1973، و بدأ ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير منذ 1974. ثم أقرت الحكومة خطة التنمية الوطنية للسنوات 1976 - 1980 لكنها لم

تنشر تفاصيلها. عباس النصرأوي، " التنمية و النفط بين 1958 - 1968 ". المصدر متاح على موقع :

www.althakafaAljadedda.com

(65) NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential, From J.A.N Graham to FCO 19 November 1975.

(66) Ibid.

(67) للمزيد من التفاصيل ينظر : جمال فتح الله طيب، سهرجاوى بيشوو، ل ل 65 - 71. (68) ولد محمد محمود عبدالرحمن (المعروف باسمه الحركي سامي عبدالرحمن وسيشار إليه في الدراسة بلقبه الحركي) في سنجار بكوردستان العراق في عام 1932، درس في كلية الهندسة بجامعة الموصل، من ثم نال منحة دراسية في بريطانيا بجامعة مانشستر التي حصل فيها على شهادة ماجستير في الهندسة، وبعد عودته عمل مهندساً في وزارة النفط العراقية الى عام 1963 إذ انضم إلى صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني والتحق بالحركة الكوردية المسلحة، وبعد اتفاقية 11 آذار 1970 أصبح وزيراً لشؤون الشمال في الحكومة العراقية، عقب إنهيار الحركة الكوردية في عام 1975 كان على رأس (القيادة المؤقتة) التي نهضت بالحزب من جديد، ولكنه طرد من الحزب في عام 1979. فأسس حزباً جديداً مستقلاً أسماه (حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني) الذي عقد مؤتمره التأسيسي بضواحي مدينة فيينا من 26 إلى 30 آب 1981. ثم انضم مع حزبه إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني في عام 1992، أعتيل في 1 شباط 2004 في مدينة أربيل مع مجموعة من الكادر المتقدم في الحزب نتيجة انفجار استهدفت مقر الحزب الديمقراطي الكوردستاني. للمزيد من التفاصيل ينظر : سامي عبدالرحمن، البديل الثوري في الحركة التحررية الكوردية ... ؛ مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية ...، ج3، ص ص 111، 188، 209، 210، 221، 230، 331، 344، 392 ؛ صلاح خراسان، المصدر السابق، ص 249. (69) صلاح الخراسان، المصدر السابق، ص 249 ؛ جمال فتح الله طيب، سهرجاوى بيشوو، ل ل 71 - 72.

(70) بعد أن أثبتت (القيادة المؤقتة) قدرتها على النهوض بالحزب الديمقراطي الكوردستاني من جديد، بادرت إلى عقد أول مؤتمر حزبي بعد النكسة في برلين بألمانيا الغربية و ذلك لتقييم الحالة الجديدة للحزب والحركة الكوردية والأخطاء التي وقعت فيها في المدة السابقة، واشتمل المؤتمر على عدة جلسات تناوب على رئاستها كل من سامي عبدالرحمن ونوري شاويس، و اتخذوا في ختامها جملة من القرارات من بينها : إقرار ما ورد في وثيقة تقييم ثورة أيلول يقصد ((طريق الحركة التحررية الكردية)) واعتماد

مبدأ الكفاح المسلح الذي انطلق بإندلاع ثورة أيار ((كولان)) . للمزيد من التفاصيل عن هذا المؤتمر ينظر : عهلى تهتهر، بزافى رزگاريوخوازى نهتهوهى كوردى له كوردستان عيراق ...، ل ل 83 - 84؛ صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص ص 249 - 252 .
(71) اتصل أيان ماكلوني مسؤول قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية، بالقنصلية البريطانية في مدينة بون بألمانيا وبمسؤولها ستيفن Steven والذي أكد على أن الكورد كان لديهم نية لعقده في المدينة برلين، إلا أن السلطات الألمانية منعتهم من عقدها داخل أراضيها، وأبلغتهم بأنه ليس مرحباً بهم داخل حدودها وطلبت منهم عقده خارج ألمانيا، ولذلك فإنهم يخططون للقيام بعقد المؤتمر في لندن بدلاً من ألمانيا الغربية.

NBR 245/3 FCO 8/ 2802 confidential, From Ian Mccluney Middle East Department to Mr. Littlefield Date 10 August 1976

(72) Ibid.

(73) NBR245/3 FCO 8/2802 Confidential, (unclassified possible Kurdish Conference in London 15 – 18 August) From Crosland to priority Baghdad telegram NO 350 of 11 August 1976.

(74) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential, (Kurds) Ian Mccluney (Middle East Department) 9 August 1976.

(75) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential, (unclassified possible Kurdish Conference in London 15 – 18 August from Crosland to priority Bagdad telegram NO. 350 11 August 1976.

(76) NBR 245/3 FCO 8/2803 From P. J. Westmacot to Mr. Milne 22 August 1976.

(77) كان هاوار محمد زياد، وجمال علمدار متواجدين في بريطانيا أصلاً ويعملان في ممثلية الحزب الديمقراطي الكوردستاني هناك .

(78) NBR 245/3 FCO 8/2803 Confidential, From Crosland to priority Baghdad telegram NO. 350 of 11 August 1976.

(79) NBR 245/3 FCO 8/2802 From Crosland to Immediate Tel. No. 419 of 11 August and to Vienna , Berne, CG Geneva, Stockholm, Paris , Rome, Brussels, Luxembourg, The Hague , Tehran, Cairo , Damascus's, Amman, Ankara, Copenhagen, Helsinki, Athens, Oslo, Madrid, Kuwait, Abu Dhabi, Dubai, Doha, Jeddah, Belgrade, Washington, New York, Ottawa, Dublin and Kabu 11 August 1976.

(80) Ibid.

(81) NBR 245/3 FCO 8/2803 From P.J Westmacot to Mr. Milne 22 August 1976.

(82) يشير شيركو عابد محمد إلى أن جمال علمدار كان قد استولى على منزل اشتراه إدريس البارزاني في لندن، إذ إن جمال علمدار سجله في دائرة العقار البريطانية باسمه، ولهذا فإن الحزب أوقفه عن عمله. إلا أن جمال علمدار يذكر أن ذلك العقد لم يكن سوى عقد إيجار باسمه للمنزل الذي كانت ممثلية الحزب تقيم فيه، والذي اضطر

بعد انتهاء مهمته في الممثلة إلى أن يدفع إيجار المنزل لأكثر من سنة ونصف طبقاً لعقد الإيجار من حسابه الشخصي ومن دعم الأصدقاء البريطانيين للكوورد. (مقابلة شخصية مع شيركو عابد محمد في 21 / 2 / 2017) شيركو عابد من مواليد مدينة زاخو في 1942 انتقلت عائلته إلى بغداد عام 1954، وفي عام 1962 أنضم إلى اتحاد طلبة كوردستان، ونتيجة لانتمائه للحزب الديمقراطي الكوردستاني سجن 6 مرات وعذب، استقال عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني نتيجة الظروف الغامضة التي أدت إلى مقتل فاخر ميرگه سوري، تخرج من كلية العلوم قسم الفيزياء في جامعة بغداد، سافر إلى بريطانيا في عام 1972 و حصل على ماجستير في الهندسة الإلكترونية من جامعة لندن. ونتيجة نشاط شيركو وفعاليته في بريطانيا أغتالت المخابرات العراقية والده في زاخو، وهو رجل أعمال يقيم في مدينة أربيل. مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع جمال علمدار 10 / 3 / 2017.

(83) المصدر نفسه ؛ مقابلة شخصية مع شيركو عابد محمد في 21 / 2 / 2017.

(84) مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع جمال علمدار في 24 / 2 / 2017.

(85) المصدر نفسه.

(86) مقابلة شخصية مع شيركو عابد محمد في 21 / 2 / 2017.

(87) مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع جمال علمدار في 24 / 2 / 2017.

(88) مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع الدكتور لطيف رشيد في 13 / 4 / 2017. ولد لطيف جمال رشيد في السلیمانية في العاشر من آب 1944، حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه من جامعة مانشستر في بريطانيا في 1976، وهو متزوج من شاناز إبراهيم أحمد (أخت هيرو إبراهيم أحمد زوجة جلال الطالباني)، أنضم إلى حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني عقب تأسيسه، وأصبح أول ممثل لمكتب الحزب في بريطانيا عمل في العديد من المشاريع لمنظمات التابعة لمنظمة الغذاء والزراعة الدولية في العديد من البلدان، و يشغل الآن 2017 منصب مستشار أقدم لرئيس جمهورية العراق (فؤاد معصوم).

(89) مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع جمال علمدار 24 / 2 / 2017؛ مقابلة

شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع هومر شيخموس 26 / 6 / 2016. ولد هومر شيخموس في 1942 بمدينة عامودا في سوريا، انضم إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا في عام 1958، في 1962 سافر إلى أوروبا واستقر في بريطانيا إلى 1967 وخلال هذه المدة كان عضواً في الهيئة الإدارية لاتحاد طلبة الكورد في أوروبا، تنقل بين بريطانيا والسويد، و حصل على ماجستير في العلوم السياسية من جامعة

ستوكهولم في السويد، كان من مؤسسي حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني في 1975/6/1، و تولى الكثير من المناصب في الحزب، إلى أن أصبح عضواً في المكتب السياسي ومسؤولاً للعلاقات الخارجية للحزب في عام 1980، استقال من الحزب في عام 1986. يقيم الآن في السويد.

(90) سهروهر عهبدوهره حمان عومه، يه كيتي ي نيشتماني ي كوردستان، سهنتهري جاب وپه خشب تهما، (سليماني - 2002)، ل 192.

(91) منظمة دولية سياسية تضم في عضويتها الأحزاب والمنظمات ذوات التوجهات الديمقراطية الاشتراكية، تأسست في لندن عام 1951، لديها حالياً 153 عضواً من الأحزاب السياسية، انتخب جلال الطالباني في الثالث من آذار 2017 رئيساً فخرياً للمنظمة في مؤتمرها 25 في كارتاخينا بكولومبيا. للمزيد من التفاصيل ينظر: جاك دروز، التاريخ العام للاشتراكية، ت: أنطوان حمصي، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق - 2004)، ق 1، ج 3، ص ص 233، 431 وما بعدها.

(92) مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع جمال علمدار 2017/2/24؛ مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع الدكتور لطيف رشيد في 13/4/2017.

(93) مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع جمال علمدار 2017/2/24.

(94) NBR 348/3 FCO 8/3028 letter from M.H. D Ath to Mr. Lucas 2 February 1977.

(95) و جاء في هذه الوثيقة أيضاً أن وزير التجارة العراقي حكمت إبراهيم العزاوي أشار في مقابلة مع السفير البريطاني في بغداد، قيام بريطانيا بتقديم الدعم للحركة الكوردية في العراق، وأشار الوزير العراقي أيضاً إلى أن ما يدعم كلامه واتهامه بقوة هو وجود سامي عبدالرحمن ممثلاً عن الحركة القومية الكوردية في لندن، و أن ممثلية الحركة الكوردية تمارس نشاطاتها للدعاية و نشر المنشورات ضد الحكومة العراقية ولصالح ((المتمردين)) الكورد.

(96) NBR 245/1 FCO 8/ 3025 From D.I. Tatham (Middle East Department) to Mr. Weir , private secretary. (Undated) .

(97) Ibid.

(98) Ibid.

(99) كانت حركة تضامن كوردستان Kurdistan Solidarity Movement قد نظمت مؤتمر (أسبوع كوردستان) في Imperial College بلندن لتقديم ندوات عن تاريخ الكورد و فلكلوره، فضلاً عن دراسة وتقييم أوضاع الحركة الكوردية والعوامل المؤدية إلى انهيارها في آذار 1975، ومن الجدير بالذكر أن محمود عثمان كان قد حضر هذا المؤتمر و ألقى محاضرة لمدة خمس ساعات، عن نسخة الحركة الكوردية في 1975، وهذا ما أدى

إلى معارضة الحزب الديمقراطي الكوردستاني و حتى شخص ملا مصطفى البارزاني نفسه. مقابلة شخصية مع شيركو عابد محمد في 21 / 2 / 2017 ؛ مقابلة شخصية مع محمود عثمان في 1 / 11 / 2016 .

(100) NBR 245/1 FCO 8/ 3025 From D.I. Tatham (Middle East Department) to Mr. Weir , private secretary. (Undated).

(101) Ibid.

(102) NBR 245/1 FCO 8/3025 Confidential Possible Call a Kurdish Delegation From W.K. Prendergast to Mr. Tatham 25 October 1977.

(103) NBR 245/ 1 FCO 8/3025 From M.H. D Ath to Mr. Weir Private Secretary 20 October 1977 .

(104) للمزيد ينظر : روبرت أولسن، المصدر السابق، ص ص 119 _ 142 .

(105) NBR 245/1 FCO 8/ 3025 From D.I. Tatham (Middle East Department) to Mr. Weir , Private Secretary.(Undated)

(106) مقابلة شخصية مع محمود عثمان في 1 / 11 / 2016 .

(107) وقد أسس هذه المنظمة عدد من النشطاء البريطانيين وبعض الكورد برئاسة شيركو عابد محمد في لندن، وتحديداً في منطقة أوكسبريدج، و اهتمت بالدفاع عن الشعب الكوردي وعقد ندوات و مؤتمرات للتعريف به وبنضاله القومي و الحركة الكوردية ضد الحكومات الإقليمية في الشرق الأوسط التي تضطهد الشعب الكوردي، وتضم كل واحدة منها جزءاً من أراضي كوردستان وتنكر جميع الحقوق القومية والإنسانية للشعب الكوردي، و قد عرفت هذه المنظمة نفسها في أحد منشوراتها بأنها ((منظمة مهتمة بأحد أكثر الشعوب تعرضاً للاضطهاد في العالم ... حيث تجاهل العالم قاطبة الاضطهاد الذي يعانيه الكورد من الطبيعة التعسفية للحكومات التي كانت تسعى إلى إنكار وجودهم، و إنكار حقوقهم الطبيعية وهويتهم الثقافية و إستقلالهم)) .

(108) أشارت التقارير البريطانية بالخطأ في تقاريرها إلى هذه المنظمة باسم (لجنة تضامن كوردستان - Kurdistan solidarity Committee) إلا أن اسمها الحقيقي هي (حركة تضامن كوردستان) .

NBR 245/1 FCO 8/3025 Kurdistan solidarity Committee Brunel University student Union Uxbridge From Goodman 18 October 1977

مقابلة شخصية مع شيركو عابد محمد في 21 / 2 / 2017 .

(109) كانت حركة تضامن كوردستان تصدر مجلة دورية باسم (Kurdistan News In Comment)، وكان تنشر فيها مقالات عديدة من الكتاب الأوربيين البارزين أمثال مارتن فان برونسين، وبعض الكتاب الفرنسيين، ومن المؤسف أننا لم نعثر على أي عدد منها على الرغم من محاولتنا المتكررة، وقد أبلغني السيد شيركو عابد محمد بعدم توفر نسخ منها حالياً. مقابلة شخصية مع شيركو عابد محمد في 21 / 2 / 2017 .

(110) ألقى شيركو عابد محمد بصفته رئيس اتحاد طلبة جامعة برونييل خطاباً خلال مؤتمر اتحاد طلبة الجامعات البريطانية في أيار 1975، و تناول فيها أوضاع كوردستان، والمسؤولية التاريخية التي تقع على الحكومة والشعب البريطاني لإنقاذ الشعب الكوردي من معاناته، وبمساعدة العديد من طلبة الجامعات البريطانية و أعضاء من مجلس العموم البريطانية، تمكن شيركو عابد محمد من مقابلة عدد من الوزراء الذين حضروا هذا المؤتمر وشرح لهم أوضاع الكورد وأن على بريطانيا تولي مسؤوليتها التاريخية تجاه الكورد، و أن قرارات الحكومة البريطانية بخصوص كوردستان عقب الحرب العالمية الأولى نتج عنها وضع الكورد الحالي، لأن حكومات المنطقة ما تزال تضطهد الكورد. المصدر نفسه

(111) كانت غالبية أعضاء و مؤيدي حركة تضامن كوردستان من الطلبة البريطانيين ومن أعضاء البرلمان فيها، مثل (ستان نيونز، جيمي كوربن رئيس حزب العمال البريطاني، ماي كودين، مارتن فيلنري، وراسل جونستون) من أعضاء البرلمان، إلا أنها ضمت أيضاً 17 كوردياً من مختلف أجزاء كوردستان، فمن كوردستان الشرقية (علي تكاملي، مظفر شافعي، خليل ناني فهزاده) ، ومن كوردستان تركيا (نايف، إحسان، قادر). المصدر نفسه.

(112) مقابلة شخصية مع شيركو عابد محمد في 21 / 2 / 2017.

(113) NBR 245/1 FCO 8/3025 From C.S.M Shelton to Mr. Tathem Mr. Lucas 20 February 1977.

(114) NBR 245/1 FCO 8/3025 From Mr. Shirko Abid c/o Brunel University students union Uxbridge to Dr. David Owen Foreign Secretary House of common 9 November 1977.

(115) أسسها في عام 1961 المحامي الإنكليزي بيتير بينيسن، ويقع مقرها في لندن، و هي منظمة غير حكومية ومستقلة تسعى جاهدة للدفاع عن حقوق الإنسان في مختلف بقاع العالم وبالأخص إطلاق سراح السجناء الذين أُعتقلوا بسبب آرائهم السياسية أو بسبب انتمائهم القومي أو الطائفي أو الاجتماعي .

(116) NBR 245/1 FCO 8/3025 From Mr. Shirko Abid c/o Brunel University student union Uxbridge to Dr. David Owen Foreign Secretary House of common 9 November 1977.

(117) Ibid.

(118) اجتمع رؤساء 35 دولة أوروبية في 30 تموز 1975 لبحث مسائل تخص الأمن الأوروبي، وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات وقع رؤساء تلك الدول، مضافاً اليهم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان، على اتفاقية عرفت باسم (اتفاقية هلسنكي) التي تقضي بفض النزاعات بالطرق السلمية و باحترام حقوق الإنسان. للمزيد من التفاصيل ينظر

: عبدالحسين شعبان، ثقافة حقوق الإنسان، مطبعة آفيستا، (هولير - 2003)، ص ص 24 - 30؛ سعد جواد الإبراهيمي، التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان في اوربا، كلية التربية للبنات - قسم التاريخ، جامعة بغداد، (د.ت.)، ص 16 - 17.

⁽¹¹⁹⁾ الجدير بالإشارة هنا إلى محاولة الاتحاد السوفيتي في عام 1963 عرض القضية الكوردية في الأمم المتحدة، حينما تقدمت جمهورية منغوليا بإيعاز من السوفيت في تموز 1963 بالشكوى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يخص ممارسات الحكومة العراقية القمعية ضد الكورد، و بالتعاون مع الدول الاقليمية ضدهم، مثل: التدخل السوري العسكري في كوردستان العراق عام 1963. للمزيد من التفاصيل ينظر : ويلسون ناثنيل هاول، الكورد والإتحاد السوفيتي، ت: ضياء الدين المرعب، جمهورية العراق وزارة الثقافة - دار الثقافة والنشر الكردية، (بغداد - 2005)، ص ص 384 - 386؛ عمار علي السمر، شمال العراق : 1958 - 1975 دراسة سياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت - 2012)، ص ص 284 - 285.

⁽¹²⁰⁾ NBR 245/1 FCO 8/3025 from Mr. Shirko Abid c/o Brunel University Students Union Uxbridge to Dr. David Owen Foreign Secretary House of Common 9 November 1977.

⁽¹²¹⁾ NBR 245/1 FCO 8/3025 from Mr. Shirko Abid c/o Brunel University Students Union Uxbridge to Dr. David Owen Foreign Secretary House of Common 9 November 1977.

⁽¹²²⁾ NBR 245/1 FCO 8/3025 The Kurds Letter From David Stephen Political Adviser to Private Secretary , Mr. Lucas, MED Date 24 October 1977

⁽¹²³⁾ FCO 8/3243 Letter From David Stephen to Shirko Abid (Undated).

⁽¹²⁴⁾ مقابلة شخصية مع شيركو عابد محمد في 21/2/2017.

⁽¹²⁵⁾ مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع جمال علمدار في 24/2/2017

⁽¹²⁶⁾ NBR 245/1 FCO 8/3025 Confidential Visit to Iraq by Mr. Frank Judd MP, Minister of State / FCO Record of Conversation With the Iraqi Minister of State of Foreign Affairs at the Foreign Ministry on Monday 10 October 1977 at 11 am .

⁽¹²⁷⁾ Ibid.

⁽¹²⁸⁾ Ibid.

⁽¹²⁹⁾ Ibid.

⁽¹³⁰⁾ Ibid.

⁽¹³¹⁾ Ibid.

⁽¹³²⁾ NBR 245/1 FCO 8/3025 Kurdistan solidarity Committee Brunel University student Union Uxbridge From Goodman 18 October 1977.

⁽¹³³⁾ Ibid.

⁽¹³⁴⁾ NBR 348/3 FCO 8/3246 Letter From M. J. Owen to Commander R. Watts Special Branch New Scotland Yard Broad Way London Swi 30 June 1978

⁽¹³⁵⁾ Ibid.

(136) مقابلة شخصية مع شيركو عابد محمد في 2017/2/21؛

FCO 8/3246 Mr. Shirko Abid Letter from Neville Sandelson M.P. House of Common to Rt. Hon Merlyn , M.P. Secretary of State for the Home Department Home Office 21 st June , 1978 .

NBR 245/1 FCO 8/ 3025 Confidential The Kurds In Britain From D. Tatham to Mr. Luca Mr. Shelton 6 October 1978

(137) NBR 345/3 FCO 8/3247 Letter From Neville Sandelson , M. P. House of Common to Rt. Hon Merlyn Rees , M. P. Secretary of State for the Home Department , Home Office (Undated).

(138) NBR 348/3 FCO 8/3247 Confidential Shirko Abid Mohammed Letter From C.S.M Shelton (Middle East Department) to Mrs. M.J. Owen Home Office 13 July 1978.

(139) NBR 348/3 FCO 8/3246 Confidential Iraqi Kurds Tanea Kader Hussien from G. S. M Shelton (Middle East Department) to R .c. White Esq. Home Office Luar House Date 19 July 1978 .

(140) NBR 348/3 FCO 8/3028 Secret Draft letter Iyada Kanan AL- Sided From Private Secretary to J.A. Ingman Esq. Home office (Undated).

(141) أسامة أحمد راضي، السياسة الخارجية الإيرانية المعاصرة تجاه المشكلة الكردية، شركة

القدس للنشر والتوزيع، (مصر - 2012)، ص ص 314 - 315 للمزيد من التفاصيل

عن الثورة الإيرانية ينظر : محمد رحيم عيوضي، انقلاب اسلامي و رشى هاى تاريخي

آن ، دانشگاه پیام نور ، (تهران - د . ت)، ص ص 140 - 147 ؛ جعفر حسين نزار،

الثورة الإسلامية في إيران : وقائع وأحداث، (إيران - 1979)، 15 وما بعدها

(142) تأسس الحزب الديمقراطي الكوردستاني - إيران في 16 آب 1945 بمدينة مهباد في

كوردستان الشرقية، و انبثق الحزب المذكور من جمعية إحياء كوردستان

(كومهلهى ژيانهوهى كورد - ژ.ك)، التي تأسست في 16 أيلول 1942، وكان قاضي

محمد أول رئيس لهذا الحزب، وشهد الحزب فترة تراجع و انقسام، عقب انهيار

جمهورية كوردستان الى سنة 1978. للمزيد من التفاصيل ينظر: عهبدولرهمان

قاسملوو، كوردستان وكورد، و : عبدالله حسن زاده، دهزگای جاپ و بلاوكردنهوهى

روزههلات، ج 8، (ههولير - 2014)، ل ل 88 - 95 ؛ وليم أيغلتن الابن، جمهورية

مهباد، ت : جرجيس فتح الله، ط 2، دارناراس، (اربيل - 1999)، ص 66.

(143) ولد في كانون الأول 1930، و عاصر جمهورية كوردستان في مدينة مهباد بكوردستان

إيران، وكان أول نشاطه السياسي في 1945 عندما قام بدور مهم في تأسيس اتحاد

الشباب الديمقراطيين في كوردستان الذي كان إحدى مؤسسات الحزب الديمقراطي

الكوردستاني - الإيراني و عمل في جميع مناصب الحزب إلى أن انتخب سكرتيراً للحزب

في المؤتمر الثالث عام 1973، درس اللغة والتاريخ الكوردي بجامعة السوربون في باريس

حتى عام 1961، عاد إلى كوردستان إيران في أواخر 1978 وقام برفقة عشرين ألف مقاتل من البيشمركة بحمل السلاح ضد الشاه محمد رضا بهلوي وسيطر على العديد من مدن كوردستان إيران، إلا أنه عقب الثورة الإيرانية وسيطرة آية الله الخميني على الحكم بأشهر عديدة تمكنت القوات الإيرانية من السيطرة على كوردستان الشرقية، و اغتالت الاستخبارات الإيرانية عبدالرحمن قاسملي في العاصمة النمساوية فيينا في 13 تموز 1989. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، بنگه‌ی ژین، (السليمانية - 2006)، ص ص 425 - 426.

⁽¹⁴⁴⁾ تأسس حزب الكادحين الثوريين في كوردستان إيران في 1969، نتيجة اليأس الذي أحاط بالحركة القومية الكوردية في إيران، ولكنها لم تعلن عن نفسها إلا في عام 1978، وهي استلهمت حركتها من الثورة الصينية، وأرادت ان تحاكيها من خلال خلق كوادر من الذين سيعودون إلى المراكز الصناعية والزراعية في كوردستان لتثقيف الجماهير وتعليمهم. وكان مؤسسي الحزب من سليلي العائلات النبيلة في بوكان وسقز و سنندج، على سبيل المثال كان كل من عبدالله مهتدي وعمر اليخانزاده من دي بوكري بوكان. ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ص ص 408 - 411

⁽¹⁴⁵⁾ قامت قوات الحرس الثوري الإيراني (باسداران) بإعتقال الكثيرين من الكورد في إيران من أعضاء الحزبين المذكورين وحتى من المتعاطفين مع الحزبين و إعدامهم، ودمرت الحكومة الإيرانية ما يقارب 271 قرية في كوردستان إيران، و خلال شهر تموز 1984 طردت القوات الإيرانية الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني من معاقله في هورامان بعد أن استعملت الطائرات المروحية للاستيلاء على القمم الجبلية والسيطرة على الريف المحيط بها. و مثلما فعل العراق، طردت إيران القرويين من المنطقة الحدودية لخلق حزام أمني وحرمان الثوار من المساعدة المحلية. للمزيد من التفاصيل ينظر : ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ص ص 401 - 423؛ نهوشيروان مستهفا ، په‌نجه‌كان يه‌كترى ئەشكين : ديوى ناوموهى روداوكانى كوردستانى عيراق 1979 - 1983، بلاوكردهوهى postfach، (المانيا - 1997)، ل ل 20 - 23.

⁽¹⁴⁶⁾ NBR 245/2 FCO 8/3394 Confidential Iranian Kurdistan (Middle East Department) November 1979 .

⁽¹⁴⁷⁾ NBR 245/2 FCO 8/3394 Confidential Kurdistan Etc From J.A.N Graham to Chancery (Med) , chancery Anakara 5 September 1979.

⁽¹⁴⁸⁾ NBR 245/2 FCO 8/3394 Confidential Iranian Kurdistan (Middle East Department) November 1979.

⁽¹⁴⁹⁾ مقابلة شخصية مع محمود عثمان في 1 / 11 / 2016.

- (150) NBR 245/2 FCO 8/3394 Confidential Iranian Kurdistan (Middle East Department) November 1979.
- (151) NBR 245/2 FCO 8/3394 Confidential From R.S. Graham (Middle East Department) to Mr. Tatham , Mr. Hannay o. a. 21 September 1979.
- (152) NBR 245/2 FCO 8/3394 Letter From E. P. Flint to Secretary Foreign Office Commonwealth 3 September 1979.
NBR 245/2 FCO 8/3394 Letter From T.A. Lwis (Miss) to Lord Carrington Foreign Commonwealth House of Common 10 th September 1979.
- (153) NBR 245/2 FCO 8/3394 Letter From E. P. Flint to Secretary Foreign Office Commonwealth 3 September 1979.
- (154) NBR 245/2 FCO 8/3394 Letter From D. E. Tatham Middle East Department to E. P. Flint Esq. (Undated).
- (155) NBR 245/2 FCO 8/3394 Confidential Human Right in Kurdistan HM Ambassadors , Tehran 5 September 1979.
- (156) روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية، ت: محمد إحسان، دار آراس، (أبريل - 2001)، ص ص 45 - 46 ؛ منهل إلهام عبدال عقراوي، فراس صالح خضر الجبوري و محمد حمزة حسين الدليمي، العلاقات التركية - الإيرانية 1923 - 2003، دار ابن الأثير، جامعة الموصل، 2013، ص ص 302 - 304.
- (157) The Economist 24 June 1978.
- (158) NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 From Minister of State to Anthony Steen Esq. M. P. House of Common 19 March 1979.
- (159) The Observer 11 March 1979.
- (160) NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 From Minister of State to Anthony Steen Esq. M. P. House of Common 19 March 1979.
- (161) أكدت اتفاقيات التي عقدت في السبعينات بين تركيا و العراق على أهمية المسألة الأمنية وحسن الجوار، ففي نيسان 1974 قام رئيس أركان الجيش التركي كنعان أيفرين بزيارة العراق، وأجرى الجانبان مفاوضات بشأن تنسيق الأعمال لقمع الحركة الكوردية. وفي 1978 أبرم معاهدة عراقية - تركية أثر زيارة أحمد حسن البكر إلى تركيا، والتي نسقت الجهود المشتركة بين الدولتين ضد الحركة الكوردية، فقد أشارت المادة الرابعة من المعاهدة، إلى الاتفاق على تسليم المتسللين فيما بين الدولتين، وعلى التنسيق بهذا الشأن. فقد أشارت اتفاقية 1978، إلى البنود التي وردت في الاتفاقيات السابقة بين العراق وتركيا بخصوص التعاون في قمع ((الحركات الانفصالية)) على جانبي الحدود، مثلما أشارت إليه في نصوصها أول اتفاقية عراقية - بريطانية - تركية في 5 حزيران 1926، إذ أشارت في 16 بنداً من بنودها الثمانية عشرة إلى مسألة ضبط الحدود و حسن الجوار، وكان الهدف الرئيسي من هذه النصوص كيفية التعاون في القضاء على الحركات الكوردية على جانبي من الحدود دون الإشارة إلى الكورد صراحة. واستمرت الإشارة في الاتفاقيات اللاحقة على هذه

البندود في حلف سعد آباد 1937، حلف بغداد 1955. حتى اتفاقيات عقد السبعينات. للمزيد من التفاصيل عن مواد هذه المعاهدات المتعلقة بالحالة الأمنية على جانبي الحدود التركية - العراقية ينظر: السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 3، ص ص 338 - 339 ؛ أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية - التركية : الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، (عمان - 2010)، ص ص 27، 30 - 31 ؛ بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق: الجاران الحائران، دار الزمان، (دمشق - 2009)، ص ص 140 - 141؛ م.س. لازاريف وآخرون، تاريخ كوردستان، ت: عبيد حاجي، دار سبيريز، (دهوك - 2006)، ص 340 ؛ جمال فتح الله طيب ، سهرجاوى بيشوو، ل 227 - 228 .

(162) NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 Confidential H. D. Macpherson British Embassy Ankara to I. J. Rawlinson Esq. (Southern European Department) FCO 11 April 1979

(163) وهو رئيس أركان الجيش التركي، الذي أقدم على الانقلاب في 12 أيلول 1980 و أصبح رئيس البلاد المؤقت إلى حين انتخابه في 9 تشرين الثاني 1982 رئيساً للجمهورية التركية وبقى في منصبه الى 9 من تشرين الثاني 1989، توفى في 9 أيار 2015. طلال يونس الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية 1945 - 1983، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 1999، ص 138.

(164) NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 Confidential H. D. Macpherson British Embassy Ankara to I. J. Rawlinson Esq. (Southern European Department) FCO 11 April 1979.

(165) للمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية - التركية : الواقع والمستقبل، ص ص 49 - 51، 212 وما بعدها.

(166) NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 Letter From Anthony Steen M. P. to David Owen M. P. Secretary of State Foreign and Commonwealth Office March 17 th 1979.

(167) NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 From T. L. A Daunt Southern European Department to Mr. Bullard 15 March 1979.

NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 From the Minister of State Frank Judd to Anthony Steen Esq. 19 March 1979 .

(168) NBR 245/2 FCO 8/ 3394 Confidential From J. A. N Graham to (Med Chancery). Ankara 5 September 1979 .

(169) Ibid.

(170) NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 Confidential From I. J. Rawlinson (Southern European Department) to W. M. L Dickinson Esq. Ankara 7 December 1979 .

(171) للمزيد من التفاصيل ينظر : سامي عبدالرحمن، المصدر السابق، ص ص 74 - 81.

(172) مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني مع هومه رشيخ موس في 24 / 9 / 2016.

(173) NBR 245/2 FCO 8/3394 confidential Teletype from chancery Baghdad 14 March 1979. ,

NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 from I. J. Rawlinson southern European department to W. M. Dickinson Esq. Ankara 7 December 1979.

(174) NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 Confidential Teletype From A. J. Stirling Baghdad to FCO , Ankara Moscow. 8 November 1979.

(175) NBR 245/2 FCO 8/3394 From D. A. Tatham (Middle East Department) to Miss Hopkins 7 December 1979 .

(176) NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 Confidential W. M. L. Dickinson British Embassy Ankara to I. J. Rawlinson Esq. (Southern European Department) FCO , Chanceries Baghdad , Tehran, Athens , Nicosia, HMCG Istanbul , 18 December 1979.

(177) NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 From I. J. Rawlinson (Southern European Department) to Mr. Daunt , cc. Chancery , Ankara ,Colonel J. Davidson , Cabinet Office (MED) , Mrs. Gillon , Research Department 22 October 1979. NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 Confidential H. D. Macpherson to I. J. Rawlinson Esq. (Southern European Department) Foreign Commonwealth ,cc. Chanceries : J. A. Fortescue Esq. Washington , Chancery Tehran 12 September 1979. NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 From H.D. Macpherson to I. J. Rawlinson Esq. (Southern European Department) Foreign commonwealth Office , cc. Chanceries : Tehran, Baghdad, HMCG Istanbul 21 September 1979.

(178) ولدت في 13 تشرين الأول 1923 بغرانتام في لينكشاير بشرقى بريطانيا، درست

الكيمياء في جامعة أكسفورد بين عامي 1943 - 1947، في 1959 انتخبت نائبة في

مجلس العموم البريطاني، وهي أول امرأة ترأست حزب المحافظين من 1975 -

1990، كما إنها تولت رئاسة وزراء بريطانيا من 1979 لغاية 1990، عرفت بجرأتها

السياسية وبسياستها الاقتصادية الليبرالية، فبعد وصولها الى الحكم نفذت العديد

من الاصلاحات الاقتصادية، ونتيجة لذلك لقبت بالمرأة الحديدية (The Iron Lady)،

توفيت في 8 نيسان 2013 بلندن. للمزيد من التفاصيل ينظر :

John Campbell, Margaret Thatcher: Grocer s Daughter to Iron Lady, Vintage Books , 2009, London ,pp 1 – 132

(179) Margaret Thatcher, The Downing Street Years, Harper Press,5 Publishing, London , 2011, pp 86- 87.

(180) NBR-NBP 245/1 FCO 8/3647 Confidential, From C. J. S. Rundle (Department Research) ,to Mr. Lapmort (MED), 18 February 1980.

(181) NBR-NBP 245/1 FCO 8/3647 Confidential, From A. J. D. Stirling British Embassy Baghdad, to H. D. A. C. Miers Esq. CMG (Middle East Department), 28 February 1980.

الفصل الثاني

مجلس العموم البريطاني و القضية الكردية في العراق

- **المبحث الأول:** موقف أعضاء مجلس العموم البريطاني من السياسة العراقية تجاه الكُرد عقب اتفاقية الجزائر 1975 - 1976
- **المبحث الثاني:** اتصالات الحركة الكردية في العراق مع مجلس العموم البريطاني 1977 - 1978
- **المبحث الثالث:** مجلس العموم البريطاني و مسألة المنح الدراسية للطلبة الكُرد في الجامعات البريطانية 1975 - 1978

يعد البرلمان البريطاني أكثر الأنظمة البرلمانية الغربية تطبيقاً للديمقراطية، وقد أصبح البرلمان البريطاني يمثل السلطة الحقيقية، إذ تحمل مسؤوليات الحكم بعد صراع طويل بين الملك والبرلمان لصالح هذا الأخير، ولم يعد للملك سلطاته التقليدية، فتحول إلى رمز للدولة، دون أن يتدخل في الممارسات الفعلية للسلطة وبمعنى آخر أصبح البرلمان يضم الحكومة والمجلس النيابي معاً⁽¹⁾.

وينقسم البرلمان البريطاني إلى مجلسين هما مجلس اللوردات ومجلس العموم، بالنسبة إلى مجلس اللوردات كان يتمتع بنفس اختصاصات مجلس العموم فكان من الضروري موافقة المجلسين لإصدار أي قانون حتى إصدار قانون في عام 1911 والذي بمقتضاه تقلصت الكثير من الصلاحيات التي كان يتمتع مجلس اللوردات بها والتي أصبحت غالبيتها ضمن سلطة مجلس العموم⁽²⁾.

يتكون مجلس العموم البريطاني من 650 عضواً منتخبين لمدة خمس سنوات، ومن اختصاصاته حق اقتراح القوانين، ومناقشة مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة، والتصويت على مشروع القانون والموافقة عليه بمعرفة مجلس اللوردات، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتي من مظاهرها حق توجيه الأسئلة للحكومة وأيضاً حق تأجيل مناقشة بعض الموضوعات التي تقدمها الحكومة، فضلاً عن أن مجلس العموم يضم العديد من اللجان بعضها مؤقتة وبعضها دائمة، مثل لجنة الأمن، ولجنة السياسة الخارجية وبعضها لجان مختارة والتي تُشكّل بناءً على شكوى مقدمة للمجلس أو إجراء تحقيقات في الجهاز الحكومي⁽³⁾.

أدرك قادة الحركة الكردية أهمية حجم مجلس العموم البريطاني وتأثيره في الساحة السياسية البريطانية والأوروبية، والدعاية التي ستمنح وتوفر للقضية الكردية إن أثيرت عبر أعضائها خلال جلسات انعقادها، ذلك أن أعضاء مجلس

العموم البريطاني يمكن أن يمارسوا ضغوطاً على الحكومة البريطانية ويحدثوا تغييراً في سياستها و يثيروا المجتمع البريطاني والرأي العام فيه، لذا سعت الحركة القومية الكردية في العراق إلى تكوين جماعة ضغط أو لوبي كردي داخل مجلس العموم البريطاني من بين أعضائه بالمانداة بضمن حقوق الإنسان والشعوب المضطهدة، فيلاحظ أن ممثلي الحركة الكردية و الأحزاب الكردية و القادة و السياسيين الكرد المقيمين في بريطانيا حرصوا على إقامة شبكة تواصل مع العديد من أعضاء مجلس العموم البريطاني. و كان للسياسي الكردي سامي عبدالرحمن على وجه الخصوص دور مهم في التواصل مع أعضاء مجلس العموم البريطاني، و حتى وزراء من الحكومة البريطانية. ومن الجدير بالذكر أن سامي عبدالرحمن كان يدعي أنه يمثل عموم الحركة الكردية العراقية في بريطانيا إلا أنه في الواقع كان يشغل رئاسة ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني في لندن فقط، وربما يكون إدعاؤه هذا هو من أجل أن يكون لموقعه تأثير أكثر في علاقاته داخل بريطانيا، و من خلال ذلك كان يوحد إبعائه سامي عبدالرحمن يرأسل أعضاء البرلمان البريطاني و الوزراء البريطانيين ويلتقي ببعضهم لدعم القضية الكردية والدفاع عن الشعب الكردي من داخل الحكومة البريطانية⁽⁴⁾.

كانت قيادات الحركة الكردية في العراق وبالأخص قيادات الحزبين الرئيسيين: الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني حريصين من خلال أقسام الإعلام و العلاقات الخارجية على إيصال صوت الشعب الكردي ومعاناته إلى العالم، وبالأخص الدول الأوروبية و في مقدمتها بريطانيا بسبب مكانتها الدولية، ودورها داخل الأمم المتحدة و المجتمع السياسي الأوربي، إلى جانب صحافتها العريقة و الواسعة الانتشار على المستوى العالمي. كما حاولت الحركة الكردية إقامة صلات مع الصحفيين البريطانيين، و تزويدهم بالتقارير التي تعبر عن واقع كردستان من خلال تعديت الجيش العراقي و ما تقدم عليه الحكومة العراقية من عمليات الترحيل و التعريب، وهذا ما أثار استياء الحكومة العراقية و وزراءها الذين أظهروا ذلك من خلال لقاءاتهم مع مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية، و أشاروا إلى

أن هناك تقارير متفرقة تنشر في بريطانيا بخصوص سياسة الحكومة العراقية تجاه القضية الكردية الغرض منها تشويه صورة الحكومة العراقية، فما كان من الجانب البريطاني إلا أن نصح الجانب العراقي بأن على الحكومة العراقية الاتصال بأعضاء مجلس العموم البريطاني والصحافة البريطانية لتأثيرهما الواسع النطاق في الرأي العام البريطاني، ولكي تتمكن من الدفاع عن وجهة نظرها في مجلس العموم البريطاني ومن خلال الصحافة البريطانية، لا سيما أن هناك تأييداً للكرد داخل مجلس العموم البريطاني⁽⁵⁾.

المبحث الأول

موقف أعضاء مجلس العموم البريطاني من السياسة العراقية تجاه الكُرد عقب اتفاقية الجزائر 1975 - 1976

تشير بعض المصادر الكُردية الى أن القضية الكُردية لم تحظَ بدعم البرلمان البريطاني، بل إن الحركة الكُردية وممثلاتها في أوروبا لم تكن تملك صلات و علاقة مع أحد من النواب البريطانيين خلال هذه المدة من نضال الحركة الكُردية في بريطانيا، وأن الكُرد المتواجدين في بريطانيا من القيادات وعناصر الحركة الكُردية لم يولوا هذه القضية أية اهتمام، بل كان معظمهم منصرفين إلى حياتهم وشؤونهم الشخصية فقط⁽⁶⁾. و إن كان في هذا شيء من الحقيقة إلا أنه أغفل الدور الكبير الذي كان يقوم به أشخاص عديدون من القياديين والناشطين الكُرد (أمثال سامي عبدالرحمن، شيركو عابد محمد، وجمال علمدار، لطيف رشيد)، إلى جانب الدور الذي كانت تقوم به ممثلية الحزبين الرئيسيين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، من أجل نيل عطف أعضاء البرلمان البريطاني ودعمهم بشكل عام⁽⁷⁾، والذي كان له أكبر الأثر في تكوين لوبي كُرد من أعضاء مجلس العموم البريطاني، إذ خلقوا العديد من المشاكل للحكومة البريطانية وأضرروا بعلاقاتها مع الحكومة العراقية نتيجة دفاعهم المستمرة عن مختلف قضايا الشعب الكُرد. إن الاطلاع على التقارير الرسمية الحكومية في أرشيفات الدول الأوربية يسلط الضوء

على الكثير من الأحداث والجوانب الخفية من نضال الحركة الكردية في أوروبا، والسياسات الأوروبية تجاه القضية الكردية.

كانت الحكومة البريطانية على دراية تامة بأن الحركة الكردية والشعب الكردي يحظيان بدعم عدد وافٍ من الأعضاء أمثال (ستان نيونز Stans Newns)، راسل جونستون Russell Johnstn، كينث لي Keenth Lee، بام كوفيلد Pam Goffeilds، أيان كرسيت lan crist، فيليب وايت هيدهد Phlip Whitehead، أيان سبروت lan Sproat، نورمان أتيكسنون Norman Atkinson، مايكل ماكنار ويلسون Micheal M. Wilson، أيري نيف Eary Niv، أيفلين كينغ E. King، و السير برنارد براين Brnerd، جيمي كوربن Jimy Corbin، مارتن فيلنري Martin Fellneri، و تيري يوفي Terry Yoffie) في مجلس العموم البريطاني والذين كانوا نشيطين ودؤوبي الحركة خلال جلسات البرلمان البريطاني في الدفاع عن القضية الكردية بشكل عام، وفي الحقيقة كانت الحكومة البريطانية تتخوف من دور هؤلاء الأعضاء في إظهار اهتمامهم، وحرصهم على الدفاع عن قضايا الشعب الكردي لأن ذلك يؤثر للغاية على مصالحها مع العراق وتركيا وإيران⁽⁸⁾. كما كانت المنظمات الكردية على غرار (حركة تضامن كردستان ومكتب ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني في لندن) تحظى بدعم أعضاء مجلس العموم البريطاني، وكانوا على تواصل معهم، إذ أن الناشطين الكرد والقيادات الكردية في بريطانيا كانت تلجأ إلى أعضاء مجلس العموم هؤلاء عند وجود أية مشكلة حيث كانوا بمثابة نقطة لإنطلاقهم للتأثير في المجتمع البريطاني، والتواصل مع الحكومة البريطانية.⁽⁹⁾

إن هذا الأمر جعل الحكومة العراقية تعتقد بأن الحكومة البريطانية تدعم الكرد والقضية الكردية في العراق من خلال أعضاء مجلس العموم البريطاني. وفي الواقع أن مجلس العموم البريطاني كان ذا حضور وحركة نشطة لدعم القضية الكردية، و طالب الحكومة البريطانية مرات عديدة بمساندة الشعب الكردي الذي يجابه ظروفًا إنسانية وسياسية صعبة. فأثناء انعقاد إحدى دورات مؤتمر (جنيف حول القانون الدولي الإنساني القابل للتطبيق في النزاعات المسلحة The Geneve

Conference on International Humanitarian Law Applicable in Armed Conflict 1975 (10) في شباط - نيسان 1975 دعا عدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني، أمثال بام كوفيلدز Pam Goffields و أيان كرسيت I. Grist، الحكومة البريطانية، من خلال وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث، جيمس كالاهاان (الذي شارك في دورته المنعقدة في 14 - 18 آذار 1975) إلى العمل من أجل منح الحركة القومية الكردية في العراق مقعداً في مؤتمر جنيف، لكي تستطيع من خلالها الحركة الكردية إيصال صوت الشعب الكردي وقضيته الأساسية إلى العالم أجمع. كما أبدى النائبان قلقهما الشديد بشأن الوضع السياسي والإنساني للشعب الكردي في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يرزحون تحت وطأتها عقب اتفاقية الجزائر في آذار 1975 ونهاية الحركة الكردية المسلحة جراء سياسات الحكومة العراقية غير عادلة والتعسفية تجاههم. لقد بينت العضوة بام كوفيلد أنه بعد قراءتها لتقارير العديد من الصحف البريطانية بخصوص الوضع الإنساني الذي يمر به الشعب الكردي في العراق والمشكلات المعقدة في كردستان ((والتي تعتبر تهديداً، وعملية دمجهم (يقصد الكرد) مع العرب و الأتراك كمحاولة لمنعهم من الحصول على الاستقلال و انتزاع المناطق الغنية بالنفط الواقعة في أراضيهم)) (11).

أجاب كالاهاان العضوين في تعبير عن موقف الحكومة البريطانية بما يلي ((لا أستطيع أن أقبل بأن تتحمل الحكومة البريطانية الحالية أية مسؤولية تجاه الوضع الحالي في شمال العراق، على الرغم من أن حكومة صاحبة الجلالة والحكومة العراقية في إعلانهما لعام 1922 أترفوا بحق الكرد بقدر معين من الحكم الذاتي (...)) (12).

و على الرغم من أن الوزير البريطاني أبدى قلق الحكومة البريطانية من الناحية الإنسانية لمعاناة الشعب الكردي إلا أنه أوضح أن ((هناك قيود قاسية و صارمة لما يمكن أن نقوم به أو سنقوم به ... ولا أعتقد بأن أي إجراء من قبلنا سوف يعمل على تحسين الوضع في هذه المنطقة ... بل إن أي إجراء من قبل الحكومة

[البريطانية] سوف يؤدي إلى فشل تحسين الوضع في شمال البلاد، كما سيؤدي في الوقت إلى إضعاف العلاقات البريطانية - العراقية ((¹³).

و طالبت عضوة مجلس العموم بام كوفيلدز في رسالة أخرى مؤرخة في 18 آذار 1975 إلى وزارة الخارجية البريطانية أيضاً للتدخل لمعالجة ((المأزق الكردي)) على حد تعبيرها، وأن تحاول تحسين أوضاع الشعب الكردي في ظل الظروف المأساوية التي يزرعون تحت وطأتها لأنهم أصبحوا ضحايا الاتفاق العراقي - الإيراني، و طالبت كوفيلد الحكومة البريطانية بالتدخل والعمل قدر الإمكان للتخفيف من معاناة الشعب الكردي⁽¹⁴⁾.

و في بداية شهر نيسان 1975 و خلال إحدى جلسات مجلس العموم البريطاني وجه عدد من أعضائه أسئلة إلى وزراء الحكومة البريطانية الحاضرين في هذه الجلسة عن سبب صمتهم، و وقوف الحكومة البريطانية موقف المتفرج على الوضع الجديد في كردستان ومعاناة الشعب الكردي خلال الأحداث الأخيرة و كانت إجابة وزراء الحكومة البريطانية بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع التدخل في الشؤون الداخلية للحكومة العراقية، لأن محاولة مساعدة الشعب الكردي ستؤثر بشكل سلبي على العلاقات البريطانية - العراقية⁽¹⁵⁾.

و أوضحت كوفيلدز إنه من دون تمثيل للکرد في مؤتمر جنيف فإنهم لا يحصلون على أي اعتراف دولي حول معاناتهم و أن العالم لن يتعرف على المعاملة غير الإنسانية التي تعاملهم بها الحكومة العراقية و حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، و أن اتفاقية الجزائر ((قد تمت هندستها في صالح العراق، ليكون له دفاعات قوية أمام الجبال الكردية ...)) ومضت النائبة البريطانية تهاجم حكومتها والسياسة البريطانية تجاه الشعب الكردي في العراق، فأشارت إلى ذلك بقولها: ((نجد أن بريطانيا أظهرت جبناً غير طبيعي وغير اعتيادي في المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط، ويبدو أن النفط العامل الأكثر أهمية في تعاملنا مع العرب، ولكن يجب أن تكون هنالك نظرة للحياة الإنسانية أيضاً و للسعادة التي تتجاوز النفط فهل تستطيع بريطانيا أن ترفع رأسها وترى أن الناس يقتلون هنالك بالجملة)) وفي

الأخير دعت كوفيلدز الحكومة البريطانية ومجلس العموم البريطاني أيضاً إلى عمل كل ما من شأنه تخفيف معاناة الشعب الكردي ومساندته في محنته السياسية والإنسانية⁽¹⁶⁾.

جاء رد وزارة الخارجية البريطانية بأن بريطانيا امتنعت عن التصويت الذي يعطي التمثيل في هذا المؤتمر إلى حركات تحرر معينة كالحركة الكردية، وأن بريطانيا ليس لديها أي موقف رسمي تجاه هذه القضية، وأن وزارة الخارجية ترى بأنه لا يوجد ما يمكن أن تفعله الحكومة البريطانية والوزارة من أجل تحسين الوضع في كردستان، على الرغم من أن الوزارة تعرب عن قلقها الإنساني وتشاطر شعور عضوة مجلس العموم البريطانية بام كوفيلدز بخصوص الظروف التي تفرضها الحكومة العراقية على الشعب الكردي، والأوضاع المزرية التي تواجه عامة هذا الشعب جراء سياسات الحكومة العراقية⁽¹⁷⁾.

في السياق نفسه انتقد عضو مجلس العموم البريطاني راسل جونسون Russell Johnston وزارة الخارجية البريطانية بخصوص سياسة الحكومة البريطانية السلبية تجاه الكرد في العراق، وعدم تحركها من أجل عمل أي شيء تساعد به الشعب الكردي في إنهاء معاناته أو التقليل منها، فيما رد عليه وزير الخارجية البريطاني بأن التغيير المفاجئ والمساوي في أوضاع كردستان جعل الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقدم على أي عمل سوى ((إبداء القلق من الناحية الإنسانية))⁽¹⁸⁾.

جلبت مساعي أعضاء مجلس العموم البريطاني المذكورين اهتمام الصحافة البريطانية، فيلاحظ ان الصحفي البريطاني أيان كولفن Ian Colvin من جريدة ديلي تيلغراف دعا الحكومة البريطانية إلى الاستجابة لدعوات أعضاء مجلس العموم البريطاني، وانتقد القادة البريطانيين بخصوص تجاهلهم لمطالبات العضوين بام كوفيلدز وراسل جونسون لدعم القضية الكردية والشعب الكردي في العراق، و أوضح الصحفي البريطاني أن على الحكومة تلبية نداءات أعضاء مجلس العموم البريطاني، لأنها تتحمل مسؤولية تاريخية تجاه الشعب الكردي، وأن الحكومة

البريطانية لم تدعمه وتساند جهود هذين العضوين اللذين لم يتلقيا أي دعم رسمي من القيادة السياسية في بريطانيا فذكر ((هناك اثنان من أعضاء البرلمان دعما القضية الكردية، إلا أنهما لم يحصلوا على أي دعم رسمي ...))، كما أشار الصحفي نفسه إلى الأوضاع المحزنة التي يعيشها الشعب الكردي بسبب سياسة الحكومة العراقية، مضيفاً صوته وداعماً جهود العضوين المذكورين سابقاً بقوله ((من الناحية السياسية تعد هذه الحالة إبادة جماعية - دعونا أن لا نتقزز من هذا المصطلح - فإن الأمر مهم، ولماذا ؟ لأن هناك نفطاً في الأراضي الكردية، وأن العرب يريدون فرض سيطرة تامة على هذه المنابع ؟ ... ويتلقون الدعم من روسيا السوفيتية. ولو أن بريطانيا تحملت بعض المسؤولية عن الوعود التي قطعتها بعد الحرب العالمية الأولى في هذه الحالة كان من الأولى أن يكون للکرد حقوق أساسية متضمنة في ميثاق حقوق الإنسان في الوقت الذي ليس لديهم أي شيء في الوقت الحاضر ...))، وفي الأخير دعا الصحفي البريطاني المجتمع البريطاني إلى مساندة دعوات أعضاء مجلس العموم البريطاني للدفاع عن الشعب الكردي بقوله ((إن بريطانيا هي أنت و أنا))⁽¹⁹⁾. في إشارة إلى انتقاد دور الحكومة البريطانية وتعاملها السلبي تجاه الشعب الكردي التي أصبحت لا تمثل موقف الشعب البريطاني في هذا الموضوع.

عمل السفير البريطاني في بغداد جراهام بالتنسيق مع قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية على طمأنة مجلس العموم البريطاني وأعضائه المدافعين عن القضية الكردية والمنادين بالتحقق مما يجري في كردستان، واجراءات الحكومة العراقية عقب اتفاقية الجزائر 1975. فقد زار السفير البريطاني كردستان في شهر تموز 1975 وكتب في تقريره أن الأوضاع مستقرة في كردستان، وأن الحياة الطبيعية عادت إليها، على الرغم من أنها وبالأخص المناطق الحدودية مع إيران كانت في الأشهر الأخيرة مسرحاً خطيراً للحرب. وبالمقابل نقل أي تي أم لوكاس مسؤول قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية وجهة نظر السفارة البريطانية وما ورد في تقرير السفير البريطاني عن زيارته المذكورة إلى أعضاء مجلس العموم البريطاني المنادين بالدفاع عن الشعب الكردي. وجاء في وثيقة مرسله من لوكاس

إلى السفير البريطاني في بغداد بتاريخ 24 تموز 1975 بأنه ذكر لهؤلاء الأعضاء ما يلي: ((إن كردستان يسودها السلام، وأنا أوضحنا لأعضاء البرلمان والآخرين أن فترة السلام سوف تجعل المجموعات الإثنية المختلفة أقل قلقاً فيما بينهم، وأن الفلاحين الكرد يعودون أيضاً إلى مزارعهم ...)) لكن قسم الشرق الأوسط لم يستطع أن ينكر أن عديد القرى في جومان وگه لاله وحاج عمران (شمال شرق محافظة أربيل) قد هجرت تماماً لكونها أصبحت مسرحاً للأحداث الأخيرة⁽²⁰⁾.

إن دعوات بعض أعضاء مجلس العموم البريطاني أثارت قلق الحكومة البريطانية للغاية من أن يؤدي ذلك إلى تراجع منحى العلاقات البريطانية - العراقية التصاعدي في الفترة الأخيرة، التي بدأت تشهد تزايداً إلى حد ما في العلاقات التجارية في تلك الفترة، وخصوصاً فيما يتعلق بصفقات الأسلحة البريطانية⁽²¹⁾. فقد سعت بريطانيا بعد انسحابها من منطقة الخليج العربي في نهاية 1971 إلى تقوية علاقاتها الاقتصادية والتجارية والسياسية مع الحكومة العراقية على غرار علاقاتها مع الدول الخليجية⁽²²⁾ ومن الواضح أن نداءات بعض أعضاء البرلمان البريطاني وفاعليتهم داخل وخارج قاعات البرلمان بلندن قد لاحظها رجال الحكومة العراقية والسفارة العراقية في لندن، ولهذا جاءت الانتقادات العراقية، أن لم يكن بالإمكان تسميتها بالتهديدات العراقية. و من اللافت للنظر أن هنالك بعضاً من أعضاء البرلمان البريطاني حاولوا دعم الحكومة العراقية فيما يخص سياساتها تجاه القضية الكردية في العراق وإجراءاتها في كردستان، ويبدو أن ذلك تم بدعم وتنسيق بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية، وبترتيب وتخطيط وتأييد السفارة البريطانية في بغداد التي كانت تحاول تحسين العلاقات البريطانية - العراقية و إزالة المعوقات التي تحول دون تطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين وتلحق الضرر بالمصالح البريطانية السياسية والاقتصادية على الساحة العراقية.

كانت الحكومة العراقية تبذل جهودها على الدوام لتقوية صلاتها بأعضاء مجلس العموم البريطاني من أجل كسبهم إلى طرفها، إذ كان الملحق العراقي في لندن يدعو الصحفيين البريطانيين وأعضاء مجلس العموم البريطاني إلى زيارة

كردستان العراق وكتابة تقارير إيجابية عن أوضاعها العامة، و كان قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية من الداعمين لاقتراح الملحق العراقي في لندن⁽²³⁾. بل إن السفير البريطاني في العراق جراهام كان يصر على تنظيم زيارات لأعضاء مجلس العموم البريطاني إلى كردستان الذين كانت السفارة العراقية في لندن تقدم لهم التسهيلات اللازمة للذهاب إلى هناك. وكان جراهام يرى صعوبة نقلهم أي نقد، وأضاف بأنه سيرى ما يستطيع أن يفعله⁽²⁴⁾.

في إطار هذه السياسة زار عضو البرلمان البريطاني ديفد كروش David Crouch (عضو مجلس العموم عن كانتربري) بصحبة اثنين من أعضاء البرلمان وهما: روي هيويز Roy Hughes و روبرت هيكس Robert Hicks كردستان العراق وقاموا برحلة إلى أربيل ورواندوز بين 17 - 27 أيلول 1976، كما أجروا عدداً من اللقاءات مع بعض المديرين العاميين في منطقة الحكم الذاتي وبعض أعضاء المجلس التشريعي في منطقة الحكم الذاتي في أربيل⁽²⁵⁾، ومما يدل على أن هذه الزيارة كانت بدعم من الحكومة العراقية، وأن هؤلاء الأعضاء من مجلس العموم البريطاني قد وُظفوا لخدمة مصالح الحكومتين البريطانية والعراقية، ما كتبه السفير العراقي في لندن طه داوود عن هذه الزيارة في صحيفة صندي تايمز Sunday Times وإشارته إلى أن هؤلاء الأعضاء كانوا يأخذون حريتهم في التنقل، وأبدوا إعجابهم بما حققتة الحكومة العراقية في كردستان من توفير الأمان، وأنه لا يوجد ما يهدد السكان في كردستان، وأن الأهالي كانوا يعبرون عن ذلك دون أية مخاوف أو ضغوطات. وأشار السفير العراقي إلى ما ذكره أولئك الأعضاء عن لقائهم بالكرد وقولهم ((أُتيحت لنا فرصة للالتقاء معهم [يقصد الكرد] في قراهم حيث كانوا يعبرون عن سعادتهم، ولم يكونوا تحت أي اضطهاد من أي نوع كان. وكنا قادرين أيضاً على التحرك بحرية في المدن و القرى، و نتحدث إلى الناس، وان نذهب إلى المقاهي والدكاكين))⁽²⁶⁾.

ومن الجدير بالذكر أن أعضاء مجلس العموم البريطاني ألتقوا في أثناء زيارتهم هذه مع مسؤولين حكوميين و مع أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي في

كردستان، ومن الطبيعي أن يتحدث هؤلاء بما يخدم وجهة نظر الحكومة العراقية وسياساتها في كردستان. ومع أن أعضاء مجلس العموم ألتقوا بعامة الشعب إلا أن ذلك لم يكن بعيداً عن رقابة الحكومة العراقية وأجهزة حزب البعث، لأن هذه الزيارة تمت بإشراف الحكومة العراقية لخدمة أهدافها، وإيصال وجهة نظرها إلى أعضاء مجلس العموم البريطاني و المجتمع البريطاني. لذلك لم تكن الحكومة العراقية لتسمح تحت أية ظروف بعدم تحقيق الهدف من تلك الزيارة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أعضاء مجلس العموم لم يحاولوا السفر إلى الجهات المعزولة والحدودية التي كانت تعاني تحت الحصار العسكري والاقتصادي اللذين فرضهما الجيش العراقي. هذا فضلاً عن أن الصحافة البريطانية والتقارير البريطانية، وأيضاً جلسات مجلس العموم البريطاني، قد تناولت بصورة وافية للغاية عمليات ترحيل وتهجير الكُرد من كردستان إلى جنوب العراق، في حين أن أعضاء مجلس العموم البريطاني الذين قاموا بهذه الزيارة لم يحاولوا التعرف أو حتى الاستفسار عن أوضاعهم أو عن مصيرهم المجهول⁽²⁷⁾.

و من الملاحظ أن السفير البريطاني في العراق كان قد قام خلال الوقت نفسه بجولة لزيارة مدن وقرى كردستان، أبتدأها من مدينة الموصل، و ثم مدن أربيل وشقلاوة ورواندوز واستمرت جولته إلى السليمانية وكركوك ودرينديخان و ضواحيها في طريق عودته إلى بغداد، التي قابل فيها عضو مجلس العموم البريطاني روبرت هيكس و قد ذكر الأخير للسفير البريطاني إن لقائه بالمسؤولين في المجلسين التنفيذي⁽²⁸⁾ والتشريعي والمدراء العاميين في منطقة الحكم الذاتي ترك انطباعاً لديه بأنهم مستقلون في إدارتهم و في طريقة تعبيرهم، وأنهم يمارسون نفوذاً إلى درجة ما على الساحة العراقية لمصلحة كردستان، إلا أن روبرت هيكس لم يستطع أن ينكر أن هيئة الحكم الذاتي التي تسيطر وتدير شؤون كردستان لا تعدو أن تكون واجهة للحكومة العراقية و منفذة لسياساتها في كردستان⁽²⁹⁾.

بعد عودة ديفد كروش عضو مجلس العموم البريطاني من زيارته إلى كردستان العراق أجرت هيئة الإذاعة البريطانية مقابلة معه قام بها الصحفي بريان

ويدليك Brian Widlake في 28 أيلول 1976، وقد مدح كروش السلطات العراقية كثيراً بخصوص سياستها تجاه القضية الكردية في العراق وإجراءاتها في كردستان، بل إنه عد العراق نموذجاً يحتذى به في مجال المحافظة على حقوق الأقليات، لأن حقوق ((الكرد والأقليات مصانة))، وأن على الحكومة البريطانية الاقتداء بها و السير على منوال السياسات العراقية، فذكر بهذا الشأن ((إن ما قام به العراقيون في كردستان مثال جيد جداً بتفويض السلطة ضمن حدود الدولة. وبكل تأكيد فإنهم قد فوضوا و أعطوا المسؤولية لكل أنواع النشاطات الحكومية [إلى الكرد]، كما يجب علينا أن ن فكر بتفويض [السلطة] مثل هذا البلد في إسكتلندا و ويلز...))⁽³⁰⁾.

في الأخير قال كروش مثلما أن الحكومة العراقية حريصة على وحدة الأمة فإنها أيضاً تحترم وجود الأقليات وتصون حقوقها داخل أراضيها ضمن إطار هذه الأمة، وأن الحكومة العراقية تحاول من خلال سياساتها وإجراءاتها الجديدة ((المحافظة على وحدة العراق و وحدة الأمة، وينبغي عليّ أن أقول بأننا أخذنا انطباعاً جيداً من روحيتهم التي تبدو بأنها تتطور بعد سنوات عديدة من النزاع والصراع))⁽³¹⁾.

استناداً إلى نتائج هذه الزيارة، حاولت الحكومة العراقية فتح المجال لدعوة عدد آخر من أعضاء البرلمان البريطاني المتعاطفين مع القضية الكردية في العراق لزيارة كردستان العراق إلا أنها لم تكن موفقة في محاولتها هذه⁽³²⁾.

يبدو أن مساعي الحكومتين البريطانية والعراقية لدفع العديد من أعضاء مجلس العموم البريطاني لزيارة كردستان من أجل دعم توجهات الحكومة العراقية وسياساتها هناك لم تلق نجاحاً كبيراً، فبعد زيارة الأشخاص المذكورين من أعضاء مجلس العموم البريطاني لم تكن هناك زيارات أخرى ضمن السياق نفسه، هذا إلى جانب أن الدعاية التي قام بها أعضاء مجلس العموم البريطاني الذين زاروا كردستان لكسب الرأي العام ومجلس العموم البريطاني بشأن السياسة العراقية في كردستان لم تلق نجاحاً و اهتماماً لدى أعضاء مجلس العموم البريطاني و الرأي العام، إذ لم تشر غالبية الصحف البريطانية إلى تلك الزيارات سوى المقالة التي

نشرها السفير العراقي في لندن طه داوود في صحيفة صنداي تايمز كما سبقت الإشارة. وفي الحقيقة فإن الوفد الزائر من أعضاء مجلس العموم البريطاني المتكون من ديفد كروش و روي هيوز و روبرت هيكس كانوا معروفين بميولهم وتعاطفهم و انحيازهم للحكومة العراقية. وقد أشار الى ذلك الناشط والسياسي الكردي شيركو عابد محمد الذي ذكر بهذا الخصوص ((يمكن للحكومة البريطانية والبرلمان إرسال لجنة تقصي حقائق تتسم بالاختصاص والنزاهة من جميع الجوانب، و يؤسفني أن أقول بأن هذه الخصائص لا تنطبق على الوفد البرلماني الذي ذهب برئاسة عضو البرلمان ديفد كروش الذي يعد من المحبين والمنحازين للعرب))⁽³³⁾.

الحقيقة أن نضال الشعب الكردي والحركة القومية الكردية كان يلفت انتباه أعضاء البرلمان البريطاني، ولم ينحاز غالبيتهم لطرف الحكومة العراقية على الرغم من قيام الحكومة العراقية بدعوتهم المستمرة لهم لزيارة كردستان. و إلى جانب دعم وزارة الخارجية البريطانية، وبالأخص السفارة البريطانية في بغداد والجهود الكثيرة الذي صرفها السفير جراهام وبالتعاون مع السفارة العراقية في لندن لنيل تأييد و دعم أعضاء البرلمان البريطاني، إلا أن غالبية أعضاء مجلس العموم البريطاني كانوا متعاطفين في تلك المدة بدرجة كبيرة مع معاناة الشعب الكردي، وكانوا على دراية باضطهاد الحكومات العراقية والإيرانية والسورية والتركية للکرد و بانتهاك حقوقهم القومية والإنسانية، و كان العديد منهم يدعون الحكومة البريطانية لدعم الحركة الكردية والضغط على الحكومة العراقية، وهذا أخرج موقف الحكومة البريطانية، لأن هذه النداءات من أعضاء مجلس العموم أدت إلى مزيد من الشكوك العراقية بأن الحكومة البريطانية تتبنى موقفاً مؤيداً للحركة الكردية في كردستان العراق⁽³⁴⁾.

المبحث الثاني

اتصالات الحركة الكردية في العراق مع مجلس العموم البريطاني 1977 - 1978

أدت اتصالات قادة الحركة الكردية بعدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني وتأكيدهم من متانة هذه الصلة، وثقتهم بهم لتقديم الدعم والمساندة للقضية الكردية في العراق إلى لجوء القيادة السياسية الكردية في العديد من القضايا والمسائل إلى أعضاء مجلس العموم البريطاني لإثارتها في جلسات المجلس لممارسة ضغط على الحكومة البريطانية، وبالتالي على القيادة السياسية العراقية إلا أن المصالح الاقتصادية والسياسية للحكومة البريطانية في عموم منطقة الشرق الأوسط، وبالأخص في العراق، وحسابات الحرب الباردة بين العسكريين الشرقي بقيادة الأتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقف حائلاً في أغلب المرات دون نجاح مساعي أعضاء مجلس العموم البريطاني المؤيدة للقضية الكردية في العراق.

في 31 مايس 1977 أرسل أحمد داقوري من لجنة العلاقات الدولية في الحزب الديمقراطي الكردستاني رسالة إلى عضو مجلس العموم البريطاني فيليب وايتهايد Phillip Whitehead طالباً الدعم العاجل في البرلمان البريطاني، من أجل إطلاق سراح المواطنين كرد من الذين أُلقت القبض عليهم الحكومة العراقية من

خلال حملة الاعتقالات العشوائية قامت بها والتي طالت عشرة مواطنين كُرد من مدينة السليمانية تحت ذريعة ((حضور اجتماعات للتنسيق وتنفيذ عمليات تخريب وإرهاب واغتيالات في مدينة السليمانية))، ففي الثالث من نيسان 1977 القت السلطات العراقية القبض على هؤلاء المواطنين الكُرد بتهمة محاولة اغتيال محافظ السليمانية في 12 كانون الأول 1976. كما أن المواطنين الكُرد أتهموا، حسب إدعاءات أجهزة الحكومة العراقية، بالتخطيط لاغتيال مدير التربية والتعليم في مدينة السليمانية، وأوضح القيادي في الحزب الديمقراطي الكُردستاني أن هذه الأسباب غير منطقية وواهية لا اعتقال المواطنين الكُرد وتعود أساساً إلى خوف السلطات العراقية وخشيتهم من المعارضة المستمرة والصامدة من الشعب الكُرد لحملة الإرهاب التي تديرها الحكومة العراقية ضد الكُرد، وأن السلطات العراقية في بغداد أظهرت بذلك وجهها الحقيقي للعالم. ولهذا دعا القيادي الكُردى عضو مجلس العموم البريطاني فيليب وايتهد أن يقف في مجلس العموم البريطاني مسانداً الشعب الكُردى في قضيته الرئيسية ((وتأييد الهدف الأساسي والمركزي للثورة الكُردية، وتحديدًا منح الكُرد الحكم الذاتي الحقيقي، في عراق ديمقراطي خالٍ من الشوفينية والدكتاتورية))، وقد رجا أحمد داقوري من عضو مجلس العموم السابق الذكر بذل كل الجهود لإنقاذ حياة هؤلاء المواطنين الكُرد الأبرياء، و استخدام جميع السبل تحقيق ذلك⁽³⁵⁾.

كما أرسل أحمد داقوري رسالة مماثلة إلى عضو مجلس العموم البريطاني نورمان أتيكنسون Norman Atkinson من أجل بذل كل الجهود داخل مجلس العموم البريطاني وخارجه لإنقاذ حياة هؤلاء المواطنين الكُرد العشرة⁽³⁶⁾، الذين ((اعتقلوا عشوائياً وحكم عليهم بالإعدام في 13 نيسان 1977]، ليكونو مجرد كبش فداء لعجز العصابة التكريتية الحاكمة عن إيقاف المد المتصاعد من الاضطرابات في البلاد. وهذا يحدث في الوقت الذي كانت الحكومة العراقية تدّعي بأنها ستكون أكثر تسامحاً...))، ودعا الداقوري عضو مجلس العموم البريطاني أتيكنسون إلى

بذل جميع المحاولات لدعم القضية الكردية في العراق، و فعل ما بوسعها لدرء الخطر عن حياة هؤلاء المواطنين الكرد⁽³⁷⁾.

بذل نورمان أتيكنسون وفيليب وايتهد جهوداً فعلية وجدية لإيصال هذه القضية إلى الحكومة البريطانية، وبالأخص وزير الخارجية البريطاني، وممارسة ضغوط كثيرة على الوزراء البريطانيين للدفاع عن الكرد أمام الحكومة العراقية. فقد اتصل نورمان أتيكنسون بوزير الخارجية البريطاني ديفيد أوين و أبلغه رسالة ممثّل الحركة الكردية في بريطانيا سامي عبدالرحمن بخصوص طلبه من الحكومة البريطانية الدفاع عن القضية المتعلقة بمصير المواطنين الكرد المعتقلين، و قد طلب أتيكنسون من وزير الخارجية بأن يكون ((التمثيل [الدبلوماسي] البريطاني في الجمهورية العراقية أكثر حزماً في إنقاذ هؤلاء))⁽³⁸⁾.

أما عضو مجلس العموم فليب وايتهد فقد بعث طلباً إلى وزير الدولة فرانك جود وأرفق بطلبه رسالة ممثّل الحزب الديمقراطي الكردستاني في بريطانيا، التي تتناول الأحداث التي ألقى خلالها القبض على المواطنين الكرد، و أبلغ عضو مجلس العموم البريطاني وزير الدولة بأنه يتوجب على الحكومة البريطانية اتخاذ جميع الخطوات لجعل الحكومة العراقية تتراجع عن قرارها الصادر بخصوص إعدام المواطنين الكرد العشرة، و أن ترفأ بحالهم، أو تخفف عنهم عقوبة الإعدام⁽³⁹⁾.

من الواضح أن مراسلات أعضاء المجلس العموم البريطاني، وخاصة مع وزارة الخارجية البريطانية، أثارت قلق دوائرها، ولهذا فقد تناول قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية هذا الموضوع مع السفير البريطاني في العراق جراهام. ويلاحظ أن قسم الشرق الأوسط وصف، في تقريره عن قضية المحكومين الكرد، عناصر الحركة الكردية ب((الإرهابيين)) و فعاليات الحركة الكردية المسلحة ب((النشاطات الكردية الإرهابية)) وأيضاً ب((النشاطات الإجرامية)) . وحسب تقرير وزارة الخارجية البريطانية فإن الحكومة العراقية منحت الحكم الذاتي للكرد، و عملت ما من شأنه، لتوفير حياة آمنة وطبيعية لهم في كردستان، كما قامت بتوفير

كل السبل التي تؤدي إلى تطوير المنطقة من الناحية الاقتصادية، إلا أن الفعاليات ((والنشاطات الإرهابية على الرغم من قتلها)) أعاققت جهود الحكومة العراقية في تنفيذ برنامجها، ومن أجل هذا فإن السلطات العراقية فرضت عقوبة الإعدام على منفي هذه ((النشاطات الإجرامية))⁽⁴⁰⁾.

أشار قسم الشرق الأوسط في تقريره المؤرخ في 16 حزيران 1977 إلى أن العلاقات البريطانية مع العراق بدأت تأخذ مسارها نحو التطور حتى الآن، بعد أن ((تضررت كثيراً جراء اتهام الحكومة العراقية الذي لم يكن في محله، للحكومة [البريطانية] بدعم القضية الكردية في العراق في عامي 1974 - 1975))، وأن أي احتجاج بريطاني لدى الحكومة العراقية الآن ضد إجراءاتها تجاه الكرد سيضر كثيراً بالعلاقات الثنائية، وسيعيد ويؤكد الاتهامات العراقية للحكومة البريطانية بدعم الكرد. فضلاً عن أن التدخل البريطاني لن يساعد المحكومين الكرد، كما أن بريطانيا لا تستطيع التدخل في تعديل الأحكام الصادرة من المحكمة العراقية، على الرغم من ((أن حكم الإعدام يبدو كريهاً ومقيتاً لبريطانيا)) . هذا إلى جانب أن السفير البريطاني في العراق رجح، وبقوة، أن المواطنين الكرد قد أُعدموا على الأغلب، وأوصى مسؤول قسم الشرق الأوسط الحكومة البريطانية ووزرائها بعدم التدخل في هذه المسألة قائلاً ((و أوصي سكرتير الدولة [للشؤون الخارجية] بأن لا يوافق على التدخل لدى الحكومة العراقية باسم هؤلاء الكرد))⁽⁴¹⁾.

نفذت وزارة الخارجية توصية قسم الشرق الأوسط، ففي ردها على طلب عضو مجلس العموم البريطاني نورمان أتيكنسون، دافعت عن إجراءات الحكومة العراقية تجاه الحركة الكردية والمحكومين الكرد، إذ سوّغت سياسات الحكومة العراقية بخصوص إعدام المواطنين الكرد بأنهم ((حاولوا الإضرار بالسلام و الاستقرار في شمال [العراق] وتنفيذ الاغتيالات ضد المواطنين والمسؤولين في هذه المنطقة))، كما ذكرت أن الحكومة العراقية سارعت إلى بذل كل الجهود لإعادة الحياة الطبيعية إلى هذا الإقليم من البلاد، وأن الكرد العائدين إلى المنطقة انخرطوا في خطط الاستثمار التي نفذتها الحكومة العراقية هناك، كما أكد وزير الدولة فرانك جود في رده على

أتيكنسون أن الحكومة البريطانية لن تتدخل رسمياً في هذه القضية عند الحكومة العراقية ليس لأنها تعد مسألة داخلية ((أو أننا نتجنب الظهور كمتطفلين فقط في الشؤون الداخلية للدول الأخرى)) ولكن بسبب أن الحكومة البريطانية لا تستطيع التغاضي أو التغافل عن العنف الذي يمارسه بعض الكرد في شمال البلاد ((وإن هؤلاء الناس منخرطون في أحداث أريهابية)) . فيما يتعلق بالعلاقات البريطانية - العراقية فإن وزير الدولة ذكر ((على الرغم من أن علاقاتنا مع العراق تحسنت إلا أنها ليست وثيقة، وأن أي احتجاج بريطاني لن يؤثر بشكل إيجابي على مصير المتهمين، كما أن ذلك سيؤدي بالفعل إلى إحياء الشكوك العراقية غير المبررة بدعم بريطانيا للكرد المتمردين، على الرغم من عدم وجود أي دليل مباشر على ذلك الإتهام)) . وأكد وزير الدولة على أن حكم الإعدام على المتهمين قد نُفذ بالفعل كما يبدو، لذا لا فائدة تترتجى من ((التدخل الرسمي))⁽⁴²⁾ .

استمر عضو مجلس العموم البريطاني فيليب وايتييد في الضغط على الحكومة البريطانية، ففي 30 حزيران 1977 قابل وايتييد وزير الدولة فرانك جود لبحث السبل الممكنة لنيل دعم الحكومة البريطانية للقضية الكردية في العراق، و بالأخص جعل الحكومة البريطانية تدفع السلطات في بغداد إلى إلغاء حكم الإعدام الصادر بحق المواطنين الكرد العشرة. أجاب فرانك جود في البداية بأن طلب العضو وايتييد المتعلق بتقديم طلب رسمي من الحكومة البريطانية الى الحكومة العراقية بخصوص هذه المسألة ليس ممكناً، و سيخلق لبريطانيا مشاكل من عدة أوجه، فإلى جانب الحساسية الكبيرة لدى الجانب العراقي بخصوص التدخل البريطاني لصالح القضية الكردية، فإن الحكومة العراقية ستعتقد أن المحكومين الكرد يحظون بدعم وحماية من الحكومة البريطانية، بالإضافة إلى إيواء بريطانيا للعديد من السياسيين من الحركة الكردية من كردستان العراق على أراضيها، وعلى الرغم من إنكار بريطانيا تلك التهم المزعومة إلا أنه يبدو أن القادة العراقيين لم يقتنعوا بوجهة نظر بريطانيا. كما ذكر وزير الدولة أن الحكومة البريطانية قلقة بخصوص تحسن وتطور علاقاتها مع العراق، و بالأخص في الوقت الحاضر، إذ يمكن أن يصبح العراق ذا

تأثير كبير و سلبي على استقرار منطقة الشرق الأوسط من ناحية، كما أن بريطانيا تمتلك مصالح تجارية في العراق من ناحية أخرى. و لكن وزير الدولة ذكر أيضاً أن الحكومة البريطانية لديها قلق حقيقي بخصوص حقوق الإنسان بشكل عام، و أنها لا تستثني أو تتجاهل هؤلاء المواطنين الكرد من قلقها الإنساني لأن ذلك ((سيكون موقفاً محرماً للمملكة المتحدة)). و قد نصح وزير الدولة عضو مجلس العموم و ايتهد بأنهُ من الأفضل الحصول على نتيجة جيدة لمصير هؤلاء الناس ((بدلاً من إطلاق التصريحات... التي لا تساعد من نريد مساعدتهم))، و أضاف جود ((إذا أظهرت الحكومة البريطانية اهتمامها بهذه القضية تحديداً فمن المحتمل أن يكون لذلك نتائج عكسية على علاقاتنا مع هذا البلد، و يقوض النفوذ البريطاني في العراق)) (43).

لم يكن وزير الدولة فرانك جود على قناعة و رضى من الموقف البريطاني، و لأنه تعرض للعديد من الضغوط من بعض أعضاء مجلس العموم البريطاني، فإنه أبلغ النائب و ايتهد بأنه سيقابل وزير الصحة العراقي الدكتور رياض إبراهيم حسين العاني في مساء اليوم نفسه، و أنه سيتحدث معه بهذا الشأن و يبلغه بأن الحكومة البريطانية تريد من الجانب العراقي أن يكون على دراية بأن الحكومة البريطانية تواجه في الوقت الحاضر ضغوطاً و مواقف صعبة من داخل مجلس العموم البريطاني فيما يتعلق بالقضية الكردية في العراق. و قال إنه بهذه الطريقة سيوصل رسالة الحكومة البريطانية و مجلس العموم البريطاني الى الجانب العراقي، و على الرغم من ذلك أراد و ايتهد مقابلة وزير الصحة العراقي المتواجد في لندن لمناقشة هذه المسألة معه، إلا أن وزير الدولة البريطاني فرانك جود ذكر له المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المواطنون الكرد العشرة حال مقابله لوزير الصحة العراقي و ذكر له ((يجب عليك أن تأخذ في الحسبان أنه من الممكن أنك تعرض بذلك حياة هؤلاء الناس إلى الخطر بدلاً من إنقاذهم)) (44).

هذا الموقف من وزير الدولة فرانك جود أقنع عضو البرلمان فيليب و ايتهد بالتدخل الحكومي البريطاني لصالح القضية الكردية في العراق، و بالأخص في

مسألة المواطنين الكرد العشرة التي حُكم عليهم بالأعدام، ولكنه طلب من وزير الدولة البريطاني أن يذكر في حديثه مع وزير الصحة العراقي ((أن أسوأ شيء يمكن أن يقدم عليه العراق هو تكثيف عمليات القمع التي أفادت التقارير بوقوعها في العراق... وأن هناك قلقاً متزايداً بخصوص هذه المسائل التي تحدث في هذا البلد))⁽⁴⁵⁾.

في نهاية اللقاء مع وايتهد أوضح فرانك جود أن وزارة الدولة للشؤون الخارجية البريطانية تعرب عن قلقها العميق فيما يخص حقوق الإنسان، وأنه سيوضح هذه المسألة مع وزير الخارجية البريطاني وأنه سيتدخل لدى الجانب العراقي بطريقته السالفة الذكر، كما وعد عضو مجلس العموم البريطاني أنه قبل محادثته للوزير العراقي سيتناول هذه القضية مع الحكومة البريطانية مع الإشارة إلى الضغوط التي يمارسها مجلس العموم البريطاني، وأنه اتصل بالحكومة البريطانية بخصوص وايتهد فيما يتعلق بالمسألة الكردية والمواطنين الكرد المعتقلين

(46)

لم يوافق قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية على تناول فرانك جود هذه المسألة مع وزير الصحة العراقي الذي كان في زيارة رسمية إلى لندن، فقد أشار سي. أس. أم شيلتون C. S. M. Shelton في تقرير صادر من قسم الشرق الأوسط موضحاً الموقف بخصوص التدخل في هذه القضية، حتى إن كان من النواحي الإنسانية حسب ما كان ينوي وزير الدولة فرانك جود تناولها في لقائه مع وزير الصحة العراقي. وجاء في تقرير قسم الشرق الأوسط أنه على الرغم من أن عضو البرلمان نورمان أتيكنسون كان قد أرسل رسالة بهذا الخصوص إلى وزير الخارجية ديفيد أوين طالبه بالتدخل لوقف حكم الإعدام الذي من المفروض أن ينفذ على المواطنين الكرد العشرة، والذين كانوا، حسب معلومات قسم الشرق الأوسط من بغداد، ((يحاولون تهديد السلام، وتخريب الاستقرار في شمال العراق، وتنفيذ عمليات اغتيال بحق بعض المواطنين والمسؤولين في هذه المنطقة)) . هذه الإجابة التي كانت من المفروض أن ترسل إلى العضوين نورمان أتيكنسون وفيليب وايتهد من قسم الشرق الأوسط لم تقنع وزير الدولة فرانك جود ورفض إرسالها إليهما، إلا أن

شيلتون عاد و حذر وزير الدولة من مخاطر أي احتجاج بريطاني لدى الحكومة العراقية، أو أن يبدي أي ممثل بريطاني اهتمامه أو ذكره لهذه المسألة الحساسة جداً، لأنها ستخلف عواقب سلبية على بريطانيا على الرغم من علم قسم الشرق الأوسط أن وزير الدولة فرانك جود كان قد قطع وعداً للنائب وايتهد بالاهتمام بهذا القضية ومناقشة مصير المعتقلين الكرد مع وزير الصحة العراقي الدكتور رياض إبراهيم حسين عند لقائه به في زيارة الأخير إلى لندن⁽⁴⁷⁾.

في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه، أي 30 حزيران 1977، التقى كل من فرانك جود و لوكاس مسؤول قسم الشرق الأوسط من الجانب البريطاني، و وزير الصحة العراقي الدكتور رياض إبراهيم حسين والسفير العراقي في بريطانيا طه داوود من الجانب العراقي، وتمحورت المحادثات التي ابتدأها وزير الصحة العراقي بالإشارة الى قوة العلاقات التي تربط الجانبين في المجال الصحي فذكر أن النظام الصحي في العراق مبني على غرار النظام الصحي في بريطانيا، و أن نسبة مهمة من الكادر الطبي العراقي يتخرجون من الجامعات البريطانية⁽⁴⁸⁾ كما أن نسبة 30% الى 35% من المستلزمات الطبية والأدوية المستعملة في العراق تقوم الحكومة العراقية باستيرادها من بريطانيا، و أن العلاقات بين العراق و بريطانيا كانت أكثر قوة ومتانة قبل عام 1958. و اتفق معه وزير الدولة و قال أنه يرجو أن تتطور العلاقات بين البلدين في جميع المجالات، كما أكد الوزير البريطاني بأنه كان قد تحدث بهذا الشأن مع السفير العراقي في لندن، و أنه يرجو تطوير العلاقات بين البلدين و يتطلع لتحقيق ذلك في زيارته المقبلة إلى العراق في كانون الأول 1977.

وتناولت المحادثات الصعوبات التي تواجه العلاقات بين الطرفين، منها ما يتعلق بمسألة الصراع العربي - الإسرائيلي، و الانتقاد العراقي للدور البريطاني فيه. ذكر الدكتور رياض إبراهيم حسين أن هناك قليلاً من النقاط ستناقش مع وزير الخارجية البريطاني عند زيارته إلى العراق، إلا أن فرانك جود أشار إلى أن الحكومة البريطانية على دراية بوجود هذه الاختلافات في وجهات النظر بين الجانبين، وانتقل

الوزير البريطاني مباشرة الى القضية الكردية و أكد ((أنه على إدراك بالشعور الموجود لدى الجانب العراقي بأن الحكومة البريطانية لا تظهر بالشكل المأمول من قبل العراقيين فيما يخص القضية الكردية))، كما ألمح إلى أنه سيبين وجهة نظر الحكومة البريطانية بشكل وافٍ في زيارته المقبلة إلى العراق، إلا أن فرانك جود لم يرد أن تفوته الفرصة لا يصال رسالته (كما تعهد لعضو مجلس العموم البريطاني)، إلى وزير الصحة العراقي وقال ما نصه ((إنه يريد أن يؤكد، وبشدة، أن الحكومة البريطانية لا تدعم الكرد، وتعتبر المسألة الكردية شأن داخلي عراقي)) ولكن الوزير البريطاني مضى في حديثه مع وزير الصحة العراقي و بين له مدى الضغوط التي تتعرض لها الحكومة البريطانية من مجلس العموم البريطاني فأشار إلى ذلك قائلاً: ((إن الوزراء البريطانيين تعرضوا للضغوط بهذا الصدد من قبل العديد من أعضاء مجلس العموم البريطاني حتى من قبل أعضاء معتدلين في وجهات نظرهم، وأنهم قلقين بخصوص ما يجري في العراق)) فيما يتعلق بالمسألة الكردية، إلا أنه عاد و ذكر في آخر حديثه أن الحكومة البريطانية تكرر و بحزم أن هذه المسألة شأن عراقي داخلي، إلا أنها أصبحت مشكلة بالنسبة للحكومة البريطانية بسبب ما تتعرض له من ضغوطات. بالمقابل كانت إجابة الوزير العراقي بمثابة اتهام عراقي جديد للحكومة البريطانية بدعم من نوع آخر تناله القضية الكردية من لندن وهي، حسب كلام الوزير العراقي : ((أنه عاش في بريطانيا بما يكفي ليدرك مدى الفارق بين منح حرية التعبير و بين أن يتم تأييد ما يعبرون عنه، على الرغم من أنه ليس هناك شعور أو إحساس [عراقي] بوجود التزام [بريطاني] مؤكد لدعم نشاطاتهم (أي الكرد) في هذا البلد، ولكنهم يحصلون على الدعم المعنوي الرسمي في هذا البلد))⁽⁴⁹⁾ في إشارة صريحة إلى دور مجلس العموم البريطاني و علاقات الحركة الكردية به و كان معلوماً عند الجانب العراقي مدى الضغوط التي يمارسها أعضاء مجلس العموم البريطاني على حكومتهم.

شكر الوزير البريطاني الوزير العراقي على صراحته، إلا أنه عاد و ذكر ((أن الحكومة البريطانية ليست لديها أية رغبة للتدخل، بل إنها تريد علاقات جيدة مع

الحكومة العراقية))، إلا أن الحكومة البريطانية لديها مشكلة مع الرأي العام البريطاني الذي يدعم الحركة الكردية، مضمناً حديثه دعم مجلس العموم البريطاني للكرد. بالمقابل أشار الوزير العراقي إلى الدور البريطاني ومدى أهمية السياسة البريطانية تجاه القضية الكردية في العراق من وجهة نظر الحكومة العراقية، وقال ((إن هناك دولاً أوروبية أخرى تساعد الكرد إلا أن العراقيين لا يكثرثون كثيراً بمواقفهم لكنهم قلقون من موقف المملكة المتحدة و تدخلها في هذه المسألة، و يريدون توضيح هذه المشكلة))، فكان رد فرانك جود أنه يتفق مع الجانب العراقي أن هذه المسألة والقضية الكردية تعد مشكلة و أنه يجب تقييمها، وأنه على استعداد دائم لمناقشتها (50).

كان وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية موفقاً في تفسيره للسياسة البريطانية تجاه القضية الكردية لوزير الصحة العراقي دون مضاعفات سلبية على العلاقات البريطانية - العراقية، بل إنه كان مقيداً في طرحه للموقف البريطاني بخصوص القضايا الداخلية العراقية. فمع أنه فسر للوزير العراقي القلق الموجود لدى العديد من أعضاء مجلس العموم البريطاني ولدى الرأي العام البريطاني، إلا أنه أشار إلى أن الحكومة البريطانية تملك موقفاً وسياسة مغايرة للبرلمان البريطاني تجاه القضية الكردية في العراق. و تمكن فرانك جود بذلك من الإيفاء بما ألزم نفسه به أمام عضوي مجلس العموم البريطاني فيليب وايتهايد و نورمان أتيكنسون، و براً في الوقت نفسه ساحة الحكومة البريطانية من أي تعاطف أو تدخل في الشؤون العراقية الداخلية، و بأنها لا ترغب في إثارة مشاكل داخل الساحة العراقية.

لم يكن قسم شؤون الشرق الأوسط ومسؤولها لوكاس، إلى جانب موظفين كبار مثل أي. جي. دي. ستيرلينك I. J. D. Sterling الذي كان يعمل في السفارة البريطانية في بغداد، راضين على ما جرى خلال لقاء الوزير فرانك جود مع وزير الصحة العراقي بسبب تطرقه إلى مسألة الكرد العشرة التي حكمت السلطة العراقية عليهم بالإعدام على الرغم من تأكيده على أنها من شؤون العراق الداخلية، لأن مجرد الإشارة إلى تلك المسألة كانت موضع عدم رضا عند مسؤول قسم الشرق

الأوسط والعاملين في السفارة البريطانية في بغداد، والذين نصحوا فرانك جود بأنه من الأفضل لبريطانيا عدم مناقشة هذه القضايا مجدداً مع الجانب العراقي.

من الجدير بالذكر أن قسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية أشار في تقرير مؤرخ في 15 تموز 1977 إلى أن السبب الرئيسي لإثارة هذه المسألة هو بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أرسل إلى أعضاء مجلس العموم البريطاني، و تناول ظروف و ملابسات اعتقال المواطنين الكرد العشرة المحكومين بالإعدام. كما أشار إلى مساعي أتيكنسون و وايتهيد لإيصال صوتهما من خلال الحكومة البريطانية لكي تحتج بقوة عند الحكومة العراقية، وفي حين أن وزارة الخارجية تتواصل مع أعضاء مجلس العموم البريطاني و بالأخص مع أتيكنسون و وايتهيد وتبين وجهة نظر الحكومة البريطانية بأن هذه المسألة من شؤون العراق الداخلية و أنها لا تنوي التدخل، إلا أن وزير الدولة فرانك جود انحرف عن ذلك المسار، وأشار قسم الشرق الأوسط بأنه ((يجب تفهم تلك الظروف التي يعمل فيها الوزراء والضغط الموجودة التي تنشأ في بريطانيا، من قبل مجلس العموم البريطاني بشكل رئيسي و التي اضطرت الوزير إلى اتخاذ هذه الخطوة مع الجانب العراقي))⁽⁵¹⁾.

و بغية تدارك الموقف ومعرفة مدى تأثير ذلك على العلاقات البريطانية - العراقية التقى ستيرلينك، من السفارة البريطانية في بغداد، مع وزير الصحة العراقي في 14 تموز 1977، أي: بعد أسبوعين من اللقاء المشار إليه سابقاً مع الوزير فرانك جود، و يذكر ستيرلينك أنه عندما التقى د. رياض إبراهيم حسين لم يأت على ذكر ما تناوله فرانك جود بخصوص موضوع الأشخاص الكرد العشرة المحكوم عليهم بالإعدام، و ذكر ستيرلينك أن وزير الصحة العراقي أشار ((بكل ودية إلى اللقاء والمحادثات التي جرت مع وزير الدولة)) و بأنه يتربق اللقاء معه مجدداً، و أنه أشار بصورة إيجابية في تقريره عن تلك الزيارة للرئيس العراقي أحمد حسن البكر. و ذكر ستيرلينك أيضاً أن اسم الكرد لم يرد في أي من لقاءاته مع المسؤولين العراقيين خلال الأسبوعين الماضيين، على الرغم وجود بعض الأحاديث لنائب

الرئيس العراقي صدام حسين بخصوص الكرد عندما جرت محادثات معه عند الحدود العراقية - الإيرانية (52).

وعلى أية حال لم يكن ستيرلينك مطمئناً تماماً لأنه افترض أن وزير الصحة العراقي ((إما يموه أو يتكتم بخصوص حديثه مع فرانك جود)) فيما يتعلق بالاحتجاج على أحكام الإعدام على الأشخاص الكرد العشرة، وقد بلغ قلق ستيرلينك مداه عند اغتيال المدير العام للثقافة والمنشورات الكردية في بغداد (53).

و لتجنب تكرار هذا الموقف ونقل أي احتجاج أو تناول المسؤولين البريطانيون الشؤون العراقية الداخلية عند اجتماعاتهم ولقاءاتهم مع السلطات العراقية فإن ستيرلينك حذر الساسة والحكومة البريطانية من خطورة الموقف في العراق، لأن الحكومة العراقية أصبحت تدرك كثيراً أن الكرد الذين يقاتلونهم يحظون بدعم معنوي غير رسمي من بريطانيا، يقصد من مجلس العموم البريطاني، وبالأخص من قبل بعض أعضائه المتحمسين لدعم للقضية الكردية، بل كان هنالك شك أو اعتقاد لدى بعض الساسة العراقيين من أن الحركة الكردية تنال الدعم المادي من بريطانيا والتي تشجعهم أيضاً على مقاتلة الحكومة العراقية (54).

كما أشار الى خطورة العلاقات البريطانية - الكردية وتأثيرها السلبي على القضية الكردية في العراق، قائلاً ((في نظر العراقيين يؤكد الإحتجاج [من قبل بريطانيا] و التحدث نيابة عن الكرد أن الكرد يدورون في فلك الدول الأجنبية، وان الاحتجاج من قبل الوزراء البريطانيين باسم الكرد يُعتبر إهانة للعراق كما يدعم خيار تنفيذ عقوبة الإعدام ضد هؤلاء المواطنين الكرد)) (55). كما أشار إلى مخاطر ذلك على بريطانيا بقوله ((لا أعتقد أن الحكومة العراقية قادرة على تفهم أن حكومة المملكة المتحدة ليس لها صلة وعلاقة مع المتمردين [الكرد] وأن تدخلها فقط لدوافع إنسانية))، و لكل هذه الأسباب أكد ستيرلينك أنه يعارض و يقف بالضد من أي احتجاج أو تدخل بريطانيا باسم الكرد في المستقبل، كالذي حدث مؤخراً للدفاع عن الأشخاص الكرد العشرة الذين حُكم عليهم بالإعدام والمرجح أن هذا

الحكم نفذ، فإن الاحتجاجات البريطانية لن ينتج عنها سوى تضرر العلاقات البريطانية - العراقية و ستسبب في خسارة بريطانيا للعراق كسوق كبير تصدر إليها البضائع والمنتجات البريطانية⁽⁵⁶⁾.

إن الجهد الذي بذله بعض أعضاء مجلس العموم البريطاني للدفاع عن الكرد والقضية الكردية من داخل بريطانيا و ممارستهم للضغط على الحكومة البريطانية للدفاع عن قضية الشعب الكردي في العراق، حمس قيادات الحركة الكردية على اللجوء إليهم في هذه الفترة كلما واجه الشعب الكردي والحركة الكردية مشكلة عسيرة، ففي بداية سنة 1978 قام الجيش العراقي بشن هجوم واسع على كردستان وبالأخص على قرى ضمن محافظة دهوك، و ألفت القبض على المواطنين الكرد المدنيين، وقامت بترحيلهم إلى جنوب العراق و احتجزت غالبيتهم في السجون هناك، وهذا ما دفع لجنة العلاقات الدولية في الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى إرسال أكثر من طلب إلى أعضاء مجلس العموم البريطاني، ليضغطوا على الحكومة البريطانية للدفاع عن الكرد، و الاحتجاج لدى الحكومة العراقية و إخلاء سبيل المواطنين الكرد، الذين ألفت أجهزة الحكومة العراقية القبض عليهم، و رحلتهم لمجرد انخراط فرد من أفراد عائلاتهم في صفوف البيشمركة⁽⁵⁷⁾.

ففي 14 من آذار 1978 أرسلت لجنة العلاقات الدولية للحزب الديمقراطي الكردستاني تقريراً مطولاً إلى عضو مجلس العموم البريطاني مايكل ماكنير ويلسون M. Macnar Wilson ذكرت فيه أن الحكومة العراقية ألفت القبض على 911 شخصاً مدنياً في كردستان العراق من قرى محافظة دهوك⁽⁵⁸⁾، وأرفق بالتقرير قائمة طويلة تتكون من أربع صفحات بأسماء المواطنين الكرد وعناوينهم و أعمارهم، والإشارة إلى الذين ألتحقوا بصفوف البيشمركة من عوائلهم. و كان من المعتقلين 236 طفلاً تتراوح أعمارهم بين سنة إلى عشرة سنوات، و 382 امرأة و 48 رجلاً كبيراً بالسن، و وزعت المعتقلين الكرد بين عدة سجون في الديوانية و الحلة و بغداد، فضلاً عن سجن سميل في ضواحي محافظة دهوك⁽⁵⁹⁾.

و ذكر تقرير لجنة العلاقات الدولية في الحزب الديمقراطي الكردستاني أن الحكومة العراقية ألقت القبض على أولياء الأمور تاركين خلفهم الأطفال دون من يرعاهم في القرى النائية، ففي بعض العائلات ألقى القبض على الجد مخلفاً وراءه العديد من الأحفاد الصغار السن دون وجود أي أحد يهتم بهم، لأن أمهاتهم انضموا الى أزواجهم في قتال الحكومة العراقية، وأن طريقة إلقاء القبض على المواطنين الكرد اختلفت بين من سلم له إخطار أوامر الترحيل مما سمح له ببيع ممتلكاته لأخذ بعض المال معه، في حين باغتت طائرات الهليكوبتر العراقية الكثيرين في قراهم و ألقت القبض عليهم و قامت بترحيلهم فوراً مخلفين وراءهم جميع ممتلكاتهم.

مضت لجنة العلاقات الدولية في الحزب الديمقراطي الكردستاني في التعبير عن قلقها العميق فيما يتعلق بمحنة الأطفال الكرد الذين لا توجد أي قانون أو منظمة دولية تدافع عنهم، و أن الظروف القسرية التي يعيشون فيها تبدو قاهرة جداً، لأن هناك العديد من الأطفال التي تشتت أسرهم و عوائلهم و لم يبق أي شخص يتولى مسؤولية رعايتهم، وأشار التقرير إلى أن الطفل حسب منظمة رعاية الطفولة يجب أن يتمتع بحماية خاصة وظروف تسمح له بالتطور جسدياً واجتماعياً بطريقة طبيعية و في جو من الحرية والكرامة، إلا أن هذه الظروف ليست غير متوفرة فحسب بل أن الأطفال المحجوزين في ظروف بالغة القسوة .

اقترحت لجنة العلاقات الدولية للحزب الديمقراطي الكردستاني على عضو مجلس العموم البريطاني مايكل ماكنير و يلسون، أن يعمل على نشر هذه القضية للرأي العام البريطاني لكي يتمكن من ممارسة الضغط على الحكومة البريطانية و بالتالي تعاد الحرية للمواطنين الكرد المدنيين، و طلبت من و يلسون الدفاع عن القضية الكردية من خلال محنة هولاء الكرد المعتقلين وأن يجري تحقيق عن الظروف التي يعيشها المحتجزون الكرد والاستفسار عن أسباب القبض عليهم و سجنهم، وأن يقدم مجلس العموم البريطاني و الحكومة البريطانية احتجاجاً لدى الحكومة العراقية للدفاع عنهم واطلاق سراحهم و اعادتهم إلى منازلهم و قراهم⁽⁶⁰⁾.

ارسل عضو مجلس العموم البريطاني مايكل ماكنير ويلسون في 31 آذار 1978 رسالة الى وزير الدولة فرانك جود طالباً منه التدخل و الاحتجاج لدى الحكومة العراقية ضد إجراءاتها وسياساتها في كردستان، و على وجه التحديد بخصوص المواطنين الكرد المدنيين المحتجزين في السجون العراقية وقد أشار في الرسالة بأنه ((كان مرعوباً عندما استلم رسالة من الحزب الديمقراطي الكردستاني حول اعتقال المواطنين الكرد من قبل السلطات العراقية)) مشيراً الى كيفية اعتقالهم و الظروف التي يقاسونها في السجون و مراكز الاعتقال، واختتم الرسالة مطالباً ((الاحتجاج من قبل الحكومة البريطانية، لاطلاق سراح هؤلاء الأشخاص، أو على الأقل معرفة ما هي سبب اعتقالهم و ماهي التهم الموجهة إليهم، لكي يتمكن من الدفاع عنهم)) (61).

إن اختيار عضو مجلس العموم البريطاني مايكل ماكنير ويلسون للاتصال بوزير الدولة فرانك جود كان اختياراً في محله، بسبب موقف فرانك جود السابق فيما يخص مسألة المواطنين الكرد العشرة و احتجاج عدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني لإيصال كل ذلك الى الحكومة العراقية، و قد اتصل النائب المذكور مرة أخرى على أمل رفع المعاناة عن المواطنين الكرد المحتجزين، خصوصاً إذا ما علمنا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني أرسل نسخة من ذلك التقرير إلى وزارة الدولة للشؤون الخارجية و الكومنولث.

جرت مناقشات في السادس من نيسان 1978 داخل وزارة الدولة للشؤون الخارجية البريطانية بين كل من الوزير فرانك جود وبين مسؤول قسم شؤون الشرق الأوسط لوكاس، وخلال اللقاء أبدى الوزير البريطاني ((رغبته في أن يتمكن من إثارة هذا الموضوع مع السفير العراقي [في لندن] في مقابلته القادمة))، بالمقابل لم يبد لوكاس معارضته على الاحتجاج الذي سيقدمه فرانك جود إلى السفير العراقي في لندن طه داوود، ولكنه رأى أن الاحتجاج الذي سيتقدم به وزير الدولة البريطاني يجب أن يكون على شكل مذكرة قصيرة بشكل متفق عليه بخصوص الكرد المرحلين والمسجونين، وأن يتباحث معه الوزير البريطاني حول كل المسائل

العائلة التي تقع ضمن هذا السياق. و تقرر في هذا اللقاء أن يتناول فرانك جود هذا الموضوع مع السفير العراقي في لندن طه داوود في 17 نيسان 1978 في أثناء لقائهما في الحفل الذي سيقام في السفارة السورية في لندن بمناسبة العيد الوطني السوري⁽⁶²⁾، و قد تناول فرانك جود هذا الموضوع مع السفير العراقي في لندن لكن لم يكن لذلك تأثير في السياسة العراقية تجاه مسألة المواطنين الكرد الذين رحلتهم السلطات العراقية وحجزتهم⁽⁶³⁾.

و من خلال الاطلاع على التقارير والوثائق في الأرشيف الوطني البريطاني، فيما يخص القضية الكردية خلال هذه الفترة يتبين للباحث تعامل و موقف كل دائرة سياسية متمثلة بشخص أو أشخاص معينين، وفي هذا الإطار نرى أن وزير الدولة فرانك جود كان في البداية يعارض كل موقف بريطاني وسياسة بريطانية تؤيد الكرد والقضية الكردية، فقد كان يتخذ موقفاً متحفظاً ومعارضاً بخصوص العديد من القضايا المتعلقة بمساندة الحركة الكردية والشعب الكردي. و لكن عقب تواصل عدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني معه واللقاء به بخصوص القضية الكردية في العراق، وبالأخص بعد اللقاءات المتعددة مع كل من عضوي مجلس العموم البريطاني نورمان اتيكنسون وفيليب وايتهد، اللذين كانا يتعاطفان مع القضية الكردية بشكل عام، حدث تغيير في موقف فرانك جود عقب قضية المواطنين الكرد العشرة المحكومين بالإعدام.

كانت قيادات الحركة الكردية في العراق تريد إثارة هذه القضية الكردية والقضايا الإنسانية المتصلة بها داخل المجتمع البريطاني من خلال مجلس العموم البريطاني للتعريف بالقضية الكردية، وإظهار حجم معاناة الشعب الكردي من السياسات العراقية القمعية في كردستان، لأن ذلك سيولد ضغطاً من الرأي العام و عدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني على الحكومة البريطانية، للتدخل لدى السلطات العراقية و الاحتجاج على تصرفاتها وأفعالها السلبية غير الإنسانية، و إيقافها أو التقليل منها على أقل تقدير.

المبحث الثالث

مجلس العموم البريطاني و مسألة المنح الدراسية للطلبة الكرُد في الجامعات البريطانية 1975 - 1978

لم يقتصر دور النواب البريطانيين المتعاطفين مع الكُرد في مجلس العموم البريطاني، على محاولة دفع الحكومة البريطانية للاحتجاج لدى السلطات العراقية على سياستها القمعية تجاه الكُرد، بل إن العديد من النواب تبنا مسألة الدفاع عن الكُرد في مجالات أخرى والوقوف إلى جانبهم و تخفيف معاناتهم قدر الإمكان، ومنها مسألة المنح الدراسية للطلبة الكُرد في الجامعات البريطانية. فبعد اتفاقية آذار 1975 عبر عدد كبير من المواطنين الكُرد الحدود العراقية - الإيرانية والتجؤا إلى إيران وأقاموا فيها، و كان من بينهم بطبيعة الحال عدد لا يستهان به من المتعلمين وطلبة من مختلف المراحل الدراسية الذين انقطعوا عن دراستهم بسبب ظروف الحرب في كُردستان⁽⁶⁴⁾، فضلاً عن عدم توفر الفرص أمامهم للحصول على تعليم مناسب في الدول المجاورة أو الأقطار العربية. ومع وجود برنامج للتنمية يقدم المنح الدراسية للدراسات العليا في بريطانيا في اختصاصات مختلفة ومتنوعة كاختصاصات الطب، وطب الأسنان، والهندسة المدنية، والزراعة، والعلوم الإجتماعية، أبدت العديد من وكالات التنمية وهيئات اللاجئين استعدادها لمساعدة الطلبة الكُرد، إلا أنها كانت

بحاجة للدعم المادي لأولئك الطلبة، الذين أعربوا عن رغبتهم في خدمة الشعب الكردي عن طريق تعليمهم إذا ما استمروا في دراستهم وأنهم على استعداد للعودة إلى المناطق الكردية بعد الانتهاء من دراستهم. ومن أجل توفير المنح الدراسية أوضح برنامج الخدمات الجامعية في بريطانيا أن كل طالب كردي في حاجة لتمويل مالي يبلغ 1420 جنيه استرليني سنوياً لإكمال تعليمه في بريطانيا، وبما أن البرنامج كان ينوي أن يضم في بدايته 50 طالباً كردياً فإنه كان يحتاج إلى 71 ألف جنيه استرليني مع مبالغ أخرى سنوياً⁽⁶⁵⁾.

أرسل هذا الطلب من خلال مركز التنمية الدولي (باريل هاوس) إلى المؤتمر الدائم للمنظمات البريطانية لمساعدة اللاجئين والذين أعربوا بأنهم ((على بينة أن 50 طالباً كردياً و أكاديمياً من الذين أعربوا عن رغبتهم بالمجيء إلى هذا البلد، و نأمل من أن طلباتهم سوف يتم النظر بها بكل تساهل، وأن ذلك يمكن ان يمكنهم من الدخول إلى المملكة المتحدة ومنحهم الإقامة المؤقتة فيها))⁽⁶⁶⁾.

كان عدد الطلبة الكرد الذين أرادوا إكمال تعليمهم في بريطانيا في ازدياد، و لم تكن مسألة إيضاد هؤلاء الطلبة إلى بريطانيا بحاجة إلى التمويل المالي فحسب، بل كان من شأنها أن تؤثر في العلاقات البريطانية-العراقية، ولهذا كانت هناك خشية داخل أوساط الحكومة البريطانية من قبول أولئك الطلبة وما يمثله من مخاطر على المصالح البريطانية في العراق⁽⁶⁷⁾.

أصبح وضع الطلبة الكرد العراقيين اللاجئين في إيران موضع اهتمام العديد من أعضاء مجلس العموم البريطاني، لهذا كان احد المهام الرئيسية التي كان يضطلع بها مكتب الحزب الديمقراطي الكردستاني في بريطانيا هو البحث عن توفير منح دراسية للطلبة الكرد اللاجئين في إيران، في عموم الجامعات الأوربية وبالأخص في بريطانيا، إذ يقول جمال علمدار بهذا الصدد: ((كنت أحاول تأمين العلاقات مع المؤسسات الحكومية وأعضاء البرلمان البريطاني والاتصال مع الجامعات البريطانية للحصول على منح دراسية للطلبة الكرد في بريطانيا، إذ عقب انهيار الحركة الكردية

ازدادت طلباتنا للحكومة البريطانية بصورة ملحوظة من أجل الحصول على المنح الدراسية للطلبة الكُرد ((⁶⁸).

بذل عدد من أعضاء المجلس العموم من أجل الموضوع المار، فقاموا بالضغط على الحكومة البريطانية بغية السماح لهؤلاء الطلبة بالدخول الى بريطانيا وتوفير السبل الملائمة لإكمال دراستهم في الجامعات البريطانية، وبهذا الخصوص طلبت العضوة بي. ماجي B. Magee والعضو ديفيد اينالز David Ennals من الحكومة البريطانية ووزارتي الداخلية والخارجية البريطانيتين، أن تتعاطف مع الطلبات التي يتقدم بها الطلبة الكُرد لإكمال دراستهم في بريطانيا، و منحهم تأشيرة الدخول سواء أكانت تأشيرة مؤقتة، أو تأشيرة دائمة كلاجئين إلى أراضيها. كما طالب عضوا مجلس العموم المذكورين الحكومة تلبية جميع الطلبات و العمل على توفير الرعاية المالية التي تضمن لهم الإستمرار في تلقي تعليمهم في الجامعات البريطانية. و كان رد السلطات الحكومية البريطانية المعنية أنه يجب عليهم أولاً تقديم طلباتهم بالشكل المعتاد والطبيعي والطريقة المعمول بها إلى الجامعات البريطانية مثل بقية طلبة الدول الأخرى الذين يريدون إكمال تحصيلهم العلمي الجامعي، أو العازمين على الاستمرار في الدراسات العليا و ذلك من خلال المجلس المركزي للقبول في الجامعات، و أبلغت الحكومة البريطانية عضوا مجلس العموم البريطاني (ماجي و اينالز) انها استلمت عدداً من هذه الطلبات، و أنها ستعمل قدر الإمكان على التعاطف مع تلك الطلبات⁶⁹.

كما قام عضوا مجلس العموم البريطاني آيري نيف Airey Neave و أيفلين كينغ Evelyn King بالاتصال بالحكومة البريطانية ومسؤول مؤسسة الخدمات الجامعية العالمية في بريطانيا World University Services - UK آلان فيليب Alan Phillip، و طلبا منه أن تبدي الحكومة البريطانية تعاطفها وتبذل عطاءً مادياً من أجل تبني قضية الطلبة الكُرد لدعم المنح الدراسية من خلال برنامج هيئة الخدمة الجامعية العالمية. و الواقع أن هذه الهيئة أبدت استعدادها لتوفير المنح الدراسية لطلبة الكُرد الخمسين الذين تقطعت بهم السبل لإكمال تحصيلهم العلمي. و في

المقابل ذكر مسؤول قسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية لوكاس أن ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني في بريطانيا كانت قد تقدمت في نيسان 1975 بالتماس إنساني لتوفير مقاعد دراسية للطلبة الكرد الذين غادروا العراق إلى إيران⁽⁷⁰⁾، إلا أن الوزارة ردت على طلب الممثلة بأنها لا تستطيع أن تقبل جميع الطلبات بهذا الشكل، وإنما على الطلبة الكرد أن يتقدموا بطلباتهم بصورة شخصية إلى برنامج المنح الدراسية عبر ممثلات الحكومة البريطانية، وأنها ستتعاطف مع تلك الطلبات من خلال المجلس المركزي للقبول في الجامعات، و أوضحت الحكومة البريطانية أنه ليس بمقدورها التكفل بتوفير التمويل المالي للمقاعد الدراسية للطلبة الكرد اللاجئين، وأن هذه هي سياسة الحكومة البريطانية القائمة و لم يطرأ عليها لحد الآن أية تغييرات⁽⁷¹⁾.

يتضح مما سبق أن الحكومة البريطانية لم ترغب في دعم هذه المسألة، بتوفير التمويل المالي للمقاعد الدراسية للطلبة الكرد اللاجئين، على وفق لما تقدم به أعضاء مجلس العموم البريطاني، لأن ذلك سيؤثر سلبياً على صورتها لدى الحكومة العراقية. لذلك يلاحظ أنها طلبت أن يتقدم الطلبة الكرد عبر الطرق المعمول بها من قبل جميع المتقدمين من العالم بغية الدراسة في بريطانيا، و أن تحل هذه المشكلة عبر الطرق الاعتيادية بشكل شخصي يقبل خلالها جميع طلبات المتقدمين من الطلبة الكرد المذكورين. وهذا ما أكدته وزيرة تنمية فيما وراء البحار جوديث هارت Judith Hart عندما ذكرت أن الطلبة الكرد يمكن أن يتقدموا بطلباتهم بشكل فردي وشخصي إلى الجامعات البريطانية، و أن وزارتها ليس بإمكانها أن تقدم أي دعم مادي أو مالي لتمويل دراسة أولئك الطلبة، و أشارت إلى أن الوضع في ((شمال العراق)) قد عاد إلى حالته الطبيعية و أن بإمكان الطلبة المتقدمين بطلباتهم للدراسة في بريطانيا أن يعودوا إلى العراق، و يستمروا في دراستهم دون أية مشاكل⁽⁷²⁾.

أشار مسؤول من وزارة التنمية فيما وراء البحار باسم ج. أي. ريدنال J. E. Rednall بأنهم كانوا ضد تقديم أية مساعدة مادية للطلبة الكرد تحت أي عنوان، إلا أن الوضع تغير بعد الاتفاقية الإيرانية - العراقية في آذار 1975 ولذا طلب ريدنال

النصيحة و الأوامر من وزارة الخارجية البريطانية حسب ما تتفق مع الرغبة والمصلحة السياسية البريطانية⁽⁷³⁾.

جاء الرد من أر. إم. جيمس R. M. James من قسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية، الذي أشار ((عندما زار السيد ديفيد إينالز من وزارة الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث بغداد في تشرين الثاني 1975 سألته وزير [الصحة] العراقي حول المساعدات التي تقدمها حكومة صاحبة الجلالة للكرد في بريطانيا و في الخارج، إذ كانوا حسَّاسين للغاية بخصوص هذه القضية. و قد أكد السيد إينالز لمجلس قيادة الثورة و لنائب مجلس قيادة الثورة السيد صدام حسين خلال لقائه بهم، بأنه ((ليس هنالك أية طريقة قدمت من خلالها حكومة صاحبة الجلالة الدعم لأي كُردي سواء في العراق أو في بريطانيا منذ تولي الحكومة الحالية [حكومة هارولد ويلسون] مقاليد السلطة في شباط 1974)). كما أن وزارة الخارجية البريطانية أكدت للجانب العراقي أن عدد الكُرد المسموح لهم بدخول الأراضي البريطانية قليل جداً ((و أن سياستنا هذه لقيت انتقادات، عراقية ولهذا فإننا سمحنا لعدد كبير من [الطلبة] التشيليين⁽⁷⁴⁾ بدخول [بريطانيا] و لكن ليس الكُرد)). كما عدت السفارة العراقية في لندن المساعدة و التمويل المالي البريطاني و مؤسساتها للطلبة الكُرد بمثابة تقديم العون المادي للمقاومة الكُردية والحركة القومية الكُردية التي تحارب الحكومة العراقية، و أن هذا يعبر عن السياسة البريطانية التي تدعم الكُرد ضد العراق. و أن مما يزيد الوضع حرجاً بالنسبة لبريطانيا هي ((أن سياستنا وعلاقاتنا مع العراق تتسم بعدم الثقة تاريخياً))، ولهذا فإن الدعم المادي وتقديم المنح الدراسية التي يدعمها بعض أعضاء المجلس العموم البريطاني، مع الأخذ في الحسبان أن المنح الدراسية قد قطعت عن الجمهورية العراقية، و تخصيص المقاعد الدراسية في الجامعات البريطانية للطلبة الكُرد العراقيين سيضع مصير العلاقات البريطانية - العراقية في خطر، و أن هناك جهداً كبيراً قد بذل حتى وصلت العلاقات بين البلدين إلى هذا المستوى من التطور⁽⁷⁵⁾.

نتيجة لعدم تحقيق الغاية المرجوة في تخصيص المقاعد الدراسية للطلبة الكُرد أرسل سامي عبدالرحمن من لجنة العلاقات الدولية للحزب الديمقراطي الكُردستاني رسالة إلى عضو مجلس العموم البريطاني السير ستان نيونز Stan Newens . وكانت قيادة الحركة الكُردية تملك صلات قوية و متميزة معه، إذ كان أحد الداعمين والناشطين في حركة تضامن كُردستان⁽⁷⁶⁾. كما أن سامي عبدالرحمن كان قد قابل ستان نيونز واجتمع به في مبنى مجلس العموم البريطاني في منتصف سنة 1977 وتباحثا حول السبل الممكنة لاستحصال المساعدة البريطانية للطلبة الكُرد، وخلال المباحثات إقترح ستان نيونز إيجاد طريقة لكي يزور كُردستان، ويلتقي بالقيادة الكُردية. ونتيجة لهذه الصلة وتعاطف نيونز مع القضية الكُردية وعلاقته مع القيادة الكُردية قام سامي عبدالرحمن بتوظيفها فقام باستغلال هذه الفرصة و تقدم بطلب عاجل إليه لمساعدة الطلبة الكُرد المتواجدين في الأراضي البريطانية، و الذين ترفض الحكومة البريطانية تقديم التمويل المالي و توفير المنح الدراسية لهم بأي شكل من الأشكال. و أشار السياسي الكُرد أن قلقاً كبيراً يراود هؤلاء الطلبة عن مصيرهم، كما أن قادة الحركة الكُردية يشعرون بخيبة أمل حول وضع هؤلاء الطلبة الكُرد الذين أصبحوا ضحية لسياسات النظام العراقي. و قد طلب سامي عبدالرحمن من نيونز أن يحاول تقديم العون لهؤلاء الطلبة، وأن تتساهل وزارة التنمية فيما وراء البحار معهم لتوفير المنح الدراسية لهم، كما طلب سامي عبدالرحمن منه أن يعمل ما في وسعه لتنظيم لقاء له مع وزيرة التنمية فيما وراء البحار جوديث هارت لكي يتمكن بنفسه من توضيح معالم المشكلة لها بخصوص المسألة التي تعرض لها الطلبة الكُرد الذين يعانون من مشاكل حقيقية من أجل أن تنهيهم فرصة الاستمرار في تحصيلهم العلمي في الجامعات البريطانية. و أوضح سامي عبدالرحمن أنه ينتظر منه أية مبادرات أو أية نصيحة يتمكن من خلالها معالجة هذه المشكلة⁽⁷⁷⁾.

أرسل عضو مجلس العموم ستان نيونز رسالة إلى وزيرة التنمية فيما وراء البحار حاول في بدايتها طمأنة الوزيرة أن اهتمامه بهذه المسألة نابع من دوافع

إنسانية، وليس لأية غايات سياسية تتأثر بها المصالح البريطانية في العراق. وسلط نيونز الضوء على المشكلة الحقيقية التي يعاني منها الطلبة الكرد كما أرفق برسالته رسالة مسؤول العلاقات الدولية في الحزب الديمقراطي الكردستاني سامي عبدالرحمن إلى الوزيرة جوديث هارت (78).

كان رد الحكومة البريطانية متحفظاً إذ أشارت إلى أن هناك عدداً مماًثلاً من الاحتجاجات والطلبات المقدمة لنفس الهدف من مجلس العموم البريطاني، والتي احتجت على عدم تلبية الحكومة ووزارة التنمية فيما وراء البحار هذا الطلب، و أبدت الوزارة تفهماً لقلق عضو البرلمان البريطاني نيونز فيما يتعلق بأوضاع الطلبة الكرد الذين لا تتوفر لديهم أية عوامل مساعدة تمكنهم في الاستمرار في تحصيلهم العلمي، وبينت أن ميزانية وزارة التنمية فيما وراء البحار قد خصصت مسبقاً لنشاطات معينة، وأن صرفها و تخصيصها لمواردها المالية محكوم بعدد من المعايير التي لا تنطبق على الحالة التي أشار إليها عضو مجلس العموم نيونز، وأنها لا تستطيع تلبية جميع طلبات المساعدات الإنسانية حيث ((أن ذلك سيغير من استراتيجيات الوزارة التي تهدف فقط الى مساعدة أفقر المناطق و أفقر الناس في العالم، و أن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى نسبة عالية من المساعدات الإنسانية من موارد المالية للوزارة)) و نتيجة لذلك فإن الحكومة البريطانية لا تستطيع تزويد الطلبة الكرد بالتمويل المالي من أجل تحصيلهم العلمي (79). وعلى أية حال، لم يتطرق رد وزارة التنمية فيما وراء البحار على نيونز إلى السبب الفعلي لعدم الاستجابة لطلبه، ذلك السبب الذي حذفه من المسودة الأولية للرسالة الجوابية الى نيونز وهو أن هذه القضية بالأخص حساسة للغاية بالنسبة للبريطانيا وحكومتها (80). وأنها ستعود بالضرر على العلاقات البريطانية- العراقية، لأن السفارة العراقية في بريطانيا أوضحت أن تقديم المنح الدراسية والتمويل المالي للطلبة الكرد يعني بالنسبة للحكومة العراقية مساندة بريطانيا مادياً للحركة القومية الكردية في العراق ضد الحكومة العراقية، ويتضح هذا الأمر من متابعة أوليات مكاتبات هذا الموضوع في الملف الخاص به في الأرشيف الوطني البريطاني تحت الرقم (OD 34/427).

وتقدم عضو آخر من مجلس العموم البريطاني وهو السير برنارد براين Sir Bernard Brain بطلب إلى الحكومة البريطانية من خلال قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية، كما أرسل رسالة إلى وزارة التنمية فيما وراء البحار، كي ترأف بحال طالبي العلم من كرد العراق، وتقديم المنح الدراسية لهم⁽⁸¹⁾. إلا أن طلبه رفض أيضاً و أوضح مركز الخدمات الجامعية لتقديم المنح الدراسية أن المؤسسات البريطانية ليس باستطاعتها تقديم أية مساعدة أو مقاعد دراسية لمثل هؤلاء الطلبة⁽⁸²⁾.

مع ذلك حاول مركز الخدمات الجامعية في بريطانيا مساعدة عدد قليل جداً من الطلبة الكرد الموجودين على الأراضي البريطانية، والذين بلغ عددهم ثمانية. وعلى الرغم من قبول المركز البريطاني المذكور الدعوة التي وجهت له لتكفل الطلبة المذكورين و توفير المنح الدراسية لهم، إلا أنه ذكر أن ذلك يتوقف على الرعاية المالية المقدمة من وزارة التنمية فيما وراء البحار، محتجاً بأن موارده المالية محدودة جداً و لا يستطيع تقديم الرعاية المالية لجميع الطلبة الموجودون في مخيمات اللاجئين الكرد في إيران وسوريا، وأنه من الأفضل لهم الرجوع إلى العراق عندما تستقر الأوضاع لإكمال تعليمهم، و إيجاد أي بديل آخر مناسب⁽⁸³⁾. ومن هنا يتجلى بوضوح أن المؤسسات البريطانية لم تستطع تجاوز الخط التي رسمتها لها الحكومة البريطانية بعدم التعامل والتعاطف مع الطلبات المقدمة بخصوص تهيئة فرص الدراسة للطلبة الكرد، حتى ولو كانت هذه المساعدة منحصرة بعدد قليل جداً منهم، لأنها لا تريد أن تترك دليلاً على نفسها بتعاونها مع الكرد مما سيضر بعلاقاتها ومصالحها في العراق.

نتيجة لتقديم عدد كبير من أعضاء مجلس العموم البريطاني احتجاجات على عدم تلبية الحكومة البريطانية و مركز الخدمة الجامعية العالمية في بريطانيا لطلباتهم بخصوص موضوع الطلبة الكرد، فإن الدوائر السياسية ذوات الصلة ومركز الخدمة الجامعية العالمية (WUS)، حولت هذه القضية إلى وزارة الخارجية و وزارة الداخلية البريطانيتين لكي تتفقا و تضعاً قراراً بهذا الشأن⁽⁸⁴⁾.

استمر أعضاء مجلس العموم البريطاني في مطالباتهم للحكومة البريطانية بخصوص الطلبة الكُرد، فقد قدم عدد آخر من أعضاء البرلمان البريطاني وهم كل من إيان سبروت Ian Sproat وراسل جونسون وفيليب وايتهد طلبات إلى وزارة التنمية فيما وراء البحار، كما أنهم اتصلوا بمركز الخدمة الجامعية العالمية في بريطانيا. وكانت وزارة الخارجية البريطانية تلقت طلبات من 600 طالب كُردي يرغبون في إكمال تحصيلهم في الجامعات البريطانية. وقد أشار قسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية وقسم شؤون البحر المتوسط في وزارة التنمية فيما وراء البحار، أن وضع هؤلاء الطلبة حساس من الناحية السياسية لأن الكُرد يقاتلون منذ مطلع القرن في شمال العراق وإيران من أجل الحصول على استقلال كُردستان، وأن قسماً كبيراً منهم لجأوا إلى إيران بعد اتفاقية آذار 1975 مؤخراً، وبعد إعلان العضو العام من الحكومة العراقية عاد عدد كبير إلى العراق، ولكن هناك عدد قليل جاء إلى بريطانيا من أجل الدراسة واتصل بمركز الخدمة الجامعية العالمية، وأن عدداً من أعضاء مجلس العموم البريطاني دعموا قبول تلك الطلبات، ودعوا إلى مساندة الكُرد والحركة الكُردية بهذا الشأن، و إلى تقبل المزيد من طلبه الكُرد الراغبين في الاستمرار في دراستهم في بريطانيا. إلا أن وزارة التنمية فيما وراء البحار أكدت بأنه ليس باستطاعتها أن تدعم تلك الطلبات، لأنها تتعامل بالأساس من خلال الحكومة البريطانية فقط مع حكومات العالم، وأن على طلبه الكُرد أن يتقدموا بطلباتهم إلى المنظمات العالمية أو الدولية، لأن الحكومة العراقية لا تقبل موافقة الحكومة البريطانية على مساعدة أولئك الطلبة من ((المتمردين الكُرد)) الذين يرغبون الدراسة في بريطانيا، كما أن المنظمات الدولية لم تستجب لتقديم التمويل المالي للطلبة الكُرد، لأن هنالك عدداً مماثلاً من الطلبات قدمت أيضاً إلى وزارة الخارجية البريطانية. وقد جوبهت هذه الطلبات بحجج منطقية ولكنها ليست حقيقية وجوهرية، لأن قبول هؤلاء الطلبة لا يتعلق فقط بتوفير الرعاية المالية لهم، بل سوف يتبعها مسؤولية سياسية وهي لا تتوافق مع غايات وأهداف قسمة الشرق الأوسط في

الوزارة الخارجية و البحر المتوسط في وزارة التنمية فيما وراء البحار ولكن القرار بيد وزارة الخارجية البريطانية.

وفضلاً عما مرّ أشارت وزارة تنمية فيما وراء البحار أن هناك عوائق مادية لأن المساعدات التدريبية التي تقدمها الحكومة البريطانية للجمهورية العراقية تبلغ في السنة 45 ألف جنيه أسترليني، وهذا المبلغ الذي تقدمه بريطانيا للعراق بحاجة إلى مراجعة لأن الحكومة البريطانية تراجع سياستها بهذا الشأن مع الدول النفطية الغنية، وقد أبلغ المسؤولون الحكوميون البريطانيون السلطات العراقية بأن هذا البرنامج سوف يتوقف بالنسبة للعراق في عام 1979. كما أن الحكومة البريطانية لا تستطيع منح تمويل مالي للطلبة الكرد من الحصة المخصصة للجمهورية العراقية، لأن هذه الخطوة ستستفز، دون أدنى شك، الحكومة العراقية والتي ستعارض بريطانيا في هذا الاتجاه. هذا إلى جانب عدم وجود مبررات تنموية لمنح تخصيص مالي استثنائي للطلبة الكرد لأن هذا سيربط بريطانيا بالتزام مفتوح غير محدد بتاريخ مع الطلبة الكرد، لأنه ليس هنالك أي احتمال لعودة لطلبة الكرد اللاجئين داخل الأراضي الإيرانية إلى العراق في المستقبل القريب.

كانت وزارة الداخلية البريطانية قد أعلنت أنها ستسمح للكرد اللاجئين بدخول الأراضي البريطانية طالما أنهم يملكون من يتكفل برعايتهم المالية، ولهم علاقات مع جهات تتحمل مسؤولية دراستهم داخل بريطانيا، و على الرغم من أن منظمة الدولية لشؤون اللاجئين كانت قد حددت أن هناك 600 طالب كردي يستحيل عليهم العودة إلى العراق بسبب علاقاتهم ب((التمرد الكردي))، إلا أن ذلك لم يؤخذ في الحسبان، إذ يتضح عدم جدية وزارة الداخلية في هذه المسألة، لأنها ربطت قبول الطلبة الكرد بوجود جهة رسمية بريطانية تتولى تقديم المنح المالية، لكي توفر المقاعد الدراسية لهم هذا من جهة، فضلاً عن علاقة قبول طلبة الكرد اللاجئين العراقيين ببرنامج المنح الدراسية المخصصة للعراق الذي سوف يتوقف في 1979 من جهة أخرى، ولهذا يلاحظ أن جميع المحاولات التي تقدم بها أعضاء مجلس العموم البريطاني إلى وزارة التنمية فيما وراء البحار لم تقنع وزيرتها جوديث هارت بأن

تتحمل الرعاية المالية لتوفير المنح الدراسية للطلبة الكُرد في الجامعات البريطانية. و يبدو أنه كان هنالك اتفاق بين وزارات الحكومة البريطانية لصياغة موقف البريطاني على هذا المنطق، أما موقف وزارة الخارجية البريطانية فقد كان رافضاً تماماً لتقديم أي منح دراسية للكُرد بأي شكل كان.

و ورد في تقرير قسم شؤون الشرق الأوسط وقسم البحر المتوسط أن ((وزارة الخارجية والكومنولث تعارض و بقوة تقديم أية مساعدات مادية للطلبة الكُرد، لأن ذلك سيقوض محاولتنا لتحسين علاقاتنا السياسية مع العراق، كما أن ذلك سيعرض الصادرات البريطانية إلى العراق للخطر)) ومضى التقرير إلى وصف مخاطر أهداف الحركة الكُردية على العلاقات البريطانية - العراقية بالقول ((إن حركة المقاومة الكُردية لا زالت باقية على هدفها المنشود وهو تحقيق استقلال كُردستان))⁽⁸⁵⁾، وهذا يؤثر بشكل جلي على موقف بريطانيا من القضية الكُردية لأن العلاقات البريطانية - العراقية تتأثر بأي موقف بريطاني مؤيد أو متعاطف مع الكُرد الذي وصفهم هذا التقرير ب((الانفصاليين الكُرد الذين يستهدفون تقسيم العراق))⁽⁸⁶⁾.

كانت الحكومة البريطانية على علم بأن للكُرد علاقات عامة في الخارج، و في أوروبا وبريطانيا على وجه التحديد، و حملات تضامن على مستوى رفيع، حيث ورد في تقرير لوزارة الخارجية البريطانية ((إن أعضاء مجلس العموم البريطاني يعملون بقوة داخل الحكومة البريطانية والمؤسسات البريطانية للدفاع عن الكُرد وحركتهم القومية، إذ أن هنالك لوبياً كُردياً نشطاً داخل مجلس العموم البريطاني يعمل بقوة من أجل القضايا الكُردية، وأن الحكومة البريطانية لديها خشية من فعالية هذا اللوبي الكُرد))⁽⁸⁷⁾.

كانت الحكومة البريطانية تخشى كثيراً من مضاعفات تقديم التمويل المالي للطلبة الكُرد، ففي نظرها أن الدعم المالي من قبل المؤسسات البريطانية للطلبة الكُرد سيستغلها قادة الحركة القومية الكُردية لأعطاء هذا التمويل صفة الدعم و

التأييد الرسمي لها من الحكومة البريطانية، ومن الطبيعي أنه سيقرب على ذلك عواقب وخيمة، لا سيما مع التأكيدات والتطمينات من جانب الحكومة البريطانية ووزرائها للحكومة العراقية و قاداتها بكون القضية الكردية شأن عراقي داخلي، و عدم منح التمويل المالي للطلبة الكرد يندرج ضمن السياسة البريطانية تجاه الكرد. نتيجة لذلك قدم قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية و قسم البحر المتوسط في وزارة تنمية فيما وراء البحار توصية إلى مركز الخدمات الجامعية العالمية في بريطانيا بعدم تحمل أية مسؤولية مالية تجاه الطلبة الكرد، و أن هذا القرار قد اتخذ و صدر بعد الاتفاق عليه بين وزارتي الخارجية و الداخلية البريطانيتين بهذا الخصوص⁽⁸⁸⁾.

إن قوة المعارضة و الاحتجاجات المستمرة التي كانت تبديها السفارة العراقية في لندن تجاه أي تعاطف أو شك حول تأييد بريطاني مزعوم للقضية الكردية و الكرد جعلت السلطات البريطانية تخشى كثيراً من أن أي دعم مالي للكرد، بأي صورة كانت، ستعده السلطات العراقية دعماً بريطانياً مادياً و سياسياً و أن هذا يندرج ضمن السياسة البريطانية تجاه الكرد و العراق، لذا فإن الحكومة البريطانية امتنعت بشكل صارم عن تقديم المنح الدراسية و التمويل المالي للطلبة الكرد⁽⁸⁹⁾.

استناداً إلى ما سبق جاء الرد مرة أخرى من وزارة تنمية فيما وراء البحار على طلبات متكررة تقدم بها أعضاء مجلس العموم البريطاني، الذين راسلوها و استمروا في ممارسة الضغوط عليها بخصوص قبول الطلبة الكرد و إعطائهم منحاً دراسية و طالبوها بتنظيم لقاء مساهمة مالية تساهم فيها الحكومة البريطانية وبرنامجها للخدمة الجامعية من أجل التبرع بالأموال لتوفير المنح الدراسية المدعومة من قبل هذه المساهمة و من مركز الخدمة الجامعية العالمية في بريطانيا و توفير كامل الرعاية المالية لهم، إلا أن وزارة تنمية فيما وراء البحار أبلغت أعضاء مجلس العموم البريطاني برفضها المشاركة في تلك المساهمة أو أية خطوة أو برنامج آخر يؤدي إلى توفير المنح الدراسية للطلبة الكرد المتقدمين بطلبات الدراسة في الجامعات البريطانية. و أبلغت الوزيرة جوديث هارت جماعة الضغط الكردية داخل مجلس

العموم البريطاني (كما اسمتها وزارة تنمية فيما وراء البحار) رفضها التام لطلباتهم المتكررة ومعارضتها لخطوتهم تلك⁽⁹⁰⁾.

على الرغم من الجهود العديدة التي بذلها عدد غير قليل من أعضاء مجلس العموم البريطاني لدعم مسألة توفير المنح الدراسية للطلبة الكرد إلا أن جهودهم لم تحقق النتيجة المرجوة، في حين نجحت مساعي كل من العضو ستان نيونز مع عدد آخر من النواب البرلمانيين، بالتعاون مع سامي عبدالرحمن، في تنظيم مؤتمر (أسبوع كُردستان) في 12 تشرين الثاني 1977 بالتنسيق مع جامعة برونييل Brunel و اتحاد طلبة الجامعة في أوكسبريدج بلندن و برعاية كل من جمعية (حركة تضامن كورستان) و عضو مجلس العموم البريطاني ستان نيونز لتعريف الشعب البريطاني بكُردستان والقضية الكُردية. وكان المتحدث الرئيسي في هذا المؤتمر ستان نيونز الذي دعا في المؤتمر المار ذكره إلى مساندة القضية الكُردية والشعب الكُرد من الناحية السياسية على إنها قضية شعب بحاجة إلى تقرير مصيره في دول الشرق الأوسط التي تقتسم أراضيها، وحثَّ عضو البرلمان في خطابه الحكومة البريطانية على دعم الشعب الكُرد في معركته، و تقوية علاقاتها مع الحركة القومية الكُردية، و انتقد حالة الصمت العالمية تجاه الانتهاكات والسياسات العنصرية والمجحفة بحق الشعب الكُرد التي تتبعها الحكومات العراقية والتركية والإيرانية والسورية، و دعا الحكومة البريطانية إلى مساعدة الكُرد المتواجدين على أراضيها من الناحية العلمية و تقديم الدعم لهم⁽⁹¹⁾.

سارعت الحكومة العراقية و سفارتها في لندن إلى الاعتراض و الاحتجاج على هذا المؤتمر حتى قبل أن ينعقد، فقد أشار قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية إلى اتصال من السفارة العراقية بوزارة الخارجية البريطانية تضمن اعتراضاً و احتجاجاً على عزم (حركة تضامن كُردستان)، وبحضور أعضاء من مجلس العموم البريطاني عقد مؤتمر في جامعة برونييل بأوكسبريدج أواخر سنة 1977 . وبالمقابل أعربت وزارة الخارجية البريطانية عن أسفها لعقد مثل هذه التجمعات إذ ليس باستطاعتها، حسب القانون البريطاني منعها والحيلولة دون

عقدها. كما نصحت وزارة الخارجية البريطانية السفارة العراقية في لندن بمحاولة تنظيم زيارات لأعضاء مجلس العموم البريطاني إلى كردستان العراق للتعرف على أوضاعها، وتبديد شكوكهم، وأن يطلعوا شخصياً ويروا بأنفسهم حقيقة الوضع في كردستان⁽⁹²⁾. وفي هذا دلالة واضحة لحجم وتأثير مجلس العموم البريطاني في المجتمع البريطاني، ودوره في مناصرة القضية الكردية والدفاع عن وجهة نظر الحركة القومية الكردية التي تقاوم الحكومة العراقية. إن نصيحة وزارة الخارجية البريطانية للحكومة العراقية كانت العمل على استقطاب أعضاء مجلس العموم البريطاني في محاولة لنيل ثقتهم للجانب العراقي، وهذا سيعمل على تخفيف الضغط الذي يمارسه مجلس العموم البريطاني على الحكومة البريطانية، وسيسفر عنه أيضاً تحسين العلاقات البريطانية - العراقية وتقويتها.

يبدو أن الحظ حالف عدداً من الطلبة الكرد في الحصول على المنح الدراسية في الجامعات البريطانية من خلال تمويل ودعم من منظمات اللاجئين أو المنظمات الخيرية التي تدعمها الكنائس البريطانية⁽⁹³⁾.

اعترفت الحكومة البريطانية صراحة بوجود جماعات ضغط في بريطانيا تدعم الحركة الكردية في العراق، وبالأخص داخل مجلس العموم البريطاني. وفي الواقع أن أعضاء البرلمان البريطاني مارسوا الكثير من النشاط، وشكلوا ضغطاً طيلة أكثر من ثلاث سنوات على الحكومة البريطانية من أجل قضية المنح الدراسية للطلبة الكرد داخل بريطانيا، وأيضاً المتواجدين في مخيمات اللاجئين في إيران. وكانت السلطات البريطانية تدرك معارضة الحكومة العراقية لهذا التمويل المالي للطلبة الكرد والذي سيظهر بريطانيا بمثابة الممول المالي للحركة الكردية في العراق.

يبدو أن غالبية الطلبة الكرد المتقدمين لإكمال تحصيلهم الدراسي في الجامعات البريطانية، سواء المتواجدين داخل الأراضي البريطانية أو اللاجئين في إيران، كانوا من أعضاء وقياديي الحركة القومية الكردية والأحزاب الكردية

المعارضة للحكومة العراقية وتحمل السلاح ضدها، و لهذا كان من الصعوبة على الحكومة البريطانية قبول طلبات أعضاء مجلس العموم البريطاني بتوفير المنح الدراسية للطلبة الكُرد، وبتعبير آخر أن جهود النواب البريطانيين كانت محكومة بحساسية العلاقات البريطانية- العراقية فيما يخص القضية الكردية على الرغم من الضغوط والدور المؤثر الذي مارسوه.

هوامش الفصل الثاني

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد لطفي زكريا الشيمي، النظام البرلماني: البرلمان الإنجليزي نموذجاً، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص 1 - 5؛ ربيع حيدر الموسوي، أزمة العرش البريطاني لسنة 1936، كلية الآداب - جامعة الكوفة، د.ت، بحث منشور، ص ص 2 - 3 .

(2) في سنة 1909 رفض مجلس اللوردات الموافقة على قانون الميزانية الذي سبق أن أقره مجلس العموم وكان ذلك لأول مرة منذ سنوات طويلة و تعد تلك الميزانية بمعايير وقتها ميزانية تقدمية بشكل واضح إذ كان تفرض ضريبة على الدخل وعلى الشركات وعلى ملكية المناجم، ولما كان أعضاء مجلس اللوردات هم في مقدمة من سيتأثر بتلك الضرائب فإنهم - وخلافاً لما جرى عليه العمل من قبل عارضوا الموافقة على الميزانية بأغلبية. وكانت الخطوة الطبيعية بعد ذلك التفكير في قانون دستوري يحدد سلطات مجلس اللوردات، وانتهى الأمر إلى استقالة الحكومة، وإجراء إنتخابات جديدة في العاشر من كانون الأول 1910. كما كانت المسألة الرئيسية المعروضة على الناخبين هي موضوع مجلس اللوردات وضرورة تعديل مجموعة أعراف (التي تستند إليها نظام الحكم في بريطانيا و هي بمثابة الدستور في بريطانيا) تعديلاً من شأنه تحديد صلاحيات ذلك المجلس وتقليصه وجاءت الانتخابات الجديدة تدل على اتجاه الرأي العام وموافقته على ضرورة تحديد سلطة مجلس اللوردات، وصدر قانون 1911 المذكور فيما مرّ. محمد لطفي زكريا الشيمي، المصدر السابق، ص 6.

(3) المصدر نفسه، ص ص 7 - 8 .

(4) NBR 1/2 FCO 8/3025 Letter From Samy Rahman for Provisional Leadership Kurdistan Democratic Party to Rt. Hon. Dr David Owen , MP Secretary of State for Foreign commonwealth Affairs 24 February 1975.

(5) NBR 245/3 FCO 8/2802 From I. McCluney (Middle East Department) to Mr. church New Dept) , 28 October 1979

(6) جمال فتح طيب، سترجاوي بيشوو، ل 238؛ دلاومر عهبدولعه زيز عه لائه دين، لوبي

كردن بو نه تهوميه كي بي دمولته: بيرموهري لوبي وتيروانيني ستراتيجي، (ب. ج -

2007)، ل 220.

(7) مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع الدكتور لطيف رشيد في 13 / 2017/4 .

(8) مقابلة شخصية مع شيركو عابد محمد في 21 / 3 / 2017؛ مقابلة مع شيركو حبيب في 3 / 4 / 2017. ولد 1957 في أربيل أنضم إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني في 1979، ألتجأ إلى بريطانيا في 1986 وحصل هناك على بكالوريوس في العلوم السياسية، و دبلوم في أساسيات الصحافة من London School of Journalist، وتولى مسؤولية منظمات حزب الديمقراطي الكوردستاني في الخارج في 1987، كما أصبح سكرتيراً للمركز الثقافي الكوردي في بريطانيا لدورتين متتاليتين بين 1992 - 1998، و عُيّن في سنة 2010 مسؤولاً لقسم الإعلام في مكتب العلاقات الخارجية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، و في 2017 تولى رئاسة ممثلية الحزب في الجمهورية مصر العربية .

NBP 245/2 FCO 8/3394 Confidential From R. S. Gorham (Middle East Department) to Mr. Tatham , Mr. Hannay 21 September 1979 .

(9) مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع جمال علمدار في 24 / 2 / 2017؛ مقابلة شخصية مع شيركو عابد في 21 / 2 / 2017 .

(10) انعقدت دورات مؤتمر جنيف الثاني لحماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة للمدة من 1974 الى 1976 و خرج بروتوكول عام 1977 وهو يعد بروتوكولاً إضافياً لاتفاقيات جنيف لعام 1949، والتي حظرت بحسب قوانين الحرب المنصوص عليها مهاجمة المدنيين أو الأعيان المدنية (أي: الممتلكات الثقافية، و الممتلكات الخاصة)، بما في ذلك الهجمات الثأرية. كذلك تحظر تلك القوانين الهجمات العشوائية التي لا تميز بين الأهداف العسكرية وبين المدنيين، أو بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية. كذلك الاعتداءات التي، وإن تكن موجهة ضد أهداف عسكرية مشروعة، تؤثر بصورة غير مناسبة في المدنيين أو الأعيان المدنية. للمزيد من التفاصيل ينظر: نوال أحمد بسج، القانون الدولي الإنساني: وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، منشورات الحلبي الحقوقية، (بيروت - 2010)، صص 22 - 23 .

(11) NBR 1/2 FCO 8/2535 Letter From Pam Goffields MP House of Common to Mr. I. Grist Esq. MP House of Common 14 March 1975.

(12) NBR 1/2 FCO 8/2535 Letter From Minister of Stat to I. Grist Esq. MP House of Common 18 March 1975.

- (13) Ibid.
- (14) NBR 1/2 FCO 8/2535 M.P.s Letter From Pam Goffield to Rt. Hon. James Callaghan, M. P. Secretary of State , Foreign and Commonwealth Office 22 March 1975.
- (15) NBR 1/2 FCO 8/2535 Letter From I. McCluney to Mr. William 3 April 1975.
- (16) NBR 1/2 FCO 8/2535 Confidential The Kurds: Representation at Geneva From I. I. M Lucas (Middle East Department) to Mr. weir , Mr. Colse 3 April 1975. , NBR 1/2 FCO 8/2535 Letter From Minister of State to I. Grist MP House of Common (Undated).
- (17) NBR 1/2 FCO 8/2535 Letter From Minister of Sate to I. Grist Esq. M. P. House of Common. (Undated) .
- (18) NBR 1/2 FCO 8/2535 Letter From Minister of State to Russell Johnston Esq. M. P. House of Common (Undated).
- (19) NBR 1/2 FCO 8/2535, Letter From H. C. Whyte to Kings Langley Harts , (undated) .
- (20) NBR 1/2 FCO 8/2535 Confidential From I.T. M. Lucas (Middle East Department) to Mr. J. A. N. Graham , CMG Baghdad 24 July 1975.

(21) كانت العلاقات التجارية والاقتصادية بين بريطانيا والعراق في أدنى مستوياتها قبل هذه الفترة، ثم شهدت تحسناً طفيفاً أرادت حكومة هارولد ويلسون البناء عليها، وتحسين تلك الأرقام. فنلاحظ أن العلاقات الاقتصادية والتجارية للعراق كانت مع الاتحاد السوفيتي أساساً فخلال اعوام 1974 - 1978 صدر الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه ما قيمته 3.7 مليار دولار من الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى العراق، من أصل ميزانية العراق العسكرية التي كانت تبلغ 5.3 مليار دولار، وقد صرفت الحكومة العراقية المتبقي من ميزانية التسليح على شراء السلاح من عدة بلدان منها: 430 مليون دولار من فرنسا، و150 مليون دولار من ألمانيا الغربية، و70 مليون دولار من إيطاليا، و900 مليون دولار من دول أخرى تشمل: سويسرا والبرازيل، ويوغسلافيا، وإسبانيا، و تشير بعض التحليلات إلى أن العراق تحول في تنويع مصادر أسلحته عقب هذه المدة على الدول الغربية بسبب فشله على الحصول على أسلحة السوفيتية في أثناء قمة الصراع المسلح مع الحركة الكوردية في 1975، ولهذا بادرت الحكومة العراقية إلى عقد صفقات شراء بعض الأسلحة الثقيلة من بريطانيا خلال هذه المدة. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Oles M.Smolansky with Bettie M. Smolansky, The USSR AND IRAQ: The Soviet Influence , Duke University Press , 1991 , p p 188 – 190 , 210- 217.

- (22) Ibid, p p 204 – 206.

- (23) NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential, Letter From I. McCluney (Middle East Deptment) to Mr. Mackenzie UND 24 July 1975
- (24) NBR 1/2 FCO Letter From I. McCluney to Mr. Williams 3 Aprill 1975.
- (25) NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran) 26 October 1976
- (26) Sunday Times 24 October 1976.
- (27) Ibid.

(28) تحددت صلاحياته حسب قانون الحكم الذاتي لكوردستان المعلن من قبل حكومة العراقية في 11 آذار 1974 من طرف واحد، ويقوم المجلس التنفيذي بوظائف الهيئة التنفيذية و بالإشراف على نشاط جميع الهيئات في منطقة الحكم الذاتي. ويتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء ويكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة المجلس التنفيذي وتشكيله، ويتمتع رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بحقوق الوزراء و لرئيس الجمهورية حق إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعد المجلس منحلًا. شاكر و خدو محوي، المصدر السابق، ص ص 379 - 380.

- (29) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential, From J. A. N. Graham (British Embassy Baghdad) to The Hon I.T. M. Lucas (Middle East Department), 30 September 1976.
- (30) Sunday Times, 24 October 1976, Op.Cit.
- (31) Ibid.
- (32) Donald Bruce Disney. Jr, The Kurdish Nationalist Movement and External Influences, Masters Thesis , Naval Postgraduate School Monterey , California, December 1980, pp 156- 157 .
- (33) NBR 245/1 FCO 8/3025 From Mr. Shirko Abid c/o Brunel University Student Union Uxbridge to Dr. David Owen Foreign Secretary House of Common 9 November 1977.
- (34) NBR 245/3 FCO 8/2802 From D. E. Tatham (Middle East Department) to Mr. Weir Private Secretary 13 October 1977 .
- (35) NBR 348/3 FCO 8/3025 Letter From Ahmed Daqori Kurdistan Democratic party International Committee to Phillip Whitehead MP House of Commons 11 May 1977.

(36) المواطنون الكورد العشرة المعتقلون الذين صدر بحقهم حكم الأعدام هم: 1. خسرو عبدالله حمه صالح 2. ياسين محمد صالح 3. إسماعيل قاسم علي 4. صلاح مجيد قادر 5. نصرالدين نجم الدين علي 6. مصطفى عبدالقادر محمد محمود 7. فريدون

عبدالقادار عبدالله 8. محمد حسين جعفر 9. محمد قاسم علي 10. خوشناو محمد
أمين عزيز.

- NBR 348/3 FCO 8/3025 Letter From Ahmed Daqori Kurdistan Democratic party International Committee to Phillip Whitehead MP House of Commons 11 May 1977
- (37) NBR 348/3 FCO 8/3025 (visas for kurds visiting uk) Letter From Ahmed Daqori Kurdistan Democratic Party International Committee to Norman Atkinson MP. House of Commons 31 May 1977
- (38) NBR 348/3 FCO 8/3025 (visas for kurds visiting uk) Letter From Norman Atkinson MP to The. Hon. David Owen MP Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs 3 June 1977
- NBR 348/3 FCO 8/3025 Confidential From I. T. M. Lucas (Middle East Department) to Mr. Weir , Ps/Mr. Judd 22 June 1977
- (39) NBR 348/3 FCO 8/3025 Letter From Phillip whitehead MP. To Rt. Hon. Mr. F. Judd MP. Minister of State Foreign Commonwealth Office 13 June 1977
- (40) NBR 348/3 FCO 8/3025 Confidential, Recommendation From I. T. M. Lucas (Middle East Department) to Mr. Weir , Mr. Garham 16 June 1977.
- (41) Ibid .
- (42) NBR 348/3 FCO 8/3025 Letter From Secretary of State to Norman Atkinson Esq. MP. (Undated).
- (43) NBR 348/3 FCO 8/3025 Note of Meeting Between The Minister of State and Mr. Philip Whitehead MP on Thursday 30 June 1977 at 2 mp.
- (44) Ibid.
- (45) Ibid.
- (46) Ibid.
- (47) NBR 245/1 FCO 8/3025 Confidential Letter From C. S. M. Shelton (Middle East Department) to Mr. Day and Mr. Grham. (30 July 1977).

(48) ربما يقصد من ذلك حملة شهادات الماجستير والدكتوراه في الاختصاصات الطبية

المتنوعة، وليس البكالوريوس.

- (49) NBR 348/3 FCO 8/3025 Record of Conversation Between Minister of State of Foreign and Commonwealth – The Affairs and Iraqi Minister of Health on Thursday 30 June 1977 at 3.30 pm.
- (50) Ibid.
- (51) NBR 348/3 FCO 8/3025 Confidential, Letter From I. T. M. Lucas (Middle East Department) to Mr. A. J. D. Starling CMG Baghdad 15 July 1977.
- (52) NBR 348/3 FCO 8/3025 Confidential, Letter From A. J. D. Sterling (British Embssy Baghdad), to The Horn. I. T. M. Lucas (Middle East Department) 24 July 1977

(53) في 16 حزيران 1977 أعتال على يد أعضاء جمعية (النسر الأحمر) الكوردية بقيادة

جوامير سايه مير، (عثمان محمد فائق) المدير العام الثقافة والمنشورات الكوردية، في ساحة الخلاني ببغداد. جمال فتح طيب، سهرجاوى بيشوو، ل 75.

(54) NBR 348/3 FCO 8/3025 Confidential, Letter From A. J. D. Sterling (British Embssy Baghdad), to The Horn. I. T. M. Lucas (Middle East Department) 24 July 1977

(55) Ibid.

(56) Ibid.

(57) كلمة پيشمه رگه معناها (الفدائي) تسمية تطلق على المقاتلين الكورد في العراق،

ويعود أصل التسمية الى جمهورية كوردستان التي تأسست في 22 كانون الثاني 1946 بمدينة مهاباد، إذ استحدثتها وزارة الدفاع في الجمهورية المذكورة. للمزيد من التفاصيل ينظر: هوزان سليمان الدوسكي، المصدر السابق، ص ص 134 - 135.

(58) للمزيد ينظر ملحق رقم (7).

(59) NBR 245/1 FCO 8/3243 Letter From The Kurdistan Democratic Party (KDP) Provisional Leadership International Relations Committee to M. Macnair Wilson MP. House of Common 14 March 1978.

(60) Ibid.

(61) NBR 245/1 FCO 8/3243 Letter From Michael Macnair Wilson MP. House of Common to Frank Judd Esq. MP. 31 st March 1978.

(62) NBR 245/1 FCO 8/3243 Restricted Kurds in Iraq: Letter From Mr. Michael Macnair Wilson MP. I. T. M. Lucas (Middle East Department) 7 April 1978

(63) NBR 348/3 FCO 8/3025 Confidential, Recommendation From I. T. M. Lucas (Middle East Department) to Mr. Weir , Mr. Garham 16 June 1977.

(64) للمزيد من التفاصيل ينظر: ملحق رقم (18).

(65) NBR 1/2 FCO 8/2536 Kurdish refugee Student service World University Date Summer 1977.

(66) NBR 1/2 FCO 8/2537 letter from The minister of state The Rt. Hon. David Ennals to Russell Johnston Esq. MP. House of commons 1 October 1975.

(67) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From Minister of State to Russell Johnston Esq. MP. House of Commons (undated).

(68) مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع جمال علمدار في 2017/2/24.

(69) NBR 1/2 FCO 8/3246 Letter From Minister of State The Rt. Hon. David Ennals MP. to B. Magee Esq. MP. House of Commons 19 May 1975.

(70) إن تقديم الطلب في هذا الوقت أي في الشهر الثاني من انتكاسة الثورة الكوردية، يبين مدى إيلاء قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني واهتمامهم لمسألة مواصلة الطلبة الكورد لدراساتهم الجامعية والعليا في مختلف الجامعات بدول أوروبا .

(71) NBR 1/2 FCO 8/2536(Letter from Mr. Airey Neave MP: Kurdish Student) I. T. M. Lucas (Middle East Department) to Mr. weir , ps /Mr. Ennals 25 July 1975.

(72) NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 Private and Confidential, From Judith Hart to The Bishop of Stepney 16 May 1975.

(73) NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 Letter From J. E. Rednall to R. M. James (MED FCO) Downing street 25 May 1976 .

(74) خلال هذه المدة دخل بريطانيا حوالي 3000 لاجيء تشيلي إلى بريطانيا بين 1973 - 1979، هرباً من بطش نظام حكم الجنرال بنوشيت (Pinochet) (الذي حكم تشيلي بين 17 كانون الأول 1974 - 11 آذار 1990) . متاح على الموقع:

www.Refugee.org.uk

(75) NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 Kurdish Student Letter From R. M. James (Middle East Department) to J. E. Rednall Esq. 8 June 1976.

(76) مقابلة شخصية مع شيركو عابد محمد في 21 / 2 / 2017 .

(77) NBR- OD 34/427 Letter From S. Rahman Kurdistan Democratic Party International Relations Committee to Stan Newens MP. House of Commons 8 June 1977 .

(78) NBR- OD 34/427 MEMO Private Secretary From Stan Newens MP House of Commons to Mrs. Judith Hart MP. Minister for Overseas Development 21 June 1977.

(79) NBR- OD 34/427 Letter From J. E. Tomlinson Parliamentary Under Secretary to Stan Newens Esq. MP. House of Commons 8 July 1977.

(80) NBR- OD 34/427 Draft Letter to Stan N ewens Esq. MP. House of Common (Undated) .

(81) NBR- OD 34/427 MPs Letter , Sir Bernard Brain Letter from Mrs. B. M. Kelly to Mr. Rednall Private Secretary (Undated)

(82) NBR- OD 34/427 Letter From Reg Brentice to Sir Bernard Brain MP. 24 June 1976.

(83) NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 World University service (U.K) From Alan D. O. Phillip General Secretary to Mr. Reg Prentice Minister for Oversea Development.(undated)

(84) NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 Covering Restricted Kurdish Student From Mrs. B. N. Kelly to R. M. (Middle East Department) Foreign and commonwealth Office 9 June 1976.

NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 R. G. M. Maning Private secretary 17 June 1976.

(85) NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 Letter From I. McCluney (Middle East Department) to Mrs. S. M. Kelly Ministry of Oversea Development 10 June 1976

(86) **Ibid.**

(87) NBR 245/2 FCO 8/3394 Confidential From R. S. Garham (Middle East Department) to Mr. Tatham , Mr. Hannay o.a 21 September 1979 .

(88) NBR- OD 34/427 Submission to Minister for Oversea Development on Assistance to Kurdish Student From (Middle East and Mediterranean Department) to Sir Richard King , Mr. Williams, Mr. Leaders 11 June 1976

(89) NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 From R. M. James (Middle East Department) to J. E. Rendall Esq. Minister of Overseas Development 8 June 1976.

(90) NBR- WST 011/2 9/2879 MEMO From Private Secretary to Mrs. Kelly , Mr. Phillip 17 June 1976.

(91) NBR 348/3 FCO 8/3025 Conference on Kurdistan Saturday November 12 th 1977 concert Imperial college Union.

(92) NBR 348/3 FCO 8/3025 confidential The Kurdish conference in Uxbridge from D. E. Tatham middle east to Mr. Shalton, Mr. Lucas 29 September 1977.

(93) NBR- OD 34/427 letter from Bishop of Stepney Rt. Rev. Trevor Huddleston C. R. to The Rt. Ho Judith Hart MP. , minister of Oversea Development 16 th April 1975.

NBR 348/3 FCO 8/3025 letter from Shirko Abid Brunel University , Student union to Dr. David Owen MP. Foreign secretary House of commons Date 9 November 1977.

الفصل الثالث

جمعية الصداقة البريطانية - الكُردية

- المبحث الأول: تأسيس جمعية الصداقة البريطانية - الكُردية في نيسان 1975
- المبحث الثاني: دور جمعية الصداقة البريطانية - الكُردية في القضية الكُردية في العراق

كان مجلس العموم البريطاني يضم العديد من الجمعيات وجماعات الضغط، التي تتألف من أعضائه الذين يعملون من أجل قضايا سياسية وإنسانية و دولية تختلف في أهدافها وغاياتها، تهتم بعض منها بمصالح بريطانيا الدولية والاقليمية، في حين حاولت الأخرى منها بجهد الدفاع عن مصالح دول وقوميات مختلفة. وقد عملت هذه الجمعيات وجماعات الضغط من داخل البرلمان البريطاني بغية ممارسة ضغط على الحكومة البريطانية، أو تكوين علاقات جانبية مع الوزراء البريطانيين لنيل دعمهم وكسب عطفهم و مساندهم. ونتيجة للدور المؤثر لجماعات الضغط في البرلمان البريطاني خصصت قاعة داخل مبنى البرلمان البريطاني تعرف ب (اللوبي المركزي Lobby Central) يتوسط مبنى مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات. و هو بمثابة ملتقى بين أعضاء مجلس العموم البريطاني وأعضاء مجلس اللوردات وناخبيهم، ولهذا يعد القلب النابض للبرلمان البريطاني وذا تأثير كبير على أعضاء مجلسيه، ومن هناك تدار عمليات التأثير بين أعضاء المجلسين الذين يعملون من أجل تحقيق ما يصبون إليه من خلال ضغطهم من داخل البرلمان البريطاني على الحكومة البريطانية.⁽¹⁾

من الواضح أن هناك دولاً عديدة حاولت أن تكون لها جماعات ضغط وجمعيات ترعى مصالحها داخل المجتمع السياسي في الدول الغربية وتدافع عنها، ولا سيما في بريطانيا، نظراً لمكانتها وتأثيرها الكبير في مسار الأحداث في مختلف بقاع العالم، ولهذا يلاحظ أن العديد من الدول كانت لها مجاميع أو لوبيات داخل البرلمان البريطاني، ومن ضمنها العراق.⁽²⁾

المبحث الأول

تأسيس جمعية الصداقة البريطانية - الكردية في نيسان 1975

كانت للصحافة البريطانية دوراً مؤثراً في تكوين لوبي كردي داخل بريطانيا، فقد دفعت تقاريره المستمرة عن نضال الكرد وحركتهم القومية في كردستان العراق. العديد من رجال الصحافة والنشطاء السياسيين من دول غرب أوروبا وأمريكا وبريطانيا إلى زيارة كردستان، والالتقاء بالقيادة الكردية خلال مدة الستينات والسبعينات من القرن الماضي. و كان لذلك أثر رئيسي في تأسيس جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، فقد زار الصحافي وعضو مجلس العموم البريطاني جون ريموند غودلي كيلبر اكن المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الكردية في كردستان العراق في عامي 1966 و 1969.⁽³⁾ و الذي التقى خلالهما بالقيادة الكردية وملا مصطفى البارزاني مراراً، كما شهد معارك كانت تخوضها قوات البيشمركة ضد الحكومة العراقية، ونال نضالها في سبيل الحقوق القومية الشرعية للشعب الكردي تأييده وعطفه، وكان ذلك النضال محط إعجابه. وقد قام خلال زيارته إلى كردستان بالتقاط صور فوتوغرافية لعملية دفاع المقاتلين الكرد عن أراضيهم ضد القوات العراقية من أجل الدعاية ونيل تعاطف البريطانيين والغرب مع الشعب الكردي⁽⁴⁾، و كان كيلبر اكن قد عقد العزم عقب زيارته إلى كردستان واجتماعه

بقيادة الحركة الكردية، على الدفاع عن قضية الكردية. بدليل أنه وعد بالرجوع إلى كردستان، كما أن اجتماعاته العديدة بالقيادة الكردية فيها إشارة واضحة إلى أن الحركة الكردية كانت تحاول العمل معه من أجل الدفع بالحركة الكردية إلى الأمام من ناحية الدعاية لها في بريطانيا، وتكوين جماعة ضغط تعمل لصالح الحركة الكردية هناك، ذلك أن القيادة الكردية كانت تبحث بكل السبل المتاحة لها لإيجاد أي دعم أو دعاية لها في العالم الغربي وبالأخص من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁾، لذا حظيت زيارة عضو مجلس العموم البريطاني والصحافي المذكور بأهتمام كبير من القيادة الكردية لكسب التعاطف داخل بريطانيا سواء في البرلمان البريطاني أو الدعاية للحركة الكردية من خلال الصحافة البريطانية، التي كانت مجال عمله الثاني إذ كان يعمل في كبريات الصحف البريطانية. إن زيارة كيلبراكين لكردستان و لقاءاته مع قيادة الحركة الكردية ولد لديه تفهماً واسعاً للقضية الكردية في المنطقة وهذا ربما كان من أهم الأسباب التي دفعته إلى أن يكتب أكثر من مرة عن القضية الكردية في كردستان العراق بشكل خاص، وكيفية تعامل الحكومات العراقية وسياساتها تجاه الكرد، كما كان ينتقد سياسات الحكومات البريطانية تجاه الكرد منذ الحرب العالمية الأولى⁽⁶⁾. ولهذا نلاحظ أن كيلبراكين أصبح عقب زيارته لكردستان من المؤيدين والمدافعين بقوة عن القضية الكردية، واستغل جهوده وعضويته في مجلس العموم البريطاني للعمل من أجل قضية الشعب الكردي وبالأخص عقب اتفاقية الجزائر 1975⁽⁷⁾.

من جهة أخرى كان ممثلو الأحزاب الكردية في بريطانيا والسياسيون الكرد في عمل دؤوب ومتواصل من خلال مقابلاتهم ومراسلاتهم مع أعضاء مجلس العموم البريطاني للتعريف بالقضية الكردية وتكوين علاقات معهم، لغرض نيل دعمهم وكسبهم إلى جانب القضية الكردية ومساندة الحركة الكردية في كردستان العراق⁽⁸⁾، فيشير جمال علمدار المسؤول الأول في ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى بدايات تأسيس الجمعية، إذ أن جهوده واتصالاته كانت السبب الرئيسي في تأسيس جمعية الصداقة البريطانية - الكردية فيذكر ((إن الفكرة برزت عندي لأول مرة

عندما وصلت إلى السويد في 30 نيسان 1965 هارباً من السجون التركية، لذا فكرت مهما عملت وحدي ككُردي لا يمكن أن يتفاعل المجتمع الأوربي مع حيثيات القضية الكُردية ويكون له رد فعل لما يتعرض له الشعب الكُردي، و على العكس من ذلك يمكن لجماعة منظمة من المجتمع الأوربي بريطانية كانت أو سويدية أو نرويجية أو نمساوية أن تؤثر في الرأي العام الأوربي بالعقلية والمنطق الذي يستوعبونه أكثر من خطاب يدلي به كُردي، ولا سيما أن الأوربي بصورة عامة لا يرى خطاب صاحب القضية محايداً، على خلاف الدفاع عن تلك القضية من قبل أوربي بريطاني كان (أو سويدي، لذا تأسست الجمعية)) ويمضي ممثل الحزب الديمقراطي الكُردستاني فيقول: ((إن البروفسور [و عضو مجلس العموم البريطاني] السير ريتشارد هاوسر Sir. Richard Hauser و زوجته هيبسيبا مينوهين⁽⁹⁾ Hepzibah Menuhin ساعداني في التعرف على أعضاء البرلمان البريطاني وبعض الوزراء والسياسيين من أجل إقناعهم بالانضمام إلى الجمعية أو أن يصبحوا مساندين لها من الناحية المالية)) و تحقق ذلك حيث تم الإتصال بكيلبر اكن و كينث لي Kenneth Lee اللذين كانا نقطة الإنطلاق للتعرف بوساطتهما على العديد من أعضاء البرلمان البريطاني، و كان لكينث لي بالأخص دوراً بارزاً في انضمام العديد من الشخصيات السياسية والأساتذة الجامعيين و وزراء سابقين من البريطانيين إلى هذه الجمعية، فقد وافق العديد منهم على الانضمام إلى الجمعية و بعد إن تم إجراء إنتخابات انتخبت الهيئة الرئاسية للجمعية المتألّفة من اللورد كيلبر اكن و كينث لي و جمال علمدار، و ريتشارد هاوسر⁽¹⁰⁾.

و في الواقع لا يعود تأسيس الجمعية لجهود جهة أو شخصية سياسية معينة بل تجمعت جهود العديد من الشخصيات من القيادات الكُردية مثل جمال علمدار، وسامي عبدالرحمن من الحركة الكُردية، فضلاً عن جهود كل من كيلبر اكن، كينث لي، السير ريتشارد هاوسر و هيبسيبا مينوهين، كما تضافرت جملة عوامل، يأتي في مقدمتها الأوضاع المأساوية التي كان يعيشها الكُرد، والدور الحيادي والموضوعي والإنساني التي كانت تقوم بها الصحافة البريطانية في نقل الظروف

القاهرة التي كان يرزح تحت وطأتها الكرُد خلال هذه المدة، أدت إلى تأسيس جمعية الصداقة البريطانية - الكرُدية.

إن إجراءات الحكومة العراقية القاسية تجاه الشعب الكرُدي بعد انهيار الحركة الكرُدية في العراق عام 1975 من خلال تنفيذها عمليات الترحيل والتعريب، وإحداث تغيير ديموغرافي في كرُدستان العراق عبر إبعاد ونفي الكرُد من القرى الحدودية في كرُدستان إلى جنوب العراق، واستقدامها العرب إلى مناطق مختلفة في كرُدستان مع تقديم وتوفير كامل التسهيلات لهم بغية توطينهم فيها. هذا إلى جانب تواجد مئات الآلاف من اللاجئين الكرُد على الحدود الإيرانية والتركية دون وجود رعاية دولية و مساعدات إنسانية فعلية. كل هذا دفع كيلبر اكن إلى العمل من أجل تأليف جماعة ضغط أو لوبي كرُدي يعمل من داخل بريطانيا للدفاع عن الشعب الكرُدي وقضيته العادلة. و تجدر الإشارة هنا إلى أن الصحافة البريطانية كانت ذات تأثير كبير و عامل مساعد لجهود اللورد كيلبر اكن، إذ نشرت الصحف البريطانية الكبرى والمشهورة تقارير متواصلة عن أوضاع الشعب الكرُدي خلال هذه المرحلة، و دافعت بشكل واضح وصريح عن القضية الكرُدية، وطالبت الحكومة البريطانية والمجتمع السياسي البريطاني والشعب البريطاني بالوقوف إلى جانب الشعب الكرُدي في محنته، و أشارت إلى المسؤولية التاريخية التي يجب أن تتحملها بريطانيا تجاه الشعب الكرُدي و أن تعمل بجد على تقديم المساعدة والعون له في ظل الهجمات العنصرية للحكومة العراقية ضده، والتي تحاول بكل ما عندها من قوة وسلطة أن تضطهد الشعب الكرُدي.⁽¹¹⁾

تأسست جمعية الصداقة البريطانية - الكرُدية Kurdish Friendship-British Society التي يُرمز لها اختصاراً ب(KFS - B) في نيسان 1975 بمبادرة من عضو مجلس العموم البريطاني لورد كيلبر اكن وبمساعدة من عضو مجلس العموم البريطاني الآخر كينث لي وقد أصبح لورد كيلبر اكن رئيس الجمعية، و كينث لي مساعداً له وأميناً عاماً للجمعية⁽¹²⁾.

واجهت الجمعية في البداية بعض الصعوبات في كسب المزيد من أعضاء مجلس العموم البريطاني و اللوردات إلى الجمعية لعدم توفر الوقت الكافي وازدحام جدول أعمالهم، وكانت للجمعية اجتماعات منتظمة و اعتيادية تجتمع فيها الهيئة الرئاسية مع أعضائها، و كانت تقدم المعلومات للصحافة البريطانية عن نشاطاتها و فعاليتها⁽¹³⁾. و تقرر أن يكون للجمعية اجتماع سنوي يعقد في 21 آذار من 1976 وهو تأريخ رأس السنة الكردية والعيد القومي الكردي (نوروز)⁽¹⁴⁾.

لا توضح وثائق الأرشيف البريطاني بدايات تكوين جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، فليس هناك معلومات تفصيلية أكثر عن تاريخ تأسيسها الدقيق أو عدد أعضائها عند تأسيسها، و المكان الذي عقد فيها اجتماعها التأسيسي. و يبدو أن الحكومة البريطانية نفسها لم تكن على دراية بوجود هذه الجمعية إلا عندما باشرت بفعاليتها و نشاطاتها الداعمة للقضية الكردية و عرفت عن نفسها، لأن وجود هذه الجماعات داخل البرلمان البريطاني أو حتى خارجه لا يحتاج إلى وجود اعتراف حكومي رسمي، أو المطالبة من الجهات الرسمية بمنحها صفة رسمية و السماح لها بممارسة أعمالها.

يبدو أن تأسيس الجمعية يرجع إلى بدايات شهر نيسان 1975 أو ربما قبل ذلك، لأن الجمعية كانت من ضمن المجتمعين مع التنظيمات السياسية الكردية و الجمعيات و المنظمات الخيرية و الإنسانية البريطانية و الدولية في تاريخ 16 نيسان 1975 من أجل توفير المساعدات الإنسانية للاجئين الكرد في إيران⁽¹⁵⁾.

أشارت الوثائق البريطانية إلى هذه الجمعية تقريبا بعد عام من تأسيسها، و إلى تسلسلها الإداري من هيئتها الإدارية و المساعدين و عدد أعضائها و رعاتها و الداعمين لها من الناحية المالية. فكان اللورد كيلبراكن رئيس الجمعية، و كينث لي الأمين العام للجمعية، و ستيف لوكاس Steven Lukas السكرتير الشريف و نينا سترنجر Nina Stranger أمينة الصندوق، أما الشخصيات الراعية للجمعية فتنوعت بين أعضاء مجلس العموم البريطاني و أعضاء مجلس اللوردات و العديد من الشخصيات الأخرى. و يبدو أن رئيس الجمعية و أمينها و أعضاء آخرين من البرلمان

البريطاني استغلوا نفوذهم وشعبيتهم داخل المجتمع البريطاني لتوفير الدعم المادي للجمعية من خلال شخصيات تمتلك قدرات مادية كبيرة، إذ إن الجمعية كانت دون اي راعٍ رسمي أو أية جهة رسمية تدعمها من الناحية المادية. وبلا شك في أن الحركة الكردية كانت تمر باوضاع سيئة جداً من جميع النواحي ولم يكن بمقدورها بأي حال من الاحوال تقديم العون للجمعية، لهذا بحثت رئاسة الجمعية عن رعاة لها و مساندة مالية لأنشطتها وبالفعل كانت جهودها مثمرة إلى حد ما، فقد كان هناك عدد جيد من المساندين لها من الناحية المادية من أعضاء البرلمان البريطاني. كما كان هناك العديد من الداعمين لها، وبالأخص من الناحية المادية، من مختلف شرائح المجتمع البريطاني مثل أعضاء من مجلسي العموم و اللوردات، وأساتذة جامعات بريطانية وومن رجال دين مسيحيين، فضلاً عن العديد من السياسيين، كان من بين هؤلاء راسل جونسون Russell Johnston MPS، السير برنارد براين Sir Bernard Braine MPS، نورمان بوجان Norman Buchan، لين ماك كورميك Lain Mac Cormack MPS، بروس ميلان Bruce Millan، إيان سبروت Iain Sproat MPS، ريتشارد وينرايت Richard Wainwright MPS، فيليب وايت هيد (Philip Whitehead MPS) أعضاء في مجلس العموم البريطاني، لورد سوبر Lord Supper، اللورد فينر بروكواي Brockway Fenner Lord، لورد سانديس، Rt. Hon Lord R. Sandys (من مجلس اللوردات)، البرفسور سير الفريد آير Prof. Sir Alfred Ayer، و البرفسور آدم كيرل Prof Adam Curle (من أساتذة الجامعات البريطانية)، مايكل دوميت Michael Dummett، سي جي ايدموندز C. J. Edmonds (1889 - 1979 وهو صاحب مؤلفات عديدة منها مؤلفه الشهير "كرد و ترك و عرب" و كان مستشاراً في وزارة الداخلية العراقية خلال سنوات 1935 - 1945)، انطوني فلود Anthony Flood، ليدي غيتسيكل Lady Gaitskell، كريس غودارد Chris Goddard، ستيوارت هامشاير Stuart Hampshire، برغ مايكل هاريوتل Brig Michael Harbottle، ريتشارد هوسر Richard Hauser، السير وليم هيتير Sir William Hayter، سي جي هيلميك Raymond S. J. Helmick

كريستوفر هيل Christopher Hill، السيد دوغلاس غاي Rt. Hon Douglas Jay، بيرجيد كينان Brigid Keenan، ليسلي كيركلي Leslie Kirkley، لين ماكدونالد Lain MacDonald، هافزياخ مونوهن هوسر ephzibah Menuhin Hauser، نويل مايريهان Noel Mayrihan، ديفيد نابارو David Nabarro، السيد فيليب نويل بيكر Rt. Hon Philip Noel Baker، ديفي براسارد Davi Brassard، نانسي رايس جونز Nancy Rice Jones، ت. دي. روبرتس T. D. Roberts SJ، آلان ادامز Alan Adams، ميرفين ستوكوود Mervyn Stockwood، جيريمي سويفت، Jeremy Swift، جورج ثينر George Thinner وأخيراً باتريك تريصور روبر Patrick Trevor Roper (من السياسيين والاطباء).⁽¹⁶⁾

إن الأمر الجدير بالملاحظة هو عدم وجود أعضاء من الكرد والناشطين الكرد التابعين للحركة الكردية وحتى من الجالية الكردية الموجودة في بريطانيا، وفي الواقع لا تشير الوثائق البريطانية إلى وجود أي عضو من القومية الكردية تابع أو منضم لجمعية الصداقة البريطانية - الكردية، ومن الممكن أن قيادة الجمعية ارتأت عدم حاجة الجمعية إلى ذلك لأنها تمثل لوبياً كردياً بحاجة إلى أعضاء من البرلمان البريطاني والسياسيين البريطانيين ورعاة بريطانيين لها من الناحية المادية من أجل الضغط على الحكومة البريطانية لتقديم المساعدة للحركة الكردية.

من جهة أخرى كانت للجمعية صلات قوية مع التنظيمات الكردية في أوروبا، ومع ممثلي الأحزاب الكردية، بل أنها كانت تنسق جهودها مع هذه التنظيمات وتعمل معها من أجل القضية الكردية، فبعد مرور مدة قصيرة على تأسيسها، وبالتحديد في 16 نيسان 1975، كانت الجمعية من ضمن المدعوين للانضمام والاجتماع مع ما كان يطلق عليها ب(مجموعة الكرد - Kurds Group)⁽¹⁷⁾ والتي كانت تضم العديد من التنظيمات الكردية والجمعيات الخيرية والإنسانية البريطانية والدولية بغية تنظيم العمل والمساعدات الإنسانية لتقديم الدعم والعون للشعب الكردي⁽¹⁸⁾ وقد وصفت الجمعية في محضر اجتماع مجموعة الكرد ((بأنها منظمة حديثة وفعالة ونشيطة في عملها، وأنها ستكون بمثابة (المظلة) التي ستعمل

تحت سقفها جميع المنظمات والتنظيمات السياسية والإنسانية لصالح القضية الكردية⁽¹⁹⁾، وكان ذلك الوصف في محله. ففي الثاني من كانون الأول 1975 تكرر اجتماع مجموعة الكرد، والذي ترأسه كينث لي الأمين العام لجمعية الصداقة البريطانية - الكردية، مما يدل على الدور الكبير والرئيسي الذي بدأت تقوم به الجمعية لتنظيم العمل الإنساني والسياسي لصالح القضية الكردية وتوفير الدعم للحركة الكردية. وقد حضر الاجتماع من التنظيمات الكردية كل من ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني وممثل عن جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا⁽²⁰⁾ إلى جانب العديد من المنظمات الإنسانية البريطانية والدولية⁽²¹⁾.

بحثت الجمعية في اجتماع لها في الثاني من كانون الأول 1975 سبل تطوير نشاطها و كيفية زيادة أعضائها، لأنها كانت تعاني في بدايتها من قلة الانتماء إلى الجمعية⁽²²⁾. كما تناولت كيفية العمل من أجل التخطيط لنشاطات مختلفة في السنوات المقبلة، وأقدمت الجمعية على تنظيم أمسيات اجتماعية وتقديم نشاطات ثقافية في مدينة لندن بغية التعريف أكثر بالقضية الكردية في بريطانيا، ودعا إليها أعضاء الجمعية و اصدقاؤها من الكرد بالتعاون مع اتحاد الطلبة الكرد في أوروبا، في محاولة منها لزيادة عدد أعضائها والدعاية أكثر للجمعية، كما أنها ناقشت و وضعت جدولاً لنشاطاتها، مع دراسة مواضيع مختلفة تتعلق بفعاليتها من خلال اللقاءات في هذه الأمسيات الاجتماعية.

أوضح كينث لي أن عمل الجمعية والمنظمات الخيرية والإنسانية البريطانية يجب أن يشكل ضغطاً على الحكومة العراقية وحكومات المنطقة لصالح القضية الكردية بشكل عام، و في كردستان العراق بشكل خاص. يكون ذلك بعدة طرق عبر قنوات رسمية و دولية. أولاً من خلال التعامل المباشر مع الحكومة العراقية و من خلال تقديم طلبات إليها أو مناقشة القضية الكردية بشكل مباشر مع المسؤولين العراقيين، أو عبر القنوات الدبلوماسية للحكومة البريطانية أو الحكومات الأوروبية، أو أية حكومات أخرى، مع الحكومة العراقية بخصوص الحقوق القومية للشعب الكردي و أية مسائل أخرى تتعلق بالكرد. و أضاف أن على الجمعية أيضاً التعامل مع

المسؤولين العراقيين عبر منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وفي الأخير ذكر أنه على أعضاء الجمعية أن يكونوا فعّالين خلال جلسات البرلمان بعرض القضية الكردية وبتناول أوضاع الشعب الكردي في كردستان العراق، وأن يمارسوا ضغطاً مؤثراً على وزراء الحكومة البريطانية، إلى جانب وجود اللجنة البرلمانية الخاصة بشؤون الأمم المتحدة في مجلس العموم البريطاني التي يجب أن يكون لها دور في المنظمات التابعة للأمم المتحدة لصالح قضايا الإنسانية والسياسية للشعب الكردي، وأن يُرتب هذا العمل من داخل مجلس العموم البريطاني بالتنسيق مع المجموعة البرلمانية البريطانية المذكورة⁽²³⁾.

كما أرادت الجمعية استغلال الإعلام والصحافة بنشر مقالات تعبر عن رأيها في السياسة العراقية المتبعة تجاه القضية الكردية وإجراءاتها القمعية في كردستان، وانتقاد سياسات الحكومة العراقية على صفحات الصحف البريطانية الرئيسية، و أشار كينث لي إلى أعضاء الجمعية بتقديم معلومات إلى الصحافة البريطانية بخصوص ذلك، وفي الواقع ظهرت مقالات في الصحف البريطانية بمبادرة من قبل أعضاء الجمعية تنتقد تعامل الحكومة العراقية مع القضية الكردية⁽²⁴⁾.

عكست خطة رئاسة الجمعية في الدفاع عن قضايا الشعب الكردي عملاً مؤسساتياً منظماً يبحث عن أفضل السبل الممكنة و الفعالة التي يمكن من خلالها تحقيق مكاسب بطرق سلمية ودبلوماسية رسمية، وهذا ينم عن الدور الذي كان يرسمه للجمعية كل من اللورد كيلبراكن وكينث لي، لكي تكون لها فعالية إيجابية لصالح القضية الكردية، دون أن ينجم عن نشاطاتها آثار سلبية لصورة الإنسان الكردي والحركة الكردية.

خلقت نشاطات الجمعية داخل بريطانيا خشية لدى الحكومة العراقية وسفارتها في لندن، بسبب الدور التي كانت تقوم به في محاولة توحيد جهد المنظمات المتعاطفة مع القضية الكردية لخدمة هذه القضية بصورة أكثر قوة وفعالية في أوروبا عامة، وبريطانيا تحديداً، خصوصاً بعدما تعرضت له الحركة الكردية والكردي في كردستان العراق عقب اتفاقية الجزائر آذار 1975. لهذا كانت الحكومة العراقية

تتخوف من إعادة توفير الدعم للحركة الكردية وإحيائها من جديد، خصوصاً أن الجمعية تتألف من أعضاء في البرلمان البريطاني ينشطون من داخل المجتمع السياسي البريطاني ولهذا كانت المخاوف العراقية أكبر.⁽²⁵⁾ حيث كانت لقادة الجمعية لقاءات واجتماعات مع التنظيمات السياسية الكردية من كردستان العراق ومع ممثليهم في بريطانيا، ودون شك هذا زاد من مخاوف الحكومة العراقية نظراً للأهداف التي تخطط لها وترسمها بكل دقة رئاسة جمعية الصداقة البريطانية - الكردية⁽²⁶⁾.

وجه لورد كيلبراكين و كينث لي انتقادات لاذعة مدعمة بالأدلة والأرقام إلى سياسات الحكومة العراقية في كردستان، وإجراءاتها العنصرية تجاه المواطنين الكرد في محافظات دهوك و أربيل والسليمانية وكركوك، ونشرت انتقاداتهم تلك في الصحف البريطانية وبالأخص في صحيفة التايمز، وبالمقابل رد القائم بالأعمال في السفارة العراقية في لندن زياد الهباء على تصريحات رئاسة الجمعية، ونشرها في الصحيفة نفسها، وذكر أن ما كتبه لورد كيلبراكين وجمعية الصداقة البريطانية - الكردية بعيداً جداً عن واقع كردستان التي أصبحت تتمتع بالسلام والاستقرار، وأن الحكومة ماضية في مشاريعها الاستثمارية لإعادة إعمار كردستان، و أنها خصصت ميزانية كبيرة بغية توفير جميع سبل الرفاهية من خلال دعم إقامة المؤسسات الحكومية في المحافظات الكردية في ((شمال العراق)). وأشار إلى أن المعلومات التي زود القائمون على جمعية الصداقة البريطانية - الكردية الصحافة البريطانية بعيدة عن واقع العراق وكردستان، وهي لا تمثل حقيقة سياسة الحكومة العراقية تجاه مواطنيها من القومية الكردية⁽²⁷⁾.

أصبحت الجمعية تمثل الحركة الكردية ووجهة نظرها على الساحة البريطانية، ولأنها تملك علاقات متينة مع الصحافة البريطانية فإن ذلك أثر في فضح سياسة الحكومة العراقية في بريطانيا وأوروبا، لهذا فإن الحكومة العراقية سارعت إلى الاحتجاج لدى الحكومة البريطانية على تأسيس هذه الجمعية على أراضيها، لكون تأسيسها على الأراضي البريطانية بحد ذاته يمثل ضرراً وتهديداً

لمستقبل العلاقات العراقية - البريطانية وقدمت وزارة الخارجية العراقية احتجاجاً إلى السفارة البريطانية في بغداد جاء فيه ((وزارة الخارجية العراقية تقدم باسم حكومة الجمهورية العراقية، احتجاجها إلى الحكومة البريطانية لموافقتها على تشكيل جمعية صداقة بريطانية - كردية معادية في بريطانيا، الأمر الذي يُعد عملاً غير ودي تجاه العراق))⁽²⁸⁾.

ردت وزارة الخارجية البريطانية على احتجاج الحكومة العراقية، و سلطت الضوء على موقف الحكومة البريطانية من تأسيس جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، حيث أشار بي. كي. وليم P. K. Williams، من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، إلى السفارة البريطانية في بغداد بأنه يجب توضيح الصورة كاملة للمسؤولين العراقيين خلال اقرب فرصة، من خلال ذكر هذه الملاحظات لهم وهي. أن الحكومة البريطانية لم تكن على بينة من تأسيس هذه الجمعية في وقتها، وهي علمت بظهورها في البرلمان البريطاني من خلال التقارير الصحفية في بريطانيا⁽²⁹⁾، فضلاً عن أن الجمعية لا تتمتع بأي وضع قانوني ورسمي أو أي ارتباط مع الحكومة البريطانية، ولم تتم إثارة مسألة منحها المصادقة من قبل الحكومة البريطانية لأنها لا تحتاج إلى أي اعتراف رسمي لها من قبل المؤسسات الحكومية طبقاً للقانون البريطاني. وأشار قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية إلى أنه الحكومة البريطانية طالما لا تملك معلومات رسمية عن هذه الجمعية التي لا يتحتم عليها تسجيل و الحصول على طلب مصادقة السلطات البريطانية، فإن تأسيس الجمعية المذكورة لا يعد ((عملاً عدائياً)) من الحكومة البريطانية كما أشارت إلى ذلك مذكرة الاحتجاج العراقية والتي جاءت بعد شهرين من تأسيس الجمعية. هذا مع العلم أن الحكومة البريطانية تبحث عن تطوير علاقاتها الودية مع الجمهورية العراقية، ولا تبحث عن خلق المشاكل مع الجانب العراقي، ولا تريد أن تلحق أضرار بالعلاقات الإيجابية بينهما. وفي الأخير اقترح مسؤول قسم الشرق الأوسط على الجانب العراقي، تفادياً لانتقاداته بخصوص تشكيل الجمعية المارة الذكر، تشكيل مجموعة برلمانية بريطانية - عراقية في البرلمان البريطاني ترعى و تدافع عن مصالح

الجانبين والتعاون بينهما، و أن أهمية ومستوى هذه المجموعة البرلمانية ستفوق بكثير جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، وتختلف كلياً عنها، لأنها ليست سوى جمعية خيرية تجمع التبرعات للكرد، كما أنها جماعة ذات قدرات محدودة لا تحظى بدعم وتأثير في بريطانيا، بالمقابل فإن المجموعة البرلمانية البريطانية - العراقية ستحظى بدعم كبير من وزارة الخارجية البريطانية⁽³⁰⁾.

بالفعل تأسست المجموعة البرلمانية البريطانية - العراقية، برئاسة عضو البرلمان البريطاني عن كانتربري ديفد كروش. مع وجود أعضاء آخرين من مجلس العموم البريطاني وكان لهذه المجموعة البرلمانية زيارات إلى كردستان العراق⁽³¹⁾، من أجل الاطلاع على الأوضاع عن كثب وتوضيح الصورة عن سياسات الحكومة العراقية تجاه المواطنين العراقيين من القومية الكردية، وإجراءاتها المتبعة في كردستان، وبالأحرى إيصال وجهة نظر الحكومة العراقية إلى المجتمع البريطاني والصحافة البريطانية، وفي الواقع كان لديفيد كروش لقاءات مع الإعلام والصحافة البريطانية، كما ذكرنا سابقاً، أوضح فيها بأن الحكومة العراقية وفرت الأمن والسلام في كردستان، وأنها تتمتع الآن بالاستقرار وأن المسؤولين العراقيين سخرؤا جهودهم لإعادة الحياة الطبيعية إلى كورستان العراق كما ذكرنا سابقاً⁽³²⁾.

قوبل تشكيل هذه المجموعة البرلمانية وزياراتها إلى كردستان بترحيب ودعم من الحكومة العراقية لكي تقف بالضد من التأثير الذي أصبحت تمارسه جمعية الصداقة البريطانية - الكردية والتي شكلت جماعة ضغط داخل البرلمان البريطاني تساند القضية الكردية في العراق. ومهما يكن لم تحظ المجموعة البرلمانية البريطانية - العراقية بقبول ودعم يذكر من قبل أعضاء مجلس العموم واللوردات في البرلمان البريطاني، إذ لا تشير الوثائق إلى نشاطاتها، لهذا لم تستطع مجابهة نشاطات وفعالية أعضاء الجمعية الصداقة البريطانية - الكردية، الذين تميزوا بكثير من النشاط والعمل المتواصل من أجل تقديم يد العون للكرد، وهذا ما سيتضح في المبحث.

المبحث الثاني

دور جمعية الصداقة البريطانية - الكردية في القضية الكردية في العراق

أدركت الهيئة الرئاسية في الجمعية الظروف التي كانت تمر بها كورستان، من فراغ سياسي وعسكري، و أن الكرد والقضية الكردية خلال تلك الفترة كانت دون تمثيل حقيقي على أرض الواقع يعمل على فضح سياسات الحكومة العراقية السلبية في كردستان، وتمثيل الكرد في الخارج وإيصال صورة عن معاناتهم إلى العالم. كما أن اللاجئين الكرد في المخيمات التي أقيمت لهم في إيران واجهوا ظروفًا مأساوية دون تواجد دور فعلي وحقيقي للمنظمات الإنسانية الدولية والاقليمية للتخفيف عن معاناتهم وتهيئة أبسط الظروف الممكنة للعيش. و لكل هذه الأسباب حاولت رئاسة الجمعية مجابهة هذه المشاكل، و دعم القضية الكردية عبر تمثيلها في الخارج من خلال إيصال صوت الكرد إلى العالم والتعبير عن معاناتهم، فضلاً عن أن هيئة رئاسة الجمعية أدت دوراً فعالاً في مساعدة اللاجئين الكرد في إيران عبر طرق مختلفة، إذ كانت تلك أول مشكلة حقيقية تواجهها بعد تأسيسها، ففي خلال شهر أيار 1975 حرصت الجمعية على توفير الدعم المادي للاجئين الكرد في إيران. و توضح الوثائق البريطانية لتلك المدة أن الكثير من الممولين والداعميين الماليين للاجئين الكرد عبروا من خلال الجمعية عن استعدادهم الكامل لتحمل نفقات الجمعية و نشاطاتها

سواء داخل بريطانيا أو دعم مشاريعها بخصوص اللاجئين الكُرد في إيران⁽³³⁾. كما ساهمت بشكل فعال في تنظيم اجتماعات مجلس الكنائس البريطاني British Council of Churches⁽³⁴⁾ ويرمز اليه اختصاراً بـ(BCC) في الثامن من أيار 1975 لجمع التبرعات من أجل اللاجئين الكُرد في بريطانيا⁽³⁵⁾.

عقدت جمعية الصداقة البريطانية - الكُردية في 16 حزيران 1975 مؤتمراً صحافياً في لندن بمجلس العموم البريطاني⁽³⁶⁾ حيث تواجد رئيس الجمعية لورد كيلبراك واثنان من أعضائها وهما كل من عضو مجلس العموم إيان ماك دونالد Ian Macdonald (و الذي كان يتأُرس أيضاً جمعية الحرب والإغاثة الدولية)، و عضو الآخر من الجمعية هو عضو مجلس العموم إيان سبروت. وكان تنظيم المؤتمر الصحفي قد نسق ترتيبه مع ممثلية الحزب الديمقراطي الكُردستاني في لندن، حيث كان لورد كيلبراك يتأُرس المؤتمر الصحفي إلى جانب جمال علمدار ممثل الحزب الديمقراطي الكُردستاني. وكانت الغاية الرئيسية من هذا المؤتمر الصحفي هو تسليط الأضواء على الأوضاع المأساوية التي يمر بها الكُرد نتيجة سياسات الحكومة العراقية التي أستهدفت الكُرد كشعب. وكان أعضاء الجمعية يدركون عدم تواجد جهة سياسية أو إعلامية تمثل الكُرد في أوروبا في ظل الظروف والأنقسامات التي كانت تعيشها الحركة الكُردية بعد نكسة آذار 1975، فضلاً عن التعتيم الذي فرضته الحكومة العراقية على ما كان يجري في كُردستان العراق. و لذا أدركت رئاسة الجمعية أنه من المفروض نقل صورة واضحة ودقيقة إلى المجتمع البريطاني والمؤسسات الإعلامية في بريطانيا، تعبر عن المعاناة والظروف التي فرضت على الشعب الكُرد، والسياسة الممنهجة للحكومة العراقية لإحداث تغييرات ديموغرافية في كُردستان.

أشار لورد كيلبراك في البداية إلى أنه على الرغم من وقف إطلاق النار والعفو الرسمي الذي أصدرته الحكومة العراقية تجاه جميع المواطنين الكُرد المدنيين والمسلحين، إلا أن هناك عدداً كبيراً من المواطنين الكُرد قد أعدمتهم السلطات

العراقية في المقابل، و أنها ما تزال مستمرة في تنفيذ سياساتها العنصرية تجاه الكرد في كردستان العراق، و أن هناك عدداً كبيراً من العوائل الكردية هجرتهم أجهزة الحكومة العراقية من كردستان إلى جنوب العراق، كما تعرض المئات من الكرد إلى الاعتقال على الرغم من العفو الرسمي، و أن الحكومة العراقية مستمرة في تنفيذ تلك السياسات في كردستان العراق، إذ إن العفو الرسمي الذي أعلنت عنه لا يخرج عن إطاره الدعائي وتحسين صورة العراق في الخارج.⁽³⁷⁾

أشير في المؤتمر إلى أن الحكومة العراقية لم تقف عند هذا الحد في سياساتها المضادة للكرد في كردستان العراق فحسب، بل عملت على ملاحقة اللاجئين الكرد الذين فروا إلى إيران هرباً من تعسفها، فقد حاولت الحكومة العراقية تنفيذ عمليات اغتيالات بحق القيادات الكردية في إيران، و بالأخص ملا مصطفى البارزاني، و هذا يرجع إلى أن الحكومة العراقية ما تزال تعد ملا مصطفى البارزاني والقيادات الحركة الكردية الأخرى تهديداً لها، ولهذا فإنها لم تبخل في محاولاتها لاغتيالهم، فقد حاولت الحكومة العراقية تنفيذ ثلاث عمليات اغتيال ضد ملا مصطفى البارزاني لوحده إلا أنها أخفقت في محاولاتها تلك. كما أنها أقدمت على القيام بعمليات مماثلة تجاه قيادات من الحركة الكردية في مدينة نغدة الإيرانية حيث تتواجد جالية كبيرة من اللاجئين من الكرد العراقيين، إلا أن الحكومة الإيرانية ألقت القبض على بعض من منفذي محاولات الاغتيالات، وقتلت آخرين منهم وكان من بينهم امرأة.⁽³⁸⁾

كان لعقد المؤتمر المذكور في مجلس العموم البريطاني بحد ذاته تأثير من حيث مكان إقامته المهم جداً و من قبل أعضاء البرلمان البريطاني، فقد أثار هذا المؤتمر الصحفي الذي عقده رئاسة جمعية الصداقة البريطانية - الكردية وبالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الحكومة العراقية كثيراً. و قد انتقدت الحكومة العراقية بشدة من خلال سفارتها في لندن تصريحات أعضاء الجمعية في المؤتمر الصحفي، و أشارت السفارة العراقية في لندن إلى إن القضية الكردية قد تمت

معالجتها من خلال منح الحكم الذاتي للکرد، وأن ((إدعاءات أعضاء الجمعية المذكورة وبالأخص إيان ماكادونالد الذي بدأ مؤخراً في شن حربٍ دعائية ضد الحكومة العراقية لا أساس لها من الصحة، وبأنه كان من المفروض عليه أن يدعم جهود الحكومة العراقية لإجراءاتها الإصلاحية في كردستان، والتي تستهدف دعم الفلاح الكردي و ضرب مصالح الإقطاعيين هناك من خلال تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في العراق التي تستهدف إعادة توزيع الأراضي، ومواصلة تنظيم الزراعة في كردستان، وعلى العكس من ذلك فإن إيان ماكادونالد والاعضاء الآخرين ممن يمثلون الجمعية لا يبغون من إدعاءاتهم في الواقع سوى تنفيذ رغبات الزعماء الإقطاعيين القبليين و خدمة مصالحهم في كردستان و التي تتعارض مع مصلحة الفلاح الكردي))⁽³⁹⁾ من الواضح أن السفارة العراقية في لندن قصدت بالزعماء الإقطاعيين القبليين قيادة الحركة الكردية في كردستان العراق. بهدف تشويه صورة الحركة القومية الكردية وقياداتها. و إذ ذكرت بأن ما ذكره لورد كيلبراكن و إيان ماكادونالد عن وجود قيادة للحركة الكردية تدافع عن الحقوق القومية الكردية في كردستان العراق لا يعدو مجموعة من الإقطاعيين القبليين الذين يقاتلون الحكومة العراقية لأجل حماية مصالحهم الإقطاعية.

كما ذكرت السفارة العراقية في بريطانيا أن تصريح إيان ماكادونالد عن وجود ضحايا من المدنيين الكرد في كردستان نتيجة الحرب الأخيرة مع الحكومة العراقية، فضلاً عن عمليات التهجير وتخریب القرى والمدن الكردية وإزالتها، يناهز الواقع والحقيقة لأن الحكومة العراقية تواصل إعمار كورستان، ونفذت العديد من المشاريع الإنمائية، و بنت الكثير من المجمعات العصرية التي تتوافر فيها جميع متطلبات الحياة العصرية من حيث الخدمات الصحية والتعليمية، و أن الحكومة العراقية أنفقت الملايين من الدنانير العراقية من أجل إعادة إعمار كردستان، و أن ما ذكره إيان ماكادونالد وأعضاء الجمعية في المؤتمر الصحفي المار ذكره إدعاءات مثيرة وهي في غير محلها، ولا أساس لها من الصحة، ولذا من المفروض على إيان ماكادونالد ومنظّمته عدم مهاجمة الحكومة العراقية التي لا تعاني من أية مشكلة

داخلية وليست بحاجة إلى جهودهم وادعاءاتهم، وعليهم صرف جهودهم لمساعدة الشعوب المعوزة في أية بقعة أخرى من العالم⁽⁴⁰⁾.

طالب إيان ماكادونالد الحكومة العراقية بتمديد فترة العفو الأول للكرد الذين التجأوا إلى إيران والتي كان من المفترض أن تنتهي في الأول من نيسان 1975، لكي تتاح لهم فرصة العودة إلى مدنهم وقراهم في كردستان العراق، وقد ساندت دعوة الجمعية هذه العديد من الجمعيات والمنظمات الإنسانية البريطانية والكرديّة، من أجل أن توافق الحكومة العراقية على تمديد مدة العفو⁽⁴¹⁾.

دفعت الظروف التي كانت تمر بها كردستان، وأوضاع اللاجئين الكرد على الحدود العراقية - الإيرانية الجمعية إلى إرسال أمينها العام كينث لي إلى إيران لزيارة اللاجئين الكرد هناك، وتفقد أحوالهم وإعداد تقرير حول معاناتهم، وإيصال صوتهم إلى العالم والمنظمات الإنسانية والخيرية في بريطانيا و أوروبا، وإجراء لقاءات مع المسؤولين الإيرانيين والمنظمات الإنسانية فيها، فضلاً عن الالتقاء بالمسؤولين في السفارة البريطانية في طهران، للقيام بكل ما من شأنه تسهيل تقديم يد المساعدة لهؤلاء اللاجئين وتهيئة أفضل الظروف المعيشية لهم، فسافر كينث لي الأمين العام للجمعية إلى طهران في تاريخ 29 تموز 1976 ((للتواصل المباشر مع وضع اللاجئين الكرد العراقيين في إيران)) حسبما أشار إلى ذلك في تقريره. وأجرى الأمين العام للجمعية لقاءات مع مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني للتشاور حول كيفية مساعدة وتحسين أوضاع اللاجئين الكرد، كما قابل قنصلاً في السفارة البريطانية في طهران و تباحث معه بشأن مدى استعداد الحكومة البريطانية لتقديم المساعدة، و أيضاً ما هي الإمكانيات التي لدى الحكومة البريطانية لاستقبال عدد من اللاجئين الكرد، والحالات المسموح بها في قانون اللجوء البريطاني التي تسمح للاجئين الكرد بالمجيء الى بريطانيا. كما قابل ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR⁽⁴²⁾ لسلي كوديير Lesile Goodyar لإيجاد السبل الممكنة

لمساعدة اللاجئين الكُرد في إيران، وكيفية التعامل مع حركة اللاجئين الكُرد وسفرهم إلى أقطار أخرى.

أبدى كينث لي في مباحثاته مع السفير البريطاني في طهران والقنصل المذكور آنفاً، قلقه بخصوص وضع الشعب الكُرد في كُردستان العراق والسياسة السلبية التي تتبعها الحكومة تجاه اللاجئين العائدين من إيران إلى العراق، الذين من المفروض حسب العفو العام الذي أعلنته الحكومة العراقية أن يعودوا إلى قراهم ومدنهم في كُردستان، إلا أن الحكومة العراقية تباشر حال وصولهم إلى الحدود العراقية بتهجيرهم إلى جنوب العراق، بل يتعرض كثير من اللاجئين الكُرد إلى القتل والإعدام أو التعذيب ومختلف العقوبات الجسدية. وبالمقابل تشجع المواطنين العرب على السكن والاستيطان في كُردستان وبالأخص في مدينة كركوك والضواحي المجاورة لها، وهذا ما ولد شعوراً مضاعفاً لدى اللاجئين الكُرد المتواجدين في إيران بالقلق وبعدم الرغبة في العودة إلى قراهم وموطنهم الأصلي والبحث عن حلول أخرى، ولهذا تباحث الأمين العام للجمعية مع السفارة البريطانية في طهران بشأن كيفية مساعدة الكُرد واللاجئين الكُرد في إيران⁽⁴³⁾.

أجرى كينث لي حال انتهائه من زيارته في الثامن من آب 1976، وعقب عودته إلى بريطانيا، مقابلات مع العديد من المسؤولين والموظفين في وزارة الخارجية والكونغرس، ووزارة الداخلية طالب من خلالها الحكومة البريطانية، باسم جمعية الصداقة البريطانية - الكُردية، استخدام معظم السبل الممكنة للحكومة البريطانية لتقديم جميع أشكال المساعدة للاجئين الكُرد في إيران و اللاجئين الذين قدموا إلى بريطانيا. كما قابل ممثل المملكة المتحدة في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وقابل أيضاً ممثلين من الحزب الديمقراطي الكُردستاني في بريطانيا للتباحث حول نيل دعم الحكومة البريطانية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في بريطانيا لدعم اللاجئين الكُرد، وتوضيح الموقف بدقة وعرض دقيق للمشكلة الكُردية في بريطانيا. و أشار كينث لي في تقريره إلى أنه كان يهدف من

زيارته متابعة العمليات والإجراءات التي كانت من شأنها مساعدة اللاجئين الكردي

(44)

يظهر من التقرير الذي أعده كينث لي، والمؤلف من ثماني صفحات، مدى الجهد والمهنية اللذين بذلتهما خلال زيارته لإيران من أجل تفقد أحوال اللاجئين الكردي في المخيمات هناك، وفي سبيل خدمة القضية الكردية. إذ يتضح أنه قابل الكثير من المسؤولين البريطانيين في مختلف الوزارات عند عودته إلى بريطانيا، إلى جانب أنه في غالبية تحركاته واجتماعاته يتناقش ويتباحث مع ممثلين من الحركة الكردية سواء عندما كان في زيارته إلى إيران، أو حال عودته إلى بريطانيا حيث كان يقابل ممثلين من الأحزاب الكردية في بريطانيا وبالأخص من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهذا كان لمحاولة الاطلاع أكثر على المرحلة التي بلغتها القضية الكردية و الظروف التي يعيشها الكردي، والصعوبات التي تعترض طريق حلها، وما هي أفضل الطرق الممكنة لمساعدة الكردي من وجهة نظر قيادات الحركة الكردية. ويبدو أن التعاون والتنسيق مع الحركة الكردية كان ذا أهمية كبيرة لدى رئاسة الجمعية، لأن قيادة الجمعية أدركت أن تقييم ظروف المشكلة الكردية من قبلها في لندن و بالأخص أوضاع اللاجئين الكردي لن يكون في محله دون التواصل المباشر مع قيادة الحركة الكردية المتواجدة في إيران.

ذكر كينث لي للمسؤولين البريطانيين في بداية آب 1976 أن الخوف من الاضطهاد العراقي هو السبب الرئيسي الذي يمنع اللاجئين الكردي من العودة إلى العراق، و أن بعضاً منهم يفضلون البقاء في إيران، في حين يتطلع آخرون منهم إلى الهجرة و إستغلال الفرص المتاحة لهم لمغادرة إيران إلى الدول التي تمنحهم حق اللجوء، أو لإكمال دراستهم التي انقطعت بسبب ظروف الحرب واللجوء إلى الدول المجاورة للعراق. ولهذا طلب، باسم جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، من المسؤولين في وزارة الداخلية البريطانية منح الكثير من فرص اللجوء للاجئين الكردي تبعاً لظروفهم الاستثنائية. و على أية حال فإن اليكس ليون Alex Lyon و هو من

الوزارة المذكورة أبلغه بعدم استعداد الحكومة قبول عدد كبير من اللاجئين الكُرد، و حتى لو سمحت الحكومة البريطانية لعدد قليل من الكُرد باللجوء إليها فإن ذلك سيكون بشروط و ليس على الإطلاق، و لذا يجب على اللاجئين الكُرد التقيد بها عند مجيئهم إلى بريطانيا. و من الجدير بالذكر أن كينث لي أشار في تقريره لهيئة رئاسة الجمعية إلى أنه يجب على أعضاء الجمعية العمل بنشاط أكثر من أجل مجيء عدد أكبر من اللاجئين الكُرد إلى بريطانيا، كما يجب تهيئة جميع المستلزمات والظروف لهم حال وصولهم إلى بريطانيا من مسكن وعمل، التي من شأنها ترسيخ وسرعة إندماجهم في المجتمع البريطاني. و يلاحظ ان كينث لي كان يعمل من أجل قبول اكبر عدد من اللاجئين الكُرد في بريطانيا، ويرى أن من المفروض على الحكومة البريطانية، كمسؤولية تاريخية تجاه هذا الشعب، أن تتكفل بالدفاع عن الكُرد وقضيتهم كشعب. و ضمن هذا الإطار رأى أنه من المفروض على بريطانيا أن تستقبل أكبر عدد من اللاجئين الكُرد على أراضيها، و الذين بإمكانهم خدمة بريطانيا حيث تتوفر لدى الكثير منهم كفاءات وخبرات تؤهلهم للعمل لصالح المجتمع البريطاني. كما تباحث كينث لي مع المسؤولين من الحزب الديمقراطي الكُردستاني ومع ممثليه في بريطانيا حول السبل الممكنة لقبول اللاجئين الكُرد في بريطانيا وماهي الحالات والشروط التي يجب أن تتوفر لدى اللاجئين لكي تقبلهم وزارة الداخلية البريطانية كلاجئين في بريطانيا و توفر لهم فرص التعليم والعمل. كما أرشدت الجمعية اللاجئين الكُرد بتقديم طلب اللجوء إلى بريطانيا عبر مختلف المؤسسات و منها التابعة للحكومة البريطانية مثل المجلس البريطاني لمساعدة اللاجئين (British Council For Aid to Refugees) ⁽⁴⁵⁾ والذي يرمز إليه (BCAR) و المفوضية العليا لشؤون للاجئين التابعة للأمم المتحدة ⁽⁴⁶⁾.

واجهت الجمعية مشاكل في إيران بشأن أوضاع اللاجئين الكُرد فيها، فقد أشار كينث لي في تقرير قدمه إلى الجمعية في الثالث من آب 1976 أن الحكومة الإيرانية تحاول عرقلة جهودها لنقل أكبر عدد من اللاجئين الكُرد من إيران إلى بريطانيا، لأن الحكومة الإيرانية فرقت اللاجئين الكُرد بين مختلف المدن الإيرانية في

الشمال والجنوب والغرب، وهذا ما يعيق الوصول إليهم، كما أن السلطات الإيرانية تعيق الجهود المبذولة من قبل كينث لي نفسه للإتصال مع هؤلاء اللاجئين وتقديم النصح لهم حول كيفية التقديم للجوء إلى بريطانيا، حيث حاولت لحكومة الإيرانية منع ذلك. و لهذا بحث كينث لي هذه القضية مع مسؤولي السفارة البريطانية في طهران، وطلب منهم تقديم المساعدة للجمعية وتباحث بشأن هذه القضية مع الحكومة الإيرانية ودعم جهود الجمعية في هذا الإطار.

يبدو أن الجهود التي بذلتها الجمعية بعد عودة كينث لي من إيران أحرزت تقدماً ملحوظاً في تباحثها مع المجلس البريطاني لمساعدة اللاجئين الذي أعرب عن استعدادة، بعد مشاوراته مع وزارة الداخلية البريطانية، لاستقبال اللاجئين الكرد وتقديم يد المساعدة لهم لكي يتمكنوا من الاستقرار في بريطانيا، وتحاول قدر الإمكان تقديم المساعدات المادية لهم، إلا أنها ذكرت أن الحكومة البريطانية، وبالأخص وزارة الداخلية يجب أن تعرب عن قبولها لطلباتهم للجوء إلى بريطانيا. و كانت هذا أحد مخاوف كينث لي، لكون قبول الحكومة البريطانية لطلبات اللجوء كانت تأخذ وقتاً طويلاً، وقد أعربت رئاسة الجمعية للحكومة البريطانية عن قلقها من الإجراءات المتخذة بخصوص منح حق اللجوء للاجئين الكرد في إيران التي تأخذ مدة زمنية تشعرهم بالقلق حول ظروف اللاجئين الذين يمرون بأوضاع صعبة، وتجعل اللاجئين الكرد ينتظرون مدة طويلة من الزمن، وهذا ما يجبرهم على اتخاذ خيارات ليس في صالحهم واللجوء إلى بلدان أخرى. ولهذا ناقش كينث لي مع المسؤولين البريطانيين في السفارة البريطانية في طهران و الدائرة القنصلية في السفارة حول دعم عموم الجمعيات والمنظمات الإنسانية غير الحكومية في بريطانيا لقضية اللاجئين الكرد المقيمين في المخيمات في إيران، كما أن لديها شعوراً بالقلق بشأن أوضاعهم في إيران وتعامل الحكومة البريطانية غير الجدي بهذا الموضوع و لا تأخذه على محمل الجد ولا باهتمام، و لذا يجب على الحكومة البريطانية اتخاذ خطوات عملية لإستقبال اللاجئين الكرد على أراضيها، و إيلاء هذه القضية المزيد من الاهتمام والعناية وبسرعة⁽⁴⁷⁾.

كانت الحكومة البريطانية حذرة جداً في التعامل مع هذه المسألة، و الطلبات الكثير التي تقدم بها العديد من أعضاء الجمعية بخصوص السماح للاجئين الكُرد بالمجيء إلى بريطانيا. وقد ناقش مسؤولون من وزارة الداخلية البريطانية هذه القضية مع السفير البريطاني في العراق جراهام الذي أبدى تخوفه من السماح للاجئين الكُرد بالقدوم إلى بريطانيا وبالأخص المنتمين إلى الأحزاب السياسية الكُردية، لأن من المرجح أن يسبب ذلك إحراجاً للسفارة البريطانية في العراق ويضر بالعلاقات البريطانية - العراقية، وعلى الرغم من أن وزارة الداخلية قررت أن تلتزم اللاجئين الكُرد بعدم القيام بأية نشاطات سياسية وأنه يجب تحذيرهم بهذا الشأن، إلا أنها وجدت صعوبة في تفادي الضرر الذي سيلحق بالعلاقات البريطانية - العراقية من جراء ذلك⁽⁴⁸⁾.

كانت مسألة الدعم المادي أهم مشكلة تعرقل جهود أعضاء الجمعية في تقديم المساعدة للقضية الكُردية، وبالأخص بشأن ما يمكن القيام به للاجئين الكُرد في إيران، ولهذا كان أعضاء الجمعية يحاولون على الدوام الحصول على الدعم المادي من المنظمات الخيرية البريطانية الإنسانية والمسيحية، وكانوا موفقين في جهودهم إلى حد ما، إلا أنها بقيت مشكلة تعيق جهودهم، وبالأخص في حالة اللاجئين الكُرد من العراق في إيران الذين حاولوا أكمل تحصيلهم الدراسي في بريطانيا من خلال الجمعية من أجل مساندتهم وتوفير القبول الجامعي إلى جانب نيل الدعم المادي من إحدى المنظمات الممولة للتحصيل العلمي في الجامعات البريطانية⁽⁴⁹⁾.

الواقع أن أعضاء الجمعية بذلوا جهوداً كبيرة في هذا الصدد، فقد راسلوا المجلس العالمي للخدمات الجامعية في بريطانيا UK - World University Services⁽⁵⁰⁾، و تواصلوا مع وزارة الخارجية و الكومنولث و وزارة تنمية فيما وراء البحار، و ذلك لتوفير المنح الدراسية للطلبة الكُرد اللاجئين في إيران⁽⁵¹⁾، و كان العضو راسل جونسون أكثرهم نشاطاً ومراسلة مع المؤسسات الجامعية والوزارات البريطانية، فقد طلب أكثر من مرة من المجلس العالمي للخدمات الجامعية منح عدد من المنح

الدراسية للطلبة الكُرد الذين هم بحاجة شديدة لها بسبب الظروف القاهرة المفروضة على اللاجئين الكُرد في إيران، إلا أن المجلس العالمي للخدمات الجامعية، طلب رأي وزارة الخارجية في هذه القضية، والتي أشارت إلى أنه يجب التعامل بحذر مع هذه المسألة و عدم المساهمة في توفير المقاعد الدراسية للطلبة الكُرد، ولهذا لم يتخذ المجلس العالمي للخدمات الجامعية أية خطوة بهذا الشأن، هذا مع العلم أن راسل جونسون أشار في طلبه إلى المجلس إلى أن منظمة أوكسفام الخيرية⁽⁵²⁾ OXFAM وجمعية المساعدات المسيحية⁽⁵³⁾ Christian Aid Society تبرعتا بمبلغ عشرة الآف جنيه أسترليني للجمعية لغرض مساعدة الطلبة الكُرد، وأن هؤلاء الطلبة انقطعوا عن دراستهم، بسبب لجوئهم إلى إيران وأنهم يعانون من أوضاع معيشية غير ملائمة، فضلاً عن أن ذويهم لا يستطيعون تقديم الدعم المادي لهم، لأن الحكومة العراقية قامت بترحيلهم إلى الصحراء في جنوب العراق⁽⁵⁴⁾.

كما طلب عضوي الجمعية إيان سبروت و بيرنارد براين من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية والكومنولث مساندة الجمعية في مسعاها هذا بخصوص توفير المنح الدراسية للطلبة الكُرد، كما أبلغت وزارة تنمية فيما وراء البحار و وزارة الخارجية والكومنولث و وزارة الداخلية بأنها تلقت العديد من الطلبات بهذا الشأن، و أن جميع الطلبات مقدمة من أعضاء مجلس العموم البريطاني المنتمين إلى جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، والتي تبذل جهوداً كبيرة بهذا الخصوص، إلا أن قسم الشرق الأوسط أشار إلى أنه يجب النظر إلى العواقب الناجمة عن هذه الخطوة، و أشارت وزارة التنمية فيما وراء البحار إلى أنه يجب أن يكون هناك اتفاق بين وزارة الخارجية و وزارة الداخلية بشأن نشاط الجمعية في هذه القضية، نظراً للمراسلات الكثيرة التي تلقتها المؤسسات البريطانية و وزارة التنمية فيما وراء البحار من أعضاء جمعية الصداقة البريطانية - الكردية⁽⁵⁵⁾.

وفرت الجمعية عدداً من الممولين، من الجمعيات الانسانية و الشخصيات السياسية والعلمية و الدينية، والذين راسلوا وزارة تنمية فيما وراء البحار و وزارة

الخارجية و الكومنولث، فضلاً عن المجلس العالمي للخدمات الجامعية، فقد أبدوا استعدادهم للتكفل بمصروفات الطلبة الكرد اللاجئين إلى الأراضي الإيرانية، كما طالبوا الحكومة بمساعدتهم، فقد عبّر أستاذ دراسات السلام في جامعات برادفور أدام كيورل Adam Curle في الرابع من حزيران 1976، عن استعداده، بوصفه من ممولي جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، تقديم مساعدات مالية للطلبة الكرد اللاجئين الذين تفرقوا عن عوائلهم المبعدين إلى الصحراء في جنوب العراق، وذكر للحكومة البريطانية أن عليها أن تتعاطف مع طلباتهم⁽⁵⁶⁾. كما راسل اسقف ستيبني، تريفور هادلستون Trevor Huddleston وزارة الخارجية في بداية حزيران 1976 و أبدى استعداده، بصفة ممول وداعم لنشاطات الجمعية، المساهمة في توفير المنح الدراسية للطلبة الكرد⁽⁵⁷⁾. و قد رد قسم التبادل الثقافي في وزارة الخارجية البريطانية على طلب الأسقف هادلستون بأن الحكومة البريطانية و وزارة الخارجية لا تستطيع تقديم الدعم والمساعدة لمثل هذه القضايا، و أن حصول هؤلاء الطلبة الكرد على الدعم المالي و المنح الدراسية من مصادر خاصة ومحلية، أو من الجامعات، سيكون أكثر ملائمة للسياسة البريطانية من الحصول على التمويل المالي من الحكومة البريطانية⁽⁵⁸⁾.

أشار تقرير مطول بخصوص هذه المسألة صادر عن وزارة التنمية فيما وراء البحار، إلى أن أعضاء مجلس العموم البريطاني المنتمين إلى جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، يرسلون الوزارة و وزارة الخارجية والمؤسسات البريطانية العلمية والمنظمات الخيرية هم كل من إيان سبروت، راسل جونسون، و فيليب وايتهيد، فضلاً عن عدد آخر من الداعمين الماليين لهذا الغرض للجمعية المذكورة⁽⁵⁹⁾. و في الواقع لم تكن مشكلة الدعم المالي المعوق الرئيسي في عدم توفير المقاعد الدراسية للطلبة الكرد اللاجئين في إيران، إذ أدت الجمعية دوراً فعالاً وبذلت جهوداً مضنية من هذه الناحية. لكن الحكومة البريطانية أعاقت تلك الجهود، إذ وقفت العلاقات البريطانية - العراقية حائلاً دون اعطاء المنح الدراسية للطلبة الكرد، و تقرر هذا بعد اجتماع بين

المسؤولين في وزارتي الخارجية والداخلية البريطانيتين في العاشر من حزيران 1976
(60)

صنفت جريدة بيشمركة (PESHMERGA)⁽⁶¹⁾ التي أصدرها الحزب الديمقراطي الكردستاني في مدينة هلسنكي بفرنلندا، جمعية الصداقة البريطانية - الكردية أحد أهم أصدقاء الكرد حول العالم، وأشارت إلى أن الجمعية نظمت مؤتمراً تحت اسم (أسبوع كردستان) في مدينة لندن، بمشاركة العديد من المحاضرين الكرد والبريطانيين، أمثال هزير تيموريان Hazhir Teimourian⁽⁶²⁾ و دكتور عصمت شريف وانلي، والاقتصادي والمؤلف البريطاني مايكل فيلد Michael Field، كما عرض خلال المؤتمر فلماً وثائقياً عن الحركة الكردية عنوانه ((بيشمركة)). وكانت الجمعية تبذل جهوداً كثيرة في بريطانيا بغية تقديم الدعم للكرد والحركة الكردية، كما أنها تعاونت مع العديد من الجمعيات الحكومية و غير الحكومية مثل جمعية مكافحة العبودية في بريطانيا والجمعيات التابعة للأمم المتحدة، والجمعيات التي تحاول مساعدة الاقليات في العالم والجمعيات التي تقدم العون للاجئين في بريطانيا، كل هذا بهدف مد يد المساعدة للكرد سواء في كردستان أو في بريطانيا
(63)

في عام 1977 استأنفت الحكومة العراقية عملية الترحيل والتعريب في كردستان من جديد، مستهدفة إزالة ما تبقى من القرى والقصبات في المناطق الحدودية العراقية مع كل من إيران وتركيا وسوريا بعمق 5 - 20 كم، و جمعت سكان هذه القرى ووطنهم قسراً في عدد من المجمعات السكنية (التي كان يسميها النظام العراقي بالقرى العصرية) و وضعتهم تحت الإقامة الجبرية، وبدأت الحكومة بإزالة جميع مظاهر الحياة من تلك المناطق، واستمرت حملة تخريب القرى الكردية الحدودية و إزالتها في عام 1978 استمراراً للحملة التي بدأت منذ عام 1975، فقد بلغ عدد القرى التي عملت السلطات العراقية على إخلائها قسراً و إزالتها في محافظات السليمانية و أربيل و دهوك 872 قرية، وبلغ عدد المجمعات السكنية التي

بنتها الحكومة العراقية 59 مجمعاً⁽⁶⁴⁾ أما بالنسبة إلى محافظة كركوك فقد أجرت الحكومة العراقية فيها الكثير من التغييرات الإدارية، بغية تخفيض النسبة السكانية للقومية الكردية فيها، فضلاً عن عمليات ترحيل الكرد وتوطين العشائر العربية الوافدة إلى كركوك⁽⁶⁵⁾.

كان لتقارير الصحافة البريطانية ومتابعتها الدقيقة لعمليات الترحيل والتعريب منذ بداياتها، تأثير كبير على أعضاء الجمعية الذين أكدوا على وجوب التحقق مما يجري في كردستان، فقد كانت تقارير غالبية الصحف البريطانية تتناول باستمرار سياسة الحكومة العراقية في كردستان، و أشارت إلى عمليات التهجير بشكل واسع⁽⁶⁶⁾ فبينت صحيفة الغارديان أن عدد المهجرين الكرد إلى جنوب العراق بلغ ثلاثمائة ألف⁽⁶⁷⁾، و أشار المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني في ممثلية الحزب بلندن، إلى أن الحكومة العراقية تخطط لعملية عسكرية واسعة ضد الكرد لمحو الحياة من القرى الكردية وتخريبها، والتي تستهدف من ورائها سحق الحركة القومية الكردية⁽⁶⁸⁾، بالمقابل ردت السفارة العراقية في لندن على تصريحات المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد صرح السفير العراقي في بريطانيا طه ياسين داوود بأن الحكومة العراقية تتبنى خطة لتطویر منطقة الحكم الذاتي في المنطقة الكردية، وقد بنت الحكومة العديد من القرى العصرية والتي بلغ عددها حوالي 164 قرية عصرية، و أن ما ذكره ممثل الحزب الكردي ليست إلا إشاعات غير صحيحة، ولا تمت إلى الواقع بصلة⁽⁶⁹⁾.

نظراً لخطورة ما أقدمت عليه الحكومة العراقية فقد شنت الأحزاب الكردية⁽⁷⁰⁾، والصحف الكردية حملة ضد إجراءات الحكومة العراقية وأشارت إلى أن الحكومة تبرر فعلتها تلك ((تارة بحجة عدم إمكانية إيصال الخدمات إلى القرى النائية إلا إذا جمعت في مجمعات وتارة أخرى بحجة إنشاء تعاونيات زراعية، فإن الهدف الحقيقي.. . هو حماية حدودها من تسلل أي مقاتل من الحركة التحررية لشعبنا الكردي))⁽⁷¹⁾.

تبعاً لذلك نشرت جمعية الصداقة البريطانية - الكردية بياناً في صحيفة التايمز إلى المجتمع البريطاني والحكومة البريطاني، لفتت فيه انتباه الجميع إلى ما يجري في كردستان، و عبرت عن أدانتها لما يتعرض له الكرد في العراق من الأخطار والاضطهاد حيث جاء في بداية بيانها ((إن السيد لورد كيلبركن والسادة الآخرون من جمعية الصداقة البريطانية - الكردية يريدون لفت الانتباه إلى الأخطار والاضطهاد الذي يواجه الكرد في العراق، وبصورة خاصة فإننا ندين سياسة التشتيت والترحيل والاعتقال لمئات الآلاف من الكرد.))⁽⁷²⁾. كما أشارت الجمعية إلى أن خمسين ألف من المواطنين الكرد رجعوا من المنفى في مخيمات اللاجئين في إيران بغية العودة إلى قراهم وموطنهم الأول، لكن الحكومة العراقية أسكنتهم في الصحراء في جنوب العراق بدلاً من السماح لهم بالعودة إلى موطنهم الأصلي، ولا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد المواطنين الكرد الذين رحلتهم السلطات العراقية قسراً إلى المناطق الأخرى من العراق، إلا أن الحكومة العراقية تتبع منهجاً عنصرياً للتعريب كردستان، و على الرغم من أنها كانت قد ذكرت مؤخراً أن حوالي أربعين ألف ستعيدهم من جنوب العراق إلى قراهم ومنازلهم في كردستان⁽⁷³⁾. و أشارت الجمعية إلى أن مجلة إيكونوميست البريطانية نشرت تقريراً في أواخر 1976، ذكرت فيه أن عدد من تم ترحيلهم من القرى الكردية في كردستان إلى جنوب العراق بلغ ثلاثمائة ألف و أن الحكومة العراقية لديها خطة لتهجير حوالي مليون كردي من القرى الكردية إلى جنوب العراق، وأن هذه الأرقام لم تدحضها و تنفيها باستمرار الحكومة العراقية⁽⁷⁴⁾.

كما ذكرت الجمعية في بيانها أن هناك العديد من العقوبات تفرض على المواطنين الكرد دون إجراء محاكمة، إذ تعتقل أجهزة السلطات العراقية الكرد وترحلهم من مناطقهم، وتعتقلهم وتفرض عليهم أحكاماً بالسجن دون أن تقوم بمحاكمتهم أو تعرض قضاياهم في المحاكم الحكومية، كما أن هنالك قضية 39 من زوجات المقاتلين الكرد (البيشمرکه)، الذين سجنتهم السلطات العراقية في

معتقلاتها دون محاكمة والذين تركوا أولادهم الصغار دون أية رعاية، ولهذا فإن الجمعية تدين جميع تلك السياسات الصادرة من الحكومة العراقية⁽⁷⁵⁾.

و في الأخير أشار بيان الجمعية إلى أن الاستقرار في الشرق الأوسط لن يتم دون إيجاد حل جذري للمشكلات في تلك المنطقة و دون أن تمنح الحقوق القومية لمختلف الجماعات العرقية في الشرق الأوسط. و دعت الجمعية المجتمع الدولي إلى إرسال شخصية دولية مستقلة وذات كفاءة، للتحقيق في أوضاع الكرد وكردستان، و التحقق من مصير أولئك الكرد الموجودين في المعتقلات في جنوب العراق⁽⁷⁶⁾.

نشر كينث لي بياناً آخر في الثامن من أيلول 1977 باسم الجمعية في صحيفة التايمز، ذكر فيه أن الحكومة العراقية تنشر معلومات مضللة عبر سفيرها في لندن حول الأحداث التي تقع في كردستان، إذ أنها تقدم على تخريب القرى الكردية وإزالتها، طبقاً لبرنامجها في تعريب كردستان، و مع أنها تنشر معلومات أخرى عن كردستان إلا أنها لا تنفي منهجها وخطتها في تعريب كردستان من خلال ترحيل الآلاف من الكرد إلى جنوب العراق، بهدف بعثرة وصهر المواطنين الكرد في أجزاء متفرقة من العراق غير كردستان، ومؤخراً أدت عمليات التعريب التي قامت بها السلطات العراقية في كردستان إلى تدمير وإزالة 63 قرية كردية، و رحلت سكانها إلى الصحراء الجنوبية الغربية، كما أن الحكومة العراقية تستهدف من هذه الحملة حماية حدودها من تسلل المقاتلين الكرد، ولهذا فإن عملياتها ((البربرية)) مستمرة في ترحيل الكرد وتعريب كردستان.⁽⁷⁷⁾

أشار كينث لي إلى أن الحكومة العراقية رحلت القرويين الكرد من قراهم إلى مجمعات سكنية قسراً، وحرمتهم من الاستفادة من مصادر رزقهم والممتلكات التي تعتمد عليها حياتهم، وبدلاً من ذلك أسكنتهم في وحدات سكنية داخل مناطق الحكم الذاتي، إلا إن ذلك لا يناسب أسلوب حياتهم حيث منعتهم الحكومة من زراعة أراضيهم مصدر إعالتهم الوحيد، في المقابل ذلك قامت الحكومة العراقية بتوطين الأعراب البدو من جنوب العراق في كردستان في محاولة منها لإحداث التغيير

الديموغرافي في كُردستان بغية تعريبها، ولكي تتمكن الحكومة العراقية من تطبيق ذلك على أرض الواقع فعلاً، فإنها حشدت قوات عسكرية هائلة العدد في كُردستان، وهذه القوات تفرض رقابة عسكرية صارمة على قرى ومدن كُردستان، كما رصدت الحكومة العراقية ميزانية كبيرة من أجل إنجاز وتنفيذ مشروعها التعريبي في كُردستان، و أنشأت الحكومة الكثير من الأبنية والمنشآت العسكرية لهذا الغرض، فضلاً عن أن كُردستان تعاني الكثير من الإهمال في المشاريع الخدمية للمواطنين، في حين أن المناطق والمدن ذات الأغلبية العربية تحظى بالاهتمام الحكومي وإقامة المشاريع التي تؤدي إلى تطويرها من النواحي الزراعية والصناعية.⁽⁷⁸⁾

أكد كينث لي أن الحكومة العراقية لا تنفي إجراءاتها و سياساتها المناهضة والمضطهدة للكرد، وحينما أعلنت أنها ستسمح بعودة أربعين ألف كُرد من الذين كانوا قد أبعدها في 1975 إلى الصحراء في جنوب العراق، فأنها تناست أنها قد رحلت ثلاثمائة ألف كُرد من قراهم في كُردستان إلى جنوب العراق، أي أنه يبقى 260 ألف كُرد مهجر في جنوب العراق بعد عودة الأربعين ألف إلى كورستان، و أخيراً فإن بيان الجمعية ذكر بأنه يدعو الحكومة العراقية إلى إيجاد حل للمشكلة الكُردية بالتعاون مع الشعب الكُرد، وأن الجمعية ((ترحب بالعودة إلى بنود اتفاق 11 آذار 1970))، كما أنه يجب لفت الانتباه إلى وضع الكُرد الذين يرزحون تحت ظروف الإبعاد والترحيل و ما اقترف بحقهم من اضطهاد وظلم، و أن على الحكومة العراقية إيجاد حل لتصحيح أوضاعهم، وإعادتهم إلى قراهم ومساكنهم الاصلية.⁽⁷⁹⁾

أرادت هيئة الرئاسة في الجمعية اتخاذ خطوة عملية أكثر تجعلها قريبة من الاوضاع التي يعيشها الكُرد في كُردستان العراق، فقد أرادت رئاسة الجمعية زيارة كُردستان العراق وتفقد ظروفها، و يبدو أن ذلك تم بالتنسيق وبالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني من خلال ممثليتها في لندن. و قد تقدمت الجمعية في بداية شهر نيسان 1978 بطلب إلى السفارة العراقية للحصول على تأشيرة لرئيس الجمعية وأحد أعضائها لدخول الأراضي العراقية من أجل تقصي الحقائق في

كُردستان، وهنا طلبت السفارة العراقية مقابلتهم، وبعد أن تم اللقاء بين السفير العراقي طه داوود و القائم بالأعمال العراقي في لندن عصام محبوب من جانب السفارة العراقية، وبين لورد كيلبركن وكينث لي و الكولونيل كينث تمبرل Kenneth Timberll عضو الجمعية الذي كان يتحدث العربية، وبعد مناقشة جدول سفرهم أشار السفير العراقي إلى أن الحكومة العراقية ترغب أن تستقبلهم كضيوف على وزارة الإعلام، وأن تكون زيارتهم وكامل نفقاتهم ضمن مسؤولية الحكومة العراقية، إلا أن قادة الجمعية رفضوا ذلك حيث كانت نفقات الزيارة قد سارع في التبرع بها عدد من الاطراف كان من ضمنها الحزب الديمقراطي الكُردستاني⁽⁸⁰⁾، وفي الأخير سمح لهم بالقيام بزيارتهم الاستطلاعية، وتفقد حقيقة الأوضاع في كُردستان، ذلك أن سيطرة الحكومة العراقية شبه الكاملة في كُردستان جعلتها توافق على زيارة لورد كيلبركن وسمحت له بالتجوال داخل كُردستان⁽⁸¹⁾.

بدأ لورد كيلبركن زيارته (والتي استمرت من 23 نيسان إلى 15 أيار من سنة 1978) لتقصي الحقائق عن ظروف وحقيقة التقارير التي تصدر عن أوضاع كُردستان. وقد ذكر أنه بعد وصوله إلى مطار بغداد أراد أن يبدأ مهمته مع كينث تمبرل، وأن يأخذ حريته في زيارة الأماكن حسب الخطة المرسوم لها، إلا أنه تفاجأ عند وصوله إلى مطار بغداد بوجود أشخاص من وزارة الإعلام بانتظاره، ولم يكن مسموحاً للورد كيلبركن و العضو الآخر بأن يستقل أي واحد منهما سيارات الأجرة في زيارتهما لكُردستان لكي تأخذ رحلتها طابعاً مستقلاً، إذ كانت الحكومة العراقية قد خصصت مرافقاً معهما اسمه مازن الزهاوي برفقة سائق وسيارة لاندروفر ترافقهم في رحلتهم، وكانت حجة الحكومة العراقية أنه بسبب تواجد نقاط التفتيش العسكرية الحكومية في كُردستان فإنه لن يسمح للورد كيلبركن بالتنقل بحرية داخل القرى و المدن الكُردية، ولهذا فإنه من الأفضل أن يرافقهم موظف حكومي رسمي، حتى يتمكن أعضاء الجمعية من زيارة جميع الأماكن دون عوائق، ويذكر لورد كيلبركن أن وفد الجمعية كان قد أصر على أن يكون له حرية التنقل كما اتفقوا مسبقاً مع المسؤولين العراقيين، و زيارة أية مدينة أو قرية

والتحدث بحرية مع أي شخص حالما رغبوا في ذلك، إلا أن ذلك لم يحدث كما خططوا له⁽⁸²⁾.

أنفق لورد كيلبراكين مع مرافقه من وزارة الإعلام مازن الزهاوي أن يترك له الحرية في اختيار زيارة أية مدينة وقرية، ولهذا طلب منه أن يسلك الطريق العام من بغداد إلى دهوك عبر كركوك وأربيل والموصل. وفي 23 نيسان بدأ زيارته عبر الطريق المذكور بدءاً من بغداد إلى كركوك ثم أربيل والموصل إلى دهوك، ومن هناك إلى زاخو، سرسنك، ئاميدي (العمادية) و حاج عمران، رواندوز، شقلاوة، أربيل، كويسنجق، رانيه، قلعة دزه، رانيه، دوكان، السليمانية، خانقين، وصولاً إلى بغداد، (كانت الرحلة من سرسنك إلى حاج عمران بواسطة مروحية عراقية)، و قد زاروا خلال تلك الرحلة الطويلة العديد من القرى، في المناطق الحدودية في منطقة زاخو حيث زار لورد كيلبراكين القرى التي تقع في منطقة فيشخابور على الحدود السورية والتركية، كما زار حلبجة وجمجمال في السليمانية.⁽⁸³⁾

لاحظ لورد كيلبراكين وجود ما يقدر بين 400 ألف جندي و600 ألف جندي عراقي في منطقة الحكم الذاتي في كردستان التي يبلغ عدد سكانها 2 مليون، والكثير من نقاط التفتيش العسكرية التي يشرف عليها جنود مسلحون عند كل قرية، و عند بداية كل جسر، وفي مسافة عدد قليل من كيلومترات لاحظ وجود نقاط تفتيش أخرى، و هناك تواجد عسكري على قمم الكثير من التلال والجبال الصغيرة. و ذكر لورد كيلبراكين أنه خلال زيارتهم إلى مدينة قلعة دزه لاحظ وجود عدد من الثكنات العسكرية للجيش العراقي في المدينة وكانت هناك تحركات عسكرية إلا أن الأهالي كانوا لا يظهرون مظاهر العداء للجيش العراقي، ولم يكن هناك ((توتر أو عداء بينهم)) ويبدو ((أنهم كانوا مقبولين من قبل الكرد))، كما كان الجنود العراقيون غير مسلحين. كما يشير لورد كيلبراكين إلى أن المرافق الحكومي مازن الزهاوي كان قد أكد أن الأوضاع في كردستان طبيعية، وأن التقارير حول الاضطرابات فيها غير صحيحة، ويذكر كيلبراكين يبدو أن هذا صحيح، إذ

ليس هناك اضطرابات تحدث في المنطقة، إلا أنه يتدارك و يتساءل في تقريره حول جدوى وسبب هذه التحركات العسكرية في المنطقة وكثرة تواجد الناقلات العسكرية في المنطقة، فضلاً عن وجود هناك الكثير من التقارير في الأشهر القليلة الماضية حول قيام مسلحي من الحزب الديمقراطي الكردستاني و حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بتنفيذ عدد من الهجمات على المنشآت الحكومية والثكنات العسكرية للجيش العراقي في كردستان⁽⁸⁵⁾، ويبدو أن هذه التحركات العسكرية تستهدف ((الانتقام الوحشي)) من الحزبين الكرديين⁽⁸⁵⁾.

إن تقديرات للورد كيلبراكين بخصوص وضعية جيش العراقي في كردستان، لم تكن دقيقة سواء فيما يتعلق بعدد وحدات جيش العراقي أو كيفية تعاملهم مع السكان أو كانوا مسلحين أم لا، لأن زيارته كانت في الأول مبرمجة من قبل الحكومة لمناطق محددة، ومن ثم إن تلك الزيارة لم تكن تستغرق سوى ساعات معدودة لكل قرية أو مدينة معينة، لهذا فإن تقييمه لأوضاع كردستان العسكرية يكتنفها الكثير من عدم الدقة.

أشار لورد كيلبراكين بأنه على الرغم من كثرة تواجد الثكنات العسكرية في كردستان إلا أن السلام كان يعم جميع أرجائها ومدنها وقراها، و أن مظاهر الحياة كانت تسير بشكل طبيعي حيث كان الفلاح الكردي يدير مزرعته وأرضه بصورة عادية، وكانت الدوائر الحكومية والمدارس تؤدي وظيفتها على أكمل وجه، وكانت حركة التنقل بين المدن والقرى الكردية طبيعية، على الرغم من وجود نقاط التفتيش والمظاهر العسكرية عند مداخلها ومخارجها، كما يشير إلى أنه ((أخذنا أنا والكولونيل كينث تمبرل حريتنا في التنقل والسير بين القرى والتحدث بحرية مع العديد من الأهالي القرويين دون رقابة حكومية))⁽⁸⁶⁾.

على الرغم من إبداء اللورد كيلبراكين أرتياحه عن الأوضاع التي رآها في كردستان، و أنه كان يتوقع أن تكون الظروف التي يمر بها الكرد في غاية السوء، وأن ما شاهده من الظروف الطبيعية التي يعيشها الناس في كردستان عكس ما كان

توقعه، إلا أنه يشير إلى أن بعض المظاهر الخداعة لا تعكس حقيقة الوضع كما يبدو، إذ كانت هناك العديد من الحوادث التي لفتت انتباهه حيث أشار في تقريره المؤلف من 12 صفحة، بأنه خلال زيارته تحدث مع 150 من الناس العاديين في كورستان، إلا أنه لاحظ أن العديد منهم كان يخشى أن يعبر عن حقيقة الوضع في كردستان، بسبب وجود مترجم معه من الحكومة العراقية، و لكنه تحدث مع القلة ممن يجيدون اللغة الإنكليزية من الكرد و ((عندما كسب ثقتهم و بين لهم حسن نيته تجاه الكرد)) عبر العديد منهم عن دعمهم للحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، كما أشار إلى أنهم حينما يتحدثون مع المواطنين الكرد فإنهم لاحظوا أن هؤلاء الكرد كانوا خائفين جداً من التحدث بصراحة وحرية بشأن حقيقة مشاعرهم عن الوضع في كردستان أو عن موقفهم تجاه الحكومة العراقية، إضافة إلى أن العديد من الأهالي قد عبروا عن انزعاجهم من تبعات الحرب واستمرار الاضطرابات ويريدون العيش في ظروف يسودها السلام.

و ذكر لورد كيلبراكين في تقريره أيضاً أن ما زاد في تشككه بخصوص أوضاع كردستان، بأنه عندما استقلوا الطائرة المروحية في الثاني من شهر أيار من مدينة سرسنك إلى حاج عمران فإنه أخبر المرافق الحكومي بأنهم يريدون زيارة منطقة بارزان خلال تلك الرحلة، إلا أن المرافق تحجج بعدم التمكن من ذلك بسبب إمكانية نفاذ وقود الطائرة حال زيارتهم لبارزان، و حينها أدرك لورد كيلبراكين بأن الحكومة العراقية لا تسمح بزيارة تلك المنطقة، كما يشير إلى أنه طلب من المرافق الحكومي له خلال زيارتهم لمدينة حلبجة في العاشر من أيار، خلال طريق العودة إلى السليمانية زيارة مدينة سيد صادق ومنطقة بنجوين إلا أن المرافق الحكومي مازن الزهاوي، أشار إلى وجود حظر التجول في المنطقة، وأنهم لن يتمكنوا من زيارتها، و كل ذلك أثار انتباه اللورد كيلبراكين⁽⁸⁷⁾.

كانت قضية المعتقلين والمرحلين الكرد في جنوب العراق إحدى أهم القضايا الرئيسية التي استهدفت هذه الزيارة التقصي عنها، فقد عبر الكثير من الكرد الذين

قابلهم لورد كيلبراكين و ذكروا له بصورة سرية أن العديد من المواطنين الكرديين ما يزالون في المعتقلات الحكومية ظلماً، ولهذا أشار في تقريره إلى أنه لا يوجد لديه شك بأن هنالك الكثير من المعتقلين الكرديين في المعتقلات الحكومية التي لا يعرف أماكنها، فضلاً عن أن ((مئات الآلاف الكرديين من اللاجئين العائدين من إيران موجودون في صحاري جنوب بغداد وغربها)) إلا أنه أشار إلى أنه زار قرية في محافظة بابل (حلة) التي علم بوجود المرحلين الكرديين فيها، وأنه قابل مجموعة من رجال الكرديين في تلك القرية والذين أعربوا عن بقائهم هنالك بمحض إرادتهم، بسبب فرص العمل المتوفرة في هذه المنطقة من العراق، و أن بإمكانهم العودة إلى قراهم في كردستان حالما رغبوا في ذلك. كما أنه علم من أهالي تلك المنطقة أن الحكومة العراقية قامت بترحيل الكثير من الكرديين إلى هذه المنطقة، إلا أن غالبيتهم عادوا إلى المنطقة الكردية، ويشير لورد كيلبراكين أنه و كينث تمبرل يتفقون مع هذه الآراء على أنها الحقيقة بخصوص عودة جميع اللاجئين الكرديين المرحلين منذ 1975 إلى كردستان من جنوب العراق⁽⁸⁸⁾، على الرغم من أن كيلبراكين أشار إلى ((أن الجمعية تملك قائمة طويلة بأسماء الذين أعدموا))، كما أن الكثيرين من الكرديين أعدموا وأنهم تعرضوا إلى عمليات الترحيل والتشيت ((التي أصابت الكثير من الأسرى وعلى المستوى الشخصي أعدم الكثير من المخربين [هكذا ورد في التقرير. الباحث] وأنه ليس هنالك شك في أن الآلاف عانوا جراء هذه السياسة)). و أشار أخيراً إلى أن العراق بجميع مكوناته يعاني من ظلم هذا النظام الدكتاتوري وليس الكرديين فحسب الذين بدت ((أوضاعهم أفضل مما كان يتصوره))⁽⁸⁹⁾.

لم يستطع لورد كيلبراكين في زيارته هذا تقصي حقيقة أوضاع كردستان، لأن الفترة الزمنية المحددة والقصيرة التي أستغرقتها الرحلة (حوالي ثلاثة أسابيع)، لم تكن كافية تماماً لإدراك حقيقة معاناة الكرديين فأن زيارة أية قرية أو مدينة كردية كانت لا تستغرق أكثر من أربع أو خمس ساعات فكيف يمكنهم خلال تلك الساعات المعدودة كشف حقيقة السياسة العراقية في كردستان، خصوصاً أن الرحلة كانت تحت إشراف وأعين الحكومة العراقية ولهذا لم يكن من الممكن في ظل طبيعة

النظام العراقي الاستخباراتي أن يعبر المواطنون الكُرد صراحة عن معاناتهم وحقوقهم القومية المسلوبة، هذا إلى جانب أن زيارة لورد كيلبراكين لم تشمل العديد من المناطق الحدودية التي كانت قد هجرت بالكامل وتمت إزالة القرى فيها خلال عامي 1977 و 1978 كمنطقة برواري في محافظة دهوك وجميع المناطق الحدودية مع كل من سوريا و إيران و تركيا، فضلاً عن حاجز اللغة الذي كان يقف بين غالبية الشعب الكُرد الذي لا يجيد اللغة الإنكليزية الذي كان حجر عثرة آخر في التوصل إلى حقيقة ما تمر بها كُردستان. إلا أن الزيارة تعد خطوة مهمة وجريئة قامت بها رئاسة الجمعية ضمن جهودها المبذولة لتقديم المساعدة و إيصال صوت الشعب الكُرد إلى الحكومة والمجتمع البريطاني.

أولت الحكومة البريطانية اهتماماً ملحوظاً بزيارة رئاسة الجمعية إلى كُردستان، حيث تناولت السفارة البريطانية تفاصيل هذه الزيارة مع وزارة الخارجية، كما أن الحكومة البريطانية وسفارتها في بغداد استحسنوا القيام بمثل هذه الزيارة و هذا يرجع إلى تصريح اللورد كيلبراكين عندما أشار إلى أن وضع الكُرد كان أفضل مما تصوره، إلا أن السفارة البريطانية أشارت إلى أن لورد كيلبراكين لم يكن ذكياً بما فيه الكفاية لكي يتخذ كامل الحيطة والحذر من المخاطر التي كان من الممكن أن يتعرض لها داخل العراق، وهذا يرجع الى ((أنه كان يعرف عن نفسه بين الكُرد بأنه يمثل الجمعية الإنكليزية - الكُردية، كما انه ذكر للكُرد أنه يساند ويدعم البارزاني والبيشمركة)). و أشارت السفارة البريطانية بأن الحكومة العراقية وفرت جميع التسهيلات لجولة عضوي الجمعية، إلا أن لورد كيلبراكين أنتقد عدم تمكنه من زيارة بنجوين و بارزان، وهذا يرجع حسب تفسيرات السفارة البريطانية إلى الاعتبارات الإدارية وطلبات اللورد كيلبراكين، كما أن لورد كيلبراكين كان له الحرية التامة في التقاط الصور، وبلاستناد إلى نتائج الزيارة فأن السفارة البريطانية في بغداد أشارت إلى إنه يجب على الحكومة البريطانية تشجيع القيام بمثل هذه الزيارات لأعضاء البرلمان البريطاني إلى كُردستان لكي يتمكنوا من فهم حقيقة الوضع فيها بأنفسهم وعن كثب⁽⁹⁰⁾.

أشار تقرير صادر من دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية و الكومنولث في السادس من حزيران 1978 إلى أن العلاقة بين لورد كيلبراكين و جمعية الصداقة البريطانية - الكردية أصابها التدهور، بعدما قدم تقريره عن زيارته إلى كردستان حيث تبين لهيئة رئاسة الجمعية أن زيارتهم لم تكن ناجحة في التقصي الفعلي عن حقيقة أوضاع الكرد كما خططوا لها، لأن الزيارة لم تشمل المناطق الحساسة في كردستان والتي تسودها التوترات، في إشارة إلى المناطق الحدودية ومنطقة بارزان، كما أن الزيارة لم تشمل المعتقلات والسجون في جنوب العراق ولهذا فإن الجمعية لن تتكفل بمصاريف الرحلة وعلى اللورد كيلبراكين و كينث تمبرل تحمل جميع مصاريف زيارتهم⁽⁹¹⁾. كما أنهم أكتفوا بزيارة قرية واحدة في جنوب العراق التي تواجد فيها الكرد المهجرين، وفي الواقع فإن التقارير التي كانت تصل إلى الجمعية كانت تتعارض بشدة مع تقرير اللورد كيلبراكين. ففي 26 أيار 1978 أي بعد وصول كيلبراكين بعشرة أيام، قدم عضو الجمعية ريتشارد هاوسر Richard Hauser تقريراً للجمعية، أشار فيه إلى أنه قابل الكرد الذين جاؤا إلى بريطانيا والذين تحدثوا عن حالات الإعدامات الكثيرة التي يتعرض لها الكرد في العراق، وأن الحكومة العراقية لا تكفي بذلك بل أنها تطالب عوائل المعدمين بمصاريف الدفن والإعدام، كما أن عملية تخريب القرى الكردية و إزالتها و الاعتداءات على الكرد ما تزال مستمرة، و يظهر التوتر بوضوح في المناطق الريفية والجبلية فقط وليس في المدن الكبيرة. فضلاً عن أن هناك حالات اختفاء لأطفال رفضوا العمل بالتجنس و نقل الأخبار للسلطات العراقية، ولهذا يشير ريتشارد هاوسر إلى أن هذه حقيقة واقعية ((وفي الواقع أن العديد من الكرد الذين يزورون بريطانيا مرعوبين وخائفين جداً من التحدث مع الغرباء بصراحة عن النظام العراقي وأوضاع كردستان، حتى و هم في بريطانيا، حيث يعتقدون بأن الجواسيس في كل مكان))⁽⁹²⁾.

نتج عن الزيارة جو من عدم الثقة بين لورد كيلبراكين وبين أعضاء الجمعية كما أشار إلى ذلك التقرير الصادر من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية، كما أشار التقرير إلى أن اللورد كيلبراكين عبر عقب رجوعه

من زيارة العراق عن امتعاضه تجاه المسؤولين في ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني في لندن بسبب عدم صحة تقاريرهم عن حقيقة أوضاع الكرد والظروف التي تسود كردستان. كما أشار التقرير إلى أنه من الممكن أن يحدث انقطاع في العلاقة بين اللورد كيلبراكين و بين بقية أعضاء جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، وأنه من المقرر أن يعود كيلبراكين إلى إيرلندا⁽⁹³⁾.

لم يكن تقدير تقرير قسم الشرق الأوسط في محله فقد أستمر لورد كيلبراكين في منصبه بوصفه رئيساً للجمعية، واستمر نشاطه في الجمعية بعد هذا التاريخ و طوال أكثر من عشر سنوات⁽⁹⁴⁾. وقد بالغت الحكومة البريطانية و وزارة الخارجية في تصوير تصريح لورد كيلبراكين حينما أشار إلى ((أن وضع الكرد أفضل مما كان يتصور))، فإنه إلى جانب ذلك أشار كيلبراكين باستمرار إلى ظروف القمع والإعدامات التي طالت مواطنين كرد، كما أشار إلى التحشيدات العسكرية في المنطقة، و حاول جاهداً كسب ثقة المواطنين الكرد عندما عرّف عن نفسه بأنه يمثل جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، وأنه يدعم الكرد والبارزاني والبيشمركة بغية الوصول إلى حقيقة الوضع في كردستان على الرغم من خطورة ذلك. كما أنه زار العديد من المناطق الحساسة في كردستان إلا أن إجراءات الحكومة العراقية والمرافقين الحكوميين له لم تسمح له بحرية التنقل الكامل ومنعته من تفقد بعض المناطق المضطربة، فضلاً عن السجن والمعتقلات بحجج واهية، ونتيجة لذلك فإنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى الحقيقة الكاملة عن مدى خطورة الوضع في كردستان.

كان هنالك مشروع من الهيئة القيادية للجمعية بشأن تقديم دعوة لملا مصطفى البارزاني (منذ سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتلقي العلاج في مستشفياتها)، لزيارة بريطانيا، وربما الحصول له على اللجوء السياسي والإقامة فيها، ولهذا حاولت الهيئة القيادية في الجمعية اللقاء مع ملا مصطفى البارزاني والتباحث معه بهذا الخصوص، ومن أجل ذلك استغل كينث لي تواجده في نيويورك

لحضور جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح، للالتقاء بالبارزاني الذي كان يتلقى العلاج في إحدى مستشفيات ولاية بنسلفانيا. وقد قابل كينث لي في شهر أيار 1978 ملا مصطفى البارزاني ونجلاه مسعود البارزاني، وأشار إلى ذلك بقوله ((إنها الفرصة الأولى التي التقى به شخصياً، على الرغم من أنني أعرفه جيداً من خلال العديد من التقارير المختلفة، إلا أن زيارتي له أكدت الرأي الممتاز الذي كونته عن شخصيته))⁽⁹⁵⁾.

لا شك في أن مخطط رئاسة الجمعية بشأن دعوة البارزاني إلى بريطانيا أثارت ردود فعل قوية من الحكومة البريطانية، فحينما علمت الحكومة البريطانية بذلك جرى اجتماع بين مسؤولين في قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وهم كل من سي. شيلتون C. Shelton و ماكديويل McDowell وماليت Mallet، تركزت خلالها المحادثات على كيفية استخدام كافة السبل لمنع دخول البارزاني إلى بريطانيا، وفي الأخير تقرر أن تقدم وزارة الداخلية على إتخاذ إجراءات صارمة في المطارات البريطانية حال وصول البارزاني إليها لمنعه من الدخول إلى بريطانيا، وأشار المجتمعون إلى أنه على الرغم من أن البارزاني سيدخل إلى بريطانيا تحت أسم مستعار ويحمل جواز سفر إيراني، ((وإن الاسم المستعار والمستعمل للبارزاني في الجواز الإيراني هو " مصطفى الإيراني ") وهذا ما يعرقل جهود وزارة الداخلية نتيجة لاتفاقية إلغاء تأشيرة الدخول بين بريطانيا والحكومة الإيرانية، ومع ذلك يجب أن تعتقل عناصر وزارة الداخلية البريطانية البارزاني حال دخوله المطار وحجزه، إلا أن مسؤولي وزارتي الداخلية والخارجية أدركوا أن جهود أعضاء جمعية الصداقة البريطانية - الكردية ستكون المعرقل لمسألة اعتقال البارزاني وحجزه⁽⁹⁶⁾. ولهذا فإن مسؤولي قسم الشرق الأوسط بحثوا عن حلول أخرى لتفادي مجيء ملا مصطفى البارزاني، فقد اقترحوا إبلاغ السفارة البريطانية في الولايات المتحدة الأمريكية، بأنه على السيد آر. جي. آس موير R. J. S. Muir من السفارة في واشنطن التقرب من شخص ملا مصطفى البارزاني، وإبلاغه ((بأن هنالك صعوبة في مجيئه إلى بريطانيا فيما إذا فكر في القدوم إليها))⁽⁹⁷⁾. وبالفعل ألتقى موير بملا مصطفى البارزاني

مرتين، و يبدو أنهم تحدثوا بخصوص سفر البارزاني إلى بريطانيا، إلا أن ملا مصطفى البارزاني حاول كسب موير إلى جانبه من خلال اللقاء به مرة ثانية في الخامس من تموز 1978 بناءً على طلب البارزاني، والذي سعى جاهداً لتسليط الضوء على معاناة الكرد والحركة الكردية وما حل بها مؤخراً، والأوضاع التي تروح تحت وطأتها حالياً، وأبلغه أنه كان يأمل في أن تدعم بريطانيا القضية الكردية في العراق، بعد أن خاب أمله في إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وأنه بانتظار تصريح تدعم من خلاله الحكومة البريطانية القضية الكردية في العراق، إلا أن الرد من جانب موير كان حاسماً، فقد أكد أن الحكومة البريطانية لا تستطيع دعم القضية الكردية⁽⁹⁸⁾.

راسل كينث لي وزارة الخارجية البريطانية حول الجهود التي تبذلها الجمعية من أجل استضافة ملا مصطفى البارزاني في بريطانيا، وطلب من الوزارة ترتيب لقاء له مع وزير الدولة للشؤون الخارجية للتباحث بشأن مدى الإمكانية المتوفرة لدى جمعية الصداقة البريطانية - الكردية لاستقبال ملا مصطفى البارزاني في بريطانيا خصوصاً أنه لم يقم بزيارتها سابقاً، و أن رئاسة الجمعية تدرك ((الاعتبارات السياسية للزيارات الخاصة وغير الرسمية لمثل هؤلاء الشخصيات))⁽⁹⁹⁾.

كانت حكومة بريطانيا تتخوف منذ انهيار الحركة الكردية المسلحة من أن يلجأ ملا مصطفى البارزاني إلى بريطانيا⁽¹⁰⁰⁾، وتزايدت هذه المخاوف منذ سفر ملا مصطفى البارزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا كانت السفارة البريطانية في واشنطن تتابع أخباره، ومدى تقدم علاجه، ومدة بقائه في الولايات المتحدة وهل ينوي اللجوء والقدوم إلى بريطانيا أم لا؟. و كانت هناك بعض الشائعات بخصوص مسألة إمكانية قدوم ملا مصطفى البارزاني إلى بريطانيا، لهذا فإن وزارة الخارجية البريطانية حذرت الحكومة البريطانية من السماح لملا مصطفى البارزاني أو أي أفراد من أفراد عائلته من الدخول إلى بريطانيا، و أنه يجب على الحكومة أن تصدر تعليمات إلى موانئها ومطاراتها بعدم السماح لهم بدخول بريطانيا⁽¹⁰¹⁾.

كان كينث لي قد تحدث مع مسؤولين في قسم الشرق الأوسط بشأن نيته إرسال دعوة إلى ملا مصطفى البارزاني لزيارة بريطانيا، وحينما علمت السفارة البريطانية في بغداد بذلك فإنها حاولت جاهدة منع ذلك، وتناولت القضية مع مسؤولين من وزارة الخارجية للحيلولة دون إتمام تلك الزيارة، على الرغم من أن تعليمات كانت قد صدرت من الحكومة البريطانية، حسبما ورد في وثيقة مؤرخة في 25 آب 1978 ((إلى مطار هيثرو الدولي في لندن، بعدم السماح بدخول الجنرال ملا مصطفى البارزاني إلى بريطانيا، إلى حين إصدار تعليمات بذلك من قبل وزارة الداخلية))⁽¹⁰²⁾. كما أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها إلى إدارة مطار هيثرو باعتقال ملا مصطفى البارزاني و التحفظ عليه. ونظراً لتوقع قيام جمعية الصداقة البريطانية - الكردية ببذل كل ما في وسعها للدفاع ومطالبة الإفراج عنه في حالة اعتقاله، ولهذا فإن المسؤولين في قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية أشاروا إلى أنه يجب بذل جميع الجهود لتجنب زيارة ملا مصطفى البارزاني هذه، ومنعه من القيام بهذه الرحلة إلى بريطانيا.⁽¹⁰³⁾ و أشار سي. أس. أم. شيلتون C. S. M. Shelton من القنصلية البريطانية ببغداد إلى قسم الشرق الأوسط أن مما يجعلهم متفائلين بعدم قدرة البارزاني على زيارة بريطانيا، أن أوضاعه الصحية جعلته غير قادر على زيارة السفارة البريطانية في الولايات المتحدة بنفسه لطلب السماح له بدخول بريطانيا.⁽¹⁰⁴⁾ على الرغم من أن ملا مصطفى البارزاني لم يكن بحاجة إلى تأشيرة الدخول بسبب وجود اتفاقية إلغاء تأشيرة الدخول بين بريطانيا و إيران، لأن ملا مصطفى البارزاني كان يحمل جواز سفر إيراني، إلا أنه كان يدرك تماماً أن زيارته بحد ذاتها لبريطانيا تحمل بين طياتها الكثير من ردود الفعل السياسية، ومواقف تؤثر في الحكومة البريطانية.

في صباح الخامس من أيلول 1978 قابل كينث لي وزير الدولة فرانك جود، و بحث معه خلال هذا اللقاء موضوع مدى إمكانية أن تسمح الحكومة البريطانية لجمعية الصداقة البريطانية - الكردية بدعوة لشخص ملا مصطفى البارزاني لزيارة بريطانيا. و في بداية اللقاء أشار كينث لي بأن الكرد لا يمتلكون

تمثيلاً قوياً في الخارج، وأنه على بريطانيا دعم القضية الكردية في العراق بناءً على مسؤوليتها التاريخية تجاه هذا الشعب، و أشار إلى أنه ((يجب على بريطانيا أن تضطلع بمسؤوليتها التاريخية تجاه المشكلة الكردية حالياً)) و وصف الكرد بأنهم ((شعب أكثر احتراماً من بقية العراقيين))⁽¹⁰⁵⁾.

أكد كينث لي خلال هذا اللقاء مع فرانك جود بأنه عندما التقى خلال شهر مايس بملا مصطفى البارزاني فإن الأخير أكد له أن الكرد ((لا يميلون إلى استخدام أساليب العنف في سبيل الدفاع والإعلان عن قضيتهم كما يفعل الكثيرون. . . و أن الجنرال ملا مصطفى البارزاني لم يقم بزيارة المملكة المتحدة، وأنه يرغب في القيام بذلك حالياً، كما يدرك أن هنالك صعوبات تقف في طريق هذه الزيارة و لكنه لا ينوي القيام بنشاطات سياسية، وأنه يستطيع القيام بترتيبات تمكنه من دخول بريطانيا باسم آخر، ولكن يجب أن تكون هذه الزيارة بعلم السلطات البريطانية))⁽¹⁰⁶⁾.

كان رد فرانك جود بأنه ((يشاطر تعاطف السيد لي لمحنة الشعب الكردي، كما أنه يحترم نواياه))، إلا أن زيارة ملا مصطفى البارزاني إلى بريطانيا ستؤثر سلبياً للغاية وبشكل مباشر في العلاقات البريطانية - العراقية، وأشار فرانك إلى أن السبب الرئيسي الذي يمنع الحكومة البريطانية من استقبال ملا مصطفى البارزاني هو الوضع الحالي بخصوص العلاقات العراقية - البريطانية، التي انقطعت دبلوماسياً منذ التاسع من تموز 1978 عندما أعتال عملاء استخبارات السلطات العراقية في بريطانيا عبدالرزاق النايف⁽¹⁰⁷⁾ (رئيس وزراء العراق من 17 - 30 تموز 1968) في لندن، وهذا أدى بدوره إلى طرد السفير العراقي من بريطانيا، بالمقابل قامت الحكومة العراقية بطرد السفير البريطاني من بغداد⁽¹⁰⁸⁾، لذا فإن مجيء البارزاني في ظل هذه الظروف الى بريطانيا سيزيد من حالة العداوة بين الطرفين، وستفسرها الحكومة العراقية بأنه عمل مقصود من جانب الحكومة البريطانية ضدها، إذ سيعدها ((العراقيون إهانة متعمدة لهم إذا ما قام الجنرال البارزاني بزيارة إلى هنا، و دون شك

فإن رد فعل العراقيين سيكون سيئاً للغاية، هذا مع الأخذ بنظر الاعتبار بأنه لا توجد أسباب إنسانية تدعو البارزاني إلى زيارة بريطانيا))، و أضاف جود أنه حتى وإن تمكن البارزاني من إخفاء هويته، فإن الحكومة العراقية ستصلها الأخبار بهذا الخصوص، علاوة على المسألة الامنية إذ من الممكن أن تكون حياة البارزاني في خطر ((فالجنرال لديه الكثير من الأعداء، وعلى ضوء الأحداث الأخيرة في لندن من المحتمل أن يتعرض إلى مخاطر))⁽¹⁰⁹⁾. في إشارة إلى إغتيال عبدالرزاق النايف و إلى التهديدات ومحاولات الاغتيال التي تعرض لها العديد من الناشطين والعناصر من الحركة الكردية في لندن وعلى رأسهم شيركو عابد محمد كما مر ذكره في الفصل السابق⁽¹¹⁰⁾.

ونتيجة لإصرار كينث لي على وجوب قبول الحكومة البريطانية لدعوة البارزاني، فإن جود أشار الى أنه ((من الناحية المبدئية لا يقف ضد زيارة الجنرال البارزاني إلى بريطانيا حالياً))، إلا أن الظروف غير ملائمة الآن لهذه الزيارة، وهذا يرجع إلى الأسباب التي ذكرها و التي تحتم على الحكومة البريطانية أن لا توافق على تلك الدعوة، و أقترح على كينث أن ينتظر أعضاء الجمعية إلى الربيع القادم (أي ربيع 1979) فإن من المحتمل أن تسنح الفرصة أكثر للجمعية لكي تتمكن من دعوة ملا مصطفى البارزاني لزيارة بريطانيا، بالمقابل عبر كينث لي بأنه ليس هنالك صعوبة في أن يوضّح ملا مصطفى البارزاني أن الظروف الحالية غير مؤاتية، ولا تسمح بزيارته إلى بريطانيا بسبب المعوقات التي أشار إليها فرانك جود، و أن عليه الانتظار إلى ربيع العام القادم 1979⁽¹¹¹⁾.

كانت رئاسة الجمعية، وبالأخص كينث لي، قد هيأت نفسها خلال سنة 1979 لترتيب جميع الإجراءات من أجل دعوة ملا مصطفى البارزاني إلى بريطانيا، إلا أن الحكومة البريطانية كانت تدرك أن استضافة البارزاني وتواجده داخل الأراضي البريطانية ستضر بشكل مؤثر للغاية في العلاقات البريطانية - العراقية و مع أن كينث لي كان مقتنعاً بأن الحكومة البريطانية ستسمح بدعوة البارزاني في ربيع 1979، حيث تمكن فرانك جود من إقناع كينث لي بأن الحكومة البريطانية

على استعداد كامل كي يكون مجيء ((البارزاني مرحباً به))⁽¹¹²⁾، ألا أنه يجب إدراك أن جلب البارزاني وهو أبرز قيادي للحركة القومية الكردية والذي قاتل الحكومة العراقية منذ الحرب العالمية الثانية إلى بريطانيا وبدعوة من جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، التي يرأسها لورد بريطاني، وغالبية أعضائها من أعضاء البرلمان البريطاني، سيؤدي إلى تدهور العلاقات بين البلدين بشكل كبير، خصوصاً أن العلاقات البريطانية - العراقية كانت تسودها الشكوك و عدم الثقة عموماً، لهذا كان من المرجح أن ترفض الحكومة البريطانية دعوة البارزاني في ربيع 1979 التي كانت تؤجل الأمر فقط من أجل ظهور مفاجآت تجنبها هذه المشكلة التي ستضر بمصالحها السياسية والاقتصادية في العراق بشكل مؤثر. وعندما توفي ملا مصطفى البارزاني في الأول من آذار 1979 فإن ذلك جنب الحكومة البريطانية من عدم إثارة المشاكل مع الحكومة العراقية من جهة، إلا أن ذلك كان بمثابة خيبة أمل للجمعية و لكيث لي الذي كان متحمساً للغاية لتقديم الدعوة للبارزاني واستضافته في بريطانيا.

كان أعضاء الجمعية إلى جانب العديد من أعضاء البرلمان البريطاني نشيطين في الدفاع عن القضية الكردية داخل البرلمان البريطاني خلال سنة 1979، و قد أزعج ذلك الحكومة البريطانية كثيراً، بالأخص خلال الأحداث التي رافقت الثورة الإيرانية في تلك السنة، و كان أعضاء الجمعية يدعون خلال مناقشات البرلمان البريطاني الحكومة البريطانية إلى الدفاع عن عموم الشعب الكردي في المنطقة ضد الحكومات التي تحاول اضطهاد حقوقه القومية والإنسانية، و دعوا الحكومة البريطانية إلى تقديم جميع أنواع المساعدات إلى الكرد وحركتهم القومية

(113)

استطاعت الجمعية في مدة قصيرة أن تقدم مجهوداً كبيراً للكرد، من حيث مناداتها علانية بحقوق القومية للكرد و قد فرضت تحركاتها وزياراتها إلى مخيمات اللاجئين في إيران، و زيارة لورد كيلبركن إلى كردستان العراق، ضغطاً على

الحكومتين البريطانية والعراقية، كما أن تنظيمها للمؤتمرات بخصوص انتهاكات الحكومة العراقية تجاه الكُرد، ونشر كينث لي ولورد كيلبراكن تقارير صحفية بخصوص عمليات الترحيل والتعريب، جعلت الجمعية أبرز متحدت ومناذٍ بالحقوق القومية الكُردية في وقت كانت الحركة الكُردية شبه مجمدة وغير فعالة من الناحية الإعلامية، إذ كانت الجمعية فعالة على أكثر من جهة، ويظهر من تقاريرها أنها كانت منظمة ومنسقة في نشاطاتها في كثير من الأحيان مع الحركة الكُردية، التي كانت تعاني من الإنقسام الداخلي بشكل كبير⁽¹¹⁴⁾. وفي الواقع أن منتسبي الجمعية من أعضاء البرلمان البريطاني عملوا من داخل الحكومة البريطانية، نتيجة علاقاتهم وخبرتهم في التوغل داخل الحكومة، لهذا كانت دوائر و مؤسسات وزارة الخارجية البريطانية تتخوّف كثيراً من تأثيراتهم على العلاقات البريطانية - العراقية، بسبب دفاعهم عن الحقوق القومية للكُرد من داخل صفوف الحكومة.

هوامش الفصل الثالث

- (1) للمزيد من التفاصيل عن جماعات الضغط داخل البرلمان البريطاني ينظر :
Lobby Central, WWW.Parliament.uk
- (2) للمزيد ينظر:
NBR 245/3 FCO 8/2803 Letter From R.G. Giddens British Embassy
Baghdad To R. M. James Esq. (Middle East Department) FCO 20
November 1976 NBR 245/1 FCO 8/3025 Letter From Norman Atkinson
MP House of Common To The Rt. Hon. David Owen MP Secretary of State
For Foreign and Commonwealth Affairs 3 June 1977.
- (3) كهمال مهزهرئه حمهد سهرجاوى بيئشوو ، ب 2، ل ل 510 - 511، بهراويز 266.
- (4) مير بصري، أعلام الكرد، رياض الرئيس للكتب والنشر، (لندن - 1991)، ص ص
289 - 290.
- (5) كونتر دشنر، أحفاد صلاح الدين الأيوبي، ت: عبدالسلام برواري، ط 2،
مطبعة خهبات، (دهوك - 2000)، ص 253؛ مير بصري، المصدر السابق، ص
289 - 290.
- (6) للمزيد ينظر : مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية، ج 3،
ص 391. للمزيد من التفاصيل عن هذه المقالات ينظر :
Evening Standard , 15 April 1970. The Times 7 June 1977.
- (7) كهمال مهزهرئه حمهد سهرجاوى بيئشوو، ب 2، ل ل 510 - 511، بهراويز
266..
- (8) NBR- OD 34/427 letter From S. Rahman Kurdistan Democratic Party
International Relations Committee to Stan Newens MP. House of
Commons.(Undated).
- (9) وهي الموسيقى الأمريكية الشهيرة المولودة في كاليفورنيا في 20 أيار 1920،
والتي كانت معروفة بدفاعها عن حقوق الإنسان في مختلف بقاع العالم، وهي
أخت الموسيقار العالمي الشهير يهودي مينوهين Yehudi Menuhin الذي أقام
حفلة موسيقية ضخمة في إحدى القاعات المعروفة في نيويورك لحساب الشعب
الكوردي، إذ جمعت الكثير من المساعدات والتبرعات وأرسلت إلى كوردستان في
1975.

(10) مقابلة شخصية عن طريق البريد الإلكتروني مع جمال علمدار في 10 / 3 / 2017.

(11) للمزيد ينظر :

The Times ,24 April 1975. The Times, 24 March 1975. The Times, 26 August 1975. The Times , 3 December 1975. The Birmingham Post 19 Aug1976. The Guardian 17 June 1976. Extract from Guardian, London 22 June 1976. Extract From The Times , London 22 June 1976, Extract From The Times 27 June 1976. The Guardian 28 September 1976. The Times 21 October 1976. Sunday Times 24 October 1976. Financial Times 24 March 1975. . Financial Times 26 July 1975 .The Observer 6 April 1975.The Guardian 24 October 1975

(12) NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 25 February 1976.

(13) كان مقر عمل الجمعية يقع في مدينة لندن وتحديداً في :

(Nansen House, 64 Millbank , London , S.W.1)

NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Michael Dummett to The Hon. Reginald Prentice , MP. Minister For Oversea Development , 20 May 1976

(14) NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 25 February 1976.

(15) NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 5 May 1975

(16) NBR- MID 83/251/01 OD 34/427 British – Kurdish Friendship Society (Undated).

NBR- MID 83/251/01 OD 34/427 Letter From Eirwen Harbottle Secretary To Sir Bernard Braine, MP House Of Commons 17 May 1976.

(17) حضر الاجتماع المذكور غالبية الأعضاء في مجموعة الكورد وهم : أس. سينغر

Ms. S. Singer ممثلة عن منظمة الصليب الأحمر البريطاني British Red Gross

Society ، جي. غلبير Mr. G. Gelber ممثل عن جمعية المساعدات المسيحية

Christian Aid ، أر. بلاك Ms. R. Black ممثل عن منظمة الخدمات الدولية

الاجتماعية International Social Service ، ج. هيلدر Mr. J. Heilder ممثل

بريطانيا في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة - UK

، سي. هودسون Ms. C. Hudson ممثلة من Representative of the UNHCR

المنظمة العالمية للخدمات الجامعية World University Service ، ليه ليفين Ms.

Mr. I. Levin ممثل اتحادات الأمم المتحدة UN Association ، آي. ماكدونالد Mr. I. Macdonald ممثل جمعية الحرب والعوز War on Want ، مجلس أسقف الكنيسة الانجليكانية ، ه. غفوري Mr. H. Ghafouri ممثل الكورد في أوروبا (من الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق) – Kurds Representative in Europe ، KDP . أما أعضاء المجموعة الذين لم يحضروا الاجتماع فكان كل من : اتحاد الطلبة الكورد في أوروبا ، و جمعية خدمات الاصدقاء Friends Service Council ، او كسفام Oxfam ، مشروع أوكيندن Ockenden Venture ، جمعية مكافحة العبودية Anti – Slavery و أخيراً جمعية المساعدة الأغيده Help The Aged .

NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 5 May 1975

NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 25 February 1976

(18) NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 5 May 1975 .

(19) Ibid.

(20) أسّس جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا في 1956 بمدينة فيسبادن في ألمانيا ، مجموعة من الطلبة الكورد من جميع أجزاء كوردستان وصل عددهم إلى 17 أو 18 طالباً ، وكان أبرزهم (نورالدين زازا ، و عصمت شريف وانلي) الذي ترأس الجمعية في اجتماعها في لندن 1958 ، وكانت الجمعية تهدف إلى مساعدة الطلبة الكورد في الجامعات الأوربية ، و تقوية العلاقات بينهم ، و رفع مستواهم العلمي ، والدفاع عن القضية الكوردية ، وتعريفها للعالم ، و دعم حركات التحرر في العالم . للمزيد من التفاصيل عن هذه الجمعية ينظر: عارف روشدي عارف ، كومه لهي خويندكاراني كورد نهووروا 1956 – 1975 ، بلاوكراره كاني نه كاديميا هوشيارى وبيگه ياندى كاديران ، (سليمانى - 2012) ، ل ل 35 - 45 ؛ عصمت شريف وانلي ، من مذكرات عصمت شريف وانلي ، مؤسسة ذين ، (السليمانية - 2014) ، ص ص 27 - 35 .

(21) NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 25 February 1976.

⁽²²⁾ أشارت جريدة التايمز في عام 1989 إلى أعضاء الجمعية ، وعند التمعن فيها يظهر أن هنالك نسبة كبيرة منهم أعضاء في البرلمان البريطاني من مجلسيه اللوردات و العموم :

The Times 24 April 1989.

⁽²³⁾ NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 25 February 1976

⁽²⁴⁾ Ibid.

⁽²⁵⁾ NBR 248/3 FCO 8/3028 Secret Letter From R. M. James Middle East Department To R. J. S. Muir Esq. Washington 3 March 1975

⁽²⁶⁾ NBR 245/1 FCO 8/3244 Letter From Hon. Executive Secretary , Eirwen Harbottle To : The President, Lord Kilbacken 26 May 1975

NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 5 May 1975

⁽²⁷⁾ ومن الأمثلة على ذلك ما نشر في صحيفة التايمز في 17 و24 حزيران 1975 للمزيد ينظر:

The Times 17 June 1975, The Times 24 June 1975

NBR 1/2 FCO 8/2537 ⁽²⁸⁾

رسالة من الجمهورية العراقية - وزارة الخارجية - الدائرة السياسية، إلى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية - بغداد 27 اب 1975 .

⁽²⁹⁾ يذكر وليم سهواً في تقريره الى السفارة البريطانية في بغداد بأن تأسيس الجمعية كان في 17 حزيران 1975 ، مع العلم أن ولادة الجمعية كانت في بدايات شهر نيسان 1975 كما ذكر سابقاً .

NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From P. K. Williams (Middle East Department) To R. G. Giddens Esq. Baghdad 9 September 1975

NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 5 May 1975

⁽³⁰⁾ NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From P. K. Williams Middle East Department To R. G. Giddens Esq. Baghdad 9 September 1975.

NBR 1/2 FCO 8/2537 From R.G. Godden's British Embassy Baghdad to P.K. Williams Esq. (Middle East Department) Foreign and Commonwealth Office 27 August 1975

⁽³¹⁾ NBR 245/3 FCO 8/2803 Letter From R. G. Giddenc To R. M. James Esq. Middle East Department FCO 20 November 1976.

⁽³²⁾ NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation Of Kurds (In Iraq and Iran) 26 October 1976.

Sunday Times 24 October 1976.

⁽³³⁾ NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Eirwen Harbottle Secretary to Sir. Bernard Brain , M.p. House OF Common , 17 May 1976.

NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Eirwen Harbottle Secretary to Iain Sproat , M.P. House of Common 19 May 1976.

NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Eirwen Harbottle Secretary to Sir. Bernard Brain , M.p. House OF Common , 24 May 1976

NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Russell Johnston , M.P. House of Common to The Rt. Hon. Reginald Prentice , M.P. Minister of Overseas Development 1 June 1976 .

NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Adam Clure (Professors of Peace Studies) University of Bradford , 4 June 1976.

⁽³⁴⁾ تأسس في 1942 ، والذي يضم في عضويته جميع الكنائس الانغليكانية والبروتستانتية في بريطانيا، فضلاً عن بعض الجمعيات المسيحية. كما انضمت إلى هذا المجلس الكنيسة الأرثوذكسية الأوغريكية في عام 1965. ويتألف المجلس من أقسام عديدة تنفذ أعمال تعاونية للكنائس في مجالات مختلفة. للمزيد من التفاصيل ينظر:

British Council of Churches

على الموقع:

www.Socialarchive.iath.virginia.edu/ark:/99166.

⁽³⁵⁾ NBR 1/2 FCO 8/2536 Standing Conference Organization for Aid to Refugee , Kurds Group, 8 May 1975.

⁽³⁶⁾ Financial Times 17 June 1975

⁽³⁷⁾ The Times 17 June 1975 , Financial Times 22 June 1975

⁽³⁸⁾ The Times 17 June 1975

⁽³⁹⁾ The Times 24 June 1975.

⁽⁴⁰⁾ The Times 24 June 1975.

⁽⁴¹⁾ وهي جمعية الحرب والاعاثة الدولية وجمعية الهلال الأحمر الكوردستانية ، وجمعية الطلبة الأكراد في أوروبا (فرع المملكة المتحدة) ، فضلاً عن العديد من المنظمات الإنسانية والخيرية البريطانية .

The Times 24 March 1975.

⁽⁴²⁾ تأسست المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في 14 كانون الأول 1950، معتمدة

على مجموعة من القوانين والمبادئ التي وضعت سابقاً بهدف حماية اللاجئين.

ثم جاء بروتوكول عام 1967 ليوسع نطاق عمل المفوضية أثر انتشار مشاكل

النزوح في معظم أنحاء العالم، ويتواجد مقر الجمعية في مدينة جنيف بسويسرا، وتهدف المفوضية إلى توفير الحماية الدولية للاجئين، وإيجاد الحلول الدائمة لقضاياهم، كما تسعى لإيجاد حلول طويلة المدى لمشاكل اللاجئين في ثلاثة مجالات رئيسية: وهي العودة الطوعية إلى الوطن، أو الاندماج في البلدان التي التمسوا اللجوء فيها، أو إعادة التوطين في بلد ثالث. للمزيد ينظر:

The UN Refugee Agency, Statue of The Office of The United Nations
High Commissioner For Refugees, Geneve , pp 4- 16.

(43) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential Report From Kenneth Lee to British – Kurdish Friendship Society 13 August 1976.
Peshmerga , N 6/7 August 1976. p25

(44) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential Report From Kenneth Lee to British – Kurdish Friendship Society 13 August 1976.

(45) تأسس هذا المجلس في عام 1950 للمساعدة على إعادة توطين النازحين بعد الحرب.

للمزيد من التفاصيل ينظر:

The Heritago and contribution Refugee to the UK- a Credit to the
Nation.

متاح على الموقع :

www.refugeeweek.org.uk.

(46) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential Report From Kenneth Lee to British – Kurdish Friendship Society 13 August 1976.

(47) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential Report From Kenneth Lee to British – Kurdish Friendship Society 3 August 1976

(48) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential Ian McCluney (Middle East Department) 9 August 1976.

(49) NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Michael Dummett to The Rt. Reginald Prentice , M.P. Minister of State for Overseas Development 20 May 1976 .

(50) وهي منظمة دولية غير حكومية مكرسة للتعليم بوصفه من الحقوق الأساسية

للإنسان ، وهي تعمل مع شركائها في العديد من الدول العالم على دعم التعليم

والتدريب، وخاصة بالنسبة للاجئين والناس المتأثرين بالصراعات. للمزيد من

التفاصيل عن هذه المنظمة ينظر :

The International Association of University , World List of University : Other
Institutions of Higher Education and Univesity Organisation 1977- 78,
the Macmilan Press LTD, (London – 1978), pp 317 – 318.

(4) Peshmerga , N 6/7 August 1976. p25

(52) أسست هذه المنظمة الخيرية في تشرين الأول من عام 1942 مجموعة من الأشخاص الذين اجتمعوا مساء يوم من أيام ذلك الشهر في مكتبة قديمة في كنيسة مريم العذراء في أوكسفورد ، وكان اجتماعهم يدور عن موضوع مشكلة المجاعة بين الناس والشعوب التي بدأت تنتشر بسبب الحرب العالمية الثانية ، ومدى إمكانية العمل من أجل التخفيف من وطأتها. وقد أطلقت تلك المجموعة على نفسها اسم " لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة – Oxford Committee For Famine Relief ". وكان لها دور مهم في هذا المجال في سنوات الحرب العالمية الثانية، ثم واصلت عملها بعد الحرب وتشعبت اهتماماتها وأنشطتها، وقد نُسِي اسمها القديم وأصبحت تعرف بـ " OXFAM " منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية واستمرت نشاطاتها الإنسانية في مجالات وبلدان مختلفة. للمزيد عن نشأة هذه المنظمة الخيرية ينظر :

Maggie Black (ed) , ACase For Our Times : OXFAM the First Fifty Year (Oxford – Oxford University Press – 1992) pp. 1 -21.

(53) منظمة إغاثة إنسانية تأسست في عام 1941 ضمت ممثلين عن الكنائس البريطانية (الإنكليزية) والإيرلندية. للمزيد من التفاصيل ينظر : Christian Aid

متاح على موقع :

www.en.m.wikipedia.org

(54) NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Reg Prentice to Russell Johnston Esq. M. P. 17 June 1976.

Peshmerga , N 6/7 August 1976. p25

NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Russell Johnston , M. P. House of Common , to The Rt. Hon. Reginald Prentice , M. P. Minister for Overseas Development 1 June 1976.

(55) NBR 245/3 FCO 8/2802 Covering Restricted From Mrs. B. M. Kelly Ministry of Overseas Development , to R. M. James Esq. (Middle East Department) , Foreign and Common Wealth Office 9 June 1976.

(56) NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Professor Of Peace Studies Adam Culre , University of Bradford, to The Right Hon. R. Prentice , M. P. 4 June 1976.

- (57) NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From The Bishop of Stepney The Rt. Rev. Trevor Huddleston C.R. to Mr. Prentice 1 June 1976.
NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Reg Prentice to The Rt. Rev. Trevor Huddleston CR. 17 June 1976.
- (58) NBR 245/3 FCO 8/2802 From C. F. Hill Cultural Exchange Department , Foreign and Commonwealth, to The Rt. Rev. Trevor Huddleston. The Bishop of Stepney, 10 June 1976.
- (59) NBR 245/3 FCO 8/2802 Middle East and Mediterranean Department , to Mr. Leader , Mr. Williams, and Sir. Richard King, June 1976
- (60) NBR 245/3 FCO 8/2802 From I. McCluney (Middle East Department) to Mrs. B.M. Kelly , Ministry of Overseas Development 10 June 1976.
NBR 245/3 FCO 8/2802 From R. M. James (Middle East Department) , to J.. Rednall Esq. Ministry of Oversea Development 8 June 1976.

(61) وهي مجلة دورية أصدرتها لجنة العلاقات الخارجية للحزب الديمقراطي الكوردستاني ، في مدينة هلسنكي بفرنلندا، و من جدير بالذكر أن الباحث حصل عليها من الأرشيف الوطني البريطاني بلندن الذي كان يحتفظ ببعض أعدادها.

(62) هزير تيموريان : كاتب في مجال القضايا الفلسفية ، ومُعلق (أو محلل) لتاريخ وثقافة وسياسة الشرق الأوسط. و هو كوردي من كوردستان الشرقية (إيران) ، درس هناك الفارسية والعربية الكلاسيكية. وعندما بلغ عمره 19 عاماً جاء إلى بريطانيا لاستكمال تحصيله العلمي والحصول على شهادة في الكيمياء. ولكن بدلاً من ذلك أصبح مذيعاً في القسم الفارسي في هيئة الإذاعة البريطانية BBC بلندن. وفي عام 1980 دعت صحيفة التايمز The Times اللندنية ليعمل فيها بصفة كاتب متخصص في شؤون الشرق الأوسط. وخلال أزمة وحرب الكويت 1990 - 1991 كان يكتب عموداً يومياً في تلك الصحيفة ، كما عمل في تلفزيون BBC بصفة أحد المعلقين الرئيسيين فيها. و بعد تلك الحروب كان يعمل محلاً للتطورات والحروب في المنطقة في الإذاعات الغربية الرئيسية ، وقد ترك العمل في صحيفة التايمز عام 1996. وقد كتب كتاباً عن سيرة الشاعر والفيلسوف وعالم الرياضيات الشهير عمر الخيام ونشر في لندن عام 2007 وترجم إلى لغات عديدة كما نشر كتابين آخرين : الأول عام 2015 بعنوان: ((The Consoltations of Autumn : Sages in Hard Times)) .

و الثاني في 2016 بعنوان:

((Khayyam :Poet. Rebel. Astonomer)) .

للمزيد ينظر : (تاريخ الزيارة في 24 / 2 / 2017)

www. Hteimourian.net.

⁽⁶³⁾ Peshmerga , N 6/7 August 1976. p25.

⁽⁶⁴⁾ غفور مخموري ، تعريب كوردستان ، ت : عبدالله قرگهي ، دار ثاراس للطباعة والنشر ، (أربيل - 2006) ، ص 35 .

⁽⁶⁵⁾ للمزيد ينظر: أحمد عبدالعزيز ، صمود الشعب الكوردي في مواجهة التحديات ، (أربيل - 2015) ، ص 41 - 48 .

⁽⁶⁶⁾ للمزيد ينظر :

Sunday Times 10 October 1976, International Herald Tirbune 9-10
October 1976, Observer 29 September 1976, Daily Telegraph 29
October 1976, The Times 30 March 1977 ,The Times , 5 April 1977, The
Times 14 July 1978, The Times 18 July 1978.

⁽⁶⁷⁾ The Guardian 17 June 1976.

⁽⁶⁸⁾ Daily Telegraph 2 June 1977.

⁽⁶⁹⁾ The Times 26 June 1977.

⁽⁷⁰⁾ تقدم الحزب الديمقراطي الكوردستاني بمذكرة إلى الاجتماع الخاص للاشتراكية الدولية لبحث مشكلة الشرق الاوسط في فيينا في شباط 1978 للتديد بالسياسات العراقية الخاصة بالتهجير والتعريب والتبعيث ، وأرفق بالمذكرة ملاحق عن التهجير والتعريب في كوردستان للمزيد ينظر : خةبات ، العدد 536 أوائل آذار 1978 . كما بحثت الهيئة القيادية في حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني في اجتماعها ما بين 13 - 8 الى 12 - 9 1977 ، كيفية الوقوف ضد ((تهجير مئات الألوف من الفلاحين والعمال الأكراد وتفريغ الحدود العراقية التركية والعراقية الإيرانية من الأكراد ...)) ، وفي تشرين الثاني 1978 وجهت الهيئة القيادية لحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني ورقة عمل إلى الحكومة العراقية من أجل إيجاد حل صحيح للمشكلة الكوردية في كوردستان العراق، وطالبتها بإيقاف عمليات التهجير والتعريب للمزيد ينظر نص الوثيقتين في : نهوشيران مستهفا ثمين ، له كه نارى دانوبهوه بو خيى

ناوزهنك 1975 - 1978 ، (لهندن - 1997)، ن ل 409 - 410 ، 433 - 435 .

(71) صوت الاتحاد ، العدد 3 ، مارت 1979 للمزيد عن عمليات التعريب ينظر:
كومله ژماره 1 پایزی 1978 ؛ كومله ژماره 2 زستانی 1978 ؛ خهبات،
العدد 535 ، أواسط أيار 1977 .

(72) The Times 07 , June 1977.

(73) للمزيد ينظر :

The Times 05, June 1977.

(74) The Times , 07 June 1977

(75) Ibid.

(76) Ibid.

(77) The Times, 8 September 1977.

(78) Ibid.

(79) Ibid.

(80) حيث كان هناك العديد من الأطراف الذين أعربوا عن استعدادهم لتكفل مبلغ معين من تكاليف السفر، فقد أعرب الحزب الديمقراطي الكوردستاني عن استعداده لصرف 2122 جنيه أسترليني ، و تكفلت جريدة صنداي تايمز Sunday Times بدفع 500 جنيه أسترليني أما الجهات الباقية. وهي منظمة الحرب والإغاثة الدولية ، و جمعية حقوق الأقليات ، وجمعية مكافحة العبودية فتكفلت جميعها بدفع 540 جنيه أسترليني، فضلاً عن أن كينث لي قد تبرع من ضمن ذلك ب 100 جنيه أسترليني و تبرع الكولونيل كينث تمبرل 150 جنيه أسترليني .

NBR245/1 FCO8/3243 Report From , Lord Kilbracken (HOUSE of LORDS) to Eirwen Harbottle 10 June 1978.

(81) Donld Bruce Disney, Jr. , The Kurdish Nationalist Movement and External Influence, Master s Thesis, Naval Postraduate School, Monterey , California, December 1980, p p 156, 157.

(82) NBR245/1 FCO 8/3243 Report From , Lord Kilbracken (HOUSE of LORDS), to Eirwen Harbottle 10 Jun 1978.

(83) Ibid.

(84) مع بداية العمليات العسكرية في 26 أيار 1976 هاجمت البيشمركة الثكنات والمواقع العسكرية للجيش العراقي في منطقة كشان القريبة من مدينة زاخو في

محافظة دهوك ، و في منتصف حزيران من العام نفسه أضرمت البيشمركة النار في منشآت نفطية في حقول جمبور وفجروا مخزناً للسلاح في كركوك. و في 16 حزيران 1977 قتل (عثمان محمد فائق) المدير العام للثقافة والمنشورات الكوردية في بغداد على يد تنظيم يطلق على نفسه (النسر الأحمر_ هه لوى سور) من تنظيمات الإتحاد الوطني الكوردستاني، كما خطط هذا التنظيم المذكور لتفجير قاعة جامعة المستنصرية في بغداد في 16 آب 1977، إلا أن الحكومة العراقية تمكنت من إلقاء القبض على مخططيها. للمزيد من التفاصيل ينظر : جيرارد جاليانند ، شعب بدون وطن : الكرد وكردستان، ت: عبد السلام النقشبندي، دار ثاراس ، (أربيل - 2012)، ص ص 289 - 290 ؛ جمال فتح الله طيب ، سهرجاوى ييشوو ، ل ل 67، 75 - 76 ؛ نهوشيراون مستهفا ئه مين ، بهنچه كان يه كترى ئه شكينن : ديوى ناوموهى روداوه كانى كوردستانى عيراق 1979 - 1983 ، ل 14 .

(85) NBR245/1 FCO 8/3243 Report From , Lord Kilbracken (HOUSE of LORDS), to Eirwen Harbottle 10 June 1978 .

(86) NBR245/1 FCO 8/3243 Report From , Lord Kilbracken (HOUSE of LORDS), to Eirwen Harbottle 10 June 1978 .

(87) Ibid.

(88) في الواقع لم تسمح الحكومة العراقية لكثيرين من المرحلين والمهجرين الكورد إلى جنوب العراق منذ 1975 بالعودة إلى كوردستان، إلا خلال سنوات الثمانيات و على فترات متقطعة، على الرغم من أن بعضاً منهم كان قد عاد إلى كوردستان في 1977 ، كما لم تسمح الحكومة العراقية أو تعطي فرصة للمنظمات الإنسانية و الدولية والصحفيين بشكل عام، لزيارة مجمعات المرحلين الكورد في جنوب العراق. مقابلة شخصية في 2017/4/25 مع كل من صالح أحمد صالح مواليد 1933 ، ورحيمة حسن وصالح أحمد صالح وحكمت أحمد صالح ، إذ رحلت هذه العائلة من قرية هاريننا في زاخو إلى صحراء قريبة من مدينة الكوت ، فقد أقامت السلطات العراقية مجمعاً كبيراً للمرحلين الكورد في 1976، استوطنت فيه الآلاف من الكورد المهجرين ، وأوضحت لهم الحكومة العراقية أنه لا رجوع إلى كوردستان بعد ذلك ، بل إن الحكومة العراقية لم تعطِ فرصة الزيارة لهم إلى كوردستان ولو لمرة واحدة فقط، ثم سمحت الحكومة العراقية

لهم بالعودة إلى كوردستان قبل بداية الحرب العراقية - الإيرانية في أيلول

.1980

- (89) NBR245/1 FCO 8/3243 Report From , Lord Kilbracken (HOUSE of LORDS), to Eirwen Harbottle 10 June 1978
- (90) NBR 245/1 FCO8/3243 From M. L. Tait. British Embassy Baghdad , to C. S. M. Shelton Middle East Department) , 17 May 1978.
- (91) NBR 245/1 FCO 8/3243 Confidential From C. S. M. Shelton (Middle East Department) to M. L. Tait Esq. Baghdad, 6 June 1978.
- (92) NBR 245/1 FCO 8/3243 From Hon. Executive Secretary , Eirwen Harbottle to The President , Lord Kilbracken , 26 May 1978.
- (93) NBR 245/1 FCO8/3243 From M. L. Tait. British Embassy Baghdad , to C. S. M. Shelton Middle East Department) , 17 May 1978.
- (94) NBR 245/1 FCO 8/3243 From Hon. Executive Secretary , Eirwen Harbottle to The President , Lord Kilbracken , 26 May 1978.
The Times 24 April 1989
- (95) NBR 348/3 FCO 8/3247 Confidential From Kenneth Lee, to Frank Jud , Minster of State , Foreign and Commonwealth Office, 1 August 1978.
- (96) NBR 348/3 FCO 8/3029 From C. Shelton (Middle East Department) , to Mr. James, Mr. Tatham 4 November 1977.
NBR 348/3 FCO 8/3029 Confidential From C. S. M. Shelton (Middle East Department) , to R. A. McDowell Esq. Home Office 15 December 1977.
- (97) NBR 348/3 FCO 8/3029 From C. Shelton (Middle East Department) , to Mr. James, Mr. Tatham 4 November 1977.
Ibid.
- (99) NBR 348/3 FCO 8/3247 Confidential From Kenneth Lee, to Frank Jud , Minster of State , Foreign and Commonwealth Office, 1 August 1978.
- (100) NBR 1/2 FCO 8/2535 Confidential From J. A. N. Graham , British Embassy, to The Hon. I. T. M. Lucas (Middle East Department) , 25 March 1975.
- (101) NBR 348/3 FCO 8/3029 Confidential From I. McCluney (Middle East Department) , to N. K. J. Witney , Baghdad, 24 June 1977.
- (102) NBR 348/3 FCO 8/3243 Confidential From C. S. M. Shelton (Middle East Department) , to R. J. S. Muir Esq. 25 August 1978.
- (103) NBR 348/3 FCO 8/3243 Confidential From I. T. M. Lucas , (Middle East Department) , to PS/Mr Judd 1September 1978.
- (104) NBR 348/3 FCO 8/3243 Confidential From C. S. M. Shelton, (Middle East Department), to R. J. S. Muir Esq. 25 August 1978.
- (105) NBR 348/3 FCO 8/3247 Confidential Record of Conversation Between Mr. Frank Judd, Minister of State, and Mr. Kenneth Lee, Chairman of

The British – Kurdish Society Friendship At 11 am on Tuesday 5 September 1978.

(106) Ibid.

(107) عبدالرزاق سعيد الناييف ولد في 1934 في مدينة الفلوجة بمحافظة الأنبار في العراق، وهو أول رئيس حكومة عراقية بعد الانقلاب الذي قام به حزب البعث العربي الاشتراكي والقوميين العرب في 17 تموز 1968، إلا أن الحزب المار ذكره أبعده عن السلطة في 30 تموز من العام نفسه، وعلى أثر ذلك ألتجأ الى لندن، الذي تعرض فيها إلى الإغتيال على يد سالم أحمد حسن الذي كلفه صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك لإنجاز هذه المهمة، وفي سنة 1979 حكمت عليه محكمة أولد بيلي البريطانية بالسجن مدى الحياة. للمزيد من التفاصيل ينظر: محسن دزقيي، المصدر السابق، ج 2، ص ص 162 - 168؛ عدنان محمد سليمان الدليمي، آخر المطاف: سيرة و ذكريات، دار المأمون، (عمان - 2012)، ص 115.

(108) Claudia Wright , Iraq New Power in The Middle East, Foreign Affairs , Vol. 58, No. 2 (Winter, 1979) , p 259.

(109) NBR 348/3 FCO 8/3247 Confidential Record of Conversation Between Mr. Frank Judd, Minister of State, and Mr. Kenneth Lee, Chairman of The British – Kurdish Society Friendship At 11 am on Tuesday 5 September 1978.

(110) وتجدر الإشارة إلى تعرض السياسي العراقي، أياد علاوي في شباط 1978 إلى محاولة اغتيال في منطقة كينغستون بلندن من قبل عملاء الاستخبارات العراقية في بريطانيا، إذ أصيب بجروح بليغة، ونقل على أثرها إلى إحدى مستشفيات المخابرات البريطانية في إيرلندا ومكث فيها 6 أشهر تحت حراسة مشددة. مقابلة مع شيركو عابد محمد في 21 / 2 / 2017 .

(111) NBR 348/3 FCO 8/3247 Confidential Record of Conversation Between Mr. Frank Judd, Minister of State, and Mr. Kenneth Lee, Chairman of The British – Kurdish Society Friendship At 11 am on Tuesday 5 September 1978.

(112) Ibid.

(113) NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 Confidential From R. S. Gorham ,(Middle East Department) , to Mr. Tatham , Mr. Hannay o.a 21 September 1979. NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 From Frank Judd Minister of State FCO, to Anthony Steen Esq. MP. House of Common , 19 March 1979 .

NBRWST 011/2 From T. L. A. Daunt (Southern European Department),
to Mr. Bullard, 15 March 1979.

⁽¹¹⁴⁾ للمزيد عن الانقسامات في الحركة الكوردية والخلافات بين فصائل في
كوردستان الجنوبية (أي كوردستان العراق) في تلك المدة ينظر: مهلابهختيار،
شورشى كوردستان و گورانكارييه كانى سهردهم: خهباتى شاخه كان، يان
راپهرينى شاره كان، له بلاوكراوه كانى ناوهندى رؤشنگهري، ج 4، ل 300 -
303؛ جمال فتح الله طيب، سهرچاوهى پيشوو، ل 23 - 83؛ عهلى تهتهر
نيروهى، بزاقى رزگاربخوازي نهتهوهى كورد له كوردستان عيراق...، ل 60 -
102؛ نهوشيروان مستهفا نه مين، له كه نارى دانوبهوه بوخى ناوزهنگ: ديوى
ناومهوى روداوه كانى كوردستانى عيراق 1975 - 1978، ل 63 - 133؛
ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ص 515 - 519.

الفصل الرابع

بريطانيا و مشكلة الالاجئين الكُرد

- المبحث الأول: موقف بريطانيا من الالاجئين الكُرد في إيران 1975 - 1977
- المبحث الثاني: موقف بريطانيا من مسألة منح الكُرد تأشيرة الدخول (الفيزا) واللجوء إلى بريطانيا

إن عدم تنفيذ بنود اتفاقية آذار 1970 بعد أربع سنوات من تاريخ توقيعها، و إعلان الحكومة العراقية عن مشروعها للحكم الذاتي للكرد من جانب واحد في 11 آذار 1974 والذي رفضته قيادة الحركة الكردية، أدى إلى نشوب قتال واسع وشديد بين القوات العراقية والقوات الكردية في نيسان 1974 والذي أستمح حتى اتفاقية الجزائر في السادس من آذار 1975.⁽¹⁾ وتمخض عن القتال المارثم عن نكسة الحركة الكردية بعد اتفاقية الجزائر المذكورة لجوء الكثير من الكرد إلى داخل الأراضي الإيرانية، و استمرت حركة نزوحهم منذ بدء القتال بين الجانبين، وفي البداية كانت موجة النزوح كبيرة باتجاه الحدود التركية والسورية القريبة، ولكن السلطات التركية منعت اللاجئين من عبور حدودها، كما عمدت السلطات السورية بدورها إلى تسليم آلاف من اللاجئين الكرد إلى الجيش العراقي ولذلك تركز سيل النزوح بشكل حصري باتجاه إيران⁽²⁾.

موقف بريطانيا من اللاجئين الكرد في إيران 1975 - 1977

لا توجد إحصاءات دقيقة تبين أرقام اللاجئين الكرد العراقيين في إيران خلال هذه المدة، بل توجد هناك تقديرات مختلفة، إن الصحفي والكاتب الألماني غنتر ديشنر⁽³⁾، الذي كان على الحدود الإيرانية - العراقية خلال حركة نزوح اللاجئين الكرد، كما زار مخيمات اللاجئين خلال هذه المدة، يشير إلى أن نصف مليون كردي وجب عليهم بين عامي 1974 - 1975 النزوح من مناطق القتال إلى مناطق أكثر أمناً، وإن غالبية هؤلاء اللاجئين سكنوا في إيران في مخيمات أقامتها لهذا الغرض الحكومة الإيرانية في الأقاليم البعيدة في غرب أذربيجان وكردستان وكرمانشاه، ولكن بعد أن استنفذت إمكانيات الاستيعاب هناك، ولأسباب سياسية تقوم على عدم تركيز الكرد الوافدين من العراق إلى جانب أشقائهم الكرد في إيران، تم نقل جماعات منهم إلى خوزستان (الأحواز) في جنوب البلاد وتهيئة معسكرات وخيام لهم هناك قرب مدينة ديزفول⁽⁴⁾. كما ذكر فرع أوروبا للحزب الديمقراطي الكردستاني بأن عدد اللاجئين الكرد في إيران وصل إلى نصف مليون لاجئ⁽⁵⁾ فيما أشارت مصادر أخرى إلى أن أعدادهم بلغت 250 ألف شخص⁽⁶⁾ أما مسعود البارزاني فيذكر أن أعداد اللاجئين الكرد في إيران فاقت 180 ألف لاجئ⁽⁷⁾، وهو في ذلك يتفق مع ديفد مكبول الذي

يقدر عددهم ب 200 ألف لاجئ على الأراضي الإيرانية⁽⁸⁾، ويجمع كل من ديشنر ومكدوال وجيرارد جاليان على أن عدد اللاجئين الكرد في إيران كان قد بلغ 100 ألف أو أكثر عندما بدء القتال في ربيع 1974⁽⁹⁾، ويؤكد ذلك ليروي وودسون جي أر Leroy Woodson, JR. مراسل ومصور مجلة ناشينال جوغراف في National Geographic Magazine الذي زار مخيمات اللاجئين في بداية آذار 1975، والذي أشار إلى أن أعداد الكرد الفارين من الجيش العراقي الذين عبروا الحدود الإيرانية يصل لأكثر من 100 ألف لاجئ⁽¹⁰⁾، ومع استمرار العمليات العسكرية وصولاً إلى نهاية الحركة الكردية المسلحة في 19 آذار 1975، ومحاولة الجيش العراقي إحكام سيطرته على كردستان بإسناد القوة الجوية العراقية، فإن حركة نزوح اللاجئين الكرد استمرت و لجأ أكثر من 100 ألف آخر إلى إيران. لهذا فإن مجموع اللاجئين الكرد بلغ أكثر من 200 ألف⁽¹¹⁾، ومع أن ديفيد ماكدول يذكر في مؤلفه (تاريخ الأكراد الحديث) أن عدد اللاجئين الكرد في إيران بلغ 200 ألف، إلا أنه يعود ويشير إلى رقم آخر في كتابه (الكرد شعب أنكر عليه وجوده) بأن نحو 250 ألف كردي هربوا إلى إيران⁽¹²⁾. أما الصحفيون البريطانيون الذين تفقدوا وزاروا مخيمات اللاجئين، فإنهم قدروا عدد اللاجئين الكرد في إيران ما بين 250 ألف و 300 ألف، إلا أن بعض الصحف البريطانية عدت الرقم الأخير مبالغاً فيه⁽¹³⁾. كما أن الصحافة الهولندية أشارت إلى وجود 250 ألف لاجئ كردي في إيران، إلا أن التقارير البريطانية من إيران ذكرت أن هذا الرقم مبالغ فيه، نتيجة لعودة حوالي 50 ألف لاجئ كردي من إيران إلى العراق خلال مهلة مدة العفو العراقي، ولهذا فإن السفارة البريطانية ذكرت ((بأنها قدرت من خلال الوثائق التي حصلت عليها السفارة البريطانية في إيران، العدد النهائي للاجئين الكرد بعد نهاية مدة العفو و غلق الحدود ب 180 ألف لاجئ))⁽¹⁴⁾، لهذا يمكن القول إن عدد اللاجئين كان يتجاوز في البداية 200 ألف لاجئ، إلا أن رجوع حوالي خمسين ألف منهم إلى العراق قلص العدد المذكور، ويبدو أن تقدير عدد اللاجئين الكرد في إيران خلال هذه المدة يتراوح بين 180 ألف و 200 ألف، إلا أنه لا يمكن تحديد رقم معين بعينه بسبب عدم وجود إحصاءات رسمية شاملة دقيقة، أو

من منظمات الهجرة التابعة للأمم المتحدة او المنظمات الإنسانية الخيرية غير الحكومية.

كلف شاه إيران محمد رضا بهلوي (1941 - 1979) جمعية الأسد والشمس الحمراء الإيرانية (شير و خورشيد سرخ) (وهي جمعية تماثل منظمة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر في مهامهما) بنقل اللاجئين وتأمين إقامتهم في معسكرات داخل الحدود الإيرانية، ولهذا الغاية وضعت الحكومة الإيرانية في أول الأمر بتصرف تلك الجمعيات مبلغاً قدره 100 مليون دولار، ثم زادت هذا المبلغ في الشتاء إلى 200 مليون دولار، ومع ذلك أوردت جمعية الأسد والشمس الحمراء الإيرانية وكذلك الأطباء الإيرانيون والكردي، ومسؤولو السفارة الألمانية في طهران إحصائيات عن حالات الوفيات بين اللاجئين الكردي هناك، عدت أرقاماً مخيفة بالأخص بين الأطفال، إذ بلغت نسبة وفيات الأطفال الرضع إبان النزوح ما يقارب 100%، وبعد وصولهم إلى المخيمات وعلى مدى سنتين ظلت النسبة بحدود 70%، و على مدى السنوات الخمس الأخرى تدنت إلى 30%. أما أسباب الوفاة فتحددت بنقص الغذاء، والأمراض المعوية (الإسهال) والضعف العام⁽¹⁵⁾.

نظرا للظروف المعيشية البالغة السوء التي كان يمر بها اللاجئين الكردي في إيران على الرغم من استعدادات الحكومة الإيرانية المسبق، وغير المتوقعة والمفاجئة حتى لقيادة الحركة الكردية، بتوفير الخيم والمستشفيات الميدانية، إلا أن الأعداد الكبيرة للاجئين فاقت توقعات المسؤولين الإيرانيين. وجراء ذلك فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني وجمعية الطلبة الأكراد في أوروبا دعا الحكومات الأوروبية والمنظمات الإنسانية والخيرية للمساهمة في ((إغاثة [أبناء] شعبنا المنكوبين. . . في حملة إنقاذ واسعة لتأمين المواد الضرورية لحياتهم كالأغذية والأدوية والمعدات الطبية والملابس. . .))⁽¹⁶⁾ كما توجهت كل من جمعية رعاية أطفال كردستان⁽¹⁷⁾ وجمعية الهلال الأحمر الكردستاني⁽¹⁸⁾ ب ((نداء إلى المنظمات العالمية المماثلة لمساعدة الشعب الكردي في محنته الحالية، وإرسال الأدوية والمعدات الطبية والأغذية

والملابس ومساعدة اللاجئين بصورة خاصة))، لأن الاطفال يشكلون 60% من مجموع اللاجئين⁽¹⁹⁾.

تابعت الصحافة البريطانية موجة نزوح الكرد باهتمام كبير، وأشارت غالبية الصحف البريطانية إليها واصفة إياها ب((المأساة الإنسانية)) إذ هربت جماعات غفيرة من الكرد سيراً على الأقدام عبر الجبال الكردية إلى إيران خوفاً من بطش الجيش العراقي، وأنه يجب على الحكومة البريطانية ومؤسساتها والمنظمات الإنسانية البريطانية والعالمية، الإسراع في تقديم جميع المساعدات التي تنقذهم من الظروف المعيشية القاهرة التي يرزحون تحت وطأتها.⁽²⁰⁾ كما طالبت صحيفة التايمز الحكومة العراقية بتمديد مدة العفو التي أصدرته، إذ أشار الصحفي أدوارد مورتايمر في مقال نشره في 24 آذار 1975 في هذه الصحيفة ((إلى وجود ما يقرب من 350000 ألف شخص عالقون في منطقة بهدينان يحاولون الوصول إلى الحدود الإيرانية، إلا أنه من المستحيل على هؤلاء تحقيق ذلك خلال مدة العفو المحددة من قبل السلطات في بغداد، حيث إنهم لا يملكون أية وسائل مواصلات سوى الحيوانات التي يحاولون استخدامها للوصول إلى الحدود الإيرانية)) لذا دعى الصحفي المذكور الحكومة البريطانية والمنظمات الإنسانية في بريطانيا للضغط على الحكومة العراقية من أجل تمديد مدة العفو⁽²¹⁾. كما تناولت صحيفة صندي تايمز Sunday Times الموضوع نفسه من خلال تقرير مطول نشرته في 30 آذار 1975 تناولت فيه أوضاع اللاجئين، و بالأخص الكرد العالقين في منطقة بهدينان البعيدة عن الحدود العراقية - الإيرانية والذين ليس بأستطاعتهم بلوغ الحدود، وناشد الحكومة البريطانية والمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية، لعمل كل مامن شأنه من أجل تمديد المهلة المحددة للعفو ووقف إطلاق النار⁽²²⁾، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت التوسط لدى الحكومة العراقية بهذا الشأن، حيث أن الدعوات المتعددة للحكومة البريطانية بالعمل مع الحكومة العراقية من أجل إقناعها بتمديد مدة العفو لم يلاقِ القبول من الحكومة البريطانية التي أكدت أن أي تدخل بريطاني سيؤثر بشكل سلبي على العلاقات البريطانية - العراقية، والتي سينجم عنها أضراراً بالمصالح الاقتصادية البريطانية في

العراق. و لم يقتصر الموقف البريطاني على رفض التدخل من أجل تمديد مدة العفو فحسب، بل تجاهلت القيام بتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الكرديين. وقد ذكر أي تي ام لو كاس من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية في رده على تلك الدعوات، وبالأخص من قبل أعضاء البرلمان البريطاني وعلى وجه التحديد راسل جونسون، بقوله ((أظهرت سياسة الحكومة العراقية بشكل واضح بأنها حساسة جداً لمسألة التدخل البريطاني في المسألة الكردية، وقدمت عدة احتجاجات لنا في الماضي بخصوص النشاطات السياسية للكرديين في لندن، وأن أي تقارب للحكومة البريطانية، أو تعبير عن القلق في هذه القضية من قبلنا سوف يثير عداً حاداً وتعد مخاطرة بالنسبة للحكومة البريطانية تؤدي إلى الإضرار بالعلاقات التجارية التي بدأت تبنى مع العراق خلال هذه المدة))⁽²³⁾.

كما رفضت الحكومة البريطانية التوسط لدى الحكومة الإيرانية للسماح للاجئين الكرديين بدخول أراضيها، والاستمرار في استقبالهم وعدم غلق حدودها، إذ كان على إيران بموجب اتفاقية وقعتها مع العراق إغلاق الحدود الإيرانية بوجه توافد اللاجئين إليها بعد تاريخ الأول من نيسان، وهو تاريخ انتهاء مدة العفو الصادرة من الحكومة العراقية. على الرغم من أن الدعوات الموجهة للحكومة البريطانية التي بينت أن هناك الآلاف من الكرديين في المناطق النائية لن يصلوا في الوقت المحدد لانتهاء العفو الحكومي ووقف إطلاق النار، إذ جاء في تلك الدعوات ((... إن الحدود سوف تغلق امام اللاجئين في الأول من نيسان بموجب الاتفاقية بين البلدين المعنيين، وهناك حقيقة أن الكرديين المتبقين في العراق منعزلون ليس لديهم الطعام ولا تجهيزات طبية وسوف يتركون وحيداً أمام الجيش العراقي، لذا هل من الممكن أن تقوم الحكومة البريطانية بالضغط على القادة الإيرانيين باسم الإنسانية، لكي يبقوا حدودهم مع العراق مفتوحة خلال شهر نيسان)) لكن الحكومة البريطانية تجاهلت تلك الحقيقة كما تجاهلت جميع الدعوات الصادرة من المنظمات الإنسانية البريطانية⁽²⁴⁾ وكان رد الحكومة البريطانية ((أن الحكومة العراقية وضعت سقفاً زمنياً لغلق الحدود بين العراق وإيران... ولا نعتقد أن هنالك أي عمل أو خطوة

تقدم عليها الحكومة البريطانية سوف تثمر عنها نتائج إيجابية و تعمل على تحسين
الوضع هناك))⁽²⁵⁾.

أما مجلة الإيكونوميست فقد ذكرت في الخامس من نيسان 1975 أن
هنالك مشكلة حقيقية تواجه اللاجئين الكرد على الحدود الإيرانية، إلا أنها ليست
بحجم المأساة التي حدثت على الحدود التركية والسورية للاجئين الكرد الهاربين من
الهجمات الشرسة للجيش العراقي، حيث توفي عدد كبير منهم على الحدود
التركية والسورية⁽²⁶⁾. وأشارت أيضاً إلى أن السلطات الإيرانية ذكرت بأنهم
يستقبلون يومياً ما بين 2000 إلى 3000 آلاف لاجئ كُردي هارب من الجيش
العراقي، وأنهم يتوقعون وصول 100 ألف لاجئ كُردي بما فيهم المقاتلين الكرد وعلى
رأسهم قائد الحركة الكردية ملا مصطفى البارزاني. و انتقدت الصحيفة الإغفال
الدولي لمعاناة اللاجئين الكرد والقضية الكردية في العراق بشكل خاص، و عبّرت عن
رأيها بخصوص ما تواجهه القضية الكردية من تجاهل دولي بأن السبب في ذلك يعود
الى وجود مشاكل وقضايا دولية أهم منها بالنسبة للمجتمع الدولي على ساحة
الشرق الأوسط بقولها ((إن مأساة الشعب الكردي تعود إلى أن أهم وأقوى حركة
مسلحة قاموا بها، تزامنت مع قضايا دولية أخرى في الشرق الأوسط وهي قضية
الصراع العربي - الإسرائيلي في المنطقة بالإضافة الى مشكلة عامل النفط))⁽²⁷⁾.

مضت الإيكونوميست تصف أحوال اللاجئين الكرد في إيران بأنهم ((وجدوا
أنفسهم ضحايا لعبة دبلوماسية ودون أن يتلقوا أية مساعدات))، و بأن السلطات
الإيرانية كانت قد منعت منظمة الصليب الأحمر الدولية من زيارة مخيمات
اللاجئين، من خلال تشتيت اللاجئين الكرد بين المدن والقرى الإيرانية، فقد فرقت
اللاجئين الكرد بين شمالها وجنوبها، فأسكنت بعضاً منهم في كرج القريبة من
طهران و بعض آخر في مازندران في شمال إيران، وفي خوزستان في جنوب غرب إيران
بسبب تخوفها من إثارة الكرد في إيران، لأنها تعد قضية حساسة جداً بالنسبة
للسلطات الإيرانية و ذات تأثير على أمنها. وأشارت المجلة أيضاً إلى زيارة وزير الشباب
العراقي نعيم حداد بناءً على اتفاق عراقي - إيراني مخيمات اللاجئين الكرد العراقيين

في إيران، وتهديدهم بأن عدم عودتهم إلى العراق سيعرضهم إلى فقدان الجنسية العراقية وجميع ممتلكاتهم وأراضيهم ومنازلهم، وهذا ما أكده حبيب محمد كريم السكرتير العام للحزب الديمقراطي الكرديستاني⁽²⁸⁾. أما صحيفة التايمز فقد ذكرت أن اللاجئين الذين وصلوا إلى إيران، الذين يقدر عددهم بـ 250 ألف لاجئ، يعانون من نقص في الأغذية والأدوية وجميع المستلزمات المعيشية، وأن المنظمة الوحيدة التي تحاول تقديم المساعدات للاجئين الكرد في إيران هي منظمة (رعاية الأطفال) التي تقدم الأدوية واللقاحات للاجئين الكرد لحمايتهم من الأمراض، وأن جمعية الصليب الأحمر الدولية طالبت الحكومتين العراقية والإيرانية بالسماح للاجئين الكرد بالعودة إلى مناطق سكنهم⁽²⁹⁾. وأشارت الصحيفة أيضاً إلى أنه ((كمعدل يومي يعبر 2000 لاجئ كردي من العراق إلى إيران. . . وأن غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشعرون بخشية كبيرة على مصيرهم))⁽³⁰⁾.

و هاجمت صحيفة الفايانينشال تايمز الحكومة الإيرانية، لأنها لا تعامل اللاجئين الكرد معاملة جيدة، و أتهمتها بأنها تحاول تشكيل جيش من اللاجئين والمقاتلين الكرد الفارين من العراق لأغراضها الخاصة، ذلك أن الحكومة الإيرانية حجزت حوالي ثلاثة آلاف مقاتل كردي عقب لجوئهم إلى إيران في معسكرات خاصة بغية تحويلهم إلى ((جيش مرتزقة)) بغية تحقيق أهداف إيرانية في الخارج، وأشارت الصحيفة إلى أن القيادي الكردي المعروف عصمت شريف وانلي، كان قد راسل بهذا الخصوص أمين عام الأمم المتحدة كورت فالديهام Kurt Waldheim ، مُحتجاً باسم الكرد في المنفى على الخطوة الإيرانية⁽³¹⁾. ومن الجدير بالإشارة إلى أن مجلة الإيكونوميست أيضاً ذكرت منذ 15 آذار 1975 أن الشاه يحاول استغلال تواجد اللاجئين الكرد على أراضيهم، لخدمة أغراض سياسته و توسيع النفوذ الإيراني في المنطقة، وبالأخص ضد العراق. و بشكل عام يحاول الشاه محمد رضا بهلوي (حسب المجلة) فرض سيطرته على الكرد وحركتهم القومية، لأنهم يعدون المفتاح للتوغل السوفيتي إلى المنطقة لأن القضية الكردية تفتح عدة مجالات لكي ينفذ الاتحاد

السوفيتي مشاريعه في المنطقة، و إن السياسة الإيرانية بفرض هيمنتها على الحركة الكردية تلقي ترحيب المملكة العربية السعودية.⁽³²⁾

زار الصحفي البريطاني ديفيد هيرتس David Hirts من جريدة الغارديان مناطق توافد اللاجئين الكرد على الحدود العراقية - الإيرانية، وأشار خلال بداية حركة نزوحهم عقب اتفاقية الجزائر إلى أن عدد النازحين الكرد يقدر ب 140000 ألف لاجئ، إلا أن العديد منهم تُوفي وبالأخص الأطفال، بسبب الأمراض ونقص الأدوية و سوء التغذية، فضلاً أنهم انتظروا مدة طويلة على الحدود حتى منحهم السلطات الإيرانية تصاريح الدخول إلى إيران، وهذا ما زاد من حالات الوفاة بين اللاجئين و غالبيتهم من الأطفال، و ذكر أنه لم يشاهد على الحدود الإيرانية - العراقية أية مساعدات إنسانية تصل إلى اللاجئين، و إنما تقتصر المشاهد على توافد اللاجئين والمصابين والجرحى بإصابات خطيرة⁽³³⁾.

حاول الصحفيون البريطانيون، وبالأخص الذين زاروا مخيمات اللاجئين الكرد في إيران، لفت انتباه المجتمع البريطاني والعالم إلى محنة الكرد لكسب التعاطف معهم و دفع المنظمات الإنسانية لتقديم المساعدات لهم، وذلك من خلال وصف شدة معاناتهم من الظروف المعيشية السيئة، وإيصال صورة واضحة ودقيقة عن معاناتهم، والظلم الذي تعرضوا له جراء السياسة العراقية والإيرانية. وبالفعل كانت الصحافة البريطانية العامل الأبرز في توجيه أنظار منظمات الإغاثة ومنظمات الهجرة التابعة للأمم المتحدة إلى مخيمات اللاجئين الكرد في إيران.

اعترض مركز حقوق الإنسان والمسؤوليات البريطاني، على إجراءات الحكومتين العراقية والإيرانية، وأشار إلى أن المجتمع الدولي يجب أن يبدي قلقه واعتراضه، وينتقد تصرف العراق وإيران لفرضهما حظراً على عبور المراقبين الدوليين للتعرف على أوضاع اللاجئين ومراقبة ظروفهم، و أن عدم سماح الحكومتين العراقية والإيرانية لمنظمة الصليب الأحمر الدولية بزيارة مخيمات اللاجئين الكرد في إيران، تشير قلق المسؤولين في مركز حقوق الإنسان والمسؤوليات البريطاني الذين

يعتريهم خوف كبير على مصيرهم جراء الظروف التي يمرون بها، كما أن اللاجئين الكُرد في إيران أبدوا قلقهم من أن تُقدِّم الحكومة الإيرانية على إعادتهم وتسليمهم للحكومة العراقية و لذا ناشد مسؤول المركز فيليب نويل باكر Philip Noel - Baker في الرابع من نيسان 1975 الحكومتين العراقية والإيرانية بالسماح لمنظمات الإغاثة الدولية، وبالأخص منظمة الصليب الأحمر الدولية بتفقد مخيمات اللاجئين والإشراف عليها وتقديم العون لهم، و طالب بريطانيا و المجتمع الدولي بتقديم المساعدات للاجئين الكُرد بصورة عامة⁽³⁴⁾.

كما راسلت لياه ليفين Leah Levin مسؤولة لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطاني ديفيد أينايز في 16 تموز 1975، وأعربت له عن قلقها لما يتعرض له الكُرد في العراق من انتهاكات، و اقترحت على وزير الخارجية البريطاني لفت نظر الحكومة العراقية إلى ما تقوم به من انتهاكات تجاه الكُرد. وبعد أن ناقش وزير الخارجية هذه المسألة مع حكومته، فإن الحكومة نأت بنفسها عن هذه المهمة خوفاً من تبعات ذلك على إحياء التهمة التي يريد المسؤولون العراقيون تعزيزها بالتورط البريطاني المستمر في إثارة الحركات الكردية ضد الحكومة العراقية.⁽³⁵⁾

لم يكن التفاهم الموجود بين الحكومة العراقية والإيرانية بخصوص قضية اللاجئين في إيران وموعد إغلاق الحدود تفاهماً كاملاً و قد حدثت مناقشات حادة بين ممثلي الجانبين في هيئة الأمم المتحدة بخصوص قضية اللاجئين و استقبال إيران للاجئين الكُرد، وكانت الحكومة البريطانية تدرك أن التدخل البريطاني في تلك المسألة ذا حساسية كبيرة لدى الجانبين العراقي والإيراني، واقترحت الحكومة البريطانية أن المناقشات بشأن الصيغة التي يمكن أن تقدم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة من خلالها المساعدة يجب أن تتم بين المفوض السامي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وممثلي كل من العراق و إيران في الأمم المتحدة. وقد بعث وزير الداخلية البريطاني رسالة إلى الأمير صدرالدين آغا خان Prince Sadruddin Aga Khan (المفوض السامي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بين عامي

1966 - 1977) في 22 آب 1975 لإعادة توطين 880 لاجئ كُردي، وأشار وزير الداخلية البريطاني إلى أنه بسبب حساسية المسألة، فإنه على المفوض السامي للمفوضية أن يواصل مناقشاته لوضع برنامج معين لمساعدة جميع اللاجئين الكُرد في إيران في الوقت الحاضر، إلا أنه ((من الأفضل أن يواصل القيام بذلك من دون إثارة أي مناقشات في اجتماع اللجنة حيث أن الأجواء العامة بين البلدين ربما تكون حادة))⁽³⁶⁾. كما أن الحكومة البريطانية أشارت إلى ممثليها في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، بعدم التدخل في أية مناقشات بخصوص مشكلة اللاجئين الكُرد في الجلسة القادمة للمفوضية في 26 تشرين الأول 1975، لكي لا تتأثر علاقات بريطانيا سلبياً مع كل من العراق و إيران. وأشارت وزارة الخارجية إلى الوفد البريطاني في المفوضية بما يلي ((في ظل هذه الظروف يبدو من الأفضل أن لا يتخذ وفد المملكة المتحدة أية مبادرة في إثارة مشكلة اللاجئين في الجلسة التي ستعقد في 26 تشرين الأول 1975، لأنه من المرجح أن تلحق مبادرتنا الضرر بعلاقاتنا مع هاتين الدولتين))⁽³⁷⁾.

دعت هذه الظروف التي فرضت واقعاً قاسياً على اللاجئين الكُرد، المؤتمر الدائم للمنظمات البريطانية لمساعدة اللاجئين Standing Conference of British Organisations for Aid to Refugees إلى الاجتماع في التاسع من أيلول 1975 بمدينة لندن، وبحث في هذا الاجتماع أوضاع اللاجئين الكُرد في إيران، والكيفية التي يمكن من خلالها أن تقدم المؤسسة البريطانية المساعدة للاجئين الكُرد بجميع السبل الممكنة، كما بحث الاجتماع مسألة استقرار اللاجئين الكُرد في إيران، أو مساعدتهم على اللجوء إلى بلدان أخرى، وتوفير فرص أكثر ملائمة للعيش في بلدان غربية و أوروبية وعلى رأسها بريطانيا. إذ بيّن السيد هايدلر Mr. Heidler أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أوضحت أن الحكومة الإيرانية وافقت مؤخراً أن يغادر اللاجئين الكُرد إيران إلى بلدان أخرى، إلا أن ذلك مشروط بأن تبدي البلدان الأخرى رغبتها في قبول اللاجئين، ولهذا أشير في الاجتماع أنه يجب الاتصال بالحكومات الأوروبية لكي تستقبل اللاجئين الكُرد على أراضيها. واتصل المجلس البريطاني بوزارة الخارجية

البريطانية من أجل أن تستقبل الحكومة البريطانية أكبر عدد من اللاجئين الكُرد من إيران، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية ذكرت ((أنها تعرب عن أملها في أن تدعم الحكومة البريطانية بقوة فتح مكتب مؤقت للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في إيران من أجل مساعدة اللاجئين الكُرد فيها، وتقديم النصح لهم بالعودة إلى العراق، أو الاندماج والاستقرار في المجتمع الإيراني، أو مغادرة إيران والاستقرار في بلدان أخرى حسب تفضيلهم و رغبتهم))، و عُدّ هذا الرد من وزارة الخارجية البريطانية بمثابة موافقة على طلب المؤتمر الدائم البريطاني للمنظمات لمساعدة اللاجئين الكُرد في إيران⁽³⁸⁾.

كما اجتمع المؤتمر الدائم للمنظمات البريطانية لمساعدة اللاجئين في 12 أيلول 1975 بمدينة لندن، برئاسة اللورد سانديس Lord Sandy's مسؤول لجنة الشرق الأوسط في المجلس، لمناقشة جميع السبل الممكنة للإسراع في تقديم جميع أنواع المساعدات للاجئين الكُرد في إيران، وكان الاجتماع يتألف من عدة منظمات وجمعيات خيرية بريطانية، و عرفت باسم منظمة المجموعة الكردية (Organisation of The Kurdish Group) وهذه المنظمات والجمعيات هي: جمعية مكافحة العبودية Anti - Society Slavery، وجمعية الصداقة البريطانية - الكردية، وجمعية الصليب الأحمر البريطانية British Red Cross Society، ومنظمة المساعدات المسيحية Christian Aid، ومجلس خدمات الأصدقاء Friends Service Council، ومنظمة الخدمات الاجتماعية الدولية في بريطانيا العظمى International Social Service of GT. Britian، ومنظمة مشروع أوكندن Ockenden Venture، ومنظمة أوكسفام Oxfam، وصندوق إنقاذ الطفل Save the Children Fund، وجمعية الأمم المتحدة United Nation Association، ومنظمة الحرب والعوز War and Want، ومؤسسة الخدمات الجامعية العالمية في المملكة المتحدة⁽³⁹⁾، و عقب ذلك الاجتماع أرسل اللورد سانديس مذكرة في 12 أيلول 1975، إلى وزير الخارجية البريطاني جيمس كالاغان James Callaghan، وأكد له أنه المجلس الدائم للمنظمات البريطانية لمساعدة اللاجئين، والمنظمات المنضوية تحت لواء المجموعة الكردية، تبدي قلقها البالغ من

وضع الكُرد الحالي الذي نتج عن الحرب العراقية - الكُردية، و أن اللاجئين الكُرد في إيران لا يحظون بأية مساعدات دولية ولا من الهيئة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لأنها لا تحظى بأي تمثيل في إيران، كما أن منظمة الصليب الأحمر الدولي غير مسموح لها بالتواجد في إيران وزيارة مخيمات اللاجئين الكُرد هناك، وتبعاً لذلك فإن اللاجئين يعيشون في عزلة، و على وزارة الخارجية البريطانية العمل من أجل رفع هذه العزلة والتعقيم عن اللاجئين الكُرد في إيران، فضلاً عن العمل بجد للسماح للمنظمات والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى بدخول الأراضي الإيرانية ومساعدة اللاجئين الكُرد لدوافع إنسانية فقط، كما أنه طالب الحكومة البريطانية بدعم الحكومة الإيرانية ومد يد المساعدة لها من خلال إرسال المساعدات الإنسانية إلى إيران بغية تحسين أوضاع اللاجئين الكُرد هناك، والعمل على استقرارهم في إيران واندماجهم في المجتمع الإيراني، أو مساعدتهم على الرجوع إلى العراق، أو توفير فرص السفر والتوطين لهم في بلدان أخرى حسب رغباتهم، ولهذا يجب العمل والتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، لمساعدة اللاجئين الكُرد بأية صورة ممكنة⁽⁴⁰⁾.

طالب اللورد سانديس الحكومة البريطانية في تلك المذكرة بأنه ((يجب على حكومة صاحبة الجلالة تشجيع المندوب السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكي تقدم الأمم المتحدة جميع المساعدات الممكنة إلى الحكومة الإيرانية من أجل منح تلك المساعدات الى اللاجئين الكُرد في إيران))، كما أضاف بأن على الحكومة البريطانية واجب إنساني و هو تشجيع الحكومتين العراقية والإيرانية على إيجاد تفاهم بينهما، لأغراض إنسانية، بغية تخفيف معاناة اللاجئين الكُرد على جانبي الحدود لأن حساسية الموضوع و ((اللهجة الحادة بين العراقيين والإيرانيين فيما يخص مشكلة اللاجئين)) تعرقل جهود المنظمات الإنسانية وتمنعها من إيصال المساعدات سواء الى اللاجئين المتواجدين على الحدود، أم الى مخيمات اللاجئين⁽⁴¹⁾.

كما تبأحث المجلس البريطاني الدائم لمساعدة اللاجئين مع المجلس الكنائس البريطاني في التاسع من تشرين الأول 1975 حول الجهود الممكن بذلها

لمساعدة اللاجئين الكُرد، وحل مشاكلهم و الضغط على الحكومة البريطانية لاستقبال عدد كبير من اللاجئين الكُرد في بريطانيا⁽⁴²⁾.

كما طالب أعضاء من حزب العمال البريطاني الحاكم بالتدخل الإنساني للتخفيف من معاناة الكُرد اللاجئين في إيران، فقد أرسلت الدائرة الانتخابية للحزب في توينكهام(Twickenham)) في جنوب غرب لندن، رسالة إلى جيمس كالاهاان طالبت به بأن تبذل وزارة الخارجية كامل جهودها لإرسال المساعدات المادية والطبية للاجئين الكُرد⁽⁴³⁾، وقد ردت وزارة الخارجية بأن طلبها واقتراحها سيؤخذ في الحسبان⁽⁴⁴⁾. دون أن يتبع ذلك عمل فعلي لمساعدة اللاجئين على أرض الواقع.

كانت هناك الكثير من الطلبات المقدمة إلى الحكومة البريطانية من المنظمات والمؤسسات الخيرية والإنسانية مثل مؤسسة برترناد راسل للسلام Bertrnad Russell Peace Foundation وشخصيات سياسية ورجال فن معروفين في بريطانيا⁽⁴⁵⁾، و طالبوها بإرسال المساعدات الإنسانية للاجئين الكُرد، و استخدام التأثير البريطاني في الأمم المتحدة لتقديم مساعدات إنسانية لهم. إلا أن الحكومة البريطانية أجابت بحدة غير معتادة على هذه الطلبات على لسان الناطق الرسمي وزير الدولة البريطاني ديفيد أينايز الذي نص على القول ((إن المساعدات البريطانية لا تقدم إلا بطلب من مؤسسات الأمم المتحدة أو من جانب حكومات خارجية، ومثل هذا الطلب ما زال غير قائم حتى الآن))⁽⁴⁶⁾.

استمر اللورد سانديس باسم لجنة الشرق الأوسط في المجلس البريطاني لمساعدة اللاجئين والمجموعة الكردية، في مراسلة وزراء الحكومة البريطانية، من أجل بذل جهودها في الأمم المتحدة لفتح مكتب للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة في إيران لكي ترعى من خلاله شؤون اللاجئين الكُرد لتقديم الخدمات والمساعدة اللازمة لهم، كما فاتح الحكومة البريطانية بخصوص منح اللجوء للعديد من اللاجئين الكُرد الذين يرغبون العيش في بريطانيا أو في أي بلد آخر، مثل: ألمانيا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والدول الإسكندنافية (الدانمرك،

والسويد، والنرويج، فنلندا) وهولندا، وذلك بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، وبناء على ذلك طلب إيان ماكلوني (من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية) من أوتون (من قسم الأمم المتحدة في الوزارة ذاتها) تقديم اقتراحات إلى الحكومة البريطانية بخصوص الطلبات المتكررة من اللورد سانديس والمؤتمر البريطاني الدائم لمساعدة اللاجئين و المجموعة الكردية. وعلى الرغم من أن إيان ماكلوني كان قد ذكر في رسالته إلى أوتون أن الحكومة البريطانية لا تستطيع السماح للاجئين الكرد في إيران بالمجي إلى بريطانيا، أو ممارسة تأثيرها في الأمم المتحدة لفتح مكتب تابع للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في إيران، إلا أن قسم شؤون الأمم المتحدة اقترح تعديلاً في مواقف بريطانيا لأغراض إنسانية وجاء رده كالاتي ((يوافق على إعادة النظر في موقف حكومة صاحبة الجلالة و السماح للاجئين الكرد للمجي إلى المملكة المتحدة، كما يمكننا القول بأننا نرحب بفتح مكتب للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في إيران. إلا أن هذه المسألة حساسة حيث ينبغي في الأول أخذ الاتفاقية بين العراق وإيران بنظر الاعتبار وقراءتها بصورة جدية وبعناية، لكي يتم إيجاد حل بصورة مقنعة دون أية ضغوطات وتأثيرات على العلاقات البريطانية مع الحكومة العراقية والإيرانية)).⁽⁴⁷⁾

إن العلاقات البريطانية مع كل من العراق وإيران جعلت الوفد البريطاني في الأمم المتحدة حذراً للغاية من عدم التدخل في عمل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بأية صورة، إذ كانت الحكومة تحذر الوفد من التحرك و توصيه بعدم اتخاذ أية مبادرة وخطوة تعود على بريطانيا بانتقادات عراقية أو إيرانية، حتى أن كان لأسباب إنسانية. فقد رد وزير الدولة في وزارة الخارجية والكومنولث ديفيد أينايز، على طلبات لورد سانديس ومجموعة المنظمات الخيرية والإنسانية البريطانية والمؤتمر البريطاني الدائم لمساعدة اللاجئين، التي ذكرناها سابقاً قائلاً: ((إنني لا أعتبر القيام بذلك مناسباً لسياستنا. . . حيث تعتبر مسألة إعادة توطين و توزيع واندماج هؤلاء اللاجئين مسألة معقدة بالنسبة لحكومتنا العراق وإيران، كما أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تعمل بكل نشاط على اكتشاف ومعرفة جميع

الاحتمالات والإمكانات الخاصة بمساعدة اللاجئين، وليست لدينا أية رغبة بأن نتدخل بأية طريقة كانت من شأنها أن تؤدي إلى تأجيل أو تعجيل عمل المفوضية، حيث من المحتمل أن يؤثر ذلك سلباً على علاقاتنا مع الدول ذات العلاقة))⁽⁴⁸⁾.

يلاحظ أن الحكومة البريطانية كانت حذرة في علاقاتها مع الحكومة الإيرانية بقدر حذرهما مع جارتها الحكومة العراقية، إذ رأت أن مسألة اتخاذ خطوات أو حلول لأغراض إنسانية في قضية اللاجئين الكرد في إيران يمكن أن ينظر إليها بمثابة تدخل في شؤون كلا الدولتين، و لكون العراق و إيران تحظيان بمكانة سياسية واقتصادية مهمتين في منطقة الشرق الأوسط تجعل الحكومة البريطانية حذرة جداً في أن تؤثر خطواتها ومبادراتها في قضية اللاجئين الكرد في العلاقات البريطانية الاقتصادية والسياسية مع هذين البلدين، مع الأخذ بنظر في أنهما دولتين من الدول المهمة المصدرة للنفط في العالم، وتتمتع الحكومة البريطانية بعلاقات ذات مستوى عالٍ وجيد معهما.⁽⁴⁹⁾

بعدما وافقت الحكومة الإيرانية على أن تبدأ المفاوضات العليا لشؤون اللاجئين عملها في إيران، لذا تمكنت المفوضية من فتح ممثلية لها في إيران في شهر تشرين الأول 1975 برئاسة ليسلي كوديير وهو بريطاني الجنسية، وأشارت السفارة البريطانية في طهران إلى أن المسؤول البريطاني في مكتب المفوضية سيكون على تواصل مع المسؤولين في السفارة بخصوص هذه المشكلة فذكرت السفارة ((وسوف يكون كوديير على تواصل مع سفارتنا))⁽⁵⁰⁾. وقد أبدت الحكومة الإيرانية استعدادها للعمل مع المفوضية لإيجاد حلول لمشاكل اللاجئين، و إثر هذا التطور طلب كيفن ليونيت عضو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من كي. أف. أكس. بيرنز K. F. X. Burns رئيس الوفد البريطاني في المفوضية توضيح موقف حكومته بخصوص مدى استعدادها لاستقبال اللاجئين الكرد من إيران، الذين أبدوا رغبتهم في اللجوء إلى بريطانيا على وجه التحديد، إذ إن هناك العديد من اللاجئين الكرد أبدوا خشيتهم الشديدة من البقاء في إيران، نظراً لاعتقادهم بأن الحكومة الإيرانية ستقدم على إعادتهم إلى العراق وتسليمهم للسلطات العراقية⁽⁵¹⁾. وقد أبلغ ليونيت رئيس الوفد

البريطاني أن رئيس المفوضية الأمير صدر الدين آغا خان قد راسل العديد الدول التي وقع اختيار اللاجئين الكرد عليها، وأن حوالي 1400 من اللاجئين الكرد في إيران أبدوا رغبتهم بتغيير مكان لجوئهم من إيران إلى السويد والنمسا وهولندا وفرنسا وسويسرا والدانمارك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، كما أختار عدد منهم اللجوء إلى بريطانيا⁽⁵²⁾، كما أن رئيس المفوضية صدرالدين آغا خان خاطب مرة أخرى الحكومة البريطانية من خلال وفدها في المفوضية بقوله: ((إن المملكة المتحدة أظهرت على الدوام التعاطف مع أولئك الأشخاص الذين يرغبون في بدء حياة جديدة خارج بلدانهم لأسباب مفهومة ومعقولة))⁽⁵³⁾، إلا أن رد الحكومة البريطانية جاء كما يلي ((إن الطلبات المقدمة باللجوء إلى بريطانيا سيُنظر فيها بصورة فردية، وسيتم دراستها طبقاً للمعايير البريطانية، وبالتالي سيتم قبول الطلبات الأكثر توافقاً مع شروط الحكومة البريطانية والمجتمع البريطاني))⁽⁵⁴⁾.

كان لورد سانديس مستمراً في اتصالاته مع وزراء الحكومة البريطانية، فقد راسل وزير الخارجية بخصوص تقديم المعونات الإنسانية للاجئين الكرد من خلال المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والحكومة الإيرانية. كما اتصل لورد سانديس بوزارة الداخلية البريطانية أيضاً بخصوص مسألة قبول طلبات أولئك اللاجئين الكرد من إيران الذين أعربوا عن رغبتهم في القدوم إلى بريطانيا. وفي المقابل أعرب المسؤولون في وزارة الداخلية البريطانية خلال جلسات مجلس العموم البريطاني عن استعداد الوزارة لتقديم المساعدة لأولئك اللاجئين الكرد الذين رغبوا في الاستقرار في بريطانيا.⁽⁵⁵⁾

عندما علمت الحكومة العراقية بمسألة قبول الحكومة البريطانية لعدد من طلبات اللاجئين الكرد إلى بريطانيا، فإنها انتقدت الحكومة البريطانية على استقبالها لعدد من اللاجئين الكرد من خلال المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وفي أثناء زيارة أبراهيم الوالي (مسؤول كبير من وزارة الإعلام العراقية) إلى لندن في 18 تشرين الثاني 1975، واجتمعه بوزير الدولة البريطاني ديفيد أينايز، تطرق المسؤول العراقي عقب تناوله موضوع مبيعات الأسلحة البريطانية للعراق، إلى موضوع

اللاجئين الكُرد في إيران وتعاطف الحكومة البريطانية معهم من خلال قبولها لطلبات عدد من اللاجئين الكُرد بغية توطينهم في بريطانيا عبر المفوضية العليا للشؤون اللاجئين، وأن الحكومة العراقية تعد مثل هذا الموقف بمثابة عمل مضاد للعراق، بالأخص أن بريطانيا سبق أن قبلت طلبات أولئك المواطنين العراقيين الذين يحملون شهادات عليا، وهذا يعد بمثابة عملية سرقة للعقول العراقية العلمية، وأن الحكومة العراقية تريد أن تعمل الحكومة البريطانية على إعادة هؤلاء الأشخاص الذين جاؤا إلى بريطانيا إلى العراق، و كان جواب وزير الدولة البريطاني أن الحكومة البريطانية لا تريد أن يفسر هذا الإجراء البريطاني بالعمل ((العدائي والمضاد تجاه العراق))، كما أن الحكومة البريطانية ليس لديها أي مخطط أو نية لسرقة العقول العلمية العراقية، كما أشار الوزير البريطاني إلى أن عودة هؤلاء اللاجئين إلى العراق يجب أن تحل بين الحكومة العراقية والحركة الكردية، كما انتقد الوزير البريطاني سياسة الحكومة العراقية تجاه اللاجئين الكُرد العائدين من مخيمات اللاجئين إلى العراق، فقد أشار إلى سياسة الترحيل القسرية التي أتبعتها الحكومة العراقية تجاه المواطنين الكُرد، وبالأخص أولئك الذين عادوا من إيران حيث إن السياسة العراقية تجاههم خيبت آمال الكثيرين من الكُرد، وبالأخص اللاجئين الكُرد في إيران، وأن هذه السياسة العراقية ((غير مشجعة للاجئين بالعودة))، إلا أن إبراهيم الوالي أشار إلى أن هذه السياسة العراقية أتت نتيجة لإعادة ما دُمّر في كُردستان خلال الحرب بين العراق والحركة الكردية وأن الحكومة العراقية رحلت الكُرد المتواجدين في المناطق الحدودية أيضاً من أجل إعادة إعمار قراهم و بناء مساكنهم⁽⁵⁶⁾.

في الواقع أن الحكومة البريطانية كانت تفضل اللاجئين أصحاب الكفاءات وكانت ترفض قدوم اللاجئين الأميين، وهذه السياسة البريطانية أنسجمت مع طلبات الأطراف الكردية، وبالأخص الحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي كان يطالب في اتصالاته مع الجمعيات والمؤسسات البريطانية مثل المجلس البريطاني لمساعدة اللاجئين وجمعية الصداقة البريطانية - الكردية ومع غالبية أعضاء البرلمان

البريطاني، بأن توفر بعض الجامعات البريطانية المنح الدراسية للطلبة الكرد الذين أنقطعوا عن دراستهم، بسبب لجوئهم إلى إيران وعدم توفر الفرص المناسبة لإكمال دراستهم هناك، إلى جانب أنه ليس بإمكانهم بأية حال من الأحوال العودة إلى العراق، لأن غالبية الطلبة الكرد اللاجئين ينتمون إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وعليه فإنهم سيواجهون العقوبات على يد السلطات في العراق تصل حد الإعدام أو السجن المؤبد، وقد أشار تقرير بريطاني إلى أن ((هنالك 1400 لاجئ كردي قدموا طلبات إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من أجل تغيير مكان لجوئهم من إيران إلى بلدان أخرى، وأن غالبية هذه الطلبات مقدمة من قبل الأكاديميين والطلبة))⁽⁵⁷⁾. و الحقيقة أن المطالبة بتوفير فرص المنح الدراسية لهؤلاء الطلبة تقدمت بها الجهات الكردية نفسها، وليس كما زعم بعض المسؤولين في الحكومة العراقية بأنها عملية سرقة للعقول العلمية العراقية من أجل إحراج الجانب البريطاني ومن ثم عدم قبولهم ورفض طلباتهم.

تابعت السفارة البريطانية في طهران أوضاع اللاجئين الكرد في إيران، بغية التعرف على التغييرات التي ستطرأ على أحوالهم من خلال المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وعدد اللاجئين الذين يريدون البقاء في إيران أو الذين ينضمون للحركة الكردية لمقاتلة الحكومة العراقية، إلا أن تركيزها انصب حول التعرف على عدد اللاجئين الكرد الذين يريدون مغادرة إيران والاستقرار في بريطانيا، من خلال الاتصال بممثل مفوضية اللاجئين في طهران كوديير، فقد أشار تقرير السفارة البريطانية في طهران، استناداً إلى توقعات أستتبطها من محادثات السفارة مع ممثل المفوضية العليا، أن بريطانيا ستستقبل أقل عدد من اللاجئين عبر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حيث يتراوح أعدادهم بين 40 إلى 50 شخصاً، على خلاف غالبية الدول الأوروبية والغربية التي ستستقبل أعداد أكبر بكثير مقارنة ببريطانيا⁽⁵⁸⁾.

في 25 من شباط 1976 اجتمع المجلس البريطاني الدائم لمساعدة اللاجئين مع المجموعة الكردية في المركز الدولي للتطوير بمدينة لندن⁽⁵⁹⁾، فضلاً عن ممثل من الحزب الديمقراطي الكردستاني ه. الغفوري H. Ghafouri⁽⁶⁰⁾ وممثل آخر عن الكرد

وهو جمال علمدار⁽⁶¹⁾، لبحث آلية مساعدة الكُرد على مختلف الأصعدة ومن بين أهم تلك القضايا كانت قضية اللاجئين الكُرد داخل العراق وخارجه وتحديدًا في إيران، فقد أعربت المنظمات والجمعيات البريطانية والدولية عن خشيتها من أوضاع اللاجئين الكُرد في إيران لعدم وجود ضمانات من الحكومة الإيرانية بالحفاظ على حياة اللاجئين، ويبدو أن المجموعة الكردية كانت تخشى من أن تقوم الحكومة الإيرانية بتسليم اللاجئين الكُرد إلى الحكومة العراقية، لهذا سعت إلى الاتصال بمنظمات حقوق الإنسان لكي تحصل على معلومات أكثر عن أوضاع اللاجئين الكُرد في إيران، فقد اتصلت بمنظمة حقوق الإنسان السويسرية ومثيلتها الألمانية، وأيضاً بمجموعة من الصحفيين الألمان الذين كانوا في زيارة إلى العراق، من أجل الحصول على معلومات موثقة للضغط على الحكومة البريطانية والمجتمع الدولي، والتزود بالمعلومات الكاملة بخصوص اللاجئين لمعرفة كيفية التعامل مع اللاجئين الكُرد ومساعدتهم، وفي الحقيقة أن جهود المنظمات الإنسانية في بريطانيا لم ينتج عنها التأثير الكبير لمساعدة اللاجئين، إذ كانت حصة بريطانيا الأقل بين الدول المستقبلية للاجئين الكُرد، فمن مجموع 1400 لاجئ كُرد اقترحهم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على عدد من الدول المستقبلية للاجئين، فإن الولايات المتحدة استقبلت 700 لاجئ منهم، أما كندا فاستقبلت 350 لاجئ، و النمسا 100 شخص، أما بريطانيا فاستقبلت 70 لاجئ منهم فقط، من الذين أختاروا تغيير مكان لجوئهم من إيران إلى بلدان أخرى حسب اختيارهم. وهذا يرجع ((لأنه لا توجد أية دولة من هذه الدول تفرض شروطاً صارمة للقبول للاجئين كالتى تفرضها المملكة المتحدة)) هذا مع التذكير أن غالبية الدول المستقبلية للاجئين الكُرد كانت تؤكد بأنها لا تقبل الناشطين السياسيين أو الأميين⁽⁶²⁾، ويبدو أن الحكومة البريطانية وافقت على عدد معين من الطلبات التي تناسب المعايير البريطانية، ومن الواضح أن الذين قبلت الحكومة البريطانية طلباتهم بالإقامة فيها كانوا من أصحاب الكفاءات وحملة الشهادات العلمية⁽⁶³⁾.

تساءل المجلس البريطاني الدائم لمساعدة اللاجئين، لماذا تختلف صور سياسة الحكومة البريطانية التي تتعامل مع اللاجئين الكُرد عن اللاجئين الآخرين من مختلف بقاع العالم، إذ تختلف معاملة الحكومة البريطانية تجاه اللاجئين التشيليين في الأرجنتين، واللاجئين من الهند الصينية في تايلاند أو أية دولة أخرى كليا عن سياسة الحكومة البريطانية تجاه اللاجئين الكُرد في إيران⁽⁶⁴⁾ و السبب يعود إلى أن الحكومة البريطانية تعدها مسألة حساسة جداً و لم يكن هنالك أي تحرك بريطاني في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة لصالح اللاجئين الكُرد في إيران حتى إن كان لأغراض إنسانية، حيث يبدو أن المجلس البريطاني أصيب بخيبة أمل تجاه سياسة حكومة بلاده تجاه الكُرد حتى من الناحية الإنسانية.

تناولت السفارة البريطانية في بغداد في العاشر من آذار 1976، موضوع اللاجئين الكُرد في إيران في اجتماع بين راندل من السفارة مع وزير الإعلام العراقي طارق عزيز و مع عدد من المسؤولين العراقيين وهم كل من عدنان حمداني، و صباح كه ججي، وخلال هذا الاجتماع صرح طارق عزيز أن الكُرد العائدين من إيران خلال مدة العفو، والذين رحلوا إلى جنوب العراق سيبقون هناك من سنتين الى ثلاث سنوات من أجل إعادة تعليمهم و تثقيفهم حسب تعليمات الحكومة العراقية ومن ثم سيسمح لهم بالعودة إلى مناطقهم الأصلية في كردستان، وذكر طارق عزيز أن من بين 120 ألف لاجئ توجهوا إلى إيران لم يبق منهم سوى 15 ٪ أما البقية فعادوا إلى العراق⁽⁶⁵⁾، حيث كانت الحكومة البريطانية تنتقد الحكومة العراقية بأن عمليات الترحيل والتعريب التي استهدفت الكُرد اللاجئين العائدين من مخيمات اللاجئين في إيران لا تشجع باقي اللاجئين على العودة إلى العراق، لكي يستغلوا مدة العفو التي أعلنت عنها الحكومة العراقية والذي مدد أجله لأكثر من مرة، ولهذا نصح المسؤولون البريطانيون الحكومة العراقية بالتوقف عن هذه الممارسات التي تؤثر على صورة العراق وقضية اللاجئين التي أصبحت تتفاقم في إيران، لأن سياسات التعريب والترحيل القسرية خيبت آمال اللاجئين، و جعلتهم لا يرغبون في العودة إلى العراق⁽⁶⁶⁾، ويتبين من هذا أن الحكومة البريطانية أرادت حل قضية اللاجئين عبر الحكومة

العراقية وليس عبر تحسين أحوال اللاجئين وظروفهم و استقبال عدد كبير منهم في بريطانيا فجميع هذه الحلول التي طالبتها بها منظمات اللاجئين لم ترغب فيها و رفضتها، ولهذا لجأت الى الحكومة العراقية لكي تحسن من سياستها وتعاملها مع الكرد، لأن تغيير سياسة الحكومة العراقية تجاه اللاجئين العائدين، ستنجم عنها عودة الكثيرين من بقية اللاجئين الكرد في إيران، وهذا ما سيخفف الضغوطات المحلية والدولية عليها بخصوص قضية اللاجئين في إيران.

كانت جمعية مكافحة العبودية في بريطانيا The Anti - Slavery Society (UK) و رئيسها كولونيل باتريك مونتغمري Col. Patrick Montgomery، من أهم المدافعين عن القضية الكردية ليس في بريطانيا وحدها بل في عموم أوروبا، ففي اجتماعات اللجنة الفرعية لمنع التمييز والعنصرية وحماية الأقليات - Sub Commission on Prevention of Discrimination and Protection Minorities في الدورة 29 للجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، تناول باتريك مونتغمري أوضاع اللاجئين الكرد في إيران من خلال إلقاء الضوء على جذور القضية الكردية و ذكر ((أنه يجب الالتفاف إلى قضية شعب يتعرض إلى الكثير من التمييز والتعصب والتشرد، وقضيته تماثل في معاناته القضية الفلسطينية، إلا أنه لا يحظى بتلك الأهمية. وأنه يجب توجيه أنظاركم إلى مشكلة هذا الشعب الذي يعاني معاناة كبيرة من جراء الترحيل والتشتت، هذا الشعب غير المحظوظ الذي تم تقسيم وطنه إلى خمسة أجزاء (يقصد وجود قسم من الكرد في الاتحاد السوفيتي) وألحق كل جزء بدولة ما، و هو الشعب الكردي))، وذكر مونتغمري أن حوالي 300 ألف مواطن كردي لجأوا من العراق إلى إيران من أجل الحفاظ على حياتهم و حياة عوائلهم و كانوا يريدون فقط أن تعاملهم الحكومة العراقية كباقي المواطنين من الجنس العربية، وطالب رئيس الجمعية من هيئة الأمم المتحدة اتخاذ موقف من الحكومة العراقية، التي من المفروض عليها أن تحافظ على حياة مواطنيها وتوفر الأمن والاستقرار والرفاهية لهم، إلا أنها على العكس من ذلك صرفت كامل جهودها من أجل تهديد وجود الشعب الكردي على أرضيه من

خلال سياستها المتعددة من تعريب وترحيل وعمليات الإعدام والاعتقالات التي تجري في كردستان العراق وزج الناس في السجون، وذكر أن جمعية مكافحة العبودية تلقت الكثير من التقارير التي تتحدث بكل وضوح عن هذه السياسات التي تتبعها السلطات في بغداد، ولهذا فإن الجمعية تطالب بالتحقق ودراسة أوضاع الكرد⁽⁶⁷⁾.

على الرغم من الدعوات الكثيرة والتي استمرت من عام 1975 إلى عام 1979 من جهات وشخصيات سياسية بريطانية وكردية للحكومة البريطانية بالتدخل الإنساني لصالح القضية الكردية بشكل عام، ومشكلة اللاجئين بصورة خاصة، والتي انتقدت الحكومة البريطانية على الحساسية العالية التي تتعامل بها مع كل ما يخص القضية الكردية، من ضمن ذلك قضية اللاجئين التي تتعامل معها بريطانيا بصورة مختلفة تماماً عن قضايا اللاجئين الآخرين في الكثير من الدول، كما حثتها على بذل جهودها لصالح المشكلة الكردية على غرار جهودها الدبلوماسية في الأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية وتشيلي، فضلاً عن جهود الحكومة البريطانية المبذولة في التدخل الإنساني في جنوب أفريقيا، إذ بإمكان بريطانيا طرح المسألة الكردية في منظمة الأمم المتحدة وتقديم مساعدات عبر منظمات بريطانية وعالمية⁽⁶⁸⁾. كما جاءت دعوات أخرى من داخل بريطانيا بتدخل بريطانيا وتوسطها بين الحكومتين العراقية والإيرانية لأغراض إنسانية وذلك عبر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، بغية مساعدة اللاجئين والتخفيف من الظروف القاهرة التي يعانون منها، وذلك بالتنسيق والتعاون المثمر بين الحكومتين من أجل وضع حل مشترك بين العراق وإيران، لتقرير مصير اللاجئين المتواجدين في إيران، وإيجاد حل مناسب لطرفي المشكلة، إلا أن الحكومة البريطانية تجاهلت كل تلك المطالبات والدعوات لأعتباراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة وخصوصاً مع الدولتين المارتي الذكر⁽⁶⁹⁾.

كان رد الحكومة البريطانية على جل تلك الطلبات والدعوات أن الكرد لهم تاريخ طويل من المعاناة وأن الحكومة البريطانية تعرب عن قلقها الإنساني عن وضع الشعب الكردي في المنطقة، كما أشارت وزارة الخارجية في تقريرها إلى أن وزير

الخارجية البريطاني خلال زيارته إلى بغداد في تشرين الأول 1977 تناول موضوع القضية الكردية مع السلطات العراقية، وتحدث وزير الخارجية في رده على تلك الدعوات والمطالبات قائلاً: ((لقد أعريت عن قلقنا للسلطات العراقية في عدة مناسبات حول وضع الكرد من الناحية الإنسانية، الذي من المفروض أن يتم الاهتمام به أكثر من قبل الحكومة العراقية وأن تلتفت إلى الجانب الإنساني لمحنة الكرد))، كما أشارت وزارة الخارجية البريطاني أن وزيرها أعرب خلال اجتماعه في تشرين الثاني 1978 مع وزير الصحة العراقي خلال زيارته إلى لندن، عن قلق حكومته الإنساني تجاه أوضاع الكرد في العراق، و ذكرت وزارة الخارجية بأنها ستواصل اعتراضاتها مع السلطات العراقية لأسباب أخلاقية وإنسانية، كما أنها ستتناول هذا الموضوع مع السفير العراقي في لندن، إلا أنه يجب أن لا ينجم عن اهتمامها بالجانب السياسي والإنساني للقضية الكردية نتائج عكسية تؤثر في الكرد أنفسهم⁽⁷⁰⁾، في إشارة إلى أن الانتقادات والاعتراضات الكثيرة على السياسات العراقية تجاه الكرد سيلصق بالقضية الكردية تهمة العمالة لبريطانيا والدول الغربية، وأن يوحي الاهتمام البريطاني بالقضية الكردية، بأن الكرد يخدمون المصالح البريطانية في العراق والمنطقة، وهذا سيضر بسمعة الحركة الكردية في العراق، إذ أن الحكومة العراقية و حكومات المنطقة كانت على الدوام تتهم الحركة الكردية بأنها تعمل لصالح المؤامرات الغربية والإسرائيلية و إلى آخره من الاتهامات التي لم يكن لها أساس من الصحة، سوى أنها بدرت من حكومات أرادت من خلالها تشويه الحركة الكردية، ونسف المطالب القومية والإنسانية لشعب يكافح من أجل أبسط الحقوق الشرعية لأي شعب يحاول الحفاظ على خصوصيته، لهذا فإن بريطانيا أرادت استخدام هذه الحجة لتتهرب من إبداء أي اهتمام سياسي و إنساني بالقضية الكردية في العراق وعموم المنطقة، خشية من أن تؤثر انتقاداتها لحكومات المنطقة فيما يخص القضية الكردية، على ما تبقى لها من مصالح اقتصادية في العراق وإيران.

في الأخير أشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى أنه يجب على المنظمات غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية أن تتابع أوضاع الكرد، وتهتم بذلك⁽⁷¹⁾ و يلاحظ

أن وزارة الخارجية لم تشر الى منظمة بريطانية أو جمعية خيرية بريطانية أو أية مؤسسة إنسانية بريطانية أبدت اهتمامها ومطالباتها لحكومة البريطانية بالاهتمام سياسياً وإنسانياً بالقضية الكردية وتقديم مساعدات للاجئين الكرد، وهذا يظهر بوضوح مدى خشيتها على علاقاتها مع العراق.

يلاحظ أن بريطانيا حاولت أن توازن بين التزاماتها في هيئة الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص تجاه المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وبين مصالحها السياسية والاقتصادية في العراق والمنطقة، إذ لم يكن بالإمكان أن تتغافل الحكومة البريطانية عن جميع طلبات المجتمع الدولي، وأن تظهر بصورة عدم المبالاة بمسألة حقوق الإنسان واللاجئين الكرد في إيران، إلى جانب ذلك كانت هنالك خشية كبيرة من حساسية الحكومة العراقية في كل ما يخص الكرد وأي تقارب بين بريطانيا والكرد، لهذا نجد أن الحكومة البريطانية حاولت أن تلبية بعض متطلبات هيئة الأمم المتحدة وأن تظهر بمظهر المحافظ على حقوق الإنسان باللجوء والمحافظة على حياة الإنسان حينما تكون في خطر، ولهذا كان عليها أن تقبل بالقيام بعدد من النشاطات حسب متطلبات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من جهة، وفي الوقت نفسه كان لزاماً عليها أن تحافظ على مسار العلاقات البريطانية - العراقية التي بدأت تشهد نمواً وخصوصاً في الجانبين الاقتصادية والتجارية، ولهذا حاولت أن تنأى بنفسها عن كل ما يشوب هذه العلاقة من توتر، بالأخص أن الشأن الكردي كان من أهم العوامل التي كانت تثير المسؤولين العراقيين وتهدد مستقبل تلك العلاقة.

المبحث الثاني

موقف بريطانيا من مسألة منح الكُرد تأشيرة الدخول (الفيزا) و اللجوء الى بريطانيا

دفعت مجمل ظروف اللجوء والأوضاع السيئة في مخيمات اللاجئين التي أعدت للكُرد بإيران، التي سبقت الإشارة إليها في المبحث السابق، اللاجئين الكُرد هناك إلى بذل محاولات عديدة للهجرة منها، إلى بريطانيا أو غيرها من دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ومع توفر فرص اللجوء إلى بلدان متقدمة والعيش فيها و منح حق اللجوء السياسي، بالأخص لقيادات الحركة الكُردية في العراق، كانت بريطانيا في مقدمة الدول التي كان اللاجئين والقيادات الكُردية يبحثون عن الحصول على تأشيرة الدخول إليها والحصول على حق اللجوء فيها. و هذا ما تؤكدته تقارير وزارتي الخارجية والداخلية البريطانية. ويبدو أن هذا يرجع لعدة دوافع، يأتي في مقدمتها الظروف المعيشية الجيدة في بريطانيا إذا ما منحت حق اللجوء فيها، بالأخص اللجوء السياسي، كما أن شروط منح اللجوء كانت تنسجم مع ظروف اللاجئين الكُرد وبالأخص العناصر القيادية للحركة الكُردية في العراق، هذا مع وجود عدد من الجمعيات والمنظمات الداعمة للقضية الكُردية، والذي نتج عنه وجود لوبي كُردى داخل أروقة البرلمان البريطاني، كما كان هنالك وجود لا بأس

به للجالية الكرديّة فيها، هذا إلى جانب أن بريطانيا كانت واجهة إعلامية وسياسية على المستوى الأوروبي والدولي، فضلاً عن المستوى التعليمي العالي للجامعات البريطانية وهذا ما دفع الطلبة الكرد إلى التوجه للدراسة في الجامعات البريطانية مع التذكير أن العديد من القادة والطلبة واللاجئين الكرد كانوا ممن يجيدون اللغة الإنكليزية، حيث كانت لديهم خلفية جيدة للتحدث باللغة الإنكليزية نظراً للنظام التعليمي المتبع في العراق الذي كان يعتمد إلى درجة كبيرة على اللغة الإنكليزية في مختلف الاختصاصات. هذه الأسباب دفعت العديد من اللاجئين الكرد والقيادات الكرديّة إلى محاولة الاستقرار في بريطانيا من خلال محاولات شخصية أو عبر منظمات بريطانية إنسانية وخيرية، أو التي كانت تمتلك علاقات قوية مع الحركة الكرديّة في كردستان العراق، كجمعية الصداقة البريطانية - الكرديّة، أو جمعية مكافحة العبودية البريطانية أو صندوق رعاية الطفولة.

واجهت الدول الأوروبية خلال القرن العشرين مشكلة اللاجئين كإحدى أكثر المشاكل تحدياً لحكوماتها، فقد تعاضم حجم توجه اللاجئين إلى الدول الأوروبية خلال الثلث الأخير من القرن العشرين بالتحديد، فخلال سنوات 1970 إلى 1980 شهدت الدول الصناعية أكبر موجة نزوح للاجئين إليها بحثاً عن فرص أفضل للعيش هرباً من النزاعات القومية والطائفية. على الرغم من أن الدول الغربية حاولت تقديم الدعم الإنساني للاجئين عبر المفوضية العليا للشؤون للاجئين وقامت بإنشاء برنامج الأغذية العالمية لتحقيق هذه المهمة، ومنظمة الشفافية الدولية لمساعدة اللاجئين، إلا أن الهدف من هذه المؤسسات كان في الوقت نفسه هو تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى للدول الغربية كما فعلت الولايات المتحدة في باكستان عندما أرسلت المساعدات إليها من خلال المنظمات الإنسانية، لكي تصل تلك المساعدات إلى المجاهدين⁽⁷²⁾ المناهضين للشيوعية الذين كانوا يقاومون الاحتلال السوفيتي لأفغانستان 1979 - 1989. هذا فضلاً عن أن مشكلة اللاجئين كانت أحد العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية لبريطانيا والغرب بصورة عامة خلال القرن العشرين الذي أنتج أكبر عدد من اللاجئين، وهذه الروابط بين حركة

اللاجئين والأمن الدولي والقومي لهذه الدول، وعلى وجه الخصوص لبريطانيا أثر على سير عمل النظام الدولي للاجئين، حيث تسيست أزمة اللاجئين بسبب الصراعات في العالم الثالث، الى جانب تدخل قوى دولية غير أقليمية في هذه المشكلة فضلاً عن الجهات الفاعلة المحلية والأقليمية. وبالنسبة للحركة الكردية في كردستان العراق فإن توجه اللاجئين الكرد إلى الدول الأقليمية أو إلى الدول الأوروبية والغربية، وعلى وجه التحديد إلى بريطانيا، جعل بريطانيا تتهم الحركة الكردية بأنها توجه حركة نزوح اللاجئين من داخل كردستان العراق حسب نشاطاتها العسكرية والسياسية، فقد أشار المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية البريطاني إلى أن قيادة الحركة الكردية وجهت حركة اللاجئين الكرد سواء من داخل كردستان العراق أو خارجها على وفق نشاطاتها السياسية والعسكرية من أجل إدامة حركتها المسلحة في كردستان العراق ضد الحكومة العراقية، وهذا ما جعل مشكلة اللاجئين الكرد تأخذ بعداً سياسياً دولياً وأقليمياً، مؤثراً في العلاقات الخارجية للدول الأوروبية و خصوصاً بريطانيا، أقل بكثير من الأبعاد الإنسانية. (73)

يلاحظ بالفعل أن القيادات الكردية كانت قد حاولت إلى حد ما توجيه وتسيير حركة اللاجئين الكرد وفق تحقيق أهداف ومصالح الحركة الكردية، وفي بعض الأحيان لتحقيق أهداف بعيدة المدى، إذ كانت القيادات الكردية ترغب في حصول اللاجئين الكرد بصورة عامة، و قيادات وعناصر الحركة الكردية على حق اللجوء في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، وذلك للعمل من هناك لصالح الحركة القومية الكردية. كما استهدفت إرسال الطلبة الكرد الى هذه الدول التي تمتلك مستوى تعليمياً عالياً لتزويد الحركة الكردية بكفاءات إدارية وسياسية معاصرة تدفع بها إلى الأمام. ففي 18 حزيران 1975 تقدم 22 لاجئاً كردياً بطلب إلى السفارة البريطانية في طهران لمنحهم تأشيرة الدخول إلى بريطانيا، ومع عدم امتلاكهم لأي جواز سفر سواء عراقي أو إيراني، فإن اللوبي الكردي في بريطانيا قام بدوره من خلال ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني في لندن، وأعضاء البرلمان البريطاني الذين مارسوا ضغوطاً على وزارة الداخلية للسماح لهم بدخول بريطانيا،

إلا انه توجب على هؤلاء اللاجئين الحصول على من يكفلهم في داخل بريطانيا⁽⁷⁴⁾. وكانت الحكومة البريطانية قد وضعت شروطاً محددة وصارمة يجب تحقيقها في من يحق له أن تمنحه تأشيرة الدخول، وهذه كانت من ضمن صلاحيات وزارة الداخلية البريطانية، و من أهم تلك الشروط توفير كفيل من داخل بريطانيا للاجئ أو الشخص الذي يريد الحصول على تأشيرة الدخول، إذ كانت وزارة الداخلية تمنح تأشيرة الدخول للاجئين الكُرد الذين يتكفلهم مواطن بريطاني أو أية جمعية أو مؤسسة بريطانية. وتجدر الإشارة إلى أن ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني كانت تحاول الاتصال بأعضاء البرلمان البريطاني، والمنظمات الخيرية والإنسانية، لكي تتكفل اللاجئين الكُرد لكي يسمح لهم بدخول بريطانيا، ثم بعد ذلك حال دخوله بريطانيا ينظر في إجراءات طلبه بخصوص اللجوء والعيش فيها. إلا أن السفير البريطاني في بغداد جراهام تباحث مع أحد مسؤولي وزارة الداخلية البريطانية وهو السيد داي بخصوص استثناء بعض القيادات والسياسيين الكُرد الذين لجأوا إلى إيران من الحصول على سمة الدخول إلى بريطانيا، على الرغم من أن شروط وزارة الداخلية بخصوص السماح لهم بدخول بريطانيا متوفرة فيهم، إلا أن وزارة الداخلية أشارت إلى أنه يجب تطبيق قوانين وزارة الداخلية على الجميع فيما يتعلق بطالبي اللجوء دون النظر إلى الاعتبارات السياسية، وبهذا الخصوص أشار جراهام ((بأن وزارة الداخلية لم تكن متعاطفة مع مطالبنا باستثناء بعض النشطاء السياسيين الكُرد))، حيث كان جواب مسؤول وزارة الداخلية للسفير البريطاني في العراق بأنه ((من المؤكد أن مجيء هؤلاء الكُرد إلى بريطانيا سوف يخلق صعوبات لنا، لكن معايير الوزارة تنطبق عليهم، وفي هذه الحالة من الأفضل أن نحذرهم من القيام بأية نشاطات سياسية في هذا البلد))⁽⁷⁵⁾

حاولت قيادات الحركة الكُردية بصورة خاصة، واللاجئون الكُرد بشكل عام، الحصول على تأشيرة الدخول إلى بريطانيا من خلال سفارتها في طهران، وكان ذلك بتوجيه من أعضاء اللوبي الكُرد في بريطانيا، والذين كانوا يتباحثون مع ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني في لندن، بالأخص مع سامي عبدالرحمن

وجمال علمدار، و يلاحظ ازدياد أعداد المتقدمين والطالبين للسماح بدخول الأراضي البريطانية وهذا ما دعا المسؤولين في السفارة إلى مراسلة وزارة الخارجية البريطانية بصورة مستعجلة، من أجل توضيح الموقف الرسمي والحكومي حول سياسة بريطانيا بخصوص كيفية التعامل مع هذا الأمر، فأشارت السفارة بهذا الشأن إلى ((إن السفارة بحاجة إلى القرارات السياسية المعتمدة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن شاه إيران [محمد رضا شاه بهلوي] أظهر بشكل واضح أن الكرد الذين يرغبون في البقاء في إيران سوف يتمتعون بحرية تامة، إلا أنه في نفس الوقت نجد أن العديد من الكرد اللاجئين حذرون من الوعود الإيرانية وينتابهم الخوف من أن شاه إيران سوف يستخدم اللاجئين الكرد لأغراض معينة لصالح إيران))، ولذا طلبت السفارة البريطانية في طهران تعليمات من الحكومة البريطانية بخصوص طالبي اللجوء من الكرد العراقيين، والذين من المتوقع أن تزداد أعدادهم ((في القريب العاجل))، كما طالب المسؤولون في السفارة تسهيل الإجراءات الفنية للاجئين الكرد بسبب عدم توفر جواز السفر العراقي لديهم، أو من يحمل الجواز السفر الإيراني وتوضيح الموقف بشكل عام للسفارة لاتخاذ الموقف اللازم المعبر عن سياسة الحكومة البريطانية⁽⁷⁶⁾.

كان قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية هو المختص بالإجابة عن السفارة البريطانية في طهران، وقد حذر إيان ماكلوني من هذا القسم المسؤولين في السفارة المذكورة من التساهل مع طلبات اللاجئين الكرد، وبأن عليهم تطبيق جميع معايير وزارة الداخلية البريطانية المتعلقة بمنح تأشيرة الدخول للاجئين عموماً، مع الأخذ في الحسبان الاعتبارات السياسية وتأثير منح تأشيرة الدخول إلى بريطانيا للاجئين الكرد ((ممن لا يحملون جواز سفر إيراني))⁽⁷⁷⁾ على علاقات الحكومة البريطانية مع كل من العراق وإيران. كما أن خوف إيان ماكلوني من تأثير اللوبي الكردي في بريطانيا لتسهيل إجراءات منح تأشيرة الدخول للاجئين بصورة عامة والقيادات الكردية بصورة خاصة، جعله يصدر تعليمات بأن لا تستثني وزارة الداخلية البريطانية اللاجئين الكرد من معاييرها بهذا الخصوص. ولهذا اقترح قسم الشرق الأوسط بأنه يجب النظر بصورة تفصيلية في طلبات

اللاجئين الكُرد وأن لا تمنح تأشيرة الدخول للجميع، كما أشار إلى أن عدم التعاطف مع طلبات اللاجئين الكُرد من إيران سببه أيضاً أن اللوبي الكُردى يعمل بكل قوته من أجل ذلك. أما بخصوص تأثير اللوبي الكُردى في بريطانيا على موقف وزارة الداخلية فقد أشار ماكلوني قائلاً: ((من غير المتوقع حصول تغيير رئيسي في سياسة وزارة الداخلية تجاه السماح للاجئين الكُرد من خلال استثنائهم من المعايير التي اعتمدها))، لأنه في حالة اعتبار وضع اللاجئين الكُرد مثل وضع اللاجئين من تشيلي أو هونكوك أو أثيوبيا، ((سوف يلحق الضرر بنا))⁽⁷⁸⁾.

ظهر هذا الموقف جلياً من المحادثات بين ديفيد أينايز وزير الدولة البريطاني و المسؤولين العراقيين خلال زيارته إلى بغداد في 19 تشرين الثاني 1975، بالأخص عند مقابله نائب الرئيس العراقي صدام حسين الذي انتقد سياسة الحكومة البريطانية، وأشار صدام إلى منح بريطانيا تأشيرات الدخول للاجئين الكُرد، في حين ((إن الموظفين العراقيين الكبار يعاملون بفضاضة من قبل موظفي دائرة الهجرة البريطانية))، و أشار إلى أنه في كثير من الأحيان لم يسمح لهم بدخول بريطانيا إذ لا تمنح لهم تأشيرة الدخول. و لهذا يلاحظ عقب هذه الزيارة أن المسؤولين في قسم الشرق الأوسط صاروا يؤكدون على أن مسألة تأشيرة الدخول في غاية الأهمية من وجهة النظر العراقية، فذكر أيان ماكلوني أن تأشيرة الدخول أحد أهم ثلاثة عوامل توتر العلاقات البريطانية - العراقية⁽⁷⁹⁾. فخلال هذه المدة، و تحديداً في 18 تشرين الثاني 1975 كانت 51 عائلة من اللاجئين الكُرد في إيران قد منحت تأشيرة دخول إلى بريطانيا، ومن بينها 11 عائلة كانت قد حصلت على حق اللجوء السياسي في بريطانيا⁽⁸⁰⁾. وعندما التقى ديفيد أينايز في أثناء زيارته إلى بغداد مع وزير الدولة العراقي لشؤون منطقة الحكم الذاتي حامد الجبوري، فإن الأخير أشار إلى أن الحكومة البريطانية تفضل أن تتعامل مع الحركة الكُردية وتقف بالضد من الحكومة العراقية، و أن ذلك يتضح من خلال إجراءات تسهيلات منح تأشيرة الدخول ((للمتمردين الكُرد)) بينما يمنع العراقيون من دخول بريطانيا ولا ينالون تأشيرة الدخول حيث قال: ((بينما يواجه العراقيون صعوبة في الحصول على تأشيرة

الدخول للمملكة المتحدة، فإن الكُرد وبعد انهيار تمردهم، قد تمت معاملتهم بتساهل وبرفق وقدمت لهم الكثير من التسهيلات، إذ سمح لأعداد كبيرة منهم بالدخول إلى المملكة المتحدة))، وعلى الرغم من أن أينالز نفى ذلك، وأكد أن بريطانيا سمحت لأعداد قليلة من الكُرد بدخول أراضيها، إلا أن ذلك لم يقنع الوزير العراقي⁽⁸¹⁾.

عقب زيارة أينالز إلى بغداد مباشرة نلاحظ أن قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية اعترض بشدة على منح اللاجئين الكُرد في إيران استثناءات بغية منحهم تأشيرة الدخول إلى بريطانيا. من جهة أخرى رد بارسونز Parsons من السفارة البريطانية في طهران في 27 تشرين الثاني 1975، أنه يتفق على أن أوضاع الكُرد اللاجئين في إيران لا تستدعي منحهم أية استثناءات أو معايير خاصة للحصول على تأشيرة الدخول إلى بريطانيا، ولكن على وزارتي الداخلية والخارجية أن تتفقا على سياسة محددة تجاه اللاجئين الكُرد في موضوع تأشيرة الدخول إلى بريطانيا، لأنهم غالباً ما ينتظرون ستة أشهر لغرض الحصول على الإجابة على طلباتهم بهذا الشأن⁽⁸²⁾.

ويمكن القول إن السفارة البريطانية في طهران كانت تعامل أكثر اللاجئين الكُرد والقيادات الكُردية معاملة خاصة، وبالأخص قسم الهجرة وتأشيرة الدخول إلى بريطانيا في السفارة، ويبدو أن هذا يرجع إلى دور اللوبي الكُرد وتأثيرهم في المجلس البريطاني لمساعدة اللاجئين، والذي أثر في قرار وزارة الداخلية وكيفية تعاملها مع عدة حالات من بين اللاجئين الكُرد على الرغم من أن معايير وزارة الداخلية لمنح تأشيرة الدخول لم تكن تتوافق مع حالات كثيرة منهم.

التقى السفير العراقي في بريطانيا طه ياسين داوود مع ديفيد أينالز في الأول من كانون الأول 1975، انتقد طه ياسين داوود بشكل مباشر الحكومة البريطانية لمنحها ((تأشيرة الدخول للمتمردين الكُرد والذين يتراوح عددهم ما بين 40 إلى 50 شخصاً))، كما أشار بشكل خاص إلى تواجد إبراهيم أحمد⁽⁸³⁾ وجلال الطالباني مع عائلاتهم في بريطانيا، والذين منحوا تأشيرة الدخول إلى بريطانيا، وذكر السفير

العراقي ((أن هنالك عدداً من الكرد الذين سُمح لهم بالمجيء إلى بريطانيا لا يمتلكون أية وثائق سفر عراقية نافذة ولهذا فإن تواجدهم يعتبر غير قانوني في هذا البلد))⁽⁸⁴⁾. وهذا يوضح أن السفارة البريطانية في طهران كانت تمنح وثائق سفر تتضمن تأشيرة الدخول للاجئين الكرد عبر منظمات الهجرة الدولية والبريطانية، على الرغم من عدم امتلاكهم جواز سفر عراقي أو إيراني.

كانت الحكومة البريطانية ووزارة الخارجية على وجه التحديد تضع اعتباراتها السياسية في المقام الأول حول دراسة كل حالة من حالات تأشيرة الدخول أو طلبات اللجوء، وتمارس الضغط على وزارة الداخلية وتعترض على إجراءاتها وتساهلها مع اللاجئين الكرد والقيادات الكردية، تلك الإجراءات التي كانت مستندة على الوضع الإنساني والسياسي للاجئين الكرد بشكل عام، فعندما تقدم عمر بايزيد دزهي⁽⁸⁵⁾، والذي كان يعيش في لندن بطلب منحه اللجوء في بريطانيا بادرت وزارة الخارجية البريطانية إلى التصدي لموضوع منح القيادات الكردية حق اللجوء أو سمة الدخول إلى البلاد، لأن عمر بايزيد دزهي كان ممثلاً للحركة الكردية في فيينا فضلاً عن أنه كان أخاً للقيادي الكردي البارز محسن دزهي⁽⁸⁶⁾ والمقرب من ملا مصطفى البارزاني، غير أن وزارة الداخلية كانت تطبق التعليمات ولا تتهاون فيها، ولكنها عندما تتوفر تلك المعايير في طالب اللجوء فإنها تمنحه حق العيش واللجوء في بريطانيا⁽⁸⁷⁾، ومن الملاحظ إن المسؤولين في قسم الشرق الأوسط كأيان ماكلوني كانوا يمارسون الكثير من الضغوط على وزارة الداخلية لكي تقنعها أو تمنعها من منح اللاجئين الكرد تأشيرة الدخول، إلا أن طبيعة العمل الإداري والمؤسسي في بريطانيا كان يقف حائلاً دون تحقيق أهداف وزارة الخارجية.

إن مجيء اللاجئين الكرد إلى بريطانيا ومنحهم تأشيرة الدخول واللجوء في كثير من الأحيان كان له مردود سلبي على العلاقات البريطانية - العراقية، إلا أن التأثير السلبي الحقيقي ظهر بشكل جلي على هذه العلاقات عندما منحت تأشيرات الدخول إلى بريطانيا لعدد من القيادات البارزة في الحركة الكردية في العراق. ثم منحتها حق اللجوء والعيش فيها، والتي اتخذت من بريطانيا مركزاً لها لدعم

الحركة الكردية في العراق. وقد عدّ المسؤولون العراقيون ذلك بمثابة دعم سياسي للحركة الكردية⁽⁸⁸⁾. فعندما تقدمت ثلاثة من بنات السياسي الكردي إبراهيم أحمد، وعلى رأسهن هيرو إبراهيم أحمد زوجة القيادي البارز الكردي جلال طالباني، بطلب منحهن اللجوء السياسي في تاريخ 19 كانون الثاني 1976، اتصل المسؤولون في وزارة الداخلية بوزارة الخارجية البريطانية لإعلامها بتواجدهن في بريطانيا⁽⁸⁹⁾، ومع علم الحكومة العراقية والسفارة العراقية في لندن بتواجد عائلة جلال طالباني في لندن، فإن السفارة العراقية اتصلت بقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وأبدت اعتراضها على تواجد الطالباني في بريطانيا، بصحبة عائلته. إلا أن ماكلوني أكد للسفارة العراقية بأنه ((ليس لديهم أي محضر أو سجل لدخول جلال الطالباني إلى بريطانيا منذ سنوات، إلا إذا كان قد دخلها بصورة غير شرعية))، لكن وزارة الخارجية البريطانية أكدت للجانب العراقي أنه تبين لها من خلال معلومات وزارة الداخلية البريطانية التي اتصلت بدورها بالمؤتمر البريطاني الدائم لمساعدة اللاجئين، أن جلال الطالباني كان متواجداً في سوريا، مع الإشارة إلى أنه زار سويسرا مؤخراً، وأعلنت وزارة الخارجية بدورها هذه المعلومات للسفارة العراقية في لندن⁽⁹⁰⁾. غير أن شكيب عقراوي يذكر أنه رُتّب لقاء بين مسعود البارزاني وجلال الطالباني في العاصمة البريطانية، وحصل هذا اللقاء في لندن في 16 تشرين الأول 1976، واتفق القائدان الكرديان على حل الخلافات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني⁽⁹¹⁾، وهذا يدل على أنهما تمكنا من دخول بريطانيا بطريقة شرعية، حيث من غير الممكن أن يدخل بريطانيا بطرق غير شرعية، وبالاخص في حالة مسعود البارزاني الذي لم يكن بحاجة إلى تأشيرة الدخول نظراً إلى أنه يحمل جواز سفر إيراني، و لكن يبدو أن وزارة الخارجية البريطانية تهربت من قول الحقيقة خشية من تأثير ذلك على العلاقات البريطانية - العراقية سلباً.

أرسلت قيادة الحركة الكردية في طهران إلى أحد عناصرها في لندن وهو شفيق قزاز⁽⁹²⁾ العديد من الوثائق المطلوبة لغرض ترتيب إجراءات الحصول على حق اللجوء والدراسة في بريطانيا ل 150 من عناصر الحركة الكردية، حيث من الواضح

أن الحركة الكُردية كانت تبذل جهداً كبيراً من أجل الحصول على حق اللجوء لعناصرها في بريطانيا، فقد كانت محاولاتهم مستمرة عبر الطرق الرسمية من خلال السفارة البريطانية في طهران أو عبر المفوضية العليا للاجئين، أو حتى من خلال طرق غير شرعية وغير رسمية بغية الوصول إلى بريطانيا، ومنحهم حق اللجوء والعيش فيها، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن تتساهل في المجمل مع كل تلك الحالات، و قد حاول شفيق قزاز في آب 1976 الحصول على تأشيرة الدخول لعناصر الحركة الكُردية عبر الوثائق المرسلة إليه من طهران، وعلى الرغم من معارضة وزارة الخارجية، إلا أن وزارة الداخلية كانت صاحبة القرار الأخير في هذه المسألة⁽⁹³⁾.

و في 16 تشرين الأول 1976 كانت وزارة الداخلية قد منحت تأشير الدخول للعميد عبدالله مراد جاف⁽⁹⁴⁾. و لكنها لم تعطِ روبرا شاكِر سندي⁽⁹⁵⁾ تأشيرة الدخول الى بريطانيا بسبب عدم وجود كفيل مناسب لها. وقد تكررت هذه الحالة كثيراً، فقد ذكر إيان ماكلوني من قسم الشرق الأوسط بأنه على الرغم من أن العديد من الكفلاء أعربوا، من خلال صندوق رعاية الطفل في بريطانيا، عن استعدادهم تكفل اللاجئين الكُرد إلا أنهم لم يبرهنوا على ذلك فعلياً، ولهذا ((فإن العديد من اللاجئين الكُرد ليسوا مؤهلين للدخول إلى هنا بسبب المعايير التي اعتمدها وزارة الداخلية))⁽⁹⁶⁾.

حاول نوري صديق شاويس⁽⁹⁷⁾ من خلال اتصالاته ومراسلاته الشخصية مع بعض عناصر الحركة الكُردية المتواجدين في بريطانيا الحصول على حق اللجوء إلى بريطانيا⁽⁹⁸⁾، وحال وصوله إلى هذا البلد كان قد قدم في شهر تشرين الثاني 1976 طلب اللجوء السياسي إلى وزارة الداخلية البريطانية، إلا أن إيان ماكلوني تدخل في الأمر مرة أخرى وراسل وزارة الداخلية، وقدم معلومات تفصيلية حول هذه الشخصية القيادية في الحركة الكُردية، و ذكر ((بوصفه وزيراً كُردياً سابقاً في الحكومة العراقية فإنه يعتبر شخصية سياسية هامة، و إذا ما سمح له بالإقامة هنا فمن دون شك أن ذلك سيؤثر على علاقتنا مع الحكومة العراقية، وفي الحقيقة إن وجوده في بريطانيا... سوف يوجب الاحتجاجات العراقية المتكررة حول الدعم المزعوم لحكومة

صاحبة الجلالة للمتمردين الكردي، وأن أي إنكار لهذا الاتهام سوف لا يكون مقنعاً)) للجانِب العراقي. وحاول قسم الشرق الأوسط جاهداً إقناع المسؤولين في وزارة الداخلية بعدم منحه اللجوء السياسي، من خلال تفنيد الأسباب الداعية التي ذكرها نوري صديق شاويس في طلبه لمنحه حق اللجوء السياسي، فقد ذكر إيان ماكلوني بان نوري صديق شاويس منح حق اللجوء السياسي في إيران، وان حالته لا تعد خطيرة، وأن أحد أبنائه يقيم في ألمانيا والآخر في بريطانيا، وجميع أولاده من المتحمسين للقضية الكردية، و لهذا فإن مردود ذلك سيكون سلبياً للغاية على العلاقات البريطانية - العراقية⁽⁹⁹⁾. كما اتصلت السفارة البريطانية في بغداد بوزارة الخارجية البريطانية مستفسرة عن مدى احتمال إمكانية منح نوري صديق شاويس اللجوء السياسي، والفترة التي سيمضيها في بريطانيا. وقد ردت الوزارة بأنه قد منح أولاً تأشيرة دخول لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من وصوله إلى لندن في شهر حزيران 1975، وطلب المجلس البريطاني لمساعدة اللاجئين تمديد إقامته لأسباب إنسانية، ولكن في شهر تشرين الثاني 1976 أرسل المجلس طلبه بخصوص اللجوء السياسي، والذي يمنحه حق لم شمل عائلته الذين التجأوا إلى إيران واستقروا في مدينة نغدة في شرق إيران و جلبهم إلى بريطانيا، وأشارت وزارة الخارجية إلى أنه سيبقى في بريطانيا حتى إذا رفض طلبه⁽¹⁰⁰⁾ كما حاولت كل من السفارة البريطانية في بغداد وطهران تشويه صورة نوري صديق شاويس وذلك من خلال الإشارة إلى أنه استخدم جواز سفر إيراني مزور، فقد أشار تقرير السفارة البريطانية في بغداد إلى أنه ((دخل بريطانيا بإدعاءات كاذبة، واستخدم طريقة مشينة للدخول إلى الأراضي البريطانية، حيث سافر بجواز سفر مزور، وهذه تعد مشكلة حقيقية ولهذا يجب إتخاذ الحيطة والحذر في منح تأشيرة الدخول للجميع))⁽¹⁰¹⁾ واصل إيان ماكلوني اتصالاته مع وزارة الداخلية البريطانية لغرض عدم منح أي نوع من اللجوء لنوري صديق شاويس، وقد أشارت وزارة الداخلية إلى ذلك أكثر من مرة في تقاريرها، و ذكرت وزارة الداخلية أنه على الرغم من أن إيان ماكلوني كتب في العاشر من شباط 1977 يوصي بأنه لا يجب منح حق اللجوء السياسي لشاويس، إلا أن عدم تمكن هذا القيادي الكردي من العودة

إلى العراق، لأنها قد تجعل حياته في خطر، كما أنه ليس لديه الرغبة في العودة إلى إيران، هذان السببان دفعا وزارة الداخلية إلى التصرف حسب معاييرها⁽¹⁰²⁾، فيما أكدت شيلتون على موقف مسؤول قسم الشرق الأوسط حينما ذكرت بأن ((أيان ماكلوني أوضح أن الأسباب السياسية للحكومة البريطانية تحتم علينا عدم منح شاويس اللجوء السياسي))⁽¹⁰³⁾، وردت وزارة الداخلية أنها لا توافق على ما تقدم به كل من أيان ماكلوني وشيلتون من قسم الشرق الأوسط، كما أن اللاجئين في بريطانيا يسمح لهم بممارسات جميع نشاطاتهم والتعبير عن آرائهم، فذكرت الوزارة في ردها بأنها ((تتبع تقليداً قديماً مع الأجانب الذين يسمح لهم بالدخول إلى المملكة المتحدة، حيث تعطى لهم حرية التعبير عن آرائهم السياسية والقيام بالنشاطات السياسية شريطة أن لا يسيء ذلك لقوانين المملكة المتحدة، ويتحتم على هؤلاء اللاجئين تقديم تعهدات لوزارة الداخلية بخصوص ذلك)) كما أبدى المسؤولون في وزارة الداخلية اعتراضهم على تدخل وزارة الخارجية في شؤون وزارتهم، بخصوص منح حق اللجوء أو تأشيرة الدخول لهم وذلك من خلال أخذ تعهدات من اللاجئين الكرد من القيادات الكردية، وجاء في تقرير وزارة الداخلية بخصوص النشاطات السياسية للاجئين الكرد في بريطانيا ((أن هناك تقليداً معروفاً لوزارة الداخلية في بريطانيا منذ زمن بعيد هو عدم التدخل في النشاطات السياسية للاجئين الأجانب هنا، طالما أن ذلك لا يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمؤسسات البريطانية ولا ينتج عنه أعمال عنف، إلا أن وزارة الداخلية ضد أية محاولة من قبل وزارة الخارجية والكومنولث للحصول على تعهدات مكتوبة من اللاجئين للامتناع عن ممارسة نشاطات محرجة من الناحية السياسية لبريطانيا))⁽¹⁰⁴⁾.

وبعد مشاورات بين مسؤولين في وزارتي الداخلية والخارجية البريطانيتين توصل الجانبان إلى أنه من الممكن ((توجيه تحذير شفوي لهم)) بعد أن يتم منحهم تأشيرة الدخول أو اللجوء والعيش في بريطانيا، فقد ذكر مسؤولو وزارة الداخلية أنهم في بعض المرات وافقوا مضطرين ((خلال عشرين السنة الأخيرة على أن توجه وزارة الخارجية والكومنولث تحذيرات شفوية سياسية لأفراد معينين، هذا إلى جانب

أن حكومة صاحبة الجلالة في موقف جيد لا تتقبل انتقادات وترفض الشكوى من الحكومات الأجنبية حول نشاطات اللاجئين الموجودين في بريطانيا، حيث إن أي شخص يعيش في بريطانيا يتمتع بحرية التعبير⁽¹⁰⁵⁾.

حاول تي. أم. لوكاس من قسم الشرق الأوسط الوصول إلى حل توفيقى بين هذين الاتجاهين والرأيين المتعارضين بين وزارة الداخلية ووزارة الخارجية، إذ كان المسؤولون في الوزارة الداخلية يؤكدون على أنه يجب ((أن نتبنى موقفاً أكثر ليبرالية مع القيادات الكردية البارزة للدخول إلى هذا البلد))، فيما كانت وزارة الخارجية تقول ((إن هذه القضايا من اختصاص قسم الشرق الأوسط، والتي من المفروض أن يقرر المسؤولون فيها بشأن السماح للقيادات الكردية باللجوء إلى بريطانيا، وعلى ضوء تأثير هذه المسألة على علاقاتنا مع العراق))، فقد أكد مسؤولو قسم الشرق الأوسط أن العلاقات البريطانية - العراقية سوف تتأثر بشكل كبير بسبب قضية منح القيادات الكردية تأشيرة الدخول، ثم اللجوء إلى بريطانيا، إلا أن قسم الهجرة وتأشيرة الدخول في وزارة الداخلية أشار إلى أن ((منح حق اللجوء بصورة كاملة... بصفة لا يمكن طرد اللاجئ خارج بريطانيا، يرجع إلى أنه يعيش في منطقة جغرافية تتعرض حياته إلى الخطر بسبب العرق، أو الدين أو الجنسية أو عضويته في مجموعة اجتماعية أو لأرائه السياسية، وهذا ما يمنحه حق اللجوء في بريطانيا))، ولهذا فإنهم اقترحوا منح حق اللجوء كامل إلى غالبية الكرد الذين قدموا طلباتهم. وفي الأخير خضع مسؤول قسم الشرق الأوسط لأمر الواقع بأنه يجب منح حق اللجوء الكامل لمن توافق عليه وزارة الداخلية، وبالأخص من القيادات الكردية مثل نوري صديق شاويس، وفي مثل هذه الحالة يجب على الحكومة البريطانية أن تدافع عن موقفها أمام الحكومة العراقية، على الرغم من أن رد تلك الحكومة ((سوف يكون عدائياً)) لمثل هذه الحالات⁽¹⁰⁶⁾ وهكذا منحت وزارة الداخلية حق اللجوء كاملاً لكل من نوري صديق شاويس وعمر بايزيد دزهي في الرابع من أيار 1978، وأشارت وزارة الداخلية إلى أن مسألة ((منح حق اللجوء كاملاً لهؤلاء

تنسجم مع سياستنا في السماح للكرد بصورة عامة، و لهذه الحالات بصورة خاصة))
(107)

كان سامي عبدالرحمن ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني في بريطانيا (1975 - 1979)، قد قدم طلباً لتمديد بقائه في لندن تمهيداً لطلب منحه حق اللجوء السياسي، وهذا ما اعترضت عليه السفارة البريطانية في العراق وراسلت قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية، فقد أشاران. كي جي. ويتني N. K. J. Witney إلى أن على وزارة الخارجية البريطانية ضمان مغادرته بريطانيا لأن الحكومة العراقية سبق أن أبدت اعتراضها الشديد على تواجد سامي عبدالرحمن في بريطانيا خلال لقاء بين وزير الخارجية البريطاني و وزير التجارة العراقي حكمت أبراهيم العزاوي الذي ذكر ((بأن السيد سامي عبدالرحمن موجود في لندن ويتمتع بكامل الحرية ويقوم بعمل دعاية لصالح الحركة الكردية، ويهاجم الحكومة العراقية)) (108) إلا أن وزارة الداخلية البريطانية ذكرت في ردها لوزارة الخارجية بلدها أن سامي عبدالرحمن يستوفي كامل شروط اللجوء، وأن وزارة الداخلية لا تستطيع التنصل من الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق اللجوء، وأنه لا يوجد طريقة تمكن الحكومة البريطانية من عدم منحه اللجوء السياسي ورفض طلبه، ولهذا منحت حق اللجوء للقيادي الكردي في كانون الثاني 1977⁽¹⁰⁹⁾، طبقاً لاتفاقية 1951⁽¹¹⁰⁾ ولكن هذه الخطوة لقيت اعتراضاً من قسم الشرق الأوسط في الوزارة الخارجية، فقد ذكر أ. أم. جيمس R. M James ((أكتشفنا أن العديد من القادة السابقين للتمرد الكردي قد استقروا في بريطانيا خلال 18 الأشهر الأخيرة، وهذا يسبب لنا بعض القلق حيث إن الحكومة العراقية تعترض بشكل متواصل على تواجدهم في بريطانيا، وأن هذا من وجهة نظرها يدل على دعم حكومة صاحبة الجلالة للمتمردين الكرد)) (111).

ومما كان يثير حفيظة الحكومة العراقية ويستفزها بصورة أكثر أن طلبات السياسيين والموظفين الكبار والمسؤولين العراقيين بخصوص منحهم تأشيرة الدخول إلى بريطانيا كانت تواجه بالرفض، مثال ذلك رفضت وزارة الداخلية البريطانية طلب إياد كنعان ال صديد وهو يشغل منصب محافظ صلاح الدين (تكريت) (112)، و

انتقدت وزارة الخارجية البريطانية سياسة وزارة الداخلية ببلدها في عدم منحها تأشيرات الدخول لعدد من المسؤولين العراقيين، وعلى وجه الخصوص حالة محافظ صلاح الدين، وبينت وزارة الخارجية أن بريطانيا تمتلك مصالح اقتصادية مع العراق، البلد الذي شهد اقتصاده تنامياً سريعاً مؤخراً، إذ يعد ثالث أكبر دولة مصدرة للنفط في منطقة الشرق الوسط، كما أنه يتمتع بإمكانيات تجارية معتبرة، و أن إحدى العقبات الرئيسية التي تعرقل الاستثمارات البريطانية في العراق هي سياسة منح تأشيرات الدخول التي تعتمد عليها وزارة الداخلية البريطانية والتي تستند في رفضها منح تأشيرات الدخول للمسؤولين العراقيين إلى ان الاستخبارات العراقية أصبحت تهدد أمن مملكة المتحدة من خلال عملائها في بريطانيا لأن كثيراً من اللاجئين المعارضين للنظام العراقي في بريطانيا وخصوصاً النشيطين منهم يتعرضون إلى التصفية الجسدية، وهذا ما جعل وزارة الداخلية حذرة للغاية في التعامل مع مختلف الموظفين والمسؤولين العراقيين. إلا أن وزارة الخارجية البريطانية أشارت أنه يجب أن تعمل وزارة الداخلية ببلدها بصورة أكثر دقة وتشخص هذه الحالات الفردية القليلة التي يمكن من خلالها تعريض حياة المواطنين واللاجئين في بريطانيا الى الخطر، لأن العراق يعد اكثر دولة عربية يطلب رعاياها الدخول الى بريطانيا إذ يصل عددهم سنوياً إلى 30 الف طلب كما حدث في سنة 1976 لهذا فإن وزارة الخارجية طلبت من وزارة الداخلية أن تتمتع بمرونة أكبر في التعامل مع المسؤولين العراقيين، حيث بإمكانها تشخيص الموظفين الكبار في الحكومة العراقية، لأن تعامل وزارة الداخلية يلحق ضرراً بالعلاقات البريطانية - العراقية، ويؤثر بصورة سلبية على المصالح البريطانية في العراق، و أن تغيير سياسة وزارة الداخلية من شأنه أن يعمل على تحسين العلاقات السياسية مع الحكومة العراقية.

(113)

كانت وزارة الخارجية البريطانية تعمل للمحافظة على المصالح البريطانية في العالم، وتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع بلدان العالم، و في المقابل كانت وزارة الداخلية مكلفة بحماية أمن مواطنيها والعمل على كل ما من

شأنه تأدية هذه المهمة، وهذا ما ولد اختلافاً في وجهات نظر للقضايا المشتركة. لقد كانت وزارة الداخلية تعمل على وفق قوانين واتفاقيات الهجرة ومنح حق اللجوء، وعلى الرغم من اعتراضات وزارة الخارجية المتواصلة إلا أن وزارة الداخلية استمرت على سياستها. فيلاحظ أن مجيء محمود عثمان إلى بريطانيا، بجواز سفر سوري مع تأشيرة الدخول إلى بريطانيا في 11 آذار 1977، أثار الكثير من الاعتراضات من السفارة البريطانية في بغداد، وقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، الذي أشار إلى أن وجود شخصيات سياسية كردية بارزة في الحركة الكردية من العراق ((سوف يخلق مشاكل مع العراقيين، الذين يقدمون احتجاجات وشكوى إلى وزارة الخارجية، بأن الحكومة البريطانية تسمح للمتمردين الكرد بالإقامة في بريطانيا التي أصبحت بمثابة ملاذ آمن لهم، ومنها يواصلون معارضتهم للحكومة العراقية التي تحكم سيطرتها على الأراضي الكردية))⁽¹¹⁴⁾. وهذا ما دفع السفارة البريطانية في بغداد إلى إبداء اعتراضها الشديد، وطلبت من قسم الشرق الأوسط التحرك بحزم و سرعة لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة التي تضمن مغادرة محمود عثمان بريطانيا، حال انتهاء مدة إقامته فيها⁽¹¹⁵⁾. ويذكر محمود عثمان أن ذهابه الى بريطانيا لم يكن لطلب اللجوء السياسي أو البقاء فيها، وإنما كان لمقابلة بعض القيادات الكردية هناك إذ غادر بريطانيا عائداً إلى دمشق في العام نفسه، وأن زيارته المتكررة خلال هذه المدة لبريطانيا كانت من أجل العمل السياسي⁽¹¹⁶⁾. إلا أن الوثائق البريطانية تبين أنه سبق أن تقدم بطلب الإقامة و اللجوء في بريطانيا غير أن طلبه رفض. إذ يذكر تقرير بريطاني مؤرخ في 27 كانون الثاني 1977 من قسم الشرق الأوسط أن ((طلب محمود عثمان رفض بصورة رسمية))⁽¹¹⁷⁾ و مرت عملية منح اللجوء السياسي لشمس الدين المفتي (أحد القياديين الكرد البارزين وممثل الحركة الكردية في طهران قبل 1975)، بنفس المراحل والمخاطبات بين مؤسسات وزارتي الداخلية والخارجية البريطانيتين، إلا أن وزارة الداخلية وافقت على منحه اللجوء السياسي على الرغم من اعتراضات قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية وسفارتي بريطانيا في طهران و

بغداد.⁽¹¹⁸⁾

واصلت الحكومة العراقية ضغوطها على السفارة البريطانية في بغداد بشأن تواجد قيادات الحركة الكردية واللاجئين الكرد في بريطانيا و منحهم حق اللجوء السياسي، وهذا ما دعا السفير البريطاني في بغداد جراهام إلى إعداد تقرير في 11 آذار 1977 عن تأثيرات هذه القضية على الموقف العراقي من العلاقات البريطانية - العراقية، فذكر قائلاً: ((أتردد حول وضع حلول لهذه المشكلة نتيجة الانتقادات التي توجه إلى الحكومة البريطانية، حيث أنه من المعلوم لدينا تدفق للاجئين الكرد العراقيين الذين يقدمون طلب الحصول على حق اللجوء السياسي في بريطانيا، نتيجة لذلك فإن الحكومة العراقية وجهت لنا انتقادات عديدة في الكثير من المناسبات، لإعطائنا ملاذاً آمناً للكرد في بريطانيا، والذي فسر من قبل العراقيين بأنه تأمر بريطاني ضد الحكومة العراقية))، وأشار جراهام إلى أن التقليد بريطاني على الرغم من انه يقضي بقبول اللاجئين الذين يتعرضون إلى مخاطر، و إلى تهديد حياتهم، ولا تفرض قوانينها قيوداً على أنشطتهم السياسية في بريطانيا، إلا أن الحكومة العراقية أبدت الكثير من الامتعاض من الأنشطة السياسية و مظاهرات الكرد في بريطانيا، وأضاف أن عناصر الحركة الكردية التي منحت حق اللجوء السياسي في بريطانيا تنشر منشورات تهاجم فيها صراحة الحكومة العراقية بشدة، وأضاف أن هذه العناصر كانت قد دخلت بريطانيا بجواز سفر إيراني، وهذا يشير إلى عدم استحقاقهم لحق اللجوء السياسي نظراً لأن ظروفهم في إيران طبيعية، و أن الكثير من هؤلاء اللاجئين الكرد استخدم أسباباً واهية للحصول على حق اللجوء السياسي في بريطانيا.⁽¹¹⁹⁾

و على هذا الأساس طالب جراهام بأن تكون سياسة الحكومة البريطانية أكثر تقييداً في منح الموافقة على الطلبات التي يتقدم بها اللاجئون الكرد للحصول على اللجوء السياسي، و ((يجب أن يكون الدليل المقدم من قبل اللاجئين الكرد من أنهم في خطر، أو ربما أنهم سوف يعاقبون في بلدتهم بسبب أفكارهم السياسية أكثر وضوحاً، ويجب أن نكون أكثر حزمًا مع أولئك الذين دخلوا بريطانيا بذريعة معينة ومن أجل أن يغيروا مكان إقامتهم من إقامة مؤقتة إلى إقامة دائمة، متذرعين بأسباب

مفادها انهم سوف يتم اضطهادهم إذا ما عادوا الى بلدهم))، وفي الأخير أشار السفير البريطاني إلى أنه يجب على وزارة الداخلية أن تعامل الطلبات التي يتقدم بها اللاجئين الكُرد بمنتهى الحذر، وأقصى درجات الشك، فيما يتعلق بطلباتهم للحصول على تأشيرة الدخول إلى بريطانيا لزيارات قصيرة الأجل لأي سبب كان من اللاجئين الكُرد في إيران ((الذين هم طالبو لجوء سياسي محتملين، لذا لا بد من معاملتهم بحذر شديد حيث هنالك نسبة كبيرة منهم سوف يحاولون تغيير إقامتهم من إقامة مؤقتة إلى دائمية))⁽¹²⁰⁾. يلاحظ أن السفير البريطاني في بغداد عرض على وزارة الداخلية جميع الاحتمالات والحالات التي يحاول من خلالها اللاجئين الكُرد الحصول على تأشيرات الدخول إلى بريطانيا وحق اللجوء السياسي، ويبدو أن السلطات العراقية كانت مصدر هذه المعلومات التي ذكرها جراهام، ففي العديد من المناسبات كان الوزراء العراقيون يبلغون جراهام بالطرق التي تتبعها القيادات الكُردية واللاجئون الكُرد للتحايل و الحصول على تأشيرات الدخول إلى بريطانيا.

يلاحظ من قضية اثنين من القيادات الكُردية في الحركة الكُردية في العراق، أنهما جاءا إلى بريطانيا وبعد ذلك قدما طلباً للجوء إليها في تلك المدة، قد أخذت الكثير من المناقشات والشد والجذب بين مؤسسات وزارتي الداخلية والخارجية، وهم كل من محسن دزيبى، و أيوب بابو بارزاني (ابن أخ ملا مصطفى البارزاني). فقد عارضت وزارة الخارجية، ممثلة في قسم الشرق الوسط، بشدة تواجدهما في بريطانيا و بذلت الكثير من أجل عدم منحهما أي نوع من الإقامة في بريطانيا، الا أن مسؤولين في وزارة الداخلية أكدوا أنه يجب النظر في طلبهم بموجب معايير وزارتهم، و عدّهم لاجئين و أشارت إلى ((أن وزارة الداخلية تفضل التعامل مع هؤلاء الأشخاص كلاجئين طالما أن ذلك ينسجم مع الاتفاقيات المبرمة، وأنهم يعتبرون لاجئين من الناحية العملية))، وأن ذلك ينسجم مع اتفاقيات اللاجئين الموقعة مع الأمم المتحدة، و على الرغم من أن وزارة الداخلية كانت تدرك المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تواجد هؤلاء في بريطانيا، إلا أنها أكدت أن القوانين و تقاليد الوزارة لا تمنحها حق

ترحيل القيادات الكرديّة البارزة من أراضيها، طالما أنهم أبدوا رغبتهم بالبقاء ولديهم القدرة على إعالة أنفسهم، و ذكرت وزارة الداخلية بأنها على دراية بخصوص اعتراضات وانتقادات وزارة الخارجية البريطانيّة لها على منح حق اللجوء الكامل للقيادات الكرديّة الأربعة (نوري صديق شاويس، و أيوب بابو بارزاني، و عمر بايزيد دزهي، و محسن دزهي) وتأثيرها السلبي في الموقف العراقي من الحكومة البريطانيّة، و بالأخص فيما يتعلق بقضية لجوء محسن دزهي⁽¹²¹⁾ و قد اتصلت وزارة الداخلية البريطانيّة بالسيد واير Mr. Weir الوكيل المشرف في قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية في الرابع من أيار 1978، و ذكرت ((أن وزارة الداخلية كانت تحت الضغوط من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمنح اللاجئين الكردي حق اللجوء إلا أن وزارة الخارجية و الكومنولث لا ترغب في الإقدام على منح القيادات الكرديّة حالة اللجوء. . وذلك بسبب حساسية الحكومة العراقيّة تجاه منح اللجوء السياسي لمناوئها، على غرار حالة محسن دزهي القيادي الكردي البارز الذي كان مرافقاً للبارزاني في الولايات المتحدة الأمريكيّة، والذي دخل بريطانيًا بجواز سفر إيراني وبهوية مزورة⁽¹²²⁾. وخلال التباحث مع المستشار القانوني للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة اقترح بأنه على ضوء حساسية الحكومة العراقيّة من هذه الحالات، فإنه يمكن التعامل مع قضية منح اللجوء للقيادات الكرديّة البارزة في بريطانيا، حيث إنه بإمكان الحكومة البريطانيّة أن تجد حلاً خارج نطاق اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين))⁽¹²³⁾، و كان رد واير في 18 أيار 1978 بأنه اجتمع مع ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة بخصوص منح حق اللجوء لهذه القيادات الكرديّة، وأنه بشكل عام هناك حالات تنسجم مع السياسة البريطانيّة، إلا أنه هناك حالات نظراً لحساسيتها يجب أن يتخذ القرار بشأنها من خلال اجتماع بين مسؤولي وزارتي الداخلية والخارجية البريطانيّتين⁽¹²⁴⁾.

و على أية حال فإن وزارة الخارجية أشارت إلى أن هاتين الحالتين، أي: (أيوب بابو بارزاني و محسن دزهي) ستؤجج الاحتجاجات العراقيّة بشكل كبير، على الرغم من أن ظروف الحالتين تتوافق مع متطلبات منح اللجوء على وفق اتفاقية الأمم

المتحدة الخاصة باللاجئين في عام 1951، إذ اتفق موظفو وزارة الداخلية مع ممثلي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على أن حالتيهما تستحقان حصولهما على حق اللجوء السياسي، إلا أن وزارة الخارجية أبدت اعتراضها بهذا الشأن، وأشارت إلى أن دوافع القياديين الكرديين بالبقاء في بريطانيا هي ((أن يكونوا إلى جانب زملائهم ضمن الحركة القومية الكردية المتواجدين في بريطانيا، بالأخص أن الاثنين يعتبران من الشخصيات ذات الأهمية في الحركة الكردية حيث إن أيوب بابو بارزاني ابن أخ ملا مصطفى البارزاني، وأن محسن دزهي وزير سابق في الحكومة العراقية)) وأن هذه الاعتبارات تدفع وزارة الخارجية لكي تعترض على بقائهما في بريطانيا⁽¹²⁵⁾. فبالنسبة لحالة أيوب بابو البارزاني فإن وزارة الخارجية أشارت إلى ((أن أيوب يعتبر شخصية سياسية مهمة و يلعب دوراً مؤثراً للحركة الكردية في الخارج، وإذا ما سمح له بالإقامة هنا فإن ذلك سيؤثر دون شك على علاقاتنا مع الحكومة العراقية))⁽¹²⁶⁾، لهذا فإن مسؤولي قسم الشرق الأوسط رفضوا طلبه بخصوص اللجوء السياسي لأكثر من مرة، إلا أنهم ذكروا أن استئنافه ضد قرار الرفض سوف يحقق في النهاية مطلبه بخصوص اللجوء⁽¹²⁷⁾. و لم تكن حالة أيوب بابو بارزاني بذات الحساسية كحالة محسن دزهي، نظراً لقرب الأخير للملا مصطفى البارزاني بالإضافة إلى دوره و فعاليته ونشاطه السياسي في الحركة الكردية، كما أنه كان وزيراً في الحكومة العراقية عقب اتفاقية أذار 1970، لهذا أشارواير إلى اعتراض المسؤولين من وزارة الخارجية البريطانية على منح اللجوء إلى محسن دزهي بالأخص، مع الإشارة إلى موافقتهم على منح اللجوء للثلاثة الآخرين، و عللت وزارة الخارجية ذلك بأن ((من وجهة نظر وزارة الخارجية فإن منح اللجوء والسماح للكرد وبالأخص للقيادات الكردية البارزة، ستكون ذات أضرار مؤثرة على بريطانيا. . . حيث أن ذلك سيقدم آلة دعائية للكرد، وبالأخص في حالة محسن دزهي، و أن ذلك سوف يستخدم من أجل إثارة مشاكل بيننا وبين الحكومة العراقية، وأن الأخيرة، أي: الحكومة العراقية، تميل إلى أن تعد وثيقة منح اللجوء، بأنها دعم ضمني من الحكومة البريطانية للكرد، كما أنها تعد بمثابة إدانة رسمية من الحكومة البريطانية للسياسة العراقية في

تعاملها مع الحركة الكردية)). ولهذا فإن مسؤولين من وزارة الخارجية أشاروا إلى وجوب حسم هذه الحالات بأخذ هذه الأمور السياسية بصورة جدية، وذكر واير أن محسن دزهيى استخدم طرق غير مشروعة للحصول على حق اللجوء السياسي بقوله: ((إن محسن دزهيى جاء إلى بريطانيا في شهر تموز 1977 بجواز سفر إيراني صدر باسم دزهيى شيببي وهو أمر ينم عن الخديعة، ومرة أخرى قدم للجوء السياسي إلا أننا رفضناه، إلا أنه قدم استثناءً ضد هذا القرار))، على الرغم من هذا لم توافق وزارة الداخلية على مقترح وطلب المسؤولين في وزارة الخارجية باستثناء محسن دزهيى من طلب اللجوء، و أضافت بأنه يجب على وزارة الخارجية الضغط على المسؤولين في الحكومة الإيرانية بعدم إصدار ومنح جوازات سفر إيرانية للاجئين الكرد العراقيين ((والسماح لهم بالمراوغة والتحايل من اجل نيل تأشيرة الدخول إلى بريطانيا، بسبب وجود اتفاقية إلغاء تأشيرة الدخول بين بريطانيا والحكومة الإيرانية))، ولهذا طلبت وزارة الداخلية من وزارة الخارجية البريطانية بالتحرك والتباحث مع السفارة الإيرانية في بريطانيا بغية عدم منح جوازات السفر للاجئين الكرد، لكي لا تضع بريطانيا في مواقف حرجة مع الحكومة العراقية، وفي الأخير ذكر واير مسؤولي وزارة الداخلية بموافقتهم منح حق اللجوء لكل من نوري صديق شاويس وأيوب بابو بارزاني كما مرّ، إلا أنه طلب وبإصرار عدم منح حق اللجوء لمحسن دزهيى، ((لأنه من وجهة نظر وزارة الخارجية والكونولث يعتبر الأكثر بروزاً سياسياً و الأكثر نشاطاً من بين الأشخاص الأربعة)). وأشار واير إلى أنه يجب عدم السماح لمحسن دزهيى وعائلته بالإقامة في بريطانيا، وأنه عندما يُستثنى محسن دزهيى من منح حق اللجوء، فإن ذلك سوف يضع وزارة الخارجية في موقف تتمكن من خلاله من الدفاع عن موقف بريطانيا ضد الانتقاد العراقي، بشأن وجود القيادات الكردية البارزة في بريطانيا ومنحها للجوء السياسي لكل من نوري صديق شاويس وأيوب بابو بارزاني. وعلى الرغم من كل جهود وزارة الخارجية تجاه هذه المسألة، والتي أدت إلى أن يرفض طلب منح اللجوء لمحسن دزهيى مرتين، إلا أن مسؤولي وزارة الخارجية أشاروا إلى أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم توقع توجيه انتقاد عراقي قوي

للحكومة البريطانية بالأخص، إذا ما أقدمت القيادات الكردية على نشاطات سياسية في بريطانيا⁽¹²⁸⁾. ويبدو أن قضية منح اللجوء لمحسن دزهي قد أخذت الكثير من الأهمية، فخلال نقاش ملا مصطفى البارزاني في الولايات المتحدة الأمريكية مع آر. جي. آس موير R. J. S. Muir وهو مسؤول من السفارة البريطانية في واشنطن، طلب كل من ملا مصطفى البارزاني ومسعود البارزاني تقديم تسهيلات من أجل منح حق اللجوء لمحسن دزهي، ((لأنه إذا ما رجع إلى العراق سوف ينفذ فيه حكم الإعدام، أو أنه سيتعرض للمضايقات والإهانة إذا ما عاد إلى إيران))، لكن موير أجاب بأنه يدرك أن نتيجة طلب محسن دزهي بخصوص منح اللجوء السياسي له، ((سوف لن تكون إيجابية))⁽¹²⁹⁾. يبدو من الواضح أن موير عبّر، بصفته موظفاً في وزارة الخارجية البريطانية، عن وجهة نظر تلك الوزارة فحسب وليس عن موقف وزارة الداخلية من منح حق اللجوء لمحسن دزهي، والتي كانت ترى أنه من حقه أن يمنح اللجوء السياسي.

مع إصرار مسؤولي وزارة الداخلية وممثلي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بأن حالة محسن دزهي تنسجم كما هي حالات القيادات الكردية الأخرى مع شروط اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ألغت وزارة الخارجية اعتراضها في الخامس من شهر أيار 1978 على منح محسن دزهي حق اللجوء السياسي في بريطانيا، على شرط أن يضمن مسؤولو وزارة الداخلية عدم تدخل محسن دزهي في النشاطات السياسية التي من شأنها إحراج الحكومة البريطانية، لأن النشاطات السياسية الكردية ينتج عنها ((الإساءة إلى الحكومة العراقية))⁽¹³⁰⁾ ولكن وزارة الخارجية ظلت عملياً ترفض دخول القيادي الكردي إلى بريطانيا، إذ امتنعت السفارة البريطانية في طهران حتى عن منح تأشيرة الدخول لمحسن دزهي، الذي ظل طيلة عام 1979 يراجع السفارة البريطانية في طهران، وقنصلياتها في دوسلدورف بألمانيا بعد سفره إلى ألمانيا في حزيران 1979، إلا أن وزارة الخارجية ظلت على موقفها في عدم منحه تأشيرة الدخول، وبعد حصوله على اللجوء السياسي في ألمانيا تمكن من دخول بريطانيا من خلال وثائق اللجوء السياسي التي منحتها له حكومة ألمانيا الغربية⁽¹³¹⁾، وحال وصوله إلى بريطانيا في 31

آذار 1980 اتصلت به وزارة الداخلية البريطانية وأبلغته بأنها قد منحتة وعائلته حق اللجوء السياسي. ويذكر محسن دزهيي بهذا الشأن ((بعد مرور أربعة أو خمسة أيام من وصولي [إلى بريطانيا] . . . وصلتنا رسالة من وزارة الداخلية البريطانية Home Office مفادها أننا جميعاً وبضمنهم أنا قد حصلنا على اللجوء السياسي في بريطانيا. وكان هذا الخبر مثيراً للدهشة والضحك⁽¹³²⁾، وخاصة بالنسبة لي))⁽¹³³⁾. يشير محسن دزهيي إلى أن السبب والفضل في منحه وعائلته اللجوء السياسي ببريطانيا، يعود إلى الجهود التي بذلها صديقه محمود جميل بابان⁽¹³⁴⁾ ((الذي حاول دوماً من خلال أصدقائه البريطانيين من أجل قضيتي))⁽¹³⁵⁾. وفي الواقع أن دخول محسن دزهيي إلى بريطانيا لم يترك أي مجال ورأي للسلطات البريطانية سوى منحه اللجوء السياسي، على الرغم من أن الجهود التي بذلها صديقه محمود جميل بابان لا يمكن إنكارها إلا أن تلك الجهود أتت بثمارها حال وصوله بريطانيا، إذ لم يكون بإمكان وزارتي الخارجية و الداخلية آنذاك فعل أي شيء، فيشير محسن دزهيي بنفسه، إلى اتصالات أفراد عائلته بعضو مجلس العموم البريطاني في منطقة نيوبري (مايكل ماكنير ويلسون) للضغط على وزارة الداخلية من أجل السماح لوالدهم بدخول بريطانيا إلا أن تلك الجهود لم تكن تأتي بالنتيجة المرجوة آنذاك⁽¹³⁶⁾.

وقدمت هيرو إبراهيم أحمد في 11 أيلول 1978 طلباً للحصول على تأشيرة دخول لزوجها جلال طالباني إلى بريطانيا، إلا أن قسم تأشيرة الدخول والهجرة حذر القنصلية البريطانية في دمشق من أن جلال طالباني يمكن أن يقدم على تأشيرة الدخول من دمشق بسبب إقامته هناك باسمه الحقيقي وهو جلال حسام الدين، لكي يكونوا على اطلاع لعدم منحه تأشيرة الدخول إلى بريطانيا⁽¹³⁷⁾.

كان اللاجئون الكُرد والقيادات الكُردية قد حسموا مصيرهم خلال سنوات 1975 إلى 1979 أما بالعودة إلى العراق، أو الاستقرار في إيران، أو اللجوء إلى بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى وأمريكا وكندا وأستراليا، ولهذا يلاحظ أن عدد الطلبات اللاجئيين الكُرد في 1979 بخصوص منحهم تأشيرة الدخول أو اللجوء إلى بريطانيا كان قليلاً جداً، و كان جرجيس فتح الله⁽¹³⁸⁾ و عبدالله مزييري⁽¹³⁹⁾ ممن قدموا طلباً

للحصول على تأشيرة الدخول الى بريطانيا في آب 1979⁽¹⁴⁰⁾، هذا مع العلم أن التوترات والاضطرابات التي شهدتها إيران في شباط 1979 عقب تغيير النظام فيها، والظروف التي تلتها أدت إلى أن تكون هنالك خشية كبيرة على مصير اللاجئين الكرد في إيران، ولهذا كانت هنالك دعوات تطالب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بالعمل على حماية أولئك اللاجئين وتوفير فرص اللجوء لهم إلى بلدان أخرى^(□□□). وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة البريطانية، وبالأخص سفارتها في طهران، كانت قد شددت إجراءاتها كثيراً بخصوص منح تأشيرة دخول اللاجئين الكرد إليها، ولهذا لم يتقدم للحصول على تأشيرات الدخول إلى بريطانيا غير عدد قليل جداً، وهذا يتضح عندما قدم أيوب بابو بارزاني (والذي كان قد منح اللجوء السياسي منذ بداية سنة 1979)، طلباً في 20 آب 1979 إلى القسم القنصلي الخاص بمنح تأشيرات الدخول في السفارة البريطانية في طهران من أجل لم شمل عائلته وجلبهم إلى بريطانيا، إلا أن طلبه رفض وواجه الكثير من الصعوبات، كما أن مسعود البارزاني تدخل في الأمر وحاول شرح أوضاعه العائلية وظروفهم في إيران بغية منحهم تأشيرة الدخول، عندما زار الدائرة القنصلية في السفارة البريطانية في أواخر شهر آب 1979، وقابل مكروري Mccrory من الدائرة القنصلية لأجل تقديم تسهيلات لأيوب بابو بارزاني ليتمكن من اصطحاب عائلته إلى بريطانيا، ولكنه واجه الكثير من المعوقات حتى تمكن من جلبهم إلى بريطانيا⁽¹⁴²⁾.

كان سامي عبدالرحمن الذي كان قد حصل على حق اللجوء السياسي في بريطانيا، قد غادر بريطانيا إلى طهران، وشارك بكل فعالية في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني المنعقد في الرابع من شهر تشرين الثاني 1979 بمدينة أورمية في إيران⁽¹⁴³⁾، وأشارت التقارير الصادرة من السفارة البريطانية في طهران إلى تواجده في كردستان إيران للمشاركة في النشاطات السياسية والعسكرية للحركة الكردية، كما ذكرت أنه سافر إلى كردستان العراق للمشاركة في الأعمال العسكرية ضد الحكومة العراقية، وهذا ما أثار حفيظة الحكومة البريطانية بشدة، والتي أبلغته في شهر تموز 1980 بوجود عودته إلى بريطانيا، إلا أنه لم ينفذ الأمر⁽¹⁴⁴⁾.

و في أثناء تنقله في إيران ألقت السلطات الإيرانية القبض عليه، وأشارت التقارير البريطانية بأن الحكومة الإيرانية قررت تنفيذ حكم الإعدام به.⁽¹⁴⁵⁾ ولهذا قررت وزارة الداخلية عدم السماح له بدخول البلاد ثانية، نتيجة لذلك تدخل ويسلي كريك Wesley Gryk مسؤول قسم حماية اللاجئين في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، و الذي اتصل بدوره بوزارة الداخلية البريطانية للسماح لسامي عبدالرحمن بدخول بريطانيا، إلا أن جهوده لم تثمر عن أية نتيجة إيجابية، غير أن تدخل جراهام السفير البريطاني في طهران (السفير البريطاني السابق في بغداد)، غير من قرار وزارة الداخلية من الرفض إلى السماح له بالدخول إلى البلاد مرة ثانية، وأرجع جراهام ذلك إلى أن ويسلي كريك قرر التحدث مع السلطات الإيرانية للإفراج عن سامي عبدالرحمن.⁽¹⁴⁶⁾ ولكن يبدو أن السلطات الإيرانية لم تستجب لمحاولة ويسلي كريك، ولهذا حاول كريك دفع الحكومة البريطانية و وزارة الداخلية لكي تحت الحكومة الإيرانية على الإفراج عنه، إلا أن قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية أشار إلى ((أنه من الأفضل عدم التدخل حيث إن من الممكن أن ينتج عن هذا التدخل تورط المملكة المتحدة في النشاطات السياسية الداعمة للكرد التي أقدم عليه سامي عبدالرحمن، كما يمكن أن يكون تدخلاً خطيراً على حساب قضية سامي عبدالرحمن نفسه ويعقد من مسألة الإفراج عنه))، لهذا كانت المفوضية العليا تدرس ظروف كيفية التدخل ((بشكل مفيد)) لإطلاق سراحه، و أشارت إلى عدم وجود أدلة تشير إلى أن الحكومة الإيرانية قررت تنفيذ حكم الإعدام به.⁽¹⁴⁷⁾

تباحث أس. أم. جي لامبرت من قسم الشرق الأوسط مع ويسلي كريك، بشأن موقف الحكومة البريطانية من مسألة التدخل في قضية سامي عبدالرحمن، فقد أكد لامبرت أن أي تدخل بريطاني، ولو كان على مستوى تصريحات من مسؤولين حكوميين على غير مستوى عالٍ، سوف يثير عداوة الحكومة الإيرانية، كما أنه سوف يشير إلى أن ((سامي عبدالرحمن يثير الإضطرابات في كردستان بدعم من القوى الغربية، وينفذ مصالحها في إيران، ويعمل ضد النظام الجديد في إيران))، كما أن تدخل الحكومة البريطانية سوف يؤكد الاتهامات الإيرانية ضده، ولهذا اتفق

ويسلي كريك مع مسؤول قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية على عدم تدخل الحكومة البريطانية في شأن سامي عبدالرحمن، على أن تعمل المفوضية و ممثليتها في إيران كل ما في وسعها ويحذر من أجل الإفراج عنه، و بالمقابل أكدت الحكومة البريطانية أنها ستسمح لسامي عبدالرحمن بالدخول إلى البلاد حال إطلاق سراحه⁽¹⁴⁸⁾، ويبدو أن المفوضية كان لها دور مؤثر في إطلاق سراحه في نهاية أيلول 1980 وعاد القيادي الكردي إلى بريطانيا⁽¹⁴⁹⁾. ويذكر محسن دزهي أن الإفراج عن سامي عبدالرحمن يعود بالدرجة الأساسية إلى الجهود الذي بذلها كل من مسعود البارزاني و إدريس البارزاني عند توسطهما واتصالهما بالسلطات الإيرانية⁽¹⁵⁰⁾. كما تعود حسبما يذكر صلاح خراسان إلى وساطة الجمهورية العربية الليبية، التي كان قيادتها معروفة بمناصرتها آنذاك للقضية الكردية إذ كان لها دوراً كبيراً في إقناع السلطات الإيرانية بالإفراج عنه⁽¹⁵¹⁾. يبدو أن كل هذه الضغوطات أثرت في السلطات الإيرانية، وأتت ثمارها في النهاية بالنتيجة المرجوة وهي الإفراج عنه.

تحجج قسم الشرق الأوسط بكثير من الحجج المعقولة والتي أشار فيها إلى أن تدخل بريطانيا سيتسبب في عرقلة قضية الإفراج عن القيادي الكردي، وتلصق به الاتهامات أكثر وتؤكد لها إلا أن مسؤولي قسم الشرق الأوسط كانوا في مجمل القضايا المتعلقة بالقضية الكردية يحاولون بشتى السبل إبعاد الحكومة البريطانية عن التدخل فيها، أو الإشارة من قريب أو بعيد لأية علاقة لهم بالقيادات الكردية وعموم المسألة الكردية، نتيجة حساسية الحكومة العراقية تجاه علاقة بريطانيا بالحركة الكردية، لأن ذلك كان يثير مخاوف القيادات العراقية بشكل كبير. و يبدو أن النظرة التقليدية للقيادات العراقية منذ العهد الملكي مروراً بكل الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الجمهوري هي أن الحكومة البريطانية متورطة في الحركات الكردية المسلحة، ولكن دون أية دلائل ملموسة.

هوامش الفصل الرابع

- (1) للمزيد من التفاصيل ينظر: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية ...، ج 3، ص ص 299 - 354.
- (2) غنتر ديشنر، الكرد: شعب بدون دولة تاريخ و أمل، ت: د. جورج كتورة، دار الفارابي - دار ثاراس، (أربيل - 2014)، ص 350.
- (3) وهو صحفي ألماني عاش الأيام الأخيرة من قتال الحركة الكوردية مع الحكومة العراقية في بداية سنة 1975، وشهد بنفسه ما حل بالحركة الكوردية والشعب الكوردي بعد عقد اتفاقية الجزائر في السادس من آذار 1975. كما أنه أجرى مقابلة صحفية مع ملا مصطفى البارزاني في آخر شهر آذار 1975 لحساب جريدة دي فلت (Die Welt) الألمانية اليومية. المصدر نفسه، ص ص 350 - 352، 369،
- (4) المصدر نفسه، ص 352.
- (5) دهنگى شورش (نشرة أخبارية دورية)، أواخر نوفمبر 1974، العدد 7. نوزاد علي أحمد، صحافة الحزب الديمقراطي الكردستاني خارج الوطن، بنگهه زین، (سليمانية - 2010).
- (6) أوفرا بينغو، المصدر السابق، ص ص 193 - 194؛ ديفد ماك دووال، الكورد شعب أنكر عليه وجوده، ص 141.
- (7) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكوردية، ج 3، ص ص 398 - 399.
- (8) تاريخ الأكراد الحديث، ص 510.
- (9) الكرد شعب بدون دولة ...، ص ص 350 - 351؛ تاريخ الأكراد الحديث، ص 510؛ المأساة الكردية، ت: عبد السلام النقشبندی، دار ثاراس، (أربيل - 2007)، ص 113.

(10) Leroy Woodson, JR., "We Who Face Death" Kurds of Iraq Risk their Lives Daily in a Desperate Struggle for Self – Determination, National Geographic Magazine, Vol 147, No 3, March 1975, pp 367, 364-386.

(11) يؤكد هذا الرقم محسن دزهبي مسؤول عن شؤون اللاجئين في الحركة الكوردية لدى الحكومة الإيرانية، الذي يذكر ((فكان العدد لا يزال يتجاوز المئتي الف)) للمزيد ينظر : محسن دزهبي، أحداث عاصرتها، مطبعة حاجي هاشم، (كوردستان - 2013)، ج 3، ص 45 ؛ ديفيد ماك دول ؛ تاريخ الأكراد الحديث ، ص 510 ؛ مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكوردية ، ج 3 ، ص 398 - 399 .

(12) راجع وقارن : ديفيد ماك دول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ص 510 ؛ ديفيد ماك دووال ، الكورد شعب أنكر عليه وجوده، ص 141 .

(13) The Times, 24 March 1975. The Economist , 27 November 1976.

(14) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential From K. D. Temple, British Embassy Tehran, to Mr.Giddens,18January1976

(15) غنتر ديشنر ، المصدر السابق ، ص ص 350 - 351 .

(16) ده نطى شورش (نشرة أخبارية دورية) ، أواخر نوفمبر 1974 ، العدد 7 . نوزاد علي أحمد ، المصدر السابق، ص 177 .

(17) تشكلت هذه الجمعية في كوردستان في أواخر شهر تشرين الثاني 1974 برئاسة الدكتور كمال ناجي . المصدر نفسه .

(18) إن تجدد القتال في 1974 مع الحكومة العراقية، دفع القيادة السياسية للحركة الكوردية لتشكيل جمعية الهلال الأحمر الكوردستاني في أواخر تشرين الثاني 1974 لتضطلع بمهمة تقديم الدعم والاعون للنازحين الكورد والتخفيف من محنتهم ، فضلاً عن دعوة المنظمات العالمية لمساعدة الشعب الكوردي واللاجئين الكورد من خلال هذه المنظمة . المصدر نفسه .

(19) المصدر نفسه .

(20) The Guardian, 14 January 1975. and , 24 March 1975.

(21) The Times 24 March 1975.

(22) للمزيد من التفاصيل ينظر:

Sunday Times , 30 March 1975.

(23) NBR 1/2 FCO 8/2535 Confidential Letter From I. T. M. Lucas (Middle East Department) , To Mr. Weir , and Mr. Coles. Private Secretary , 26 March 1975.

- (24) NBR 1/2 FCO 8/2535 Top Secret Letter From Minister Of state , to Russell Johnston, Esq. M.P. House OF common, (Undated)
NBR 245/3 FCO 2802 Letter From I. Mccluney (Middle East Department) , to Mr. James Callaghan , 1 April 1976.
- (25) NBR 1/2 FCO 8/2535 Top Secret Letter From Minister Of state , to Russell Johnston, Esq. M.P. House OF common, (Undated)

(26) قدرت صحيفة أيكونوميست عدد الذين ماتوا خلال عملية هروب اللاجئين الكورد الى الحدود التركية بحوالي خمسة آلاف لاجئ كوردي ، من الواضح أن هذا التقدير مبالغ فيه للغاية.

The Economist 5 April 1975.

- (27) Ibid.

إن المقصود هنا هو مسألة مفاوضات السلام بين العرب والاسرائيل بعد حرب أكتوبر- تشرين الأول 1973 ، أما بالنسبة إلى عامل النفط فإن تطورات أسواق النفط من جهة و أحداث حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973 من ناحية أخرى أدت إلى قيام البلدان العربية المنتجة المصدرة للنفط و غيرها من البلدان الأعضاء بمنظمة أوبك من جانبهم برفع أسعار النفط من 3.01 دولار للبرميل الواحد الى 65.11 للبرميل الواحد من كانون الثاني 1974. للمزيد من التفاصيل ينظر : عباس النصرأوي ، الاقتصاد العراقي، ص ص 97 - 98؛ كمال مظهر أحمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، منشورات مكتبة البديسي ، (بغداد - 1978)، ص ص 162 - 178 .

- (28) The Economist 18 October 1975. The Financial Times 24 March 1975.

للمزيد من التفاصيل عن أوضاع اللاجئين الكورد في إيران ينظر : محسن دزهبي ، المصدر السابقاً، ج 3، ص ص 45 - 51، 61 - 64 .

- (29) The Times 24 March 1975.

- (30) The Times 19 March 1975

- (31) The Financial Times 19 April 1975

- (32) The Economist 15 March 1975.

كانت الدول الغربية ترى أن الحركة الكوردية تحظى بدعم كبير من الاتحاد السوفيتي، وأن الكورد يعدون المنفذ الرئيسي للسوفيت إلى المنطقة ، وعلى الرغم من أن السوفيت كانوا يدعمون السلام في العراق ، ويدعون الطرفين العراقي والكوردي لتجنب الحرب والتأكيد على الاستقرار الداخلي، إلا أن الاتحاد

السوفيتي كان في الوقت نفسه المجهز الرئيسي للعراق بالأسلحة ، ويتضح هذا من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية العراقية مع الاتحاد السوفيتي فخلال أعوام 1974 - 1978 صدر الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه ما قيمته 3.7 مليار دولار من الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى العراق، من أصل ميزانية العراق العسكرية التي كانت تبلغ 5.3 مليار دولار. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Oles M.Smolansky with Bettie M. Smolansky, The USSR AND IRAQ: The Soviet Influence , Duke University Press , 1991 , p p 188 – 190 , 210- 217

؛ ماريانا خاروداكي ، الكرد والسياسة الخارجية الأميركية: العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945، دار ثارارس - دار الفارابي، (أربيل - 2013) ، ص 294 - 315 ؛ غنتر ديشنر، المصدر السابق ، ص 315 - 314.

(33) The Guardian , 14 March 1975 , The Observer , 6 April 1975.

(34) The Times , 10 April 1975.

(35) NBR1/2 FCO 8/2537 Letter From The Minister of State The Rt. Hon. David Annals M. P. to Mrs. Leah Levin Secretary Human Rights Committee , United Nation Association , 4 August 1975.

(36) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From Minister of State , to Russell Johnston , House OF common , 26 September 1975.

(37) Ibid.

(38) NBR 1/2 FCO 8/2537 Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, Middle East Committee, N. Rice- Jones , Secretary , 8 October 1975.

(39) NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Chairman; The Rt. Hon. Lord Sandys D.L. (Middle East Committee) , to The. Hon. James Callaghan M.P. Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 12 September 1975.

NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference of British Organisations for Aid to Refugees (Member Organisation of The Kurdish Group) Undated.

(40) NBR 245/3 FCO 8/2802 Letter From Chairman; The Rt. Hon. Lord Sandys D.L. (Middle East Committee) , to The. Hon. James Callaghan M.P. Secretary of State for Foreign and Cmmonwealth Affairs , 12 September 1975.

(41) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From I. T. M. Lucas (Middle East Department), to Sir. A. Duff Private Secretary, 2 October 1975.

(42) NBR 1/2 FCO 8/2537 Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, Middle East Committee, N. Rice- Jones , Secretary , 8 October 1975.

(43) NBR 1/2 FCO 8/2536 Letter From John Shelton , Secretary , to Rt. Hon. James Callaghan, The Foreign Secretary, 13 May 1975.

(44) NBR 1/2 FCO 8/2536 Letter From J. D. F. Holt Private Secretary to , John Shelton Esq. Secretary , Twickenham Constituency Labour Party , 16 May 1975.

(45) حيث طالب الممثل الفني دافيد مركهام ، ونائب المحافظ أيان سبروت مع زميليه راسل جونسون والسير برنارد براين الحكومة البريطانية بتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الكورد و استخدام التأثير البريطاني في الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية. غنتر ديشنر ، المصدر السابق ، ص ص 347 - 348 .

(46) المصدر نفسه .

(47) NBR 1/2 FCO 2537 Letter From I. Mccluney (Middle East Department) , to Mr. Oaten (United Nation Department) , 18 September 1975.

(48) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From Minister Of state The Rt. Hon. David Ennals M. P. , to The Rt. Hon Lord Sandys DL, Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, International Development Centre, 10 October 1975.

(49) NBR 1/2 FCO 8/2535 Letter From Parsons , British Embassy Tehran, to FCO, 25 March 1975.

(50) NBR 1/2 FCO 8/2537 From E. W. Callway to J. H. Symons Esq. UN Department, FCO. 12 November 1975.

(51) من الجدير بالذكر أن الحكومة الإيرانية كانت قد أُلقت القبض على كل من:

ارسلان بايز و آوات عبدالغفور من قيادات (عصابة شغيلة كوردستان - أي كومهلهى رهنجدهرانى كوردستان) ، وسلمتهم للحكومة العراقية في تشرين الثاني 1975 طبقاً لاتفاقية الجزائر، إذ حكمت عليهم المحكمة العراقية في 11 تموز 1976 بالسجن 6 سنوات ، كما حكم بالإعدام على كل من شهاب شيخ نوري ، جعفر عبدالواحد، أنور زوراب. ينظر: د. ئەحمەد حەمەد ئەمەين ، رموتى چەب له باشوورى كوردستان : كومهلهى رهنجدهرانى كوردستان وهك نموونه ، (ههولير - 2016)، ل ل 107 - 109 ، 142 - 143 . ويؤكد محسن دزهى أن السلطات الإيرانية كانت تسلم اللاجئين الكورد إلى الحكومة العراقية، فيذكر بهذا الشأن ((كان جلاوزة الشاه يقومون في بعض الأحيان بتسليم بعض

اللاجئين قسراً وترحيل بعضهم مخفورين إلى الحدود العراقية)). ينظر كتابه ،
المصدر السابق ، ج 3 ، ص 47.

(52) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From Sadruddin Aga Khan , United Nation High Commissioner For Refugees , To The Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs , London , United Kingdom , 22 August 1975.

(53) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From Sadruddin Aga Khan, United Nation High Commission For Refugee, to United Kingdom Government, 22 August 1975. NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From A. T. R. Oaten , United Nation Department, to Mrs. Belfall , Home Office , Immigration and Nationality Branch, 10 September 1975.

(54) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From K. F. X. Burns ,United Kingdom Mission, to The Rt. Hon. I. T. M. Lucas Esq. (Middle East Department), 2 September 1975.

(55) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From I. T. M. Lucas (Middle East Department), to Sir. A. Duff, Private Secretary, 2 October 1975.

(56) NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential From J. A. N Graham British Embassy Baghdad, to Head Of Chancery , Mr. A. Green, PS to Minister Of State, 19 November 1975.

(57) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter from The Minister of State The Rt. Hon. David Ennals M. P. to The Rt. Hon Lord Lord Sandys D.L. Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, International Development, 1 October 1975.

NBR 1/2 FCO 8/2537 From I. T. M. Lucas (Middle East Department), to Sir. A. Duff, Private Secretary , 2 October 1975.

NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From Russell Johnston, M. P. to The Rt. Hon. David Annals , M. P. Minister of State Foreign Commonwealth Office, 11 October 1975.

NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From Chairman : The Rt. Hon. Lord Sandys D.L. (Middle East Committee), Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, to The Rt. Hon. David Ennals M. P. Minister of State Foreign and Commonwealth 7 October 1975.

(58) حين أستفسرت السفارة البريطانية من المفوضية العليا للشؤون اللاجئين بشأن

انتهاكات السلطات العراقية للاجئين الكورد العائدين من إيران إلى العراق من

قبل السلطات العراقية من ترحيل قسري وعمليات إعدام وتعذيب، كانت وجهة

نظر هيئة الأمم المتحدة ((أنه لا يوجد شك أن هنالك بعض الصعوبات التي

تعرضهم عند عودتهم ، إلا أن هذه الآراء المبالغ فيها حيث تم تأليفها من قبل

المتطرفين الكورد، ومن مؤيديهم في لندن وزيورخ ، وعلى الرغم من اعترافهم بوجود اضطهاد تجاه الكورد واللاجئين الكورد في العراق، الا أن اللاجئين الكورد العائدين من إيران لم يتعرضوا لهذه الانتهاكات)).

NBR 245/3 FCO 8/2802 From R. J. Alston , British Embassy Tehran , to P. K. Williams Esq. (MED) , fco , 21 April 1976.

(59) حضر الاجتماع العديد من ممثلي الجمعيات والمنظمات الإنسانية البريطانية و الدولية وترأس كينث لي الاجتماع ، وحضر من منظمة الصليب الأحمر البريطاني أس سينغر S. Singer ومن جمعية المساعدات المسيحية جي. غيلبر G. Gelber ، ومن الخدمات الاجتماعية الدولية آر. بلاك R. Black و جي. هايدلير J. Heidler من الممثلة البريطانية في المفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة ، وال. ليفين L. Levin من هيئة الأمم المتحدة UN Association ، ومن جمعية الحرب والعوزيان ماكدونالد ومن المؤسسة العالمية للخدمات الجامعية كلاً من أي. دي. جي. فيليب A. D. J. Phillips ، وسي هيدسون C. Hudson

NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, International Development Centre, (Kurdish Group), 25 February 1976.

(60) يقابل الحرف H في البداية حرفي (ه) و (ح) ولا نعرف هل المقصود حسن أم حسين أم هاشم غفوري... ولم نعثر له على ترجمة أو تعريف به.

(61) يلاحظ إن ممثلي ممثلية الحزب الديمقراطي الكوردستاني في لندن، كأمثال سامي عبدالرحمن وجمال علمدار كانوا في كثير من الأحيان يدعون بأنهم يمثلون الحركة الكوردية والشعب الكوردي عموماً، بدافع أن يكون لهم تأثير أكبر وصدى أوسع لطلباتهم وتصريحاتهم لدى الأوساط الحاكمة البريطانية فضلاً عن الإعلام والصحافة البريطانية.

(62) NBR 1/2 FCO 8/2537 From P. J. Westmacott, British Embassy Tehran, to J. H. Symons Esq. UN Dept 12 November 1975.

(63) NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, International Development Centre, (Kurdish Group), 25 February 1976 .

(64) NBR 245/3 FCO 8/2802 Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, International Development Centre, (Kurdish Group), 25 February 1976.

- (65) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential , From J. A. N. Graham , to Mr. Jon Randal , Washington post, 10 March 1976.
- (66) NBR 245/3 FCO Letter From J. A. N Graham British Embassy Baghdad , to The Hon I. T. M. Lucas Middle East Department, FCO, 20 January 1976.
NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential From I. T. M. Lucas (Middle East Department), To Mr. Campbell, and Ps/ Mr. Ennals 6 February 1976.
- (67) The PESHMERGA , August 1976.
- (68) NBR 245/1 FCO 8/3025 Letter From Mr. Shirko Abid , Brunel University Student Union. Uxbridge , to Dr. David Owen , Foreign Secretary House of Commons, 9 November 1977.
NBR 245/1 FCO 8/3025 Letter From Andrew Keighley, to Frank Judd M.P. House Of Commons, 4 January 1978.
- (69) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From The minister of State The Rt. Hon. David Annals' , to Russell Johnston Esq. House of Commons, 1 October 1975.
NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From The minister of State The Rt. Hon. David Annals' , to Russell Johnston Esq. House of Commons, 27 October 1975.
- (70) NBR 245/1 FCO 8/3243 Letter From The Minister of State , Foreign and Commonwealth, to Neville Sandelson Esq. M.P. House of Commons, 13 November 1978.
- (71) Ibid.
- (72) أطلق الأفغان على الذين نظموا أنفسهم عسكرياً من الأفغان لقتال الاحتلال السوفيتي لأفغانستان (1979 - 1989)، أسم المجاهدين ، كما استمر أولئك المجاهدين في قتال حكومة نجيب الله الموالية للسوفيت حتى استطاعوا الاستيلاء على العاصمة كابول 1992. صلاح عبود العامري، أفغانستان وتطورها السياسي ، (د.م - 2012)، ص ص 162 - 184.
- (73) Gil Loescher , Refugee Movements and International Security , ADELPHI PAPERS, 268, Summer 1992, Published by Brassays for the IISS, p p 5-10
- (74) NBR 1/2 FCO 8/2536 Letter from British Embassy Tehran, to FCO 19 July 1975.
- (75) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential Letter From Ian Mcluney (Middle East Department), Note For Record. 9 August 1976.
- (76) NBR 1/2 FCO8/ 2535 Confidential From Parson British Embassy Tehran, to FCO (Undated)

(77) كانت هناك اتفاقية الغاء تأشيرة الدخول بين بريطانيا و الحكومة الإيرانية، لذا لم يكن حامل، جواز السفر الإيراني ومنهم القيادات الكوردية بحاجة إلى الحصول على تأشيرة الدخول إلى بريطانيا من سفاراتها، على العكس من الغالبية العظمى من اللاجئين الكورد في إيران الذين لم يكن لديهم أي جواز سفر سواء العراقي أو الإيراني.

(78) NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential From I. McCluney (Middle East Department) , to R. J. Alston. Esq. 17 October 1975.

(79) والعاملان الآخرا حسبما ذكر ماكلوني هما: الميراث التاريخي للانداب البريطاني على العراق، و الاختلافات الموجودة في موقف الجانبين من النزاع العربي - الإسرائيلي .

NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From I. McCluney (Middle East Department) , to Mr.Williams, Mr. Clark, and Mr. Lucas 20 November 1975.

(80) ينظر الملحق رقم (10)

NBR 1/2 FCO 8/2537 Report From J. A. Haroar, (Kurdish Statsitcs – Visa Applications From Iraqi - Kurds in Iran- Applications For Political Asylum From Iraqi – Kurds In Great Britain) 18 November 1975.

(81) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From J. A. N. Graham , British Embassy Baghdad, to FCO, 18 November 1975

(82) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From A. D. Parsons British Embassy Tehran, to The Hon. I. T. M. Lucas (Middle East Department), FCO , 27 November 1975.

(83) ولد إبراهيم أحمد سنة 1914 في مدينة السليمانية، و تخرج من كلية الحقوق في جامعة بغداد 1937، أسس في بداية الثلاثينات مع مجموعة من الطلبة الكورد في بغداد جمعية (شباب الكرد) ، في عام 1939 أصدر مجلة سياسية أدبية مشهورة هي (كلاويژ)، أُنتخب في آب 1944 مسؤولاً لفرع جمعية (ذ. ك) في كوردستان العراق، و انضم في سنة 1947 إلى الحزب الديمقراطي الكوردي - العراق ، ثم أُنتخب في مؤتمر الحزب الثاني سنة 1951 سكرتيراً له، استمر في منصبه خلال مؤتمري الحزب الثالث والرابع والخامس، و عقب انهيار الحركة الكوردية في 1975 التجأ إلى بريطانيا ، و استقر في مدينة لندن إلى أن توفى في الثامن من شهر نيسان 2000. ينظر: محمد علي الصويركي ، المصدر السابق ،

ص ص 8، 9؛ للمزيد ينظر : جمال بابان، أعلام كرد العراق، وزارة الثقافة - حكومة إقليم كردستان العراق، (سليمانية - 2006)، ص ص 8 - 12.

(84) NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From I. McCluney (Middle East Department), to Mr. Mallet (MVD), 2 December 1975.

(85) كان عمر بايزيد دزهي يعمل في السفارة العراقية في النمسا قبل 1975، غير أنه فصل من عمله عند اندلاع القتال بين الحركة الكردية والحكومة العراقية، و لهذا كلفته قيادة الحركة الكردية بأن يمثل الثورة الكردية في النمسا لخبرته في هذا المجال ولثقتهم به. محسن دزهي، المصدر السابق، ج3، ص ص 48 - 49.

(86) يعد محسن دزهي أحد أبرز القياديين في الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولد في الرابع من نيسان 1932، وكان التحاقه بالحركة الكردية في 1963، و أصبح وزيراً لإعمار الشمال في الحكومة العراقية برئاسة عبدالرزاق النايف بعد انقلاب 17 تموز 1968، كما كان ضمن الوفد المفاوض لاتفاقية 11 آذار 1970، و أصبح بعد ذلك سفيراً للعراق في كندا منذ آب 1970 إلى سنة 1973، ثم تسلم منصب وزير الإعمار والأشغال في الحكومة العراقية في سنة 1973، و كان محسن دزهي قد رافق ملا مصطفى البارزاني خلال رحلة علاجه في الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية، حتى وفاة البارزاني في الأول من آذار 1979. للمزيد من التفاصيل ينظر : محسن دزهي، المصدر السابق، ج 2 - 3؛ مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ج 3، ص ص 408، 411، 418، 421.

(87) NBR 348/3 FCO 8/3028 From Mrs. V. Chapmon, Settlement Officer m The British Council For Aid to Refugees, to McDowell, Esq. Immigration Nationality Department , Home Office 16 December 1976.

(88) NBR 245/3 FCO 8/2802 From R. N. James (Middle East Department), to J. E. Rednell Esq. Ministry of Oversea Development, 8 June 1976.

(89) كان بصحبة هيرو إبراهيم أحمد أثنان من أخواتها وهما : (ليلوز) و (هةتاو) ،

واللاتي وصلن إلى بريطانيا في 24 آب 1975.

NBR 348/3 FCO 8/3247 Consular and Confidential Letter From A. W. J. Kerr, to Miss. B. A. M. Back shell, Home Office 2 June 1978.

(90) NBR 245/3 FCO 8/2802 Confidential Letter From I. McCluney, (Middle East Department), to Mr. Williams and Mr. Lucas 7 May 1976.

(91) اتفق القائدان الكورديان على إنهاء حالة الحرب الأهلية بين الحزبين ، التي كانت قد بدأت في سنة 1976 ، حيث خلال شهري تموز وآب نجم عن الاقتتال بين الجانبين مقتل 34 من كوادر حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني في منطقة الحدود التركية الإيرانية، و جراء ذلك توصل الزعيمان إلى إنهاء المصادمات المسلحة بين الفصائل الكوردية وأصدار أوامرها بمنع الاقتتال، وتشكيل لجنة مشتركة من أعضاء الحزبين للتحقيق في أسباب وظروف اغتيال كوادر حزب الأتحاد الوطني الكوردستاني، ومحاسبة و إبعاد المسؤولين الذين يحاولون خلق المشاكل بين الحزبين، مع وقف الحملات الإعلامية بين الحزبين بصورة فورية، إلا أن تأثير هذه الاتفاق لم يدم طويلاً فبعد شهرين من تاريخه بدأت حملات الإعلام المضادة بين الجانبين. للمزيد من التفاصيل ينظر : سنوات المحنة في كردستان، ص ص 450، 451، 452.

(92) شفيق قزاز من القياديين البارزين في الحزب الديمقراطي الكوردستاني مثلاً الثورة الكوردية في الولايات المتحدة الأمريكية مابين سنوات 1965 - 1973، حصل خلال هذه المدة على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كنتاكي، ثم رجع إلى كوردستان العراق، وأصبح ممثلاً للحركة الكوردية في طهران، وعقب انهيار الثورة الكوردية سافر الى بريطانيا وحصل على اللجوء السياسي، ثم رافق ملا مصطفى البارزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية و كان من المقربين منه، و رافقه خلال مرضه هناك، أصبح وزير المساعدات الإنسانية والتضامن في حكومة إقليم كوردستان العراق 2004. مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكوردية ، ج 3، ص ص 346، 402، 403؛ عزيز حسن البارزاني، الولايات المتحدة والمسألة الكوردية في العراق، ص 42 ، هامش رقم 2؛ جرجيس فتح الله ، رجال و وقائع في الميزان ، دار نارس ، (أبريل - 2001) ، ص ص 90 - 91

(93) NBR 348/3 FCO 8/3028 From N. P. Fleetwood , to H. M. Inspector , Home Office 14 December 1976.

(94) NBR 1/2 FCO 8/2536 Confidential and Personal From A. D. Parsons British Embassy Tehran, to The Hon ITM Lucas , (Middle East Department) , 21 August 1975.

(95) كان كل من العميد عبدالله مراد جاف و روبرا شاكر سندي لاجئين كورديين

في إيران، ولكنهما لم يتمتعا بأي منصب أو صفة في الحركة الكوردية .

NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential, From I.Mccluney (Middle East Department), to R. J. Alston .Esq. British Embassy Tehran , 17 October 1977.

(96) NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential From I. McCluney (Middle East Department), to R. J. Alston. Esq. 17 October 1975.

NBR 1/2 FCO 8/2537 From Callaghan to Routine Tehran Telegram 16 October 1975

(97) ولد نوري صديق شاويس في مدينة السليمانية عام 1922 شارك في تأسيس

جمعية حرية الكرد (كومله ئى ئازادى كورد) ، و جمعية الخطاب (داركهه) ، سنة

1938، وحزبي شورش و رزطارى في نهاية الحرب العالمية الثانية، كما كان من

المشاركين برفقة والده في المؤتمر التأسيسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني في

16 آب 1946، وانتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب الجديد في 1950،

وأصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب فيما بعد، وبقي في هذا الموقع الى سنة

1979، وعقب اتفاقية 11 اذار 1970 أصبح وزيراً للأشغال في الحكومة العراقية

وعضواً في لجنة السلام لمتابعة تنفيذ تلك الاتفاقية. كما شارك في تأسيس

حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني في عام 1198، توفي في 15 تشرين الثاني

1983 بمدينة ليفربول ببريطانيا.نوري شاويس، من مذكراتي، من منشورات

الحزب الديمقراطي الكوردستاني، (د.م - 1985)، ص ص 3، 4 ، 57.

(98) رسالة من نوري شاويس الى هومهر شيخ موس في تاريخ 18 / 4 / 1976 .من

أرشيف هومهر شيخ موس،

Special Collocation- The Exeter University- UK.

(99) NBR 348/3 FCO 8/3028 Confidential Letter From I. McCluney, (Middle East Department), to Miss. S. Woodhouse, Home Office , 10 February 1977.

(100) NBR 348/3 FCO 8/3028 Confidential , Letter by Telegraph , From I. McCluney (Middle East Department), to N. k. Jwitney, British Embassy Baghdadm 28 January 1977.

(101) NBR 348/3 FCO 8/3028 Confidential Letter From N. K. J. Witney British Embassy Baghdad, to British Embassy Tehran , 19 Febraury 1977.

(102) NBR 348/3 FCO 8/3029 Letter From S. L. Woodhouse , Home Office , to Mr. C. S. Shelton (Middle East Department) , FCO 3 August 1977.

- (103) NBR 348/3 FCO 8/3029 Letter From C. S. M/ Shelton (Middle East Department), to Miss. S. I. Woodhouse , Home Office , 9 August 1977.
- (104) NBR 348/3 FCO 3246 Report (Political Activity In Britain by Opponents' Of Friendly Governments), From Migration and Visa Department , Home Office , July 1977.
- (105) NBR 348/3 FCO 3246 Report (Political Activity In Britain by Opponents' Of Friendly Governments), From Migration and Visa Department , Home Office , July 1977.
- (106) NBR 345/3 FCO 8/3246 Confidential From I. T. M. Lucas (Middle East Department) , to Mr. Wier (UN Department , M&V Department) 12 May 1978.
- (107) NBR 345/3 FCO Confidential From M.S. Weir to D. H. J. Hillary Esq. Home Office 18 May 1978
- (108) NBR 348/3 FCO 8/3028 Secrete From N.K. J. Witney , British Embassy Baghdad, to I. McCluney , (Middle East Department) , FCO, 11 May 1977.
- (109) NBR 348/3 FCO 8/3028 From S. I. Woodhouse , Home Office , to Mr. I. McCluney (Middle East Department), Foreign and Commonwealth Office, 1 June 1977.

(110) وقعت الاتفاقية المارة في 25 تموز 1951 عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، وتبين الاتفاقية بوضوح من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية التي يجب أن توفر له، وغير ذلك من المساعدات والحقوق الاجتماعية التي يجب أن يحصل عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة، وظلت هذه الاتفاقية الأساس للجهود التي تبذلها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من أجل توفير الحماية والمساعدة للاجئين، وعلى الرغم من أن الاتفاقية كانت في الأول مقصورة على توفير الحماية بصفة رئيسية للاجئين الأوربيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أن الاتفاقية في بروتوكول 1967 توسعت لتشمل جميع اللاجئين في مختلف أرجاء العالم. للمزيد ينظر: UNCHR, Handbook on Procedures and Criteria for Determining Refugee Status under the 1951 Convention and the 1967 Protocol, Relating to the Status of Refugees, Geneve, 1992, pp 8- 53

- (111) NBR 348/3 FCO 8/3028 Letter From R. M. James (Middle East Department), to R. J. S. Muir.Esq. Washington , 3 March 1977.
- (112) NBR 348/3 FCO 8/3028 Letter From I. T. M.Lucas (Middle East Department), to Mr. Wier , PS/ Dr. Owen 17 January 1977.

(113) NBR 348/3 FCO 8/3028 Iyada Kanaan Al Sidid Draft Letter From Private Secretary to J. A. Ingman Esq. Home Office (Undated).

(114) NBR 348/3 FCO 8/3028 Secret From Middle East Department , to Mr. James, 25 March 1977.

(115) NBR 348/3 FCO 8/3028 From N. K. J. Witney , British Embassy Baghdad, to I. McCluney , (Middle East Department), 11 May 1977.

(116) مقابلة شخصية مع محمود عثمان في 1 / 11 / 2016 .

(117) NBR 348/3 FCO 8/3028 Confidential , From I. McCluney (Middle East Department) , to Miss. S. woodhouse , Home Office 27 January 1977.

(118) NBR 348/3 FCO 8/3029 Confidential From C. S. M. Shelton (Middle East Department), to Miss. S. I. Woodhouse , Home Office 1 July 1977.

(119) NBR 348/3 FCO 8/3028 Confidential , From J. A. M. Graham , British Embassy Baghdad, to D. F. Hewley Esq. CMG Assistant Under Secretary Of State 11 March 1977.

(120) NBR 348/3 FCO 8/3028 Confidential , From J. A. M. Graham , British Embassy Baghdad, to D. F. Hewley Esq. CMG Assistant Under Secretary Of State 11 March 1977.

(121) يجب ملاحظة أن محسن دزهيى كان مرافقاً لملا مصطفى البارزاني خلال رحلة علاجه في الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا فإنه كان يقدم على منحه اللجوء السياسي في بريطانيا، من خلال السفارة البريطانية في واشنطن كما أشارت إلى هذه الحقيقة تقارير وزارة الداخلية البريطانية.

NBR 345/3 FCO 8/3029 Letter From R. C. White, Home Office, to Mr. C. Shelton (Middle East Department), 10 October 1977.

(122) يشير محسن دزهيى في مذكراته إلى قضية جواز سفره المزور، بقوله ((أن جوازي المذكور لم يكن مزوراً، فقد زودتنا به السلطات الرسمية الإيرانية ، و أن جواز سفري لم يكن هو الوحيد الذي زودنا به، بل كان واحداً من خمسة جوازات من ضمنها جواز السفر البارزاني الخالد والأخوان مسعود، وسهاد، والدكتور نجم الدين عمر كريم)) ويمضي محسن دزهيى بهذا الخصوص ((أنني لم أسافر إلى بريطانيا أو أي بلد آخر بجواز مزور كما ذكر ذلك ... لأنني لم أكن بحاجة إلى ذلك، فقد كان جواز سفري الدبلوماسي الذي صدر في بغداد في شباط عام 1974 نافذ المفعول لغاية شباط 1978 ، بصفتي وزيراً آنذاك ، كما كان يصدر لي جواز سفر إيراني من قبل السلطات الإيرانية الرسمية)) . محسن دزهيى، المصدر السابق، ج 3 ، ص ص 226 - 227 .

- (123) NBR 348/3 FCO 8/3246 Confidential Letter From D. H. J. Hilary , Home Office , to M. S. Weir Esq. CMG. Superintending Under Secretary ,(Middle East Department) , FCO 4 May 1978.
- (124) NBR 345/3 FCO 8/3246 Confidential, Letter From M. S. Weir , Esq. CMG. Superintending Under Secretary , (Middle East Department) , FCO, to D. H. J. Hilary , Home Office, 18 May 1978.
- (125) NBR 3/48/3 FCO 8/3246 Confidential , Letter From Carylton Sinclier, Home Office , To Mr. Wier , British Embassy Baghdad, and Ps/ Mr. Luard, Mr. Graham, MED, UDD 5 May 1978.
- (126) NBR 348/3 fco 8/3028 Letter From I. Mccluney (Middle East Department), to Mr. Mallet (MVD), 10 1977
- (127) NBR 345/3 FCO From S. I. Woodhouse, Home Office , to I. Mccluney Middle East Department, 30 May 1977.
- (128) NBR 348/3 FCO 8/3247 Confidential Report From M. S. Weir , to PS/Mr. Judd Minister of State , Foreign and Commonwealth Secretary , CC: Ps/ Mr. Luard , Mr. Graham UND, MED. 2 June 1978.
- (129) NBR 348/3 FCO 8/3247 From C. S. M. Shelton (Middle East Department) , to Mrs. M. J. Owen , Home Office 13 July 1978.
- (130) NBR 3/48/3 FCO 8/3246 Confidential , Letter From Carylton Sinclier, Home Office , To Mr. Wier , British Embassy Baghdad, and Ps/ Mr. Luard, Mr. Graham, MED, UDD 5 May 1978.

(131) يلاحظ أن ألمانيا الغربية قد منحت محسن دزهبي اللجوء السياسي على أراضيها خلال أشهر قليلة وبكل سهولة، ودون أية معوقات، إلا أنه لم يمنح حتى تأشيرة الدخول إلى بريطانيا، على الرغم من طلباته المتكررة خلال أكثر من سنتين.

(132) إن عدم اطلاع محسن دزهبي على ما أثير بخصوص قضيته في منحه تأشيرة الدخول، أو طلبه بمنح اللجوء السياسي، في المراسلات التي جرت بين وزارة الداخلية ووزارة الخارجية البريطانيتين وبالأخص قسم الشرق الأوسط جعلت الأمر مثيراً للدهشة بالنسبة له.

(133) محسن دزهبي، المصدر السابق، ج 3، ص 246 - 247.

(134) هو محمود جميل مجيد باشا من الأسرة البابانية، ولد 1920 وتخرج من كلية الحقوق ببغداد 1943، أُنتخب نائباً عن خانقين 1951 فنائباً عن قضاء كفري (كركوك)، في الدورات التالية 1953 و 1954 و 1958. منح امتياز إصدار مجلة شهرية كوردية باسم ((هيو)) في أيار 1958 وعهد بتحريرها إلى حافظ قاضي و هاشم الدوغرامجي، عين وزيراً للصحة من 15 كانون الأول 1957

فوزيراً للدولة من 3 آذار 1958 إلى 14 تموز 1958، عمل بعد ذلك مستشاراً
بوزارة الداخلية السعودية، ثم انتقل إلى لندن فأقام فيها منصرفاً إلى الأعمال
التجارية. للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص 251.

⁽¹³⁵⁾ محسن دزهي، المصدر السابق، ج 3، ص 246.

⁽¹³⁶⁾ المصدر نفسه، ص 237.

⁽¹³⁷⁾ NBR 348/3 FCO 8/3247 Confidential From J/ H. Mallett , Migration and
Visa Department , Home Office , to Consular Section Damascus , 11
September 1978.

⁽¹³⁸⁾ وهو كاتب و سياسي ولد في 1922 بمدينة الموصل، دخل كلية الحقوق في
1939 وزاول مهنة المحاماة، و كان من مؤسسي حزب الشعب العراقي الذي
تأسس في أوائل نيسان 1946، و أصدر جريدة الرائد بعد 14 تموز 1958
وجريدة راستي - (الحقيقة) في 1959، أعتقل بعد انقلاب 1963 وسجن لخمس
سنين، ثم أفرج عنه بدعوة من القيادة الكوردية، والتحق بالحركة الكوردية في
1968 وشارك في المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكوردستاني في عام 1970
وأنتخب عضواً احتياطياً في اللجنة المركزية لحزب المذكور، و بعد انهيار
الحركة الكوردية 1975 غادر العراق إلى إيران، ثم التجأ إلى السويد وتنقل بين
عدة دول أوروبية إلى أن رجع إلى كوردستان العراق عام 2000، توفي في 2006.
ألف العديد من الكتب مثل (زيارة للماضي القريب)، و (يقظة الكرد : تاريخ
سياسي 1900 - 1924)، و (نظرات في القومية العربية مدأً وجزراً حتى العام
1970). وترجم العديد من الكتب مثل (مهد البشرية)، و (رحلة إلى رجال
شجعان). للمزيد من التفاصيل ينظر : جرجيس فتح الله ، رجال و وقائع في
الميزان ، ص ص 11 - 101.

⁽¹³⁹⁾ لم يعثر الباحث على ترجمة له أو تعريف به.

⁽¹⁴⁰⁾ يلاحظ من تقارير سفارتي بريطانيا في طهران وبغداد أنهما كانتا تحاولان عند
مقابلتهن لمقدمي تأشيرة الدخول إلى بريطانيا إستحصال الكثير من المعلومات
عن أوضاع الكورد بشكل عام والحركة الكوردية بشكل خاص، فيما يتعلق
بظروفها السياسية والعسكرية الخاصة بكمية الأسلحة المتوفرة والذخيرة
والأموال، كما حصل ذلك عندما زار كل من جرجيس فتح الله وعزيز مزيري

القنصلية البريطانية في طهران، فقد سأل جرجيس فتح عن أسباب الخلافات بين جلال الطالباني وعائلة البارزاني، و كما ذكر في تقرير القنصلية أن جرجيس فتح الله أشار إلى أن الطالباني زار مدينة قم طالباً مساعدة من الحكومة الإيرانية بالسلاح والذخيرة.

NBR 245/2 FCO 8/3349 Letter From S. M. Lampert, to H. M. A. 16 August 1979.

NBR 245/2 FCO 8/3349 Confidential, Letter From A. J. D. Stirling British Embassy Baghdad, to Chanceries Tehran, 8 November 1979

⁽¹⁴¹⁾ عهلى تهتهر نيروهى، بزاقى رزكاريوخوازى نهتهوهى كورد له كوردستانى، ل ل .130 - 129

NBR 245/2 FCO 8/3394 Letter From S. M. J. Lamport , to H. M. A. ⁽¹⁴²⁾ 20August 1979

⁽¹⁴³⁾ وقد شهد المؤتمر الماراتفاقاً تاماً بين جناحي مسعود البارزاني و إدريس البارزاني، إلا أنهما كانا على خلاف شديد مع جناح سامي عبدالرحمن الذي كان يدافع عن أعمال وإنجازات القيادة المؤقتة خلال السنوات الثلاثة السابقة والتي كان سامي عبدالرحمن فيها على رأس القيادة المؤقتة، وقبل انتهاء أعمال المؤتمر جرت عملية الترشيح لانتخاب القيادة الجديدة في المؤتمر، و لكن لوحظ أن قائمة المرشحين النهائية خلت من الأسماء المؤيدة لسامي عبدالرحمن ، كما تجاهل المؤتمر اقتراحات سامي عبدالرحمن وجماعته، بترشيح جميع أعضاء القيادة المؤقتة لنيل عضوية اللجنة المركزية، وفي نهاية المؤتمر طرد سامي عبدالرحمن من الحزب. صلاح خراسان، المصدر السابق، ص ص 257 - 258.

⁽¹⁴⁴⁾ NBR 245/1 FCO 8/3647 Letter From UKMIS Geneve to Priority FCO , 22 July 1980

⁽¹⁴⁵⁾ NBP 8/3647 FCO 245/1 Confidential, From Waytt Info Priority Ukmis Geneva, to Info Routine Baghdad. 28 1980.

⁽¹⁴⁶⁾ NBP 245/1 FCO 8/3647 Letter From Mrs. G. Tucker United Nation Department, to Mr. Lamport (MED), 23 July 1980.

⁽¹⁴⁷⁾ NBP 245/1 8/3647 Letter From Carrington, FCO. To Priority UKMIS 25 July 1980.

NBP 245/1 FCO 8/3647 Letter From Marshall , UKMIS Geneve, to Priority 22 July 1980

⁽¹⁴⁸⁾ NBP 245/1 FCO 8/3647 Letter From S. M. J. Lamport, (Middle East Department), to Mrs. Tuucker (United Nations Department), 25 July 1980.

⁽¹⁴⁹⁾ نوري شاويس ، من مذكراتي ، ص 91.

⁽¹⁵⁰⁾ محسن دزهيي، المصدر السابق، ج 3، ص ص 252 - 253.

⁽¹⁵¹⁾ صلاح خراسان، المصدر السابق ، ص ص 258 ، 259.

الخاتمة

أدت بريطانيا دوراً أساسياً في عملية رسم خارطة الشرق الأوسط السياسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، وهي تتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية في حرمان الكورد من تأسيس دولة خاصة بهم مثل غيرهم من شعوب المنطقة، وكذلك تقسيم كوردستان العثمانية بين تركيا الحديثة و العراق وسوريا. وقد تطلبت مصالح بريطانيا النفطية إلحاق كوردستان الجنوبية بالمملكة العراقية التي تأسست في سنة 1921 على أيديهم. ليس هذا فقط، بل إن بريطانيا دعمت المملكة العراقية ضد الانتفاضات والحركة القومية الكوردية في العراق طيلة العهد الملكي (1921 – 1958). واستمرت هذه السياسة البريطانية بوجه عام بعد ثورة 14 تموز 1958، لأن الحكومة البريطانية جعلت الأولوية لحماية مصالحها النفطية والاقتصادية في العراق. ومع أن العراق أممّ نفطه في 1972 و 1973، إلا أن بريطانيا تطلعت الى الاستفادة من السوق العراقية في المجالات المدنية والعسكرية، بعد أن تضاعفت عائدات النفط العراقي بعد 1973. كما أنها كانت حساسة جداً في موقفها من القضية الكوردية في العراق لاعتبارات أقليلية أيضاً، تتعلق بعدم إثارة استياء أو غضب الدول الأخرى التي تقتسم كوردستان، وهي إيران وتركيا وسوريا، في حالة إتخاذ بريطانيا موقفاً رسمياً إيجابياً تجاه هذه القضية.

ومن خلال دراسة الموقف البريطاني من القضية الكوردية في العراق 1975 – 1980، وتحليله في ضوء وثائق الأرشيف البريطاني أساساً يمكن إبداء الملاحظات الختامية التالية:

1- في الواقع أن الحركة الكوردية في كوردستان العراق عقب انهيارها في آذار 1975، دخلت مرحلة جديدة من الصراعات والانشقاقات أضعفتها كثيراً، ومن ناحية أخرى كانت الحركة الكوردية المسلحة ضعيفة في عملياتها العسكرية ضد الحكومة العراقية مقارنة بثورة أيلول 1961 – 1975، ولم تستطع الحركة المسلحة حديثة الولادة أن تشكل تهديداً حقيقياً وفعالاً على الحكومة العراقية ومؤسساتها ومصالحها.

2 - لم تمتلك بريطانيا سياسة واضحة المعالم تجاه القضية الكوردية في العراق ، وهذا يرجع إلى تأثيرات المشكلة الكوردية المتشعبة على مصالحها في المنطقة ، وهذا حدث عقب الحرب العالمية الاولى، و تكرر الموقف نفسه خلال مدة نهاية ستينيات القرن و حتى تاريخ عقد اتفاقية الجزائر في السادس من آذار 1975 ، فمن جهة كان السلم في كوردستان يُمكن العراق من تركيز اهتماماته و قدراته على مناطق أخرى ، وخصوصاً تجاه جارتها الجنوبية (الكويت) أو ضد المصالح البريطانية في الخليج ، وهذا ما حدث في 1990 ، أما الإقتتال بين الحركة الكوردية والحكومة العراقية فسيعرض المصالح النفطية البريطانية في العراق إلى خطر الهجمات الكوردية. و من مراجعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وبالأخص قسم الشرق الأوسط يلاحظ أن تلك التقارير تتضمن إشارات عديدة منذ بدايات الستينات و حتى عقد اتفاقية الجزائر في السادس من آذار 1975، إلى أن استقرار الأوضاع في العراق ، وتوطد حالة السلم فيه سيجعله يفكر في شن هجوم عسكري على الخليج وسيعرض المصالح البريطانية فيها إلى الخطر، وهذا بالفعل حدث في آب 1990 عندما هاجم الجيش العراقي الكويت واحتلها ، ويبدو أن قراءات وتوقعات المسؤولين البريطانيين كانت في محلها ، على الرغم من تغيير السلطة السياسية في العراق أكثر من مرة خلال هذه المدة .

3 - لم تكن السياسة البريطانية تجاه العراق موفقة خلال سبعينات القرن الماضي ، حيث لم ترتق العلاقات البريطانية - العراقية إلى مستوى طموح الجانب البريطاني ، إذ انقطعت العلاقات الدبلوماسية بينهما أكثر من مرة ، و كانت العلاقات بينهما خلال عشر سنوات من عقد السبعينات منقطعة لمدة خمسة سنوات ، كما أن الطموحات البريطانية بزيادة حجم استثماراتها القليلة جداً في العراق لم تكن موفقة البتة ، بل نافستها دول أخرى مثل : فرنسا، والاتحاد السوفيتي واللتين كانتا أكثر توفيقاً في تنمية العلاقات الإقتصادية والسياسية بينهما ، خلال هذه المدة .

4 - على الرغم من عدم تحسن العلاقات البريطانية - العراقية بصورة إيجابية خلال هذه المدة ، إلا أن الحركة الكوردية في العراق لم تحظ بموقف إيجابي من الحكومة البريطانية ذاتها ، هذا مع الأخذ بنظر في الحسبان أن القيادات الكوردية التي ألتجأت إلى بريطانيا حاولت مراراً وتكراراً جذب اهتمام الحكومة البريطانية إلى الحركة

الكوردية ، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن تريد إعطاء أية فرصة لقطع كامل علاقاتها مع العراق ، القوة السياسية والاقتصادية حديثة الظهور في المنطقة منذ منتصف السبعينيات.

5 - يمكن عدّ الصحافة البريطانية والصحفيين البريطانيين بمثابة لوبي كوردي ، في بريطانيا ، يساند القضية الكوردية عموماً وفي كوردستان العراق على وجه الخصوص ويدافع عنها ، فقد أدوا دوراً فعالاً في تناول غالبية مجريات الأحداث خلال هذه المدة في كوردستان العراق ، إذ كانوا يتابعون باستمرار تطورات القضية الكوردية ، والقتال الدائر بين الحركة الكوردية والحكومة العراقية ، وكان لبعض من أولئك الصحفيين صلات مع عدد من قيادات الحركة الكوردية ، أمثال أدوارد مورتايمر وديفيد هيرتس ، ولورد كيلبراكن ، فقد كانوا ينشرون مقالات بصورة مستمرة عن المشكلة الكوردية ، ولاحظ الباحث خلال قراءته أن غالبية مقالات الصحافة البريطانية كانت تتعاطف مع الحركة القومية الكوردية وتدعمها ، وفي الوقت نفسه كانت تنتقد إجراءات الحكومات العراقية و الإيرانية ، والتركية ، والسورية فضلاً عن انتقادها لبريطانيا بشأن مسؤوليتها التاريخية تجاه المشكلة الكوردية في المنطقة.

6 - إن محاولة نيل دعم وتأييد الحكومة البريطانية للحركة القومية الكوردية لم يحظَ بالاهتمام المطلوب من جميع قيادات الحركة الكوردية ، وهذا ما يبدو واضحاً من ممثلية الحزبين الرئيسيين في بريطانيا وبالأخص ممثلية حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني ، ففي الوقت الذي وجّه فيه من ممثلية الحزب الديمقراطي الكوردستاني أكثر من خمسين رسالة و طلب إلى الحكومة البريطانية ، وبالأخص إلى وزارة الخارجية وأعضاء مجلس العموم البريطاني ، فضلاً عن تناول التقارير البريطانية لنشاط الممثلة ولقاءات أعضاء الممثلة مع المسؤولين و أعضاء البرلمان البريطاني ، إلا أنه في الوقت نفسه لم يتم العثور على رسالة أو طلب واحد في الأرشيف الوطني البريطاني بلندن ، من ممثلية الاتحاد الوطني الكوردستاني معنون إلى أية جهة سواء أ كانت رسمية أم مؤسسة حكومية ، هذا على الرغم من أن ممثلية الحزب الديمقراطي الكوردستاني عانت من حالة خلافات ، وعدم توحيد الرؤى سواء بين أعضاء الممثلة في بريطانيا أو بينهم وبين بعض قيادات الحزب في كوردستان ،

وهذا ما أثر في تقليص دورها و ممارسة تأثيرها في بريطانيا بصورة أكثر تنسيقاً وفعالية.

7 - كان موقف وزارة الخارجية البريطانية، وبالأخص موظفي قسم الشرق الأوسط فيها، العامل الأكثر تأثيراً في الوقوف والتصدي لجميع محاولات القيادات الكوردية في بريطانيا ، و أيضاً محاولات أعضاء مجلس العموم البريطاني ، و أعضاء جمعية الصداقة البريطانية - الكوردية، لدعم القضية الكوردية في العراق، أو تقديم مساعدات أو منح تأشيرة الدخول واللجوء السياسي، فضلاً عن المنح الدراسية للكورد .

8 - يبدو أن ملا مصطفى البارزاني أراد من خلال جمعية الصداقة البريطانية - الكوردية ، و بالاتفاق مع أمين عامها كينث لي ، أن يسافر إلى بريطانيا، بغية المبادرة بتقديم طلب الدعم والتأييد لحركة الكوردية من الحكومة البريطانية ، إذ كان البارزاني يحظى بمساندة وتقدير اللوبي الكوردي في بريطانيا ، التي كانت الدولة الوحيدة التي تتوفر فيها هذا العدد من المؤيدين للقضية الكوردية، وبالأخص من قبل أعضاء البرلمان البريطاني ، وأعضاء الجمعية الصداقة البريطانية - الكوردية . ويبدو أن ملا مصطفى البارزاني كان ما يزال يؤمن بإمكانية نيل دعم المعسكر الغربي لحركة القومية الكوردية، فعلى الرغم مما حدث في عام 1975 من قطع لمساعدات الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مفاجئة ودون سابق إنذار ، فإن ملا مصطفى البارزاني حاول خلال تواجده في الولايات المتحدة الأمريكية الاتصال مرات عديدة بالحكومة الأمريكية و أعضاء الكونغرس فيها، لاستئناف دعمهم للحركة الكوردية، ففي التاسع من شباط 1977 أرسل رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جيمي كارتر، من أجل دعم القضية الكوردية والحركة الكوردية في كوردستان العراق، لهذا يبدو أن ملا مصطفى البارزاني كان يبحث عن الدعم من المعسكر الغربي مرة أخرى من خلال بريطانيا بعد انقطاع أملهم في الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الثانية .

9 - على الرغم من لجوء عدد من القيادات الكوردية البارزة إلى بريطانيا ، أمثال نوري صديق شاويس ، إبراهيم أحمد، شمس الدين مفتي ظهر أن بعض من تلك القيادات لم تستمر في ممارسة أي دور فعال هناك لدعم الحركة الكوردية من خلال

الاتصال مع الحكومة البريطانية أو أعضاء البرلمان البريطاني أو مختلف المؤسسات الحكومية و غير الحكومية لنيل دعمهم، وحسبما تشير إليه وثائق الأرشيف الوطني البريطاني فإن الجهد والنشاط الفعال كان من نصيب سامي عبدالرحمن خلال مدة 1975 – 1979 .

10 - لم يكن العامل المحدد للموقف البريطاني تجاه الحركة الكوردية هو العلاقات البريطانية - العراقية فقط ، بل تأثيرات تلك السياسة على الدول الإقليمية، وهذا ما ولد مخاوف مبالغ فيها أحياناً في تعامل الحكومة البريطانية مع كل ما يتعلق بالقضية الكوردية في العراق .

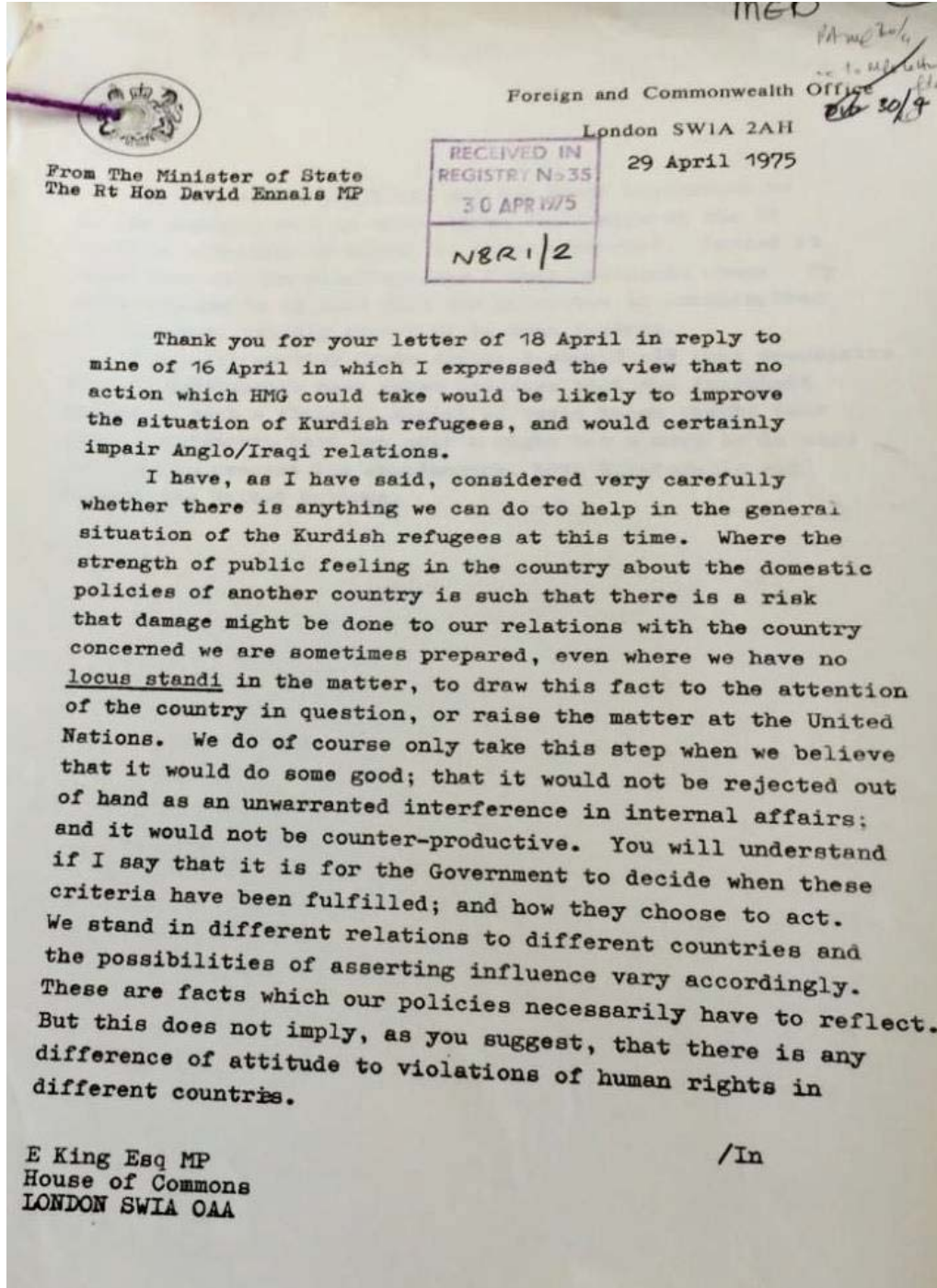
11 - إن الدور والجهد الذي أداه ومارسه كل من اللورد كيلبركن وعضوي مجلس العموم البريطاني (كينث لي ، وراسل جونسون) ، لصالح دعم الكورد و حركتهم القومية من خلال إيمانهما بعدالة قضية هذا الشعب، يذكرنا بمواقف إيجابية سابقة لشخصيات بريطانية في المنطقة ، مثل الميجر نوئيل وتعاطفه مع الكورد، و هيرت يونغ ودعمه لإقامة دولة كوردية في أثناء المناقشات التي جرت في مؤتمر القاهرة (آذار 1921) وغيرهم.

12 - على الرغم من عدم اتخاذ الحكومة البريطانية موقفاً إيجابياً فعلياً من القضية الكوردية في العراق على المستوى الرسمي، إلا أن الحكومة العراقية كانت تنتقد الحكومة البريطانية كثيراً بسبب مواقف الصحافة البريطانية، والعديد من أعضاء مجلس العموم البريطاني، المتعاطفة مع محنة الكورد في العراق ، أو بسبب جمعية الصداقة البريطانية - الكوردية ، أو منح حق اللجوء لسياسيين كورد في بريطانيا . و لم تتفهم الحكومة العراقية ، أو كانت تتغافل، عن حقيقة أن بريطانيا بلد القانون و الحريات ، وأن الحكومة البريطانية مقيدة بالقوانين في تعاملها مع الصحافة و حرية الرأي و نشاط المنظمات غير الحكومية كما أن النظرة التقليدية لبريطانيا بوصفها دولة استعمارية هيمنت على العراق وشؤونه لسنوات عديدة من أجل ضمان مصالحها النفطية والاستراتيجية ، كان لها أثر في شكوك الحكومة العراقية في بريطانيا ، واتهامها بأنها تدعم القضية الكوردية في العراق .

الملاحق

ملحق رقم (1)

رسالة من عضو مجلس العموم البريطاني أي. كينغ إلى وزير الدولة ديفيد
إينالز بشأن أوضاع اللاجئين الكرد في إيران في تاريخ 29 نيسان 1975.



- NBR 1/2 FCO 8/2536 (Kurds in Iraq)

ملحق رقم (2)

الوثيقة توضح الهيئة الإدارية لجمعية الصداقة البريطانية- الكردية ولجانها وأعضائها والمساندين الماليين لها، والوثيقة هي رسالة موجهة من احد أعضائها يوضح من خلالها دعمه المادي لنشاطات الجمعية في تاريخ 16 أيار 1976.

BRITISH-KURDISH FRIENDSHIP SOCIETY

President Lord Kilbraken	Chairman Kenneth Lee	Hon. Secretary Steven Lukes	Hon. Treasurer Nina Stanger
------------------------------------	--------------------------------	---------------------------------------	---------------------------------------

SPONSORS

Prof. Sir Alfred Ayer Sir Bernard Braine MP Lord Fenner Brockway Norman Buchan MP Prof. Adam Cole Michael Dummett C. J. Edmunds Anthony Flood Lady Gottsall Chris Goddard Susan Harbottle Brig. Michael Harbottle Richard Heuser	Sir William Hayler Raymond Hainock SJ Christopher HE # Trevor Huddleston CR Sir Han Douglas Jay Russell Johnson MP Sigrid Keenan Leslie Kirkley Iain MacCormick MP Iain Macdonald Hepkirkish Manolin House Bruce Milnes MP Nigel Mynshall David Nisburo Sir Han Philip Noel Baker	David Prasad Henry Rose Jones # T. D. Roberts SJ Sir Han Lord R. Sandys Lord Seger Iain Stewart MP # Maryn Stockwood Jeremy Swift Gawiga Trainer Patrick Trevor Roper Alan Widdams Richard Wilmington MP Philip Whitehead MP	c/o Nansen House 64 Millbank London S.W.1.
--	---	--	--

Our Ref. Your Ref. Date 17 May 1976

Sir Bernard Braine, MP
House of Commons
Westminster
London S.W.1.

Dear Sir Bernard,

As a sponsor of our Society, I am writing to ask whether you would be prepared to help some of the Iraqi Kurdish students who are now in this country. There are about ten of them at present (out of a total of fifty Kurdish refugees) and a few more can be expected to arrive in due course. Some are post graduates, but others had their studies in Iraqi universities disrupted when they joined their Kurdish nationalist movement. They have a good standard of education and they all have a fairly good knowledge of English so that there are no problems over language.

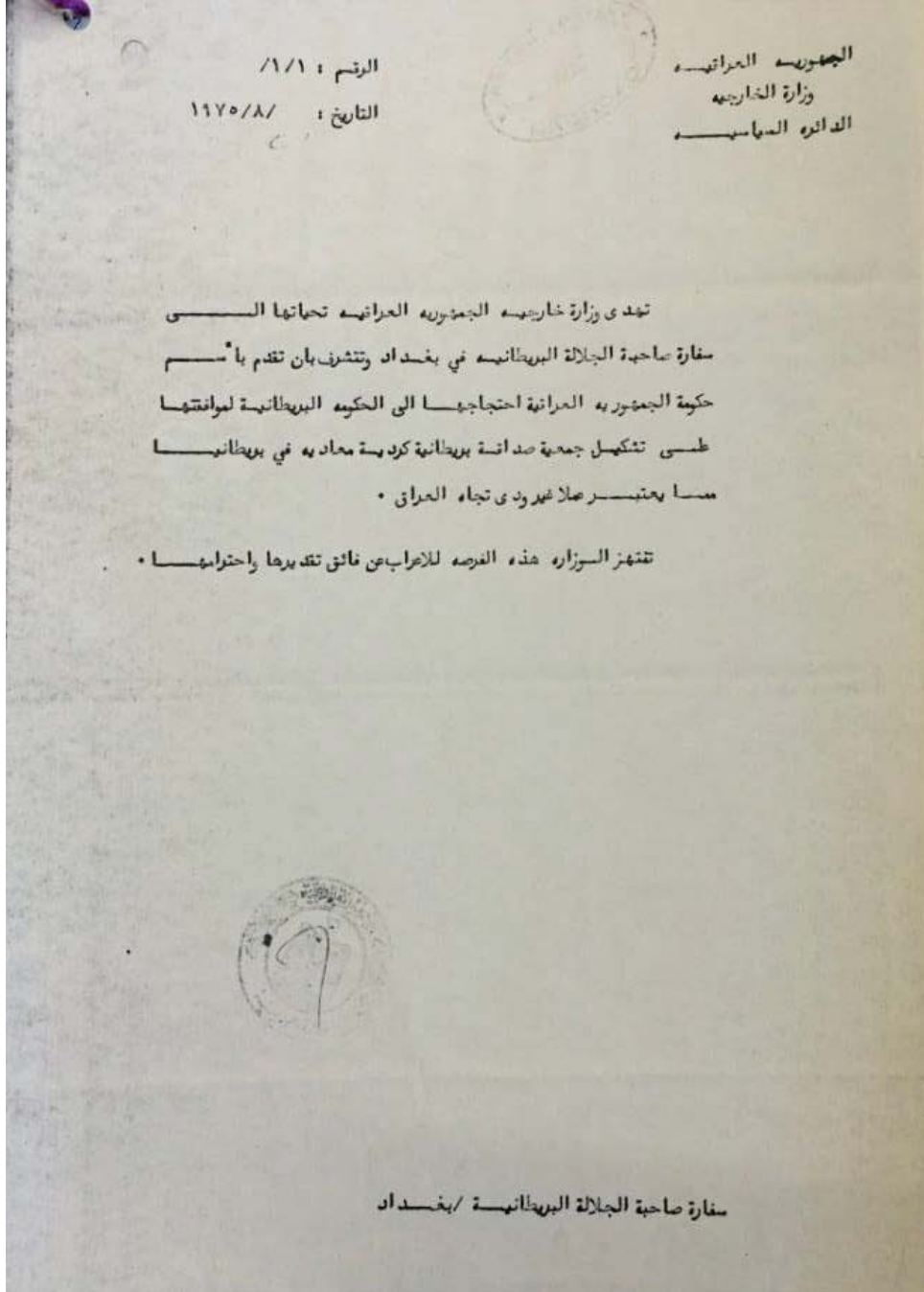
Their one insuperable problem is a total lack of funds and of course there is no likelihood of financial support being forthcoming from their relatives who are themselves in dire straits in the refugee camps of Iran - or, if they are particularly unlucky, in the southern deserts of Iraq. These young Iraqi Kurds have refugee status in this country and come under the Department of Social Services for board and maintenance; but World University Service (UK) is responsible for trying to place them in British educational establishments and to raise funds for their continuing studies in Britain. So far, thanks to donations from OXFAM and Christian Aid, £10,000 has been raised for the WUS Kurdish Fund; but this falls far short of the required £20,000. WUS are proposing to write this week to the Foreign Minister and the Minister for Overseas Development to enlist their support in raising further funds. It is felt that our Society might help if some of our sponsors would be prepared to write to the Ministers concerned to acquaint them of the facts about the situation and the extremely difficult circumstances in which these young people now find themselves. We would be very grateful indeed if you felt you would like to help in this way, and WUS would very much appreciate your co-operation.

Yours sincerely
Eirwen Harbottle
Eirwen Harbottle
Secretary

- NBR 245/1 FCO 8/3244 (The Situation of Kurds in Iraq)

ملحق رقم (3)

رسالة من وزارة الخارجية العراقية إلى الحكومة البريطانية، تحتج فيها وزارة
العراقية على تأسيس جمعية الصداقة البريطانية الكردية في بريطانيا.



- NBR 1/2 FCO 8/2537 (Kurds in Iraq)

ملحق رقم (4)

وثيقة أخرى تتناول نشاط الجمعية و يتبين من خلالها هيئتها الإدارية،

وأعضائها.

w(47)

BRITISH-KURDISH FRIENDSHIP SOCIETY

President Lord Kilbracken	Chairman Kenneth Lee	Hon. Secretary Steven Lukes	Hon. Treasurer Nina Stanger
-------------------------------------	--------------------------------	---------------------------------------	---------------------------------------

(3)

D. UNSQBS	Sir William Hayter Raymond Helmick SJ Christopher Hill +Trevor Huddleston CR	Rt. Hon. Philip Noel-Baker Devi Prasad Nancy Rice-Jones Rt. Hon. Lord R. Sandys	
Prof. Sir Alfred Ayer Sir Bernard Braine MP Lord Fenner Brockway Norman Buchan MP Prof. Adam Curle Michael Dummett C. J. Edmonds Anthony Flood Lady Gathrell Chris Goddard Stuart Hampshire Brig. Michael Harbottle Richard Hauser	Rt. Hon. Douglas Jay Russell Johnston MP Brigid Keenan Leslie Kirkley Sean MacBride S.C. Iain MacCormick MP Iain Macdonald Hephzibah Menuhin-Hauser Bruce Millan MP Noël Moynihan David Nabarro	Lord Soper Iain Sproat MP +Mervyn Stockwood Jeremy Swift George Theiner Patrick Trevor-Roper Alan Waddams Richard Wainwright MP Phillip Whitehead MP	

Date 26 May 1978

Dear Kenneth

I enclose the final version of the accounts. I hope they make sense and are accurate! Please make any comments if you feel they should be presented in another way etc.

I have written to John and expect to hear from him in due course whether he has written all his B & B letters.

Now we shall have to think of other ways of helping the Kurds and keeping the pressure on the Ba'th over the human rights issues, through contact with the Embassy and other ways.

Look forward to seeing you when you are in London.

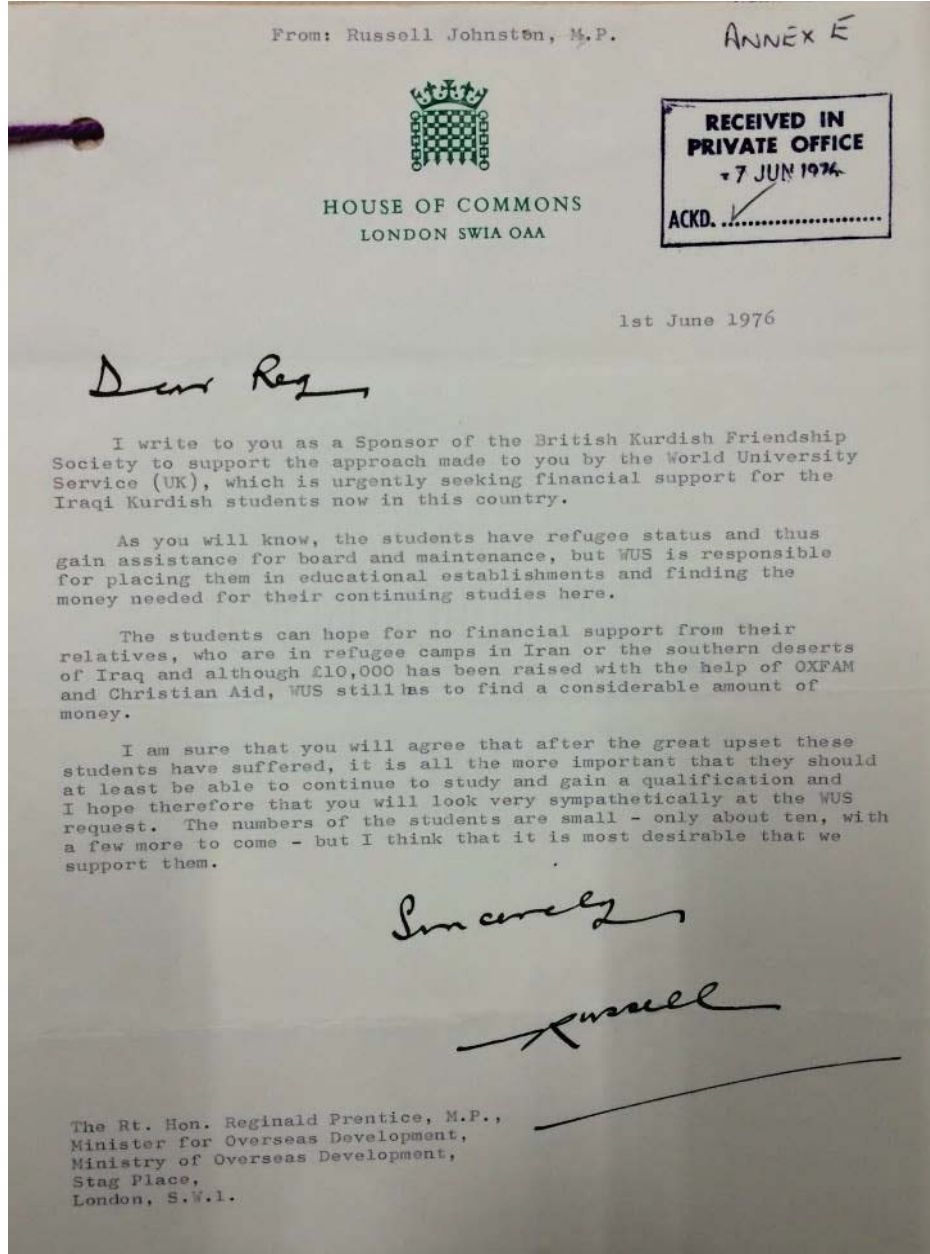
As ever

Devi Prasad

- NBR 1/2 FC0 8/2537 (Kurds in Iraq)

ملحق رقم (5)

رسالة من عضو مجلس العموم البريطاني راسل جونسون (عضو جمعية الصداقة البريطانية - الكردية والمعروف بنشاطه ودفاعه لصالح الكرد) إلى الحكومة البريطانية بشأن توفير المنح الدراسية لطلبة الكرد.



- NBR 245/3 FCO 8/2802 (The Situation of Kurds in Iraq and Iran)

ملحق رقم (6) - أ

رسالة مرسلة من احمد داقوري من لجنة العلاقات الخارجية لحزب الديمقراطية الكردستاني إلى فيليب وايتهد عضو مجلس العموم البريطاني يطالبه فيه بالدفاع عن المحكومين بالإعدام الكرد وممارسة الضغوط البريطاني لإفراج عنهم أو تخفيف أحكامهم.

THE KURDISTAN DEMOCRATIC PARTY (KDP)
PROVISIONAL LEADERSHIP
INTERNATIONAL RELATIONS COMMITTEE

c/o 64 Millbank
London SW1
31 May 1977

Phillip Whitehead, MP
House of Commons
London SW1A 0AA

Dear Mr. Whitehead

We are writing to enlist your urgent support for ten Kurds who are now under sentence of death, convicted on 3 April 1977 by a Special Court, set up by the ruling Tikriti clique which now constitutes the Government of Iraq, for acts they did not commit.

The collective charge against the ten was that they "attended meetings in order to co-ordinate and carry out subversion, terror and assassination in Sulaimani city". Specifically, they are variously accused of conspiracy or active involvement in the attempted assassination of the Governor of Sulaimani on 21 December 1975 (which was carried out by Peshmerga fighters who later escaped to the mountains); and in an alleged plan to assassinate the Director of Education in Sulaimani (a plan which has never been proved, nor was it ever carried out).

The underlying reason for sentencing these ten Kurds is governmental anger and dismay at the persistent and widespread resistance of the Kurdish people to the Government's racist policies and campaign of terror. The ten, who were seized at random and sentenced on 3 April 1977, are merely scapegoats for the inability of the ruling Tikriti clique to halt the rising tide of unrest in the country. At a time when the Iraqi Government is claiming to have become more tolerant, these sentences show its true face.

In requesting your support, one must always return to the central issue of the Kurdish revolution, namely the demand of the Kurds for a genuine autonomy within a democratic Iraq, free from chauvinism, racism and dictatorship.

We ask you to intervene to save the lives of these ten Kurdish citizens in whichever way you may think most fit.

Sincerely yours
Ahmed Daqori
Kurdistan Democratic Party
International Relations Committee

NB: Letters or telegrams may be sent to:
The President of the Iraqi Republic,
Ahmad Hasan Al Bakr,
Presidential Palace, Baghdad, Iraq
or via: The Iraqi Embassy
21-22 Queen's Gate, London SW7 5JG

- NBR 245/1 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq)

IRAQI BAAATH SENTENCE TO KURDISH PATRIOTS TO
DEATH, CITING ALLEGATIONS OF ATTEMPTED ASSASSINATION
OF THE GOVERNOR OF SULAIMANI AND DIRECTOR OF EDUCATION

On 3 April 1977, a special court set up by the ruling Tikriti clique in Kirkuk, passed the death sentence on 10 Kurdish patriots, accusing them of the attempted assassination of the Governor of Sulaimani and of the Director of Education. Their names, and the court's accusations, are as follows :-

- (1) Khesro Abdulla Hama Salih: accused of an active role in the attempted assassination of the Governor of Sulaimani, and of planning the assassination of the Director of Education of Sulaimani.
- (2) Yasin Mohammed Hasan: joined the group and worked to recruit a number of 'criminals' in order to carry out a campaign of terror, assassination and subversion.
- (3) Ismail Qasim Ali: helped the group and recruited others.
- (4) Salah Majid Qadir: was assigned to open fire on the Director of Education.
- (5) Nasreddin Najmaddin Ali: agreed to participate in and to plan the assassination of the Director of Education, and put his private car at the disposal of the group.
- (6) Mustafa Abdul Qadir Mohammed Mahmud: attended meetings of the group and was assigned the task of 'deceiving' a number of citizens into joining the group.
- (7) Faraydun Abdul Qadir Abdullah: accused of attending meetings of the subversive group.
- (8) Mohammed Husayn Ghafour: attended meetings of the subversive group and agreed to co-ordinate its meetings.
- (9) Mohammed Qasim Ali: hid Khesro Abdullah Hama Salih.
- (10) Khoshnaw Muhammed Amin Aziz: meetings of the subversive group were held in his house.

The collective accusation against the above persons was that they attended meetings in order to co-ordinate and carry out subversion, terror and assassination in Sulaimani city.

ملحق رقم (7) - أ

رسالة من أحمد داقوري من لجنة العلاقات الخارجية لحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى عضو مجلس العموم البريطاني مايكل ماكنير ويلسون بشأن بذل مساعيه بغية الإفراج عن المعتقلين و المحكومين الكرد بالإعدام لدى الحكومة العراقية في 1978.

THE KURDISTAN DEMOCRATIC PARTY (KDP)
PROVISIONAL LEADERSHIP
INTERNATIONAL RELATIONS COMMITTEE

c/o 64 Millbank
London SW1

M. MacNair Wilson MP
House of Commons
London SW1A 0AA

14 March 1978

Dear Friend

Further to our letter of 3 February 1978, regarding Kurds detained, imprisoned or executed by the Iraqi authorities.

Please note that No. 4 on the list accompanying the above letter, Shaban Ghalbish, a shop keeper of Dahok, imprisoned in the Abu Ghreib prison, has now been executed according to our latest information.

Attached is a new list giving names and details of some of the families of Peshmerga fighters who are now in detention centres or prisons in southern Iraq. This information is as it was known at the end of December 1977. The places of detention named are :-

- Siniya Detention Centre, Qadisiya (Diwaniya) Province
- The Sports Stadium, Diwaniya town
- Abu Ghreib Prison
- Diwaniya Prison
- Hilla Prison
- Simail Prison

Of the 145 persons named who are being held in the 6 places listed above, 24 are 80 years of age or above; 24 are aged between 60-79; 41 are children of 5 and under; and 10 are children aged between 6-10.

In addition, there are 4 further centres where the breakdown of detainees is known but not their names :

- Centre for Detainees at Mahnawiya, Qadisiya (Diwaniya) Province, where there are 133 detainees (23 men, 63 women and 48 children)
- The Department of Agriculture Detention Camp, Mahnawiya, where there are 123 detainees (3 men, 72 women and 48 children)
- Babel (Hilla) Province - a detention centre situated about 10 km outside Hilla town, which contains 247 women and 89 children
- Babel town detention centre where there are 174 men, all from the provinces of Dahok or Nineveh.

When reading this list, it should be borne in mind that it is not uncommon for Kurds to have two wives; which accounts for some elderly men appearing to have very young families.

In some of the family groups, often the grandparent(s) have been seized with all or some of their grandchildren, leaving other children behind. In some cases, it is likely that wives have joined their Peshmerga husbands in the field, having left the children in the care of grandparents.

- NBR245/1FCO8/3243 (The Situation of Kurds in Iraq).

- 2 -

The method of seizing the Kurds from their villages varies. The more fortunate are given notice of eviction, in which case they may have an opportunity to sell their livestock and will be able to take some money with them. But others are frequently seized during snatch helicopter raids, when they are airlifted out of the village and are forced to leave behind all their possessions, including the animals which are their source of livelihood.

It is appropriate when considering the plight of Kurdish children in detention and those who have been torn from their families, to refer to the Declaration of the Rights of the Child, drawn up by the International Union for Child Welfare, (a non-governmental organization in consultative status with ECOSOC):

"Art. 2: The child shall enjoy special protection, and shall be given opportunities and facilities, by law and by other means, to enable him to develop physically, mentally, morally, spiritually and socially in a healthy and normal manner and in conditions of freedom and dignity...."

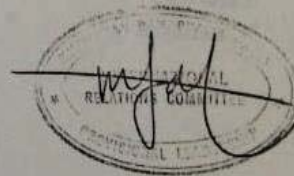
We would be very grateful for any help you might feel able to give to assist these unfortunate people in their plight, especially the very old and the very young who are most vulnerable.

May we suggest that the most effective action, in our experience, has been -

- (1) To inquire into the conditions of the detainees, the reasons for their detention, etc
- (2) To make representations to the Iraqi authorities for the release of the detainees and their return home
- (3) Publicity to help achieve the detainees' release.

We thank you for your concern.

Yours sincerely



ملحق رقم (7) - ج -

RELATIVES OF THE KURDISH PARTISANS - THE PESHMERGAS

Name	Age	Place of Residence	Reason for Detention
A. Held in SINIYA DETENTION CENTRE, Qadisiya (Diwaniya) Province			
1- Haider Ahmad Arab	70	Zakho, Dahok	Father of a Peshmerga
2- Ahmad Mustafa Ahmad	90	Sarkilar "	" " " "
3- Abdulla Ahmad Mustafa	45	" "	" " " "
4- Ibrahim Saeed	85	Batufa "	" " " "
5- Shaban Muhammad Mustafa	45	Ravbana "	" " " "
6- Muhammad Ahmad Abdul Hameed	70	Kheezava "	" " " "
7- Ahmad Sulaiman	40	Kanisarik "	" " " "
8- Murad Omar Khamo	90	Karni "	" " " "
9- Ta'beer Haji Muhammad	90	Marsis "	Mother " " "
10- Aghbal Rasheed	50	Bibo, Amadiya, Dahok	Father " " "
11- Ata Beg Aslan)	95	Sakrin "	" " " "
12- Majid Ata Beg Aslan) (father & son)	26	" "	Brother " " "
13- Muhammad Abdulla Taha	60	Diralok, Amadiya Dahok	Father " " "
14- Salih Othman Sifdin)	95	Zakho "	" " " "
15- Guli Hamid Gindal)	90	" "	Mother " " "
16- Hanifa Salih Othman)	8	" "	Daughter " " "
17- Nadir Salih Othman) (one family)	6	" "	Son " " "
18- Aisha Omar Haji)	65	" "	Mother " " "
19- Nisrin Sabri Haji)	5	" "	Daughter " " "
20- Zainab Sabri Haji) (one family)	2	" "	" " " "
21- Sabri Nimir Aziz)	45	Bahrava "	Father " " "
22- Qantar Muhi Kavra)	40	" "	Mother " " "
23- Tahir Sabri Nimir)	25	" "	Brother " " "
24- Izzidin Sabri Nimir)	8	" "	" " " "
25- Basna Sabri Nimir)	6	" "	Sister " " "
26- Kahdar Sabri Nimir)	4	" "	" " " "
27- Bahar Sabri Nimir)	2	" "	" " " "
28- Azad Sabri Nimir)	1	" "	Brother " " "
29- Diwan Nimir Aziz) (One family, now moved to Abu Ghreib prison. Left behind at Bahrava with noone to care for them are two other sons, Ramadhan S. Nimir (13) and Sha'ban S. Nimir (12))	50	" "	Mother " " "
30- Ali Ahmad Abdul Aziz)	75	Ziwa "	Father of " " "
31- Sisan Murad Isa)	65	" "	Mother " " "
32- Nadira Ahmad Fandi	50	Zakho "	Mother " " "
33- Amina Muhi Yaqub	60	" "	" " " "
34- Hayat Abdula Maho)	25	Qasrook, Sharanish	Wife " " "
35- Dinidar Nimir Sharif)	5	Zakho, Dahok	Daughter " " "
36- Fatima Ahmad Omar)	33	" "	Wife " " "
37- Muqhila Ni'mat Ali)	7	" "	Daughter " " "
38- Daqbila Ni'mat Ali)	5	" "	" " " "
39- Wallida Ni'mat Ali) (one family)	2	" "	" " " "
40- Gardan Gurjia Dawud)	50	Birsivi "	Father " " "
41- Majid Asho Warda) (a Christian family)	3	" "	Son " " "

ملحق رقم (7) د -

- 4 -

KDP. Dec. 1977

Name	Age	Place of Residence	Reason for Detention
43- Omar Shino Mubdir)	90	Dasik, Dahok	Father of a Peshmerga
44- Safi Shamsuddin Aiyub)	85	" "	Mother " " "
45- Sabiha Hamid Fandi)	30	Talgabar "	Wife " " "
46- Bahar Isa Ahmad)	3	" "	Daughter " " "
47- Fairuz Khalid Haji)	65	Zakho "	Mother " " "
48- Khilat Muhammad Mirza)	3	" "	Son " " "
49- Laila Muhammad Mirza)	2	" "	Daughter " " "
49- Shivan Muhammad Mirza)	1	" "	Son " " "
(one family)			
50- Muhammad Rashid Isa)	80	Darkar Ajam Dahok	Father " "
51- Tarkan Ibrahim Khalil)	65	" "	Mother " "
52- Wahid Muhammad Rasheed)	12	" "	Brother " "
53- Hiyam Muhammad Rasheed)	7	" "	Sister " "
54- Ghazal Muhammad Rasheed)	5	" "	" " "
55- Jawahir Muhammad Rasheed)	3	" "	" " "
56- Hasan Muhammad Rasheed)	1	" "	Brother " "
(one family) (younger children probably by 2nd wife)			
57- Hiri Mustafa Isa)	50	" "	Mother " "
58- Begi Shahbaz Salih)	4	" "	Sister " "
59- Jabbar Shahbaz Salih)	2	" "	" " "
60- Ali Piro Sulaiman)	65	" "	Father " "
61- Sulaiman Yusif Haji)	80	Talgabar "	" " "
62- Guli Omar)	65	" "	Mother " "
63- Abdulla Husain Ibrahim)	75	Simail "	Father " "
64- Hawad Muhammad Khalid)	55	" "	Mother " "
65- Sharif Abdulla Husain)	70	" "	Father " "
66- Bahar Ahmad Mahmoud)	45	" "	Mother " "
67- Latifa Abdulla Othman)	50	Sakrin "	" " "
68- Vian Nuri Abdulla)	1	" "	Daughter " "
69- Biruz Abdul Jalil Hasan)	80	" "	Mother " "
70- Hadiya Salih Ahmad)	25	Zakho "	Wife " "
71- Ni'mat Adil Qasim)	7	" "	Son " "
72- Sabil Adil Qasim)	5	" "	" " "
73- Spir Adil Qasim)	3	" "	Daughter " "
74- Malas Adil Qasim)	2	" "	" " "
(one family)			
75- Asia Hasan Muhammad)	30	Qirishi "	Wife " "
76- Hishyar Omar Taha)	4	" "	Son " "
77- Fauziya Omar Taha)	2	" "	Daughter " "
78- Fadhila Majeed Muhammad)	30	Barushka "	Wife " "
79- Sharmin Taiyar Ni'mat)	2	" "	Daughter " "
80- Khasti Taiyar Ni'mat)	1	" "	Son " "
81- Mariam Muhammad Abdulla)	25	Bamarni "	Wife " "
82- Narind Salih Haji)	2	" "	Daughter " "
83- Nahla Salih Haji)	1	" "	" " "
(This Peshmerga has been killed in action)			
84- Miran Haji Ali)	50	Bamarni Dahok	Wife of a Peshmerga
85- Abdul Sattar Hameed)		" "	" " "
Husain)	3	" "	Son " "
86- Hinar Hameed Husain)	2	" "	Daughter " "
87- Chinar Hameed Husain)	1	" "	" " "
88- Mustafa Abdul-Razzaq)	75	Zakho "	Father " "
Muhammad)		" "	" " "
89- Ubaid Mustafa)	22	" "	Brother " "
A.R. Muhammad)		" "	" " "
90- Fatima Hameed Husain)	50	" "	Mother " "
91- Yusuf Khalid Omar)	80	Bosal "	Father of a refugee abroad
92- La'la Sufi Sadiq)	65	" "	Mother of a Peshmerga
93- Daghila Yusuf)	8	" "	Daughter " "

ملحق رقم (7) هـ -

- 3 -

KDP. Dec. 1977

Name	Age	Place of Residence	Reason for Detention
94- Muhiddin Yahya Abdulla	85	Batofa, Dahok	Father of a Peshmerga
95- Safiya Ni'mat Kamal	80	" "	Mother " " "
96- Raihan Abu Bakir Omar	75	" "	" " " "
97- Arab Haidar Salim	70	" "	Father " " "
98- Fatima Ibrahim Ghazi	65	" "	Mother " " "
99- Ahmad Akhdal Omar	80	" "	Father " " "
100- Omar Isa Ali	95	" "	" " " "
101- Nazis Sharif Ali	80	" "	Mother " " "
102- Abdul Rahman Fattah	65	" "	Father " " "
103- Zahra Taha Habib	45	" "	Mother " " "
104- Kawsar Abdul Rahman Fattah	5 months	" "	Daughter " " "
(Note: other grandchildren of this couple have had to be left behind with no one to care for them)			
105- Muhammad Taha Habib	80	Batofa	Father " " "
106- Amina Abdul Qadir Hamza	75	" "	Mother " " "
107- Omar Abdulla Muhammad	92	Dulubi	Father " " "
108- Jubari Ya'qub Saeed	75	" "	Mother " " "
109- Basna Yusuf Musa	31	Qasrook village, Sharanish, Zakho, Dahok	Wife " " "
(with a suckling infant; place of detention not known) She had to abandon 4 older children:			
(Tahsin Muhammad Sharif	10		
(Laila Muhammad Sharif	8		
(Ramadhan Muhammad Sharif	7	: Their grandmother is also detained	
(Saifuldin Muhammad Sharif	4	(see No. 33 above)	
B. Held in the SPORTS STADIUM, Diwaniya			
110- Halima Muhammad Ali	30	Simail, Dahok	Wife of a Peshmerga
111- Vian Sabri Ali Haidar	10	" "	Daughter " "
112- Zhiyan Sabri Ali Haidar	7	" "	" " "
113- Siran Sabri Ali Haidar	4	" "	" " "
114- Shivan Sabri Ali Haidar	5	" "	Son " "
115- Shirwan Sabri Ali Haidar	2	" "	" " "
(Arrested August 1976)			
116- Piruz Haji Amin	40	Sorya, Batofa,	Mother " "
117- (her daughter)	17	Zakho, Dahok	Sister " "
118- Samya Murad (arrested 29/2/1976)	75	" "	Mother " "
C. Held in CENTRE FOR DETAINEES, MAHNAWIYA, Qadisiya, (Diwaniya)			
119- Haji Mulla Amin Hafdhalla	55	Batofa, Zakho, Dahok	Father of a Peshmerga
120- Amina Sa'id Abdulla	50	" " "	Mother " " "
Note: there are 133 detainees at this centre - 23 men 63 women 47 children			
D. Held at DEPARTMENT OF AGRICULTURE DETENTION CAMP, Mahnawiya, Qadisiya (a second detention camp in Mahnawiya)			
121- Mulla Hasan al-Amadi	40	Amadiya, Dahok	Father of a Peshmerga
Note: there are 123 detainees at this centre - 3 men 72 women 48 children			

ملحق رقم (7) و -

E. BABEL (Hilla) Province

There are 2 centres of detention in Babel:

One is situated about 10 km outside Hilla town and contains 247 women and 89 children.

The second is inside the town itself and contains 174 men, all of whom came from the province of Dahok and Nineveh (Mosul)

F. Miscellaneous - in various prisons and detention camps:

Name	Age	Place of Residence	Place of Detention	Date of Detention	Reason for Detention
122- Khadija Ahmad	55	Kabrook, Sharanish Zakho	Abu Ghraib Prison	March 1977	Her son Saifdin is a refugee abroad
123- 'Azab (husband of 122)					His son " "
124- Wife of Saifdin (name not yet known)					Wife of " "
125- Haidar Saifdin	4	"	"	"	Son of " "
126- Yusuf Tahir	55	"	"	"	His son is a refugee abroad
127- Ghazal Haji Ahmad					Her son " "
128- Adla Haji Amin	40	Sorya, Batofa	Hilla P.	"	Her son is a Pmerg
129- Zainab Hameed					Her brother "
130- Nathir Hameed					His " "
131- Madina Mulla Muhammad	60	Mulla Arab, Batofa, Zakho	Hilla or Diwaniya	"	Her husband is a refugee abroad
132- Sufi Ibrahim	85	Batofa, Zakho	"	"	Her sons are Peshmergas
133- Khajij Sufi	75	Gulnazik, Mangish, Dahok	Simail	July 1977	Her son is a PM
134- Jazya Abdulla					Her father is a PM
135- Nadya Abdulla	5	"	"	"	" " " "
136- Hamra' Ahmad	80	"	"	"	Her son " " "
137- Firsat Sadiq					Her father " " "
138- Muhammad Sadiq					His " " " "
139- Mariam Mustafa	40	Simail	Hilla P	May 1977	Her son " " "
140- Sito Ahmad					His " " " "
141- Sabiha Ahmad					Her brother " " "
142- Abuzid Mustafa	90	Dergazhnik, Mangish, Dahok	"	July 1977	His son " " "
143- Jawa Mighdad Hasan					Ghalbish, Sarsank, Dahok
144- Fawzi Ali Abdulla	3	"	"	"	His father " " "
(Note: 4 other children have been left behind in Ghalbish with noone to care for them:					
Abdulla Ali Abdulla (10)					
Salim Ali Abdulla (7)					
Salim Ali Abdulla (5)					
Salima Ali Abdulla (3)					
145- Farman	85	Ghalbish, Sarsank, Dahok	Diwaniya June 1977	"	Her son is a PM
(Note: she has had to leave 2 children behind in Ghalbish with noone to care for them: Amina Ali Ismail (5) & Farida Ali Ismail (3)					

ملحق رقم (8) - أ -

رسالة الناشط الكردي شيركو عابد محمد إلى وزير الخارجية البريطاني

ديفيد أوين في 1977.

c/o Brunel University
Uxbridge, Middx.

9 November 1977

Dr. David Owen, M.P.
Foreign Secretary
House of Commons
London SW1.

Dear Dr. Owen

Following our meeting at the Labour Party Conference when you kindly invited me to prepare a memorandum for you on recent developments in Iraqi-Kurdistan and what I thought the British Government might do, I respectfully present the following considerations:

- * The general background will already be known to you. I am sending you under separate cover the cogent report on the Kurds prepared by the Minority Rights Group revised June 1975, the Press Release dated 27th October 1976 by Amnesty International, and relevant passages in a pamphlet by Sadeq Hossain, on the decision to evacuate Kurds from the border areas.
- * The human rights of the Kurdish people in Iraq are being systematically violated by mass deportations, forcible Arabisation, armed repression.
- * A twenty Km strip along Iraq's borders with Syria, Turkey and Persia, all inhabited by Kurds, is being forcibly evacuated. The inhabitants are being dispersed in Southern Iraq, among the Arabs. The forced move, the destruction of property, the totally different climate, the lack of any economic opportunities is taking a terrible toll, particularly of women, children and old people.
- * Kurdish inhabitants of the oil-region of Kirkuk, Khanaqeen and Sinjar are being forcibly moved to Arab areas and replaced by Arabs. There are now towns and villages in the Kurdish heartland where only Arabs are permitted to own houses and land. Deportees now number hundreds of thousands out of an estimated Kurdish population in Iraq of three million.
- * All cultural and linguistic concessions made in the Autonomy agreement of March 1970 - albeit only partially implemented - have now been abrogated. Kurdish-language education, publications and cultural activities are banned.
- * The Iraqis have concentrated six divisions in Kurdistan, with heavy weapons and French "gunship" armoured helicopters. They are arrested and executing not only Kurds who resist deportations, but also their relatives.
- * According to Amnesty International's report last year, several hundred suspected activists were executed. Since then, several hundred more have been hanged or shot, in March alone over forty were executed, according to information reaching London. This is in addition to those who are killed engaged in armed resistance, trying to avoid being rounded up and those who die in the course of deportation. I have several hundred names of those executed or summarily killed.

-NBR 245/1 FC08/3244 (The Entry of Kurds to The United Kingdom)

ملحق رقم (8) - ب -

* The Iraqi attitude can be gathered from a government order that in the interests of public safety laws do not need to be published to make them operative. This deals with laws against the Kurds, enacted by the Ba'ath Socialist Party Revolutionary Council.

A law has been passed providing a bounty of 500 dinars about (£1,000 sterling) for any Arab who marries a Kurdish woman. This led to substantial acts of kidnap and rape against young girl deportees. Under Moslem law, a man may marry four wives, then divorce them and remarry. This too had terrible effects on the deportee communities.

* If this persecution continues, the fate of the Kurdish people, not only their corporate identity but also their physical survival, will be in question.

Many of these facts are well known, all can be verified. You ask what Britain can do.

First, allow me to remind you that the British Government has been and still is active over a wide range of human and national rights issues, including the Helsinki-Belgrade agreements, Britain's involvement in Southern Africa, recent government statements on Chile, and British diplomatic activity devoted to achieving rights for the Palestinians qua ethnic entity in addition to their human rights and special problems qua refugees. The plight of the Iraqi Kurds falls well within these headings.

It should be possible for Britain to raise the Kurdish question in the UN UNESCO and other world fora. There are many precedents, not least the short-lived Soviet campaign against Iraqi persecution of the Kurds during the early nineteen-sixties when the Russians and their Iraqi clients had fallen out.

Secondly, the British government and parliament might consider sending a fact-finding mission of proven integrity and competence from all sides of the house. I am sorry to say that these attributes cannot be applied to a parliamentary delegation which went under the leadership of David Crouch MP (Con. Canterbury) who is a strongly committed Arabophile.

Thirdly, there is room for an embargo on arms which are designed primarily for use in operations of this kind, particularly the French gun-ships (helicopters). No arms embargo is ever fully effective, but it could help, and in addition would have moral and political value.

Fourthly, in view of Britain's active diplomatic involvement in the Arab-Israel dispute, there is room for raising the treatment of the Kurds in Iraq and Syria. The Israelis are well aware of what is being done to us, and take it into account in assessing the sincerity of Arab undertakings. This fact provides the British government with a *locus standi* for introducing the issue.

It will be objected that the Iraqis are important customers and play an important strategic role. But the same could be said about the South Africans, indeed in almost every context in which Britain's voice has been raised from Gladstone's days to the present. You have strongly pressed the moral dimension in other cases in accordance with that tradition. I believe that our case justifies it too.

- 3 -

In addition, it is worth pointing out that Britain was the mandatory power in the region after the first world war, and shares much of the responsibility for the reversal of original decisions to provide national homes for Kurds and Armenians and some measure of autonomy for the Christian Assyrians. The original mandate provided for eventual independence for the Kurds. This was whittled away, step by step. We are still living with the results.

I have focussed my note on Iraqi Kurdistan, because our plight there is the most acute. Our rights are overridden in all the five states into which our homeland has been divided: Turkey, Iraq, Syria, Persia and the USSR.

In Syria, deportation from the Kurdish territories in order to Arabise them has been undertaken. The Syrian Ba'thist (ruling) Party has published violently anti-Kurdish literature. There are ample examples of this. In Turkey where the Kurdish population is estimated at 8 million, we are not only deprived of all national and cultural rights, but even from speaking our own language. In 1970, the Turkish Labour Party included recognition of Kurdish national identity in its programme, whereupon the Party was banned and its leaders imprisoned. Until two and a half years ago, the Persian authorities assisted the Iraqi-Kurdish struggle for *raison d'etat*, but the country's highly centralised structure left little room for the Kurdish personality.

The position of the Kurds in Iraq since 1920's remains both the most tragic and the most amenable to action by the civilised world.

I await your response with hope.

Yours sincerely

Shirko Abid

ملحق رقم (9)

رسالة من لجنة العلاقات الخارجية لحزب الديمقراطي الكردستاني إلى عضو
مجلس العموم البريطاني ستان نيونز بخصوص منح الدراسية لطلبة الكُرد في
بريطانيا.


THE KURDISTAN DEMOCRATIC PARTY (KDP)
PROVISIONAL LEADERSHIP
INTERNATIONAL RELATIONS COMMITTEE
c/o 64 Millbank
London SW1
8 June 1977
Stan Newens MP
House of Commons
London SW1A 0AA
Dear Mr. Newens
I refer to our recent meeting in the House of Commons which gave me great pleasure for its frankness and for the constructive ideas which you contributed to our discussion.
Since then, I have also been to Liberation Headquarters where I had an equally positive meeting and which I hope in due course will lead to the meeting on Kurdistan which you kindly suggested.
I am writing to you now to ask your help on a matter which is causing my colleagues and myself great anxiety. There are a number of Kurdish students who arrived in this country as refugees who, while in the middle of their studies, became victims of the 1974 war and the Algiers Agreement which followed. These students need scholarships to enable them to continue their studies and it seems that the Ministry for Overseas Development is the competent governmental department to deal with this situation. I have been advised by some friends to request an interview with Mrs. Judith Hart, the head of the Ministry, asking her for some scholarships to be granted to these unfortunate students. To avoid getting a negative answer from a secretary, I would ask your kind help to effect a meeting with her when I would have an opportunity to explain their plight to her personally. I will wait to be advised by you before taking any further initiatives in this regard.
With kind regards
Yours sincerely
S. Rahman
Kurdistan Democratic Party
International Relations Committee

-NBR 348/3 FCO 8/3246 (The Entry of Kurds to The United Kingdom).

ملحق رقم (10)

الوثيقة تتناول عدد اللاجئين الكُرد المتقدمون بطلبات اللجوء إلى حكومة

البريطانية.


KURDISH STATISTICS

RECEIVED IN
REGISTRY No 35
28 FEB 1977
NB 12 348/3

VISA APPLICATIONS FROM IRAQI-KURDS IN IRAN

	HEAD OF FAMILY	DEPENDANTS	TOTAL
1. GRANTED	27	18	45
2. REFUSED	11	19	30
3. GONE ELSEWHERE	23	2	25
4. AWAITING DECISION	0	0	0
	<u>61</u>	<u>39</u>	<u>100</u>

VISA APPLICATIONS FROM IRAQI-KURDS ELSEWHERE

	HEAD OF FAMILY	DEPENDANTS	TOTAL
1. GRANTED	2	0	2
2. REFUSED	0	0	0
3. GONE ELSEWHERE	1	2	3
4. AWAITING DECISION	0	0	0
	<u>3</u>	<u>2</u>	<u>5</u>

APPLICATIONS FROM IRAQI-KURDS IN THE UNITED KINGDOM FOR POLITICAL ASYLUM

	HEAD OF FAMILY	DEPENDANTS	TOTAL
1. GRANTED	16	4	20
2. REFUSED	1	1	2
3. GONE ELSEWHERE	1	2	3
4. AWAITING DECISION	2	3	5
	<u>20</u>	<u>10</u>	<u>30</u>

GRAND TOTAL

	HEAD OF FAMILY	DEPENDANTS	TOTAL
1. GRANTED	45	22	67
2. REFUSED	12	20	32
3. GONE ELSEWHERE	25	6	31
4. AWAITING DECISION	2	3	5
	<u>84</u>	<u>51</u>	<u>135</u>

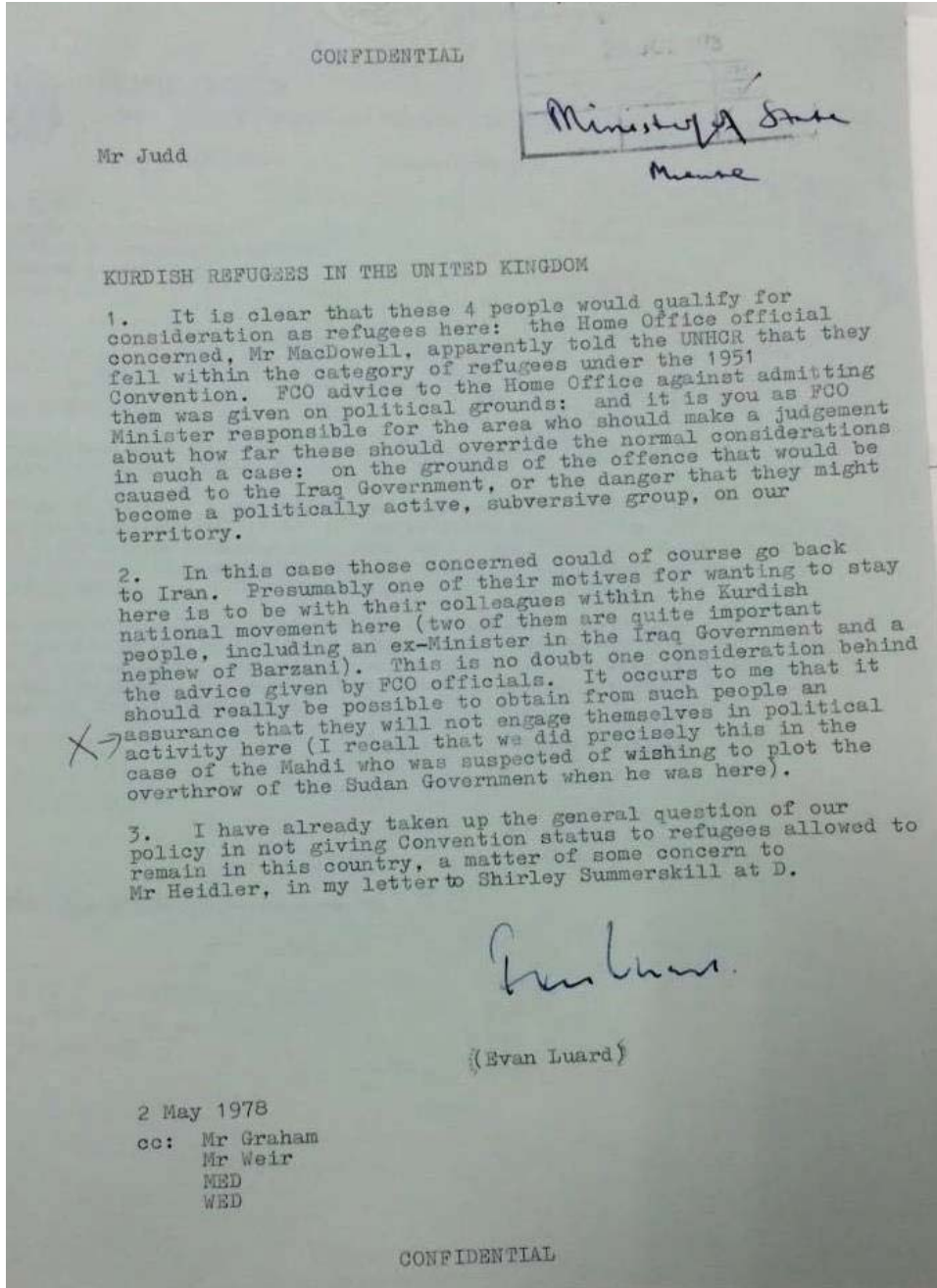
S I Woodhouse
S I Woodhouse
28 January 1977

- NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visas for Kurds Visiting UK)

ملحق رقم (11)

وثيقة تتعلق بأوضاع اللاجئين الكرد في بريطانيا، وأثر ذلك على العلاقات

البريطانية - العراقية.



-NBR 348/3 FCO 8/3246 (The Entry of Kurds to The United Kingdom).

ملحق رقم (12)

اجتماع ملامصطفى البارزاني ومسعود البارزاني مع موظف من السفارة
البريطانية في واشنطن في حزيران 1978.

CONFIDENTIAL NBR 348/3 (64)

British Embassy
3100 Massachusetts Avenue NW Washington DC 20008
Telex Domestic USA 89-2370/89-2384
Telex International 64224(WUI)/248308(RCA)/440018(ITT)
Telephone (202) 462-1340

Hon I T M Lucas,
MED
FCO

Enter - *Via* per *Kurd*
Your reference *and return*
Our reference
6 July 1978

*2 weeks
(to meet Mr. Mallock
later any thing) ref*

Dear Lucas,

MULLA MUSTAFA BARZANI

1. We had dinner last night with Mulla Mustafa at his request. His object appeared to be to keep the acquaintance up and to tell me again that he still hoped for some British expression of support for the Kurdish cause. Mulla Mustafa made it clear he ~~rapidly~~ had no faith in the Iranians. His son Masoud who was present said he doubted whether the Iranians would renew his passport.
2. They also said they had few hopes left of the Americans who were making it clear that they preferred not to tackle the Iraqis on the Kurdish issue until such time as diplomatic relations were restored.
3. They also asked whether we had reached any decision on Mohsin Dezaie's application to stay in Britain. All he wanted was to where his family and friends were. The Americans would probably allow him to stay here but why, when he had more than adequate funds to support himself, did we not let him stay in the UK? The Iraqis would execute him if he returned to Iraq, and the Iranians humiliate him if he went there.
4. I said I could hold out no hopes on any of these points. Masoud asked whether we would let him come and stay in Britain. I said he could always apply, but I did not anticipate a favourable reply.
5. Mulla Mustafa seemed in better health, but this may have been deceptive; the Mayo clinic have ended his chemotherapy but I suspect have not cured him. He said he would naturally like to see old friends in Europe but had no immediate travel plans, nor the intention of living anywhere else but the United States, where he was still welcome, (which the State Department confirm).

Yours ever,
R J S Muir

cc: J H Mullet Esq., Migration/Department, FCO.
Chanceries: Baghdad, Tehran.

-NBR348/3 FCO 8/3247 (The Entry of Kurds to The united Kingdom)

ملحق رقم (13)

وثيقة تتناول إمكانية زيارة ملا مصطفى البارزاني إلى بريطانيا في 1978.

CONFIDENTIAL

PS/Mr Judd ✓ Thank you ✓

TUESDAY 11.00 am

KURDS: THE POSSIBILITY OF A VISIT BY GENERAL BARZANI TO THE UNITED KINGDOM

1. Mr Kenneth Lee, Chairman of the British-Kurdish Friendship Society, is due to call on the Minister of State at 11.0 am on Tuesday 5 September. Mr Lee wrote to Mr Judd on 1 August concerning his wish to invite General Barzani to the United Kingdom.
2. My submission of 7 August set out the reasons for attempting to dissuade Mr Lee from issuing his proposed invitation. I recommend that Mr Judd speak on the lines of the draft letter which was attached to that submission.
3. Mr Judd has asked whether if in the meantime Barzani arrives at the airport "there is any way we could keep him out which would not be counter-productive in terms of our anxieties about Iraqi action". The Home Office have issued instructions to the Immigration Authorities that the General (and we know the alias used in his Iranian passport) should be held at the point of entry until reference has been made to them. However this is likely to prove no more than a delaying tactic since the Home Office view is that there is no way that they could in fact prevent Barzani's entry. It is almost certain that as soon as he was detained the British-Kurdish Friendship Society and others would quickly be launched into action on his behalf. The upshot, therefore, is likely to be that the longer he is held before being allowed to enter, the greater the possibility of attendant publicity. The only conclusion we can draw from this is, I think, that we should do everything we can to forestall any attempt by Barzani to come.
4. A member of this Department will be available to take a record of the meeting if required.

I T M Lucas
Middle East Department

1 September 1978

cc: Mr Weir
PUSD
MVD

THIS IS A COPY
THE ORIGINAL HAS BEEN RETAINED
IN THE DEPARTMENT UNDER SECTION
3(4) OF THE PUBLIC RECORDS ACT 1968

CONFIDENTIAL

-NBR 348/3 FCO 8/3247 (The Entry of Kurds to The United Kingdom)

ملحق رقم (14)

الوثيقة تتحدث عن وضعية اللوبي الكردي في بريطانيا.

CONFIDENTIAL

(49) a

NBP 245/2

26 SEP 1979

Mr Tamm ✓
Mr Hannay ✓ o.a.

cc: Mr Martin SED
Mr Broucher EESD
Mr Gordon NENAD
Mr Rundell Research Dept
Mr Hay-Edie OID
Mr Thomas News Dept

KURDS

1. I attach a note recently prepared by Miss Grier of this department, together with annexes, about the Kurdish uprising in Iran. This note was in preparation before CIG took a decision to examine the question last week.

2. The Kurdish lobby in Britain was very active two years ago on behalf of the Iraqi Kurds and we can well expect a further manifestation of interest in the Kurds when the autumn Parliamentary session begins. Although Miss Grier's note does not purport to be an exhaustive account of the Kurdish question, it well illustrates how complex the analytical task is when so many countries, tribes and rival factions are involved. I agree with her conclusion that there is little sign yet of effective cooperation across the frontiers by Kurdish rebels in the direction of creating an independent homeland or national state. The weakness of central government in Tehran, however, combined with difficult political problems affecting Baghdad and Ankara, might conceivably encourage the rebels to increase their demands more than they have done in the past.

3. We would be grateful if the departments to whom this note together with appendices is copied could let us have comments as may be convenient to them.

This is a promising start. The appendix is excellent source material. The covering paper needs a good deal more work (see my manuscript comments) Pl. discuss with me when you have got all comments in.

A-25/9

See (50)
See (51)

R S Gorham

R S Gorham
Middle East Department

21 September 1979

This is useful - a couple of marginal comments

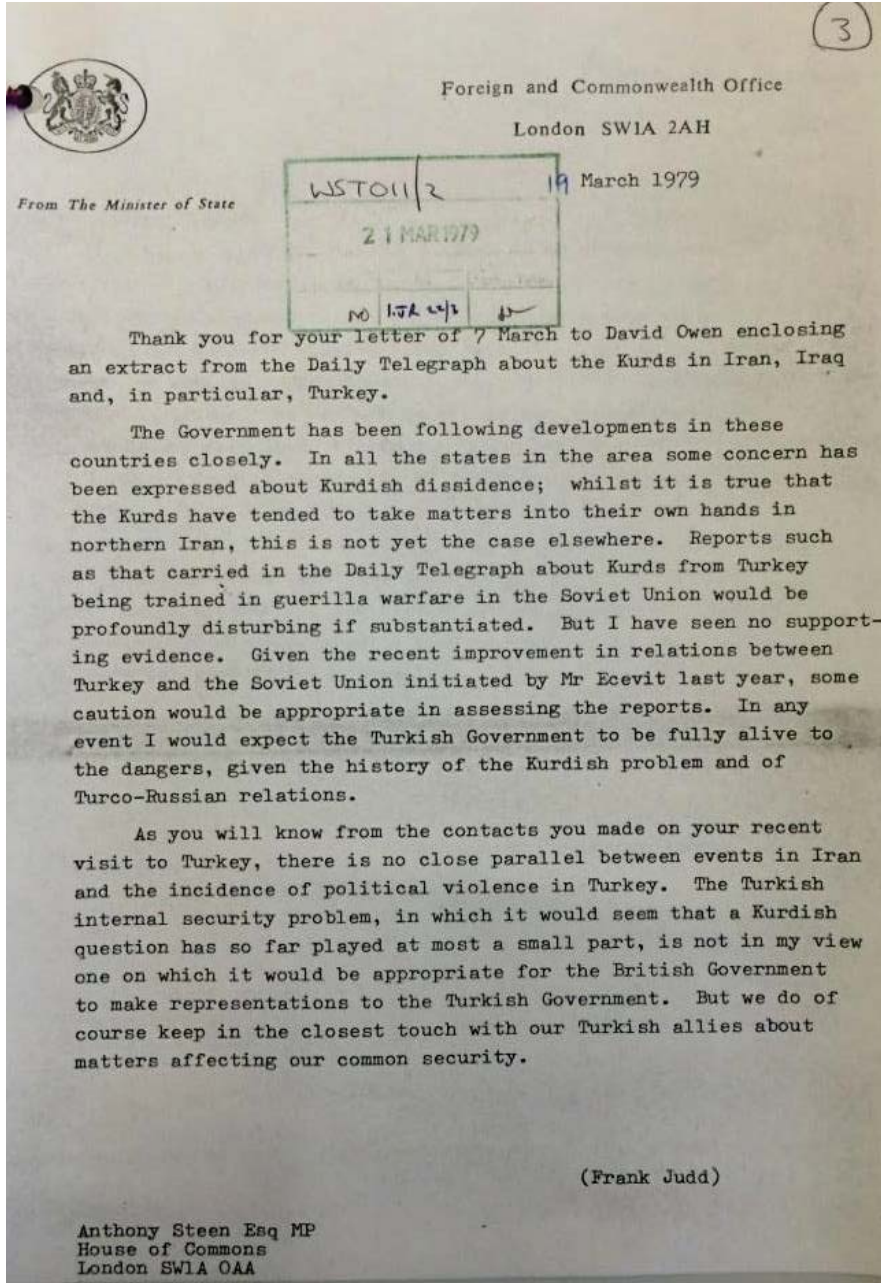
R S
21/ix

CONFIDENTIAL

-NBR – NBP 245/3 FCO 8/3394 (Kurds in Iran)

ملحق رقم (15)

رسالة من أنتوني ستين عضو مجلس العموم البريطاني، يطالب فيها الحكومة البريطانية بالاتصال مع الحكومات الإقليمية في المنطقة بخصوص ما أثير عن تحركات كردية مع السوفيت في المنطقة لتأسيس كردستان كبرى.



-NBR – WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds in Turkey)

ملحق رقم (16)

صحيفة تايمز تتناول سياسة الحكومة العراقية في كردستان، من تدمير وتخریب للقري الكُردية في 1977، ضمن سياسة التعريب والترحيل.

THE TIMES
cutting dated 16 AUG 1977 19

CS
ANS
Kurd in Iraq.
NB
Mr. [unclear] f.i.
I hope we don't
get letters asking
what action we are
taking over this!
15/8

Kurdish villages 'destroyed by Iraq authorities'

From Our Correspondent
Geneva, Aug 15

Since late July 63 Kurdish villages have been destroyed by the Iraq authorities and their inhabitants deported to Diwanai and Nasaria on the edge of the South-Western Desert, a spokesman for the Kurdistan Democratic Party alleged today.

He said that the villages were bulldozed, or in the mountains, burnt down by troops. They are in the areas of Kala Dizi, Barzan—birthplace of General Mustafa Barzani, the Kurdish leader aged 74, who is now undergoing medical treatment in the United States—and Chouman, former headquarters of the Kurdish leadership.

The spokesman recalled a re-

mark a year ago by a senior spokesman of the Iraq Revolutionary Command Council, to the effect that a 20-kilometre strip would be cleared of people along the frontier with Iran and Turkey. He suggested that this latest development conformed to that policy.

He also claimed that many of the approximately 12,000 people evacuated had been pressed into "forced labour under surveillance".

According to the same source, 16 Kurds from Halabcha, south of Sulaimani, were executed a week ago after being sentenced by a special court at Kirkuk. The bodies were returned to the families for burial.

مقالتين من صحيفة غارديان اللندنية بشأن إجراءات الحكومة العراقية في كردستان، والقتال الدائرة بين الحكومة العراقية والحركة الكردية في 1976.



قائمة المصادر والمراجع

■ أولاً - الوثائق غير المنشورة:

• وثائق الأرشيف الوطني البريطاني: (NBR). The National Archives

أ - وثائق وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية :

Foreign and Commonwealth Office (FCO).

1. NBR 162/3 FO 371/1890893 From Department Eastern to Foreign Office 31 March 1965.
2. NBR 162/3 FO 371/180839 From British Embassy (Baghdad) to Foreign Office. 5 April 1965
3. NBR 162/3 FO 371/1890893 From Department Eastern to Foreign Office 7 April 1965
4. NBR 162/3 FO 371//180839 From P. Gradock Eastern Department to Foreign Office 13 April 1965
5. NBR 162/3 FO 371/180839 From Permanent Under Secretary MR Thomson to Eastern Department 21 May 1965
6. NBR 162/ 3 FO 371/180839 From W. Morris Foreign State to Eastern Department 21 May 1965
7. /NBR 162/3 FO 371/180814.22 July 1965
8. NBR 1/2 FCO 17/1236 Special report from H.M Diplomatic service to Near Eastern Department 13 March 1970
9. NBR 1/2FCO 51/191 The Kurdish Problem In Iraq 1963-1971 Research Department Memorandum 6 December 1971
10. NBR 1/2 FCO 8/2308 Centre For Human Rights and Responsibilities 19 November 1974
11. NBR 1/2 FCO 8/2308 (Kurds In Iraq), Report from Middle East Department 29 November 1974.
12. NBR 248/3 FCO 8/3028 (Visas For Kurds Visiting UK), Secret Letter From R. M. James (Middle East Department) To R. J. S. Muir Esq. Washingt on 3 March 1975.
13. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds in Iraq), Letter From Pam Goffields MP House of Common to Mr. I. Grist Esq. MP House of Common 14 March 1975

14. NBR - WST 011/2 FCO 9/2879 letter from The bishop of Stepney to The Rt. Hon. Judith Hart MP. Minister of oversea Development 16 th April 1975
15. NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 Private and Confidential, From Judith Hart to The Bishop of Stepney 16 May 1975.
16. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds in Iraq), Letter From Minister of Stat to I. Grist Esq. MP House of Common 18 March 1975
17. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds in Iraq), M.P.s Letter From Pam Goffield to Rt. Hon. James Callaghan, M. P. Secretary of State, Foreign and Commonwealth Office 22 March 1975.
18. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds In Iraq), Top Secret Letter From Minister Of state, to Russell Johnston, Esq. M.P. House OF common, (Undated)
19. NBR 1/2 FCO 8/2535 Top Secret Letter From Minister Of state, to Russell Johnston, Esq. M.P. House OF common, (Undated)
20. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds in Iraq), Confidential From J. A. N. Graham, British Embassy, to The Hon. I. T. M. Lucas (Middle East Department), 25 March 1975.
21. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds In Iraq), Letter From Parsons, British Embassy Tehran, to FCO, 25 March 1975
22. NBR 1/2 FCO8/ 2535 (Kurds In Iraq). Confidential From Parson British Embassy Tehran, to FCO (Undated)
23. NBR 1/2 FCO 8/ 2535 (Kurds In Iraq), Confidential, From I.T.M Lucas (Middle East Department) to Mr. Weir, and Mr. Coles 26 March 1975.
24. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds in Iraq), Letter From I. Mccluney to Mr. William 3 April 1975.
25. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds in Iraq), Confidential The Kurds: Representation at Geneva From I. I. M Lucas (Middle East Department) to Mr. weir, Mr. Colse 3 April 1975.
26. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds in Iraq), Letter From I. Mccluney to Mr. Williams 3 Aprill 1975.
27. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds In Iraq), Letter From I. Mccluney, to Mr. Lucas 4April 1975.
28. NB-A FCO 8/2535(Kurds In Iraq), Foreign Representation, From Ali to Mr. James Callaghan, Foreign and Commonwealth Office, 14 April 1975.
29. NBR- OD 34/427 (Iraq Education of Kurdish Refugee),letter from Bishop of Stepney Rt. Rev. Trever Huddleston C. R. to The Rt. Ho Judith Hart MP., minister of Oversea Development 16 th April 1975,
30. NBR 1/2 FCO 8/ 2535 (Kurds In Iraq), From T.J. Clark (Middle East Department) to J.G. Aldridge Esq., 18 April 1975.

31. NBR 1/2 FCO 8/2535(Kurds in Iraq), Letter From Minister of State to I. Grist MP House of Common (Undated).
32. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds in Iraq), Letter From Minister of State to Russell Johnston Esq. M. P. House of Common (Undated)
33. NBR 1/2 FCO 8/2535, (Kurds in Iraq), Letter From H. C. Whyte to Kings Langley Harts, (undated).
34. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 5 May 1975.
35. NBR 1/2 FCO 8/2536 Letter From J. Ali The Kurdistan Democratic Party (KDP), Foreign Representation – London To Mr. Magee 5 May 1975.
36. NBR 1/2 FCO 8/2536 (Kurds In Iraq), Standing Conference Organization for Aid to Refugee, Kurds Group, 8 May 1975.
37. NBR 1/2 FCO 8/2536 (Kurds In Iraq), Letter From John Shelton, Secretary, to Rt. Hon. James Callaghan, The Foreign Secretary, 13 May 1975.
38. NBR 1/2 FCO 8/2536 (Kurds In Iraq), Letter From J. D. F. Holt Private Secretary to, John Shelton Esq. Secretary, Twickenham Constituency Labour Party, 16 May 1975.
39. NBR FCO 8/3246 Letter From Minister of State The Rt. Hon. David Ennals MP. to B. Magee Esq. MP. House of Commons 19 May 1975
40. NBR 245/1 FCO 8/3244 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Hon. Executive Secretary, Eirwen Harbottle To : The President, Lord Kilbracken 26 May 1975.
41. NBR 1/2 FCO 8/2536 (Kurds In Iraq). Letter from British Embassy Tehran, to FCO 19 July 1975.
42. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds in Iraq), Confidential From I.T. M. Lucas (Middle East Department) to Mr. J. A. N. Graham, CMG Baghdad 24 July 1975.
43. NBR 1/2 FCO 8/2537 (Kurds in Iraq), Confidential, Letter From I. McCluney (Middle East Deptment) to Mr. Mackenzie UND 24 July 1975
44. NBR 1/2 FCO 8/2536 (Kurds in Iraq), (Letter from Mr. Airey Neave MP : Kurdish Student) I. T. M. Lucas (Middle East Department) to Mr. weir, ps /Mr. Ennals 25 July 1975
45. NBR 1/2 FCO 8/ 2536(Kurds In Iraq), Confidential, From I. McCluney (Middle East Department) to Mr. Mackenzie UND, 25 July 1975.
46. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Letter From Leslie A. Goodyear, Representative For Southern Africa, United Nations High Commissioner For Refugee, to Mr. Gill, 1 August 1975.

47. NBR 1/2 FCO 8/2537(Kurds In Iraq), From The Minister of State The Rt. Hon. David Ennals MPs to Mrs. Leah Levin Secretary, Human Rights Committee, United Association 4 August 1975.
48. NBR 1/2 FCO 8/2536 (Kurds In Iraq), Confidential and Personal From A. D. Parsons British Embassy Tehran, to The Hon ITM Lucas, (Middle East Department), 21 August 1975.
49. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq),Letter From Sadruddin Aga Khan, United Nation High Commissioner For Refugees, To The Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, London, United Kingdom, 22 August 1975.
50. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), From R.G. Godden's British Embassy Baghdad to P.K. Williams Esq. (Middle East Department) Foreign and Commonwealth Office 27 August 1975.
51. NBR 1/2 FCO 8/2537(The Situation of Kurds in Iraq),
رسالة من الجمهورية العراقية - وزارة الخارجية - الدائرة السياسية، الى سفارة
صاحبة الجلالة البريطانية - بغداد 27 اب 1975.
52. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Letter From K. F. X. Burns, United Kingdom Mission, to The Rt. Hon. I. T. M. Lucas Esq. (Middle East Department), 2 September 1975.
53. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Letter From P. K. Williams (Middle East Department) To R. G. Giddens Esq. Baghdad 9 September 1975.
54. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq),Letter From A. T. R. Oaten, United Nation Department, to Mrs. Belfall, Home Office, Immigration and Nationality Branch, 10 September 1975.
55. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Chairman; The Rt. Hon. Lord Sandys D.L. (Middle East Committee), to The. Hon. James Callaghan M.P. Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 12 September 1975.
56. NBR 1/2 FCO 2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Letter From I. McCluney (Middle East Department), to Mr. Oaten (United Nation Department), 18 September 1975.
57. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Letter From Minister of State, to Russell Johnston, House OF common, 26 September 1975.
58. NBR 1/2 FCO 8/2537 (Kurds in Iraq), letter from The minister of state The Rt. Hon. David Ennals to Russell Johnston Esq. MP. House of commons 1 October 1975.
59. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Letter from The Minister of State The Rt. Hon. David Ennals M. P. to The Rt. Hon Lord

- Lord Sandys D.L. Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, International Development, 1 October 1975.
60. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Letter From The minister of State The Rt. Hon. David Annals', to Russell Johnston Esq. House of Commons, 1 October 1975.
 61. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), From I. T. M. Lucas (Middle East Department), to Sir. A. Duff, Private Secretary, 2 October 1975.
 62. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Letter From Chairman: The Rt. Hon. Lord Sandys D.L. (Middle East Committee), Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, to The Rt. Hon. David Ennals M. P. Minister of State Foreign and Commonwealth 7 October 1975.
 63. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, Middle East Committee, N. Rice- Jones, Secretary, 8 October 1975.
 64. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Letter From Russell Johnston, M. P. to The Rt. Hon. David Annals, M. P. Minister of State Foreign Commonwealth Office, 11 October 1975.
 65. NBR 1/2 FCO Letter From Russell Johnston House of Commons MPS To The Rt. Hon. David Annals, MPS Minister Of State Foreign Commonwealth, Office House of Commons 11 October 1975
 66. NBR 1/2 FCO 8/2537 The Situation of Kurds (In Iraq From Callaghan to Routine Tehran Telegram 16 October 1975
 67. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Confidential From I. McCluney (Middle East Department), to R. J. Alston. Esq. 17 October 1975.
 68. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Letter From The minister of State The Rt. Hon. David Annals', to Russell Johnston Esq. House of Commons, 27 October 1975.
 69. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), From E. W. Callway to J. H. Symons Esq. UN Department, FCO. 12 November 1975
 70. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), From P. J. Westmacott, British Embassy Tehran, to J. H. Symons Esq. UN Dept 12 November 1975.
 71. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds In Iraq) Report From J. A. Haroar, (Kurdish Statistics – Visa Applications From Iraqi - Kurds in Iran- Applications For Political Asylam From Iraqi – Kurds In Great Britain) 18 November 1975

72. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds In Iraq), Letter From J. A. N. Graham, British Embassy Baghdad, to FCO, 18 November 1975
73. NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential from Graham to Head of chancery, 19 November 1975.
74. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds in Iraq), Confidential From J. A. N Graham British Embassy Baghdad, to Head Of Chancery, Mr. A. Green, PS to Minister Of State, 19 November 1975.
75. NBR 1/2 FCO 8/2537(Kurds In Iraq), Confidential, From J. A. N. Graham to Head of Chancery, 19 November 1975.
76. NBR 1/2 FCO 8/2537(Kurds In Iraq), Confidential, From J.A.N Graham to FCO 19 November 1975
77. NBR 1/2 FCO 8/2537 Confidential from I.T.M Lucas (Middle East Department) to Mr. Weir, sir A Duff, (undated).
78. NBR 1/2 FCO 8/2537 (Kurds In Iraq), From I. Mccluney to Mr. Williams, Mr. Clark, and Mr. Lucas 20 November 1975
79. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds In Iraq) Letter From I. Mccluney (Middle East Department), to Mr. Williams, Mr. Clark, and Mr. Lucas 20 November 1975.
80. NBR 1/2 FCO 8/2535(Kurds In Iraq), Confidential, From I.T.N Lucas(Middle East Department) to Mr. Weir, and Mr. Close 26 November 1975.
81. NBR 1/2 FCO 8/2537 Letter From A. D. Parsons British Embassy Tehran, to The Hon. I. T. M. Lucas (Middle East Department), FCO, 27 November 1975.
82. NBR 1/2 FCO 8/2537 (Kurds In Iraq), Letter from P.K.W Izlia to I. Mccluney (Middle East Department) (undated)
83. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds In Iraq) Letter From I. Mccluney (Middle East Department), to Mr. Mallet (MVD), 2 December 1975.
84. NBR 1/2 FCO 8/2537 (Kurds in Iraq), Letter From Minister of State to Russell Johnston Esq. MP. House of Commons (undated)
85. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Standing Conference of British Organisations for Aid to Refugees (Member Organisation of The Kurdish Group) Undated.
86. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Confidential From K. D. Temple, British Embassy Tehran, to Mr.Giddens,18January1976
87. NBR 245/3 FCO 8/2802 (The Situation of Kurds in Iraq and Iran) Confidential Iraq and The Kurds from I.T.M Lucas (Middle East Departmen), to Mr.weir, Mr. Sir. A Duff20 January 1976.

88. NBR 245/3 FCO8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From J. A. N Graham British Embassy Baghdad, to The Hon I. T. M. Lucas Middle East Department, FCO, 20 January 1976
89. NBR 1/2 FCO 8/2802 The Situation of Kurds in Iraq and Iran) Confidential, From J. A. N. Graham to The Hon.I. T. Lucas (Middle East Department), 26 January 1976.
90. NBR 1/2 FCO 8/2802 Confidential, From J. A. N. Graham to The Hon. I. T. Lucas (Middle East Department), 26 January 1976
91. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Confidential From I. T. M. Lucas (Middle East Department), To Mr. Campbell, and Ps/ Mr. Ennals 6 February 1976.
92. NBR 245/3 FCO 8/2802 (The Situation of Kurds in Iraq and Iran) Confidential From I.T.M Lucas (Middle EAST Department), to Mr. Cample ps/Mr. Ennals 6 February 1976.
93. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Standing Conference of British Organisations For Aid to Refugees, International Development Centre, (Kurdish Group), 25 February 1976.
94. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Standing Conference Of British Originations For Aid To Refugee – Kurd Group 25 February 1976.
95. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Confidential, From J. A. N. Graham, to Mr. Jon Randal, Washington post, 10 March 1976
96. NBR 245/3. FCO 8/2802 (The Situation of Kurds in Iraq and Iran) Confidential Mr. Jon Randel, from J.A.Graham To Head of chancery 10 March 1976
97. NBR 1/2 FCO 8/2535 (Kurds In Iraq), Confidential Letter From I. T. M. Lucas (Middle East Department), To Mr. Weir, and Mr. Coles. Private Secretary, 26 March 1975.
98. NBR 245/3 FCO 2802 Letter From I. McCluney (Middle East Department), to Mr. James Callaghan, 1 April 1976
99. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), From R. J. Alston, British Embassy Tehran, to P. K. Williams Esq. (MED), Fco, 21 April 1976.
100. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Confidential Letter From I. McCluney, (Middle East Department), to Mr. Williams and Mr. Lucas 7 May 1976.
101. NBR- MID 83/251/01 OD 34/427 (Iraq Education of Kurdish Refugee), Letter From Eirwen Harbottle Secretary To Sir Bernard Braine, MP House Of Commons 17 May 1976.

102. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Eirwen Harbottle Secretary to Sir. Bernard Brain, M.p. House OF Common, 17 May 1976.
103. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Eirwen Harbottle Secretary to Iain Sproat, M.P. House of Common 19 May 1976.
104. NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds In Turkey), Letter From Iain Sproat, MP House Of Commons 19 May 1976
105. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Michael Dummett to The Rt. Reginald Prentice, M.P. Minister of State for Overseas Development 20 May 1976
106. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Eirwen Harbottle Secretary to Sir. Bernard Brain, M.p. House OF Common, 24 May 1976.
107. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From The Bishop of Stepney The Rt. Rev. Trevor Huddleston C.R. to Mr. Prentice 1 June 1976.
108. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Russell Johnston, M.P. House of Common to The Rt. Hon. Reginald Prentice, M.P. Minister of Overseas Development 1 June 1976.
109. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Ian Sproat ESq. M. P. House of Common, to R. M. James Esq.(Middle East Department) FCO (Undated).
110. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Professor Of Peace Studies Adam Culre, University of Bradford, to The Right Hon. R. Prentice, M. P. 4 June 1976.
111. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), From R. N. James (Middle East Department), to J. E. Rednell Esq. Ministry of Oversea Development, 8 June 1976.
112. NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds In Turkey), From R. M. James (Middle East Department) to J. E. Rendall Esq. Minister of Overseas Development 8 June 1976.
113. NBR- OD 34/427 (Iraq Education of Kurdish Refugee), Letter From S. Rahman Kurdistan Democratic Party International Relations Committee to Stan Newens MP. House of Commons.(Undated)
114. NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds In Turkey), World University service (U.K) From Alan D. O. Phillip General Secretary to Mr. Reg Prentice Minister for Oversea Development June 1976
115. NBR- MID 83/251/01 OD 34/427 (Iraq Education of Kurdish Refugee), British – Kurdish Friendship Society (Undated)

116. NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds In Turkey), Covering Restricted Kurdish Student From Mrs. B. M. Kelly Ministry of Overseas Development, to R. M. James Esq. (Middle East Department), Foreign and Common Wealth Office 9 June 1976.
117. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran),From I. McCluney (Middle East Department) to Mrs. B.M. Kelly, Ministry of Overseas Development 10 June 1976
118. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), From C. F. Hill Cultural Exchange Department, Foreign and Commonwealth, to The Rt. Rev. Trevor Huddleston. The Bishop of Stepney, 10 June 1976
119. NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds In Turkey), Letter From I. McCluney (Middle East Department) to Mrs. S. M. Kelly Ministry of Overseas Development 10 June 1976
120. NBR- OD 34/427 (Iraq Education of Kurdish Refugee), Submission to Minister for Overseas Development on Assistance to Kurdish Student From Middle East and Mediterranean Department to Sir Richard King, Mr. Williams, Mr. Leaders 11 June 1976.
121. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Reg Prentice to Russell Johnston Esq. M. P. 17 June 1976.
122. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Reg Prentice to The Rt. Rev. Trevor Huddleston CR. 17 June 1976.
123. NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds In Turkey), R. G. M. Maning Private secretary 17 June 1976 .
124. NBR-OD 34/427 letter From (Iraq Education of Kurdish Refugee), S. Rahman Kurdistan Democratic Party International Relations Committee to Stan Newens MP. House of Common
125. NBR- WST 011/2 9/2879 (Kurds In Turkey), MEMO From Private Secretary to Mrs. Kelly, Mr. Phillip 17 June 1976
126. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Middle East and Mediterranean Department, to Mr. Leader, Mr. Williams, and Sir. Richard King, June 1976
127. NBR- OD 34/427 (Iraq Education of Kurdish Refugee), Letter From Reg Brentice to Sir Bernard Brain MP. 24 June 1976.
128. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran),Letter From Ret. Prentice to Sir. Bernard Braine Esq. M. P. 24 June 1976.
129. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran),Confidential Report From Kenneth Lee to British – Kurdish Friendship Society 3 August 1976.

130. NBR 245/3 FCO 8/2802 (The Situation of Kurds in Iraq and Iran) Confidential, (Kurds) Ian McCluney (Middle East Department) 9 August 1976.
131. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Confidential Letter From Ian Mcluney (Middle East Department), Note For Record. 9 August 1976.
132. NBR 245/3 FCO 8/ 2802(The Situation of Kurds in Iraq and Iran) confidential, From Ian McCluney Middle East Department to Mr. Littlefield Date 10 August 1976
133. NBR245/3 FCO 8/2802(The Situation of Kurds in Iraq and Iran) Confidential, (unclassified possible Kurdish Conference in London 15 – 18 August) From Crosland to priority Baghdad telegram NO 350 of 11 August 1976.
134. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), From N. P. Fleetwood, to H. M. Inspector, Home Office 14 December 1976.
135. NBR 245/3 FCO 8/2803(The Situation of Kurds in Iraq and Iran)Confidential, From Crosland to priority Baghdad telegram NO. 350 of 11 August 1976.
136. NBR 245/3 FCO 8/2802 (The Situation of Kurds in Iraq and Iran)From Crosland to Immediate Tel. No. 419 of 11 August and to Vienna, Berne, CG Geneva, Stockholm, Paris, Rome, Brussels, Luxembourg, The Hague, Tehran, Cairo, Damascus's, Amman, Ankara, Copenhagen, Helsinki, Athens, Oslo, Madrid, Kuwait, Abu Dhabi, Dubai, Doha, Jeddah, Belgrade, Washington, New York, Ottawa, Dublin and Kabu 11August 1976. NBR 245/3 FCO 8/2803 (The Situation of Kurds in Iraq and Iran) From P.J Westmacot to Mr. Milne 22 August 1976.
137. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Confidential Report From Kenneth Lee to British – Kurdish Friendship Society 13 August 1976
138. NBR 245/3 FCO 8/2802 (The Situation of Kurds in Iraq and Iran) Confidential, (unclassified possible Kurdish Conference in London 15 – 18 August from Crosland to priority Bagdad telegram NO. 350 11 August 1976.
139. NBR 245/3 FCO 8/2803From P. J. Westmacot to Mr. Milne 22 August 1976.
140. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Confidential, From J. A. N. Graham (British Embassy Baghdad) to The Hon I.T. M. Lucas (Middle East Department), 30 September 1976.
141. NBR 245/3 FCO 8/2802 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), 26 October 1976

142. NBR 245/3 FCO 8/2803 The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From R. G. Giddenc To R. M. James Esq. Middle East Department FCO 20 November 1976
143. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), From Mrs. V. Chapmon, Settlement Officer m The British Council For Aid to Refugees, to McDowell, Esq. Immigration Nationality Department, Home Office 16 December 1976.
144. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), Letter From I. T. M. Lucas (Middle East Department), to Mr. Wier, PS/ Dr. Owen 17 January 1977.
145. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), Confidential, From I. Mccluney (Middle East Department), to Miss. S. woodhouse, Home Office 27 January 1977.
146. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), Confidential, Letter by Telegraph, From I. Mccluney (Middle East Department), to N. k. Jwitney, British Embassy Baghdadm 28 January 1977.
147. NBR 348/3 FCO 8/3028 letter from M.H. D Ath to Mr. Lucas 2 February 1977.
148. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visas For Kurds Visiting UK), Confidential Kurdish Democratic Party from I.T.M Lucas (Middle East Department) to Mr. D Ath. 4 February 1977.
149. NBR 245/1 FCO 8/ 3025 From D.I. Tatham (Middle East Department) to Mr. Weir, private secretary.(Undated).
150. NBR 245/1 FCO 8/ 3025 (The Situation of Kurds in Iraq), From D.I. Tatham (Middle East Department) to Mr. Weir, private secretary. (Undated).
151. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), Confidential Letter From I. Mccluney, (Middle East Department), to Miss. S. Woodhouse, Home Office, 10 February 1977
152. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), Confidential Letter From N. K. J. Witney British Embassy Baghdad, to British Embassy Tehran, 19 Febraury 1977
153. NBR 245/1 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), From C.S.M Shelton to Mr. Tathem Mr. Lucas 20 February 1977.
154. NBR 1/2 FCO 8/3025 (Letter From Samy Rahman for Provisional Leadership Kurdistan Democratic Party to Rt. Hon. Dr David Owen, MP Secretary of State for Foreign commonwealth Affairs 24 February 1977
155. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), Letter From R. M. James (Middle East Department), to R. J. S. Muir.Esq. Washington, 3 March 1977.

156. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), Confidential, From J. A. M. Graham, British Embassy Baghdad, to D. F. Hewley Esq. CMG Assistant Under Secretary Of State 11 March 1977.
157. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), Secret From Middle East Department, to Mr. James, 25 March 1977.
158. . NBR 348/3 fco 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), Letter From I. Mccluney (Middle East Department), to Mr. Mallet (MVD), 10 May 1977.
159. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), Secрте From N.K. J. Witney, British Embassy Baghdad, to I. Mccluney, (Middle East Department), FCO, 11 May 1977.
160. NBR 348/3 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Ahmed Daqori Kurdistan Democratic party International Committee to Phillip Whitehead MP House of Commons 11 May 1977
161. NBR 348/3 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), Letter From Ahmed Daqori Kurdistan Democratic party International Committee to Phillip Whitehead MP House of Commons 11 May 1977.
162. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), From N. K. J. Witney, British Embassy Baghdad, to I. Mccluney, (Middle East Department), 11 May 1977.
163. NBR 345/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), From S. I. Woodhouse, Home Office, to I. Mccluney Middle East Department, 30 May 1977.
164. NBR 348/3 FCO 8/3025 (visas for kurds visiting uk) Letter From Ahmed Daqori Kurdistan Democratic Party International Committee to Norman Atkinson MP. House of Commons 31 May 1977.
165. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), From S. I. Woodhouse, Home Office, to Mr. I. Mccluney (Middle East Department), Foreign and Commonwealth Office, 1 June 1977
166. NBR 245/1 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), Letter From Norman Atkinson MP House of Common To The Rt. Hon. David Owen MP Secretary of State For Foreign and Commonwealth Affairs 3 June 1977
167. NBR 348/3 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), Conference Kurdistan 12 November 1977 AGENDA called be Brunel University Students union, Kurdistan Soliderty committee.
168. NBR 348/3 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), Mike Coodman to Kurdistan Solidarity Committee Brunel University Students Union Uxbridge Middles, (undated)
169. NBR 348/3 FCO 8/3025(visas for Kurds visiting uk), Letter From Phillip whitehead MP. To Rt. Hon. Mr. F. Judd MP. Minister of State Foreign Commonwealth Office 13 June 1977

170. NBR 348/3 FCO 8/3025 (visas for Kurds visiting uk), Confidential, Recommendation From I. T. M. Lucas (Middle East Department) to Mr. Weir, Mr. Garham 16 June 1977
171. NBR 1/2 FCO 8/2536 Kurdish refugee Student service World University Date Summer 1977.
172. NBR 348/3 FCO 8/3025 (visas for Kurds visiting uk) Letter From Secretary of State to Norman Atkinson Esq. MP. (Undated).
173. NBR- OD 34/427 (Iraq Education of Kurdish Refugee),MEMO Private Secretary From Stan Newens MP House of Commons to Mrs. Judith Hart MP. Minister for Overseas Development 21 June 1977
174. NBR- OD 34/427 (Iraq Education of Kurdish Refugee),Draft Letter to Stan Newens Esq. MP. House of Common (Undated).
175. NBR-OD 34/427 (Iraq Education of Kurdish Refugee),MPs Letter, Sir Bernard Brain Letter from Mrs. B. M. Kelly to Mr. Randall Private Secretary (Undated).
176. NBR 348/3 FCO 8/3025 (visas for Kurds visiting uk) Confidential From I. T. M. Lucas (Middle East Department) to Mr. Weir, Ps/Mr. Judd 22 June 1977.
177. NBR 348/3 FCO 8/3029 (Visa For Kurds Visiting UK), Confidential From I. McCluney (Middle East Department), to N. K. J. Witney, Baghdad, 24 June 1977.
178. NBR 348/3 FCO 8/3025 (visas for Kurds visiting uk) Note of Meeting Between The Minister of State and Mr. Philip Whitehead MP on Thursday 30 June 1977 at 2 mp.
179. NBR 245/1 FCO 8/3025(visas for Kurds visiting uk) Confidential Letter From C. S. M. Shelton (Middle East Department) to Mr. Day and Mr. Garham.(Undated).
180. NBR 348/3 FCO 8/3025(visas for Kurds visiting uk), Record of Conversation Between Minister of State of Foreign and Commonwealth – The Affairs and Iraqi Minister of Health on Thursday 30 June 1977 at 3.30 pm
181. NBR 348/3 FCO 8/3246 (The Entry Of Kurds to The United Kingdom), Letter From M. J. Owen to Commander R. Watts Special Branch New Scotland Yard Broad Way London Swi 30 June 1978.
182. NBR 348/3 FCO 8/3029 (Visa For Kurds Visiting. UK), Confidential From C. S. M. Shelton (Middle East Department), to Miss. S. I. Woodhouse, Home Office 1 July 1977.
183. NBR 348/3 FCO 3246 Report(The Entry of Kurds to The United Kingdom), (Political Activity In Britain by Opponents' Of Friendly Governments), From Migration and Visa Department, Home Office, July 1977.

184. NBR-OD 34/427 (Iraq Education of Kurdish Refugee), Letter From J. E. Tomlinson Parliamentary Under Secretary to Stan Newens Esq. MP. House of Commons 8 July 1977.
185. NBR 348/3 FCO 8/3025(visas for Kurds visiting uk) Confidential, Letter From I. T. M. Lucas (Middle East Department) to Mr. A. J. D. Starling CMG Baghdad 15 July 1977.
186. NBR 348/3 FCO 8/3025 (visas for Kurds visiting uk) Confidential, Letter From A. J. D. Sterling (British Embassy Baghdad) to The Horn. I. T. M. Lucas (Middle East Department) 24 July 1977.
187. NBR 348/3 FCO 8/3029 (Visa For Kurds Visiting. UK), Letter From S. L. Woodhouse, Home Office, to Mr. C. S. Shelton (Middle East Department), FCO 3 August 1977.
188. NBR 348/3 FCO 8/3029 (Visa For Kurds Visiting. UK), Letter From C. S. M/ Shelton (Middle East Department), to Miss. S. I. Woodhouse, Home Office, 9 August 1977.
189. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visa For Kurds Visiting. UK), Lyada Kanaan Al Sidid Draft Letter From Private Secratery to J. A. Ingman Esq. Home Office (Undated).
190. NBR 348/3 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), confidential The Kurdish conference in Uxbridge from D. E. Tatham middle east to Mr. Shalton, Mr. Lucas 29 September 1977.
191. NBR 345/3 FCO 8/3029 (Visa For Kurds Visiting. UK), Letter From R. C. White, Home Office, to Mr. C. Shelton (Middle East Department), 10 October 1977.
192. NBR 245/1 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), Confidential Visit to Iraq by Mr. Frank Judd MP, Minister of State / FCO Record of Conversation With the Iraqi Minister of State of Foreign Affairs at the Foreign Ministry on Monday 10 October 1977 at 11 am.
193. NBR 245/3 FCO 8/2802 (The Situation of Kurds (In Iraq and Iran), From D. E. Tatham (Middle East Department) to Mr. Weir Private Secretary 13 October 1977.
194. NBR 1/2 FCO 8/2537 (The Situation of Kurds In Iraq), Confidential, From I. McCluney (Middle East Department), to R. J. Alston. Esq. British Embassy Tehran, 17 October 1977.
195. NBR 348/3 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), Mik Coodman (Conference Convenor) to Kurdistan Solidarity Committee Brunel University Union Uxbridge 18 October 1977.
196. NBR 245/1 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), Kurdistan solidarity Committee Brunel University student Union Uxbridge From Goodman 18 October 1977.

197. NBR 245/ 1 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), From M.H. D A. th to Mr. Weir Private Secretary 20 October 1977.
198. NBR 245/1 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), The Kurds Letter From David Stephen Political Adviser to Private Secretary, Mr. Lucas, MED Date 24 October 1977
199. NBR 245/1 FCO 8/3025 Confidential Possible Call a Kurdish Delegation From W.K. Prendergast to Mr. Tatham 25 October 1977.
200. NBR 348/3 FCO 8/3029 (Visa For Kurds Visiting UK), From C. Shelton (Middle East Department), to Mr. James, Mr. Tatham 4 November 1977.
201. NBR 348/3 FCO 8/3029 (Visa For Kurds Visiting UK), Confidential From Tatham (Middle East Department), to R. J. S. Muir Esq. Washington 7 November 1977.
202. NBR 245/1 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds In Iraq) Letter From Mr. Shirko Abid, Brunel University Student Union. Uxbridge, to Dr. David Owen, Foreign Secretary House of Commons, 9 November 1977.
203. NBR 348/3 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), Conference on Kurdistan Saturday November 12 th 1977 concert Imperial college Union.
204. NBR 348/3 FCO 8/3029 (Visa For Kurds Visiting UK), Secret From R. J. S. Muir, British Embassy Washington, to D. E. Tatham Esq. (MED) FCO 23 November 1977.
205. NBR 245/1 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds in Iraq), The Kurds Letter From David Stephen political Adviser to Mr. Lucas (Middle East Department) Date 29 November 1977.
206. NBR 348/3 FCO 8/3029 (Visa For Kurds Visiting UK),Confidential From C. S. M. Shelton (Middle East Department), to R. A. Mcdowall Esq. Home Office 15 December 1977.
207. NBR 245/1 FCO 8/3025 (The Situation of Kurds In Iraq), Letter From Andrew Keighley, to Frank Judd M.P. House Of Commons, 4 January 1978.
208. NBR 245/1 FCO 8/3243 (The Situation of Kurds In Iraq), Letter From The Kurdistan Democratic Party (KDP) Provisional Leadership International Relations Committee to M. Macnar Wilson MP. House of Common 14 March 1978
209. NBR 245/1 FCO 8/3243 (The Situation of Kurds In Iraq), Letter From Michael Macnair Wilson MP. House of Common to Frank Judd Esq. MP. 31 st March 1978.
210. NBR 245/1 FCO 8/3243 (The Situation of Kurds In Iraq), Restricted Kurds in Iraq : Letter From Mr. Michael Macnair Wilson MP. I. T. M. Lucas (Middle East Department) 7 April 1978

211. NBR 348/3 FCO 8/3246 (The Entry of Kurds to The United Kingdom), Confidential Letter From D. H. J. Hilary, Home Office, to M. S. Weir Esq. CMG. Superintending Under Secretary, (Middle East Department), FCO 4 May 1978.
212. NBR 3/48/3 FCO 8/3246 (The Entry of Kurds to The United Kingdom), Confidential, Letter From Carylton Sinclier, Home Office, To Mr. Wier, British Embassy Baghdad, and Ps/ Mr. Luard, Mr. Graham, MED, UDD 5 May 1978.
213. NBR 345/3 FCO 8/3246 (The Entry of Kurds to The United Kingdom), Confidential From I. T. M. Lucas (Middle East Department), to Mr. Wier (UN Department, M&V Department) 12 May 1978.
214. NBR 245/1 FCO8/3243 (The Situation of Kurds In Iraq), From M. L. Tait. British Embassy Baghdad, to C. S. M. Shelton Middle East Department), 17 May 1978.
215. NBR 345/3 FCO 8/3246 (The Entry of Kurds to The United Kingdom), Confidential From M.S. Weir to D. H. J. Hillary Esq. Home Office 18 May 1978.
216. NBR 345/3 FCO 8/3246 (The Entry of Kurds to The United Kingdom), Confidential, Letter From M. S. Weir, Esq. CMG. Superintending Under Secretary, (Middle East Department), FCO, to D. H. J. Hilary, Home Office, 18 May 1978
217. NBR 245/1 FCO 8/3243 (The Situation of Kurds In Iraq), From Hon. Executive Secretary, Eirwen Harbottle to The President, Lord Kilbracken, 26 May 1978.
218. NBR 245/1 FCO 8/3243 (The Situation of Kurds In Iraq), From Mr. Lucas (MED), to R. M. White, Aps/ Mr. Judd, 30 May 1978.
219. NBR 348/3 FCO 8/3247 (The Entry of Kurds to The United Kingdom), Confidential Report From M. S. Weir, to PS/Mr. Judd Minister of State, Foreign and Commonwealth Secretary, CC: Ps/ Mr. Luard, Mr. Graham UND, MED. 2 June 1978.
220. NBR 348/3 FCO 8/3247 (The Entry of Kurds to The United Kingdom), Consular and Confidential Letter From A. W. J. Kerr, to Miss. B. A. M. Back shell, Home Office 2 June 1978.
221. NBR 245/1 FCO 8/3243 (The Situation of Kurds In Iraq), Confidential From C. S. M. Shelton (Middle East Department) to M. L. Tait Esq. Baghdad, 6 June 1978.
222. NBR245/1 FCO8/3243 (The Situation OF Kurds in Iraq), Report From, Lord Kilbracken (HOUSE of LORDS) to Eirwen Harbottle 10 June 1978.
223. NBR 348/3 FCO 8/3246 (The Situation of Kurds in Iraq), Mr. Shirko Abid Letter from Neville Sandelson M.P. House of Common to Rt. Hon Merlyn,

- M.P. Secretary of State for the Home Department Home Office 21 st June, 1978
224. NBR 1/2 FCO 8/2535 Confidential From R. J. S. Muir British Embassy Washington, to Hon. I. T. M. Lucas, (MED) FCO, 6 July 1978.
 225. NBR 348/3 FCO 8 /3247 (Entry of Kurds to The United Kingdom), Confidential Shirko Abid Mohammed Letter From C.S.M Shelton (Middle East Department) to Mrs. M.J. Owen Home Office 13 July 1978.
 226. NBR 348/3 FCO 8/3246 (Entry of Kurds to The United Kingdom), Confidential Iraqi Kurds Tanea Kader Hussen from G. S. M Shelton (Middle East Department) to R. c. White Esq. Home Office Luar House Date 19 July 1978.
 227. NBR 348/3 FCO 8/3247 (The Entry of Kurds to The United Kingdom), Confidential From Kenneth Lee, to Frank Jud, Minster of State, Foreign and Commonwealth Office, 1 August 1978
 228. NBR 348/3 FCO 8/3243 (The Situation of Kurds In Iraq), Confidential From C. S. M. Shelton, (Middle East Department), to R. J. S. Muir Esq. 25 August 1978.
 229. NBR 348/3 FCO 8/3243 (The Situation of Kurds In Iraq), Confidential From I. T. M. Lucas, (Middle East Department), to PS/Mr Judd 1September 1978.
 230. NBR 348/3 FCO 8/3247 (The Entry of Kurds to The United Kingdom), Confidential Record of Conversation Between Mr. Frank Judd, Minister of State, and Mr. Kenneth Lee, Chairman of The British – Kurdish Society Friendship At 11 am on Tuesday 5 September 1978
 231. NBR 348/3 FCO 8/3247 (The Entry of Kurds to The United Kingdom), Confidential From J/ H. Mallett, Migration and Visa Department, Home Office, to Consular Section Damascus, 11 September 1978.
 232. NBR 245/1 FCO 8/ 3025 (The Situation of Kurds in Iraq), Confidential The Kurds In Britain From D. Tatham to Mr. Luca Mr. Shelton 6 October 1978.
 233. NBR245/1 FCO 8/3243(The Situation of Kurds in Iraq), Letter From David Stephen to Shirko Abid (Undated)
 234. NBR 348/3 FCO 8/3028 (Visas for Kurds Visiting), Secret Draft letter Iyada Kanan AL- Sided From Private Secretary to J.A. Ingman Esq. Home office (Undated)
 235. NBR 245/1 FCO 8/3243 (The Situation of Kurds In Iraq), Letter From The Minister of State, Foreign and Commonwealth, to Neville Sandelson Esq. M.P. House of Commons, 13 November 1978
 236. NBR 245/2 FCO 8/3394 (Kurds in Iran), confidential Teletter from chancery Baghdad 14 March 1979.

237. NBR- WST 011/2 (Kurds In Turkey), From T. L. A. Daunt (Southern European Department), to Mr. Bullard, 15 March 1979.
238. NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds in Turkey), Letter From Anthony Steen M. P. to David Owen M. P. Secretary of State Foreign and Commonwealth Office March 17 th 1979.
239. NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds in Turkey), From the Minister of State Frank Judd to Anthony Steen Esq. 19 March 1979
240. NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds in Turkey), From Minister of State to Anthony Steen Esq. M. P. House of Common 19 March 1979.
241. NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds In Turkey), From Frank Judd Minister of State FCO, to Anthony Steen Esq. MP. House of Common, 19 March 1979.
242. NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds In Turkey), Confidential H. D. Macpherson British Embassy Ankara to I. J. Rawlinson Esq. (Southern European Department) FCO 11 April 1979.
243. NBR 245/2 FCO 8/3394 (Kurds In Iran), Letter From S. M. Lampert, to H. M. A. 16 August 1979.
244. NBR 245/2 FCO 8/3394 (Kurds In Iran), Confidential, Letter From A. J. D. Sterling British Embassy Baghdad, to Chanceries Tehran, 8 November 1979
245. NBR 245/2 FCO 8/3394 (Kurds In Iran), Letter From S. M. J. Lamport, to H. M. A. 20August 1979.
246. NBR 245/2 FCO 8/3394(Kurds in Iran), Letter From E. P. Flint to Secretary Foreign Office Commonwealth 3 September 1979.
247. NBR 345/3 FCO 8/3247 Letter From Neville Sandelson, M. P. House of Common to Rt. Hon Merlyn Rees, M. P. Secretary of State for the Home Department, Home Office (Undated).
248. NBR 245/2 FCO 8/3394 (Kurds in Iran), Confidential Human Right in Kurdistan HM Ambassadors, Tehran 5 September 1979.
249. NBR 245/2 FCO 8/3394 (Kurds in Iran), Confidential Kurdistan Etc From J.A.N Graham to Chancery (Med), chancery Anakara 5 September 1979
250. NBR 245/2 FCO 8/3394(Kurds in Iran), Letter From T.A. Lwis (Miss) to Lord Carrington Foreign Commonwealth House of Common 10 th September 1979.
251. NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds in Turkey), Confidential H. D. Macpherson to I. J. Rawlinson Esq. (Southern European Department) Foreign Commonwealth, cc. Chanceries : J. A. Fortescue Esq. Washington, Chancery Tehran 12 September 1979.
252. NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds in Turkey), From H.D. Macpherson to I. J. Rawlinson Esq. (Southern European Department) Foreign

- commonwealth Office, cc. Chanceries : Tehran, Baghdad, HMCG Istanbul 21 September 1979.
253. NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds In Turkey), Confidential From R. S. Gorham, (Middle East Department), to Mr. Tatham, Mr. Hannay o.a 21 September 1979,.
 254. NBR 245/2 FCO 8/3394 (Kurds in Iran), Confidential From R. S. Gorham (Middle East Department) to Mr. Tatham, Mr. Hannay 21 September 1979.
 255. NBR 245/2 FCO 8/3394(Kurds in Iran), Confidential From R.S. Graham (Middle East Department) to Mr. Tatham, Mr. Hannay o. a. 21 September 1979.
 256. NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds in Turkey), From I. J. Rawlinson (Southern European Department) to Mr. Daunt, cc. Chancery, Ankara, Colonel J. Davidson, Cabinet Office (MED), Mrs. Gillon ,Research Department 22 October 1979.
 257. NBR 245/3 FCO 8/2802 (The Kurds in Iraq and the Iran), From I. Mccluney (Middle East Department) to Mr. church New Dept), 28 October 1979
 258. NBR 245/2 FCO 8/3394 (Kurds in Iran), Confidential Iranian Kurdistan (Middle East Department) November 1979
 259. NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds in Turkey), Confidential Teleletter From A. J. Sterling Baghdad to FCO, Ankara Moscow. 8 November 1979
 260. NBR 245/2 FCO 8/3394(Kurds in Iran), Letter From D. E. Tatham Middle East Department to E. P. Flint Esq. (Undated).
 261. NBR 245/2 FCO 8/3394 (Kurds in Iran), From D. A. Tatham (Middle East Department) to Miss Hopkins 7 December 1979.
 262. NBR-WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds in Turkey), Confidential From I. J. Rawlinson (Southern European Department) to W. M. L Dickinson Esq. Ankara 7 December 1979
 263. NBR 245/2 FCO 8/3394 (Kurds in Turkey), From D. A. Tatham (Middle East Department) to Miss Hopkins 7 December 1979
 264. NBR- WST 011/2 FCO 9/2879 (Kurds in Turkey), Confidential W. M. L Dickinson British Embassy Ankara to I. J. Rawlinson Esq. (Southern European Department) FCO, Chanceries Baghdad, Tehran, Athens, Nicosia, HMCG Istanbul, 18 December 1979.
 265. NBR 245/1 FCO 8/3647 (Situation of Kurds in Iran), Confidential, From C. J. S. Rundle (Department Research) ,to Mr. Lapmort (MED), 18 February 1980.

266. NBR 245/1 FCO 8/3647 (Situation of Kurds in Iran), Confidential, From H. D. A. C. Miers (Middle East Department), to Sir. John Graham KCMG (British Embassy Tehran), 21 February 1980.
267. NBR 245/1 FCO 8/3647 (Situation of Kurds in Iran), Confidential, From S. J. Barrett (British Embassy Ankara), to H. D. A. C. Miers Esq. CMG (MED), 26 February 1980
268. NBR 245/1 FCO 8/3647 (Situation of Kurds in Iran), Confidential, From A. J. D. Stirling British Embassy Baghdad, to H. D. A. C. Miers Esq. CMG (Middle East Department), 28 February 1980.
269. NBR 245/1 FCO 8/3647 (Situation of Kurds in Iran), H. D. A. C. Miers (Middle East Department), to S. R. J. Barret Esq.(British Embassy Ankara), 18 March. 1980
270. NBR 245/1 FCO 8/3647 (Situation of Kurds in Iran), Letter From S. M. J. Lamport (Middle East Department), to D. N. Reddaway Esq. British Embassy Tehran, 1 April 1980.
271. NBR 245/1 FCO 8/3647 (The Situation of Kurds in Iran), Letter From UKMIS Genève to Priority FCO, 22 July 1980.
272. NBR 245/1 FCO 8/3647 (Kurds In Iran), Letter From Marshall, UKMIS Genève, to Priority 22 July 1980.
273. NBR 245/1 FCO 8/3647 (Kurds In Iran), Letter From Mrs. G. Tucker United Nation Department, to Mr. Lamport (MED), 23 July 1980.
274. NBR 245/1 8/3647 (Kurds In Iran), Letter From Carrington, FCO. To Priority UKMIS 25 July 1980.
275. NBR 245/1 FCO 8/3647 (Kurds In Iran), Letter From S. M. J. Lamport, (Middle East Department), to Mrs. Tuucker (United Nations Department), 25 July 1980.
276. NBR 8/3647 FCO 245/1 (Kurds In Iran), Confidential, From Waytt Info Priority Ukmis Geneva, to Info Routine Baghdad. July 28 1980.

• **أرشيف هومهر شيخ موسى المحفوظ لدى جامعة أكستر:**

Special Collocation - The Exeter University- UK.

277. رسالة من نوري شاويس الى هومهر شيخ موسى في تاريخ 18 / 4 / 1976. من أرشيف هومهر

Special collection – Exeter University- Uk شيخ موسى،

278. بيان الحزب الأتحاد الوطني الكردستاني التأسيسي - دمشق في الأول من حزيران 1976.

(أرشيف هومهر شيخ موسى)، محفوظ لدى قسم الوثائق في جامعة أكستر في المملكة

المتحدة البريطانية.

■ ثانياً - الكتب الوثائقية:

• أ - باللغة العربية:

1. تقرير لجنة عصبة الامم 1924 - 1925، ولاية الموصل، مراجعة وتحقيق، عبدالرزاق محمود القيسي، مركز الدراسات الكردية (كردولوجي)، (السليمانية - 2009).
2. تيلي أمين، حركة شيخ عبدالله النهري في الوثائق البريطانية، سبيريز، (دهوك - 2010).
3. جبار قادر و طارق جامباز، قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل الخاصة بالكرد وكردستان، الاكاديمية الكردية، (اربيل - 2013).
4. حامد البياتي، الأنقلاب الدامي الخفايا الداخلية و مواقف الدول الإقليمية و دور المخابرات الغربية (أسرار إنقلاب 8 شباط 1963 في العراق في الوثائق السرية البريطانية)، ط 2، (لندن - 2000).
5. الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق، طريق الحركة التحررية الكردية، (د.م - د.ت).
6. الحزب الديمقراطي الكردستاني - اللجنة التحضيرية، تقييم مسيرة الثورة الكردية وأنهاها، ط 2، (د.م - 1997).
7. خليل علي مراد، مختارات من كتاب الموصل و كركوك في الوثائق العثمانية، بنكهى زين، (سليمانية - 2005).
8. سامي عبدالرحمن، البديل الثوري في الحركة التحررية الكردية: التقرير السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، (د.م - د.ت).
9. عثمان علي، الكرد في الوثائق البريطانية، مؤسسة موكرياني، (اربيل - 2008).

• ب - باللغة الكردية:

1. عهلى تهتهر نيروهى، سياسهتى حكومتهتى عيراق له كوردستان له سايه بهلگه نامه فهرمييه كاندا 1975 - 1991، زانكويها دهوك - سهنتهري فهكولينين كوردى وياراستنا بهلگه نامان، (دهوك - 2010)، ب 2 .

5. محسن دزهيي، أحداث عاصرتها 1961 - 1975، دار ثاراس، (اربييل - 2002) ج.
6. أحداث عاصرتها، مطبعة حاجي هاشم، (كردستان - 2013)، ج 3.
7. نوري شاييس. من مذكراتي، من منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني، (د.م - 1985).

• باللغة الكُردية :

1. نهوشيروان مستهفا ئەمين، له كهناى دانوبهوه بوخيى ناوزهنگ: ديوى ناومهوى روداوهكانى كوردستانى عيراق 1975 - 1978، (لهندمن - 1997).
2. پهنگهكان يهكتري ئەشكينن: ديوى ناومهوى روداوهكانى كوردستانى عيراق 1979 - 1983، بلاوكردنهوى postfach، (المانيا - 1997).
3. مهيجهر نوئيل، يادداشتهكانى مهيجهر نوئيل له كوردستان، و: حسين جاف، حسين عثمان، مطبعة أوفيست حسام، (بغداد - 1984).

• باللغة الأنجليزية:

1. Margaret Thatcher, The Downing Street Years, Harper Press, 5 Publishing, London, 2011.
2. Humphrey Trevelyan, The Middle East in Revolution. London - Macmillan - 1970.

■ خامساً - الأطاريح ورسائل الماجستير:

• باللغة العربية:

1. طلال يونس الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية 1945 - 1983، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 1999.
2. عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة الأمريكية والمسألة الكردية في العراق 1961 - 1975، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، (اربييل - 2008).

• باللغة الكُردية:

1. جمال فتح الله كيب، بزوتنهوهى رزگاربخوازى كورد له باشوورى كوردستان 21 / 1975/3 - 11/28 / 1980 ليكولينهوهى ميژووى سياسى به، بروانامهى دكتورا، كوليژى زانسته مرؤفايه تيه كان، زانكوى سليمانى، 2009.

■ سادساً - الكتب:

• باللغة العربية:

1. أحمد عبدالعزيز، صمود الشعب الكُردى في مواجهة التحديات، (أربيل - 2015).
2. أحمد فوزي، عبد السلام عارف سيرته محاكمته مصرعه، دار العروبة، (بغداد - 1989).
3. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية، (بغداد - 1975).
4. أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية - التركية: الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، (عمان - 2010).
5. آدمون غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار، (بيروت - 1973).
6. أسامة أحمد راضي، السياسة الخارجية الإيرانية المعاصرة تجاه المشكلة الكردية، شركة القدس للنشر والتوزيع، (مصر - 2012).
7. أسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، LANA PUBLICATION، (لندن - 1986).
8. اوفر بينغيو، كرد العراق: بناء دولة داخل دولة، ت: عبد الرزاق عبدالله بوتاني، دار ثاراس - دار الساقى، (أربيل - 2014).
9. برهان الدين ابابكر ياسين، كُردستان في سياسة القوى العظمى 1941 - 1947، ت: هوراس، مطبعة هوار، (دهوك - 2002).
10. بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها في كُردستان 1923 - 1926، سبيريز، (أربيل - 2004).
11. تركيا وكُردستان العراق: الجاران الحائران، دار الزمان، (دمشق - 2009).
12. ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج 4 (ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر - د. ت).

13. جاك دروز، التاريخ العام للإشترابية، ت: أنطوان حمصي، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق - 2004).
14. جرجيس فتح الله رجال و وقائع في الميزان، دار نارس، (أربيل - 2001).
15. جرجيس فتح الله، يقظة الكرد تاريخ سياسي 1900 - 1924، دار نارس، (أربيل - 2002).
16. جعفر حسين نزار، الثورة الإسلامية في إيران: وقائع وأحداث، الطبعة الأولى، (إيران - 1979).
17. جلال الطالباني، حول القضية الكردية في العراق، (ب. م - 1988).
18. جليلي جليل واخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ت: عبيد حاجي، ط 2، داراراس - دارالفارابي، (أربيل - 2013).
19. جيرارد جالياندي، شعب بدون وطن: الكرد وكردستان، ت: عبد السلام النقشبندي، دار نارس، (أربيل - 2012).
20. جيرارد جاليان، المأساة الكردية، ت: عبد السلام النقشبندي، دار نارس، (أربيل - 2007).
21. حسين محمد القهواني، دور البصرة التجارية في الخليج العربي 1869 - 1914، (بغداد - 1980).
22. خليل اسماعيل محمد، مؤشرات سياسة التعريب والتهجير في إقليم كردستان العراق، مطبعة جامعة صلاح الدين، (أربيل - 2001).
23. خليل علي مراد، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي (1941 - 1947)، (بغداد - 1980).
24. ديفيد ماكدول، تاريخ ألكراد الحديث، دارالفارابي، (بيروت - 2004).
25. ديفيد ماكدووال، شعب أنكر عليه وجوده، ت: عبدالسلام النقشبندي، دار نارس، (أربيل - 2012).
26. رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق 1941 - 1991، شركة المطبوعات، (بيروت - 1994).
27. روبرت أولسن، تاريخ الكفاح القومي الكردي 1880 - 1925، ط 3، دار الفارابي - دار أراس، (أربيل - 2013).
28. ، المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية، ت: محمد إحسان، دار آراس، (أربيل - 2001).

29. سروره أسعد صابر، كُردستان الجنوبية 1926 - 1939، (السليمانية - 2006).
30. سعد بشير اسكندر، قيام النظام الإماراتي في كردستان و سقوطه، ط2، بنكهى زين، (السليمانية - 2008).
31. ، من التخطيط الى التجزئة: سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان 1915 - 1923، بنكهى زين، (السليمانية - 2008).
32. سعد ناجي جواد، العراق و المسألة الكردية 1958 - 1970، (لندن - 1990)
33. سعدي عثمان هروتي، كُردستان و الامبراطورية العثمانية 1514 - 1851، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، (2008 - دهوك).
34. سنان صادق حسين الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق عهد عبد السلام عارف شباط 1963 - نيسان 1966، دار المرتضى، (بغداد - 2009).
35. السيد عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، دار الرافدين، (بيروت - 2013).
- 36.، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، دار الشؤون الثقافية، (بغداد - 1989)، ج 3.
37. شاكر خصباك، الكرد والمسألة الكردية، منشورات الثقافة الجديدة، (بغداد - 1959).
38. (2009).
39. شاكرو خدو محوي، المسألة الكردية في العراق المعاصر، ت: عبيد حاجي، (دهوك - 2008).
40. شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كُردستان، ط 2، مطبعة منارة، (أربيل - 2007).
41. شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكردية في كُردستان العراق 8 شباط 2963 - 17 تموز 1968، سبيريز، (دهوك - 2006).
42. صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798 - 1810 (بغداد - 1979).
43. صلاح الخراسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، مؤسسة البلاغ، (بيروت - 2001).
44. صلاح عبود العامري، أفغانستان وتطورها السياسي، (دم - 2012).
45. عباس النصراني، الاقتصاد العراقي 1950 - 2010، ت: محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز: (بيروت - 1995).
46. ، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950 - 2010 ت: محمد سعيد عبدالعزيز، دار الكنوز الأدبية، (بيروت - 1995).

47. عبدالرحمن أدریس صالح البیاتی، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق 1914 - 1932، بنگه‌ی ژین، (سلیمانیة - 2010).
48. عبدالعزیز سلیمان نوار، تاریخ العراق الحدیث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا (القاهرة - 1968).
49. عبدالرزاق الحسني، تاریخ الوزارات العراقية، ط 7، منشورات مركز الابجدية، (بيروت - 1988).
50. عبد الفتاح علي البوتاني، آراء موضوعية عن شيخ محمود الحفيد (البرزنجي) ومطالبه القومية، يادنامه‌ی شيخ مه‌ممودی حه‌فید، بنگه‌ی ژین، (سلیمانیة - 2006).
51. عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة، ط3، دار التفسير، (أربيل - 2011).
52. عثمان علي، الكرد في الوثائق البريطانية، بنگه‌ی تويژينه‌وه، (أربيل - 2008).
53. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، (بيروت - 1994).
54. عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق 1939 - 1945، دار سبيريز للطباعة والنشر، (دهوك - 2002).
55. عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، منشورات الثقافة الجديدة، (دمشق - 2003).
56. عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية، ت: سعاد محمد خضر، مؤسسه ذين، (سليمانیة - 2002).
57. علي سنجاري القضية الكردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، مطبعة خاني، (دهوك - 2009).
58. عمار علي السمر، شمال العراق: 1958 - 1975 دراسة سياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت - 2012).
59. غانم محمد الحفو وعبدالفتاح علي البوتاني، الكرد والأحداث الوطنية خلال العهد الملكي، سبيريز، (دهوك - 2005).
60. غانم محمد الحفو، صفحات من تاريخ التكتلات الإقليمية في الشرق الأوسط العراق نموذجاً، جامعة الموصل، 2005.
61. غفور مخموري، تعريب كردستان، ت: عبدالله قرگه‌ی، دار ئارارس للطباعة والنشر، (أربيل - 2006).

62. غنتر ديشنر، الكرد شعب بدون وطن دولة تاريخ و أمل، ت: د. جورج كتورة، دار الفارابي - دار أراس، (أربيل - 2014).
63. فريد هاليداي وآخرون، الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ت: عبدالإله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية، (بيروت - 2006).
64. فيليب ويلارد إيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ت: جعفر خياط، (بيروت - 1949).
65. قحطان أحمد الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963، مكتبة مدبولي، (القاهرة - 2008).
66. كاظم حبيب، حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، دار نارس، (أربيل - 2005).
67. كاوس قفطان، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق 1958 - 1964، (سليمانية - 2004).
68. كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ط3، دارا الفارابي - دار اراس، (أربيل - 2013).
69. صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البدليسي، (بغداد - 1978).
70. كونتر دشنر، احفاد صلاح الدين الأيوبي، ت: عبدالسلام برواري، ط 2، مطبعة خهبات، (دهوك - 2000).
71. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، منشورات مكتبة يقظة العربية، ط 2، (بغداد - 1981).
72. م. س. لازاريف وآخرون، تاريخ كردستان، ت: عبيد حاجي، دار سبيريز، (دهوك - 2006).
73. م. س. لازاريف، الإمبريالية والمسألة الكردية، ت: عبيد حاجي، دار موكرياني، (أربيل - 2013).
74. مارك سايكس، القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية، ت: خليل علي مراد، مراجعة وتعليق: عبدالفتاح علي بوتاني، دار الزمان (دمشق - 2007).
75. ماريانا خاروداكي، الكرد والسياسة الخارجية الأميركية: العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945، دار نارارس - دار الفارابي، (أربيل - 2013).
76. مجموعة الكتاب من السوفيات، السياسة الخارجية السوفيتية بين عامي 1955 - 1965، ت: خيري حمادة، دار الكاتب العربي، (القاهرة - 1968).

77. محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق، دار الحرية، (بغداد - 1983).
78. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864 - 1958 (صيدا - 1965).
79. محمد سليمان حسين، نحو تأمين النفط العراقي، دار الطليعة، (بيروت - 1967)
80. محمد عبدالله العزاوي، العلاقات العراقية - الفرنسية: دراسة تاريخية سياسية (1968 - 2003)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت - 2013).
81. مسعود البارزاني، البارزاني والحركة الكردية التحررية أنتفاضة بارزان الأولى، (كردستان - 1986).
82. البارزاني والحركة التحررية الكردية الكردوثورة 14 تموز 1958 - ايلول 1961، (كردستان - 1995).
83. البارزاني والحركة التحررية الكردية أيلول 1961 - اربيل (2002)، ج 3.
84. مكتب الإعلام الإتحاد الوطني الكردستاني، العراق والمسألة الكردية، من كتابات في المسألة الكردية، إعداد وتقديم: رفيق صالح أحمد، بنگهه زين، (السليمانية - 2008)، ج 1.
85. ميفان عارف بادي، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق 1958 - 1963، سبيريز، (دهوك - 2005).
86. ميهفان محمد حسين رشيد البامرني، سياسة الأتحاد السوفيتي تجاه الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان الجنوبية 1945 - 1968، مؤسسة موكرياني، (اربيل - 2008).
87. منهل الهام عبدال عقراوي، فراس صالح خضر الجبوري و محمد حمزة حسين الدليمي، العلاقات التركية - الأيرانية 1923 - 2003، دار ابن أثير، جامعة الموصل، 2013.
88. الميجر نوئيل، ملاحظة في الوضعية الكردية، مطبعة جامعة دهوك، (دهوك - 2009).
89. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لأمتيازات النفط في العراق 1925 - 1952، (بيروت - 1980).
90. نوال أحمد بسج، القانون الدولي الإنساني: وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، منشورات الحلبي الحقوقية، (بيروت - 2010).
91. هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، (قم - 1992).

92. وديع جويده، الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها، دار ثاراس - دار الفارابي، (اربييل - 2013).

93. وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، (لندن - 1991).

94. وليم أيغلتن الابن، جمهورية مهباد، ت: جرجيس فتح الله، ط 2، دار ثاراس، (اربييل - 1999).

95. ويلسون ناثنيل هاول، الكرد والإتحاد السوفيتي، ت: ضياء الدين المرعب، جمهورية العراق وزارة الثقافة - دار الثقافة والنشر الكردية، (بغداد - 2005).

96. يحيى غني النجار، دراسة في التخطيط الاقتصادي: مع إشارة خاصة لتجربة العراق، دار الحرية، (بغداد - 1978).

• باللغة الكردية:

1. د. ئەحمەد ئەمەد ئەمین، رموتی چەب لە باشووری کوردستان: کۆمەڵەى رەنجەدرانی کوردستان وەك نموونە، (ههولیر - 2016).

2. ئەمین قادر مینە، ئەمەنى ستراىجى عىراق و سىكوجكەى بەعسىيان: تەرحىل، تەعرب، تەبعىس، سەنتەرى لىكۆلینەوہى ستراىجى كوردستان، (سلىمانى - 1999).

3. ئى. جەى. ئار، پوختەى كاروبارى كاتى جەنكى جىهانى لە كوردستان جنووبى، بنگەى ژین، (سلىمانى - 2011).

4. حبيب محمد كريم، چەند لاپەرىهەك خەباتى گەلى كورد مېژووى كۆنكرەكانى 4 - 5 - 6 - 7 - 8 - ى پارتى، و: گوزاد روژبەيانى، بەشى راگەيانندن - پارتى ديموكراتى كوردستان - عىراق، (ب.ج - 1991).

5. دلاومر عەبدوڵعەزىزە لائەدین، لوبى كردن بو نه تەوہىهەكى بى دەولەت: بېرموهرى لوبى وتيروانىنى ستراىجى، (ب.ج - 2007).

6. سەرورەر عەبدوڵرەحمان عومەر، يەكيتى ى نىشتمانى ى كوردستان 1975 - 1976، سەنتەرى چاب وپەخشى تەما، (سلىمانى - 2002).

7. سەلاح محەمەد هەرورى، مېرگەها بوتان، چاپخانه مناره، (ههولیر - 2006).

8. عارف روشدى عارف، كۆمەڵەى خویندكارانى كورد ئەوروپا 1956 - 1975، بلاوكراوەكانى ئەكادىمىا هۆشيارى وپىگەيانندنى كادىران، (سلىمانى - 2012).

9. عەبدوڵرەحمان قاسملوو، كوردستان و كورد، و: عبدالله حسن زاده، دەزگای چاب و بلاوكرندنەوہى روژەهەلات، چ 8، (ههولیر - 2014).

10. عهلی ته‌ته‌ر نیروهی، بزاقی رزکاریخوازی نه‌ته‌وهی کورد له کوردستان: له ساله‌کانی جه‌نکی عیراق وئیران دا (1980 - 1988)، دهمزگای سبیریز، (دهوک - 2008).
11. عومهر ههمزه سالح، راگوستن: لیکولینه‌وهی جوگرافه‌ و میژووی راگواستنی زوره ملیی کوند‌نشینه‌کانی، بشده‌ر وه‌ک نمونه، دهمزگای موکریانی، (دهوک - 20017).
12. عیسی بژمان، نه‌ینیی یه‌کانی به‌ستنی په‌یمانی به‌ستنی 1975 - نه‌لجه‌زایر، و: ناسر ئیبراهیمی، بنکه‌ی چاپه‌مه‌نی روز، (سوید 1997).
13. فرمان عبدالرحمن، پاکتاو‌کردنی ره‌گه‌زی له کوردستانی عیراقد، مه‌کته‌بی بیر و هوشیاری (ی.ن.ک)، دهمزگای چاب و په‌خشی همدی، (سلیمانی - 2006)
14. کریس کوچیرا، بزووتنه‌وهی نه‌ته‌وهی کورد و ویستی سه‌ربه‌خۆیی، و: حه‌سه‌ن ره‌ستگاری، دهمزگای روژه‌ه‌لات، (هه‌ولیر - 2013).
15. کلۆدیۆس جیمس ریچ، گه‌شتنامه‌ی ریچ بو کوردستان 1820، و: محهمهد حه‌مه باقی، دهمزگای ئاراس، (هه‌ولیر - 2002).
16. محهمهد ره‌سول هاوار، شیخ مه‌حموودی قاره‌مان ودموله‌ته‌که‌ی خواریوی کوردستان، (لندن - 1991)، ب 1.
17. مه‌هدی محهمهد قادر، بیشه‌اته‌کانی سیاسییه‌کانی کوردستان عیراق 1945 - 1958، 1958، سه‌نته‌ری لیکولینه‌وهی ستراتیجی کوردستان (سلیمانی - 2005).
18. میجهر ئی. بی. سون، جه‌ند سه‌رنجیک ده‌رباره‌ی هوزه‌کانی کوردستان خواریو، و: نه‌جاتی عه‌بدووللا، بنکه‌ی ژین، (سلیمانی - 2007).
19. میجهر نوئیل، سه‌رنجدانیکی باوردوخی کورد، و: سدیق سالح، چابخانه‌ی و ئوفیستی سه‌رکه‌وتن، (سلیمانی - 2001).
20. نازناز محهمهد عه‌بدوولقادر، سیاسیته‌ی ئیران به‌رامبه‌ر بزووتنه‌وهی رزکاریخوازی نه‌ته‌وهی کورد له کوردستان عیراقد 1961 - 1975، ئاراس، (هه‌ولیر - 2008)

• الکتب باللغة الأنجليزية:

1. Anthony H. Cordesman, The Gulf and The West: Strategic Relations and Military Realities, London, WestView Press. Boulder, 1988.
2. John Campbell, Margaret Thatcher: Grocer s Daughter to Iron Lady, London, Vintage Books, 2009.

3. Donald Bruce Disney. Jr, The Kurdish Nationalist Movement and External Influences, Masters Thesis, California, Naval Postgraduate School Monterey, December 1980.
4. John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign policy, London, Macmillan, 2007.
5. Michael T. Thornhill, Alternatives to Nasser: Humphrey Trevelyan Ambassador to Egypt, contemporary British History, volume 13, 1999.
6. Humphrey Trevelyan, The Middle East in Revolution. London, Macmillan, 1970.
7. Oles M.Smolansky with Bettie M. Smolansky, The USSR AND IRAQ: The Soviet Influence, Duke University Press, 1991.
8. (The UN Refugee Agency, Statue of The Office of The United Nations High Commissioner For Refugees, Genève.
9. The International Association of University, World List of University: Other Institutions of Higher Education and University Organisation 1977- 78, London, the Macmilan Press LTD, – 1978.
10. UNCHR, Handbook on Procedures and Criteria for Determining Refugee Status under the 1951 Convention and the 1967 Protocol, Relating to the Status of Refugees, Genève, 1992.
11. Murat Ozyulcel, The Hijaz Railway and the Ottoman Empire, London Tauris – 2014. I.B.
12. Wilco de Jonge, Brianne McGonigle Leyh, Anja Mihr, Lars van Troost, Amnesty International 50 Years: Reflections and Perspective, Utrecht, 2011.
13. Maggie Black (ed), A Case For Our Times: OXFAM the First Fifty Year Oxford – Oxford University Press – 1992.
14. Setven Fielding, Harold Wilson: 50 th anniversary of the 1964 government, Journal British Politics Review, Volume 9, No. 3, Summer.

• د . الكتب باللغة الفارسية:

1. محمد رحيم عيوضي، انقلاب اسلامي ورشي هاي تاريخي آن، دانشگاه پیام نور، (تهران - د . ت).

■ سابعاً - البحوث العلمية :

● باللغة العربية:

1. خليل علي مراد، " رحلات الأنكليز الى الموصل في القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين "، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد 3 - 4، آذار - نيسان - 2001.
2. ربيع حيدر الموسوي، أزمة العرش البريطاني لسنة 1936، كلية الآداب - جامعة الكوفة، د. ت، بحث منشورة.
3. فارس النداف، اللوبي الصهيوني واللوبي العربي في أمريكا: دراسة مقارنة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36)، العدد 6، (سوريا - 2014).
4. شيرزاد زكريا محمد و علي محمد قادر، الصحايف واللورد البريطاني كيلبراكن Kilbracken و موقفه من القضية الكردية، مجلة جامعة نوروز، المجلد 6 (1) العدد (10) السنة 2017، دهوك.
5. عبدالحسين شعبان، ثقافة حقوق الإنسان، مطبعة أفيستا، (هولير - 2003).
6. سعد جواد الإبراهيمي، التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان في اوربا، كلية التربية للبنات - قسم التاريخ، جامعة بغداد، (د. ت).
7. محمد لطفي زكريا الشيمي، النظام البرلماني: البرلمان الإنجليزي نموذجاً، جامعة القاهرة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2009،.

● باللغة الأنجليزية:

1. Leroy Woodson, JR., "We Who Face Death" Kurds of Iraq Risk their Lives Daily in a Desperate Struggle for Self – Determination, National Geographic Magazine, Vol 147, No 3, March 1975.
2. Gerd Nonneman, Development, Administration and Aid in the Middle East, New York – Routledge – 1988.
3. Clement Jones, Lord Curzon of Kedleston 1859- 1925: An Appreciation, International Affairs(Royal Institute of International Affairs 1944), Vol. 37, No3, Jul., 1961.
4. Claudia Wright, Iraq New Power in The Middle East, Foreign Affairs, Vol. 58, No. 2 (Winter, 1979).

5. Stefanie K. Wichhart, A "New Deal " for the Kurds :Britains Kurdish Policy 1941 – 1945, The Journal of Imperial and Commonwealth History, Vol. 39, No 5, December 2011.
6. Gil Loescher, Refugee Movements and International Security, ADELPHI PAPERS, 268, Summer 1992, Published by Brassays for the IISS.

■ ثامناً - المجلات والصحف (الدوريات):

• باللغة العربية:

1. صوت الإتحاد حزيران 1976؛ صوت الأتحاد، العدد 2 تشرين الأول 1976؛ صوت الأتحاد، العدد 3 مارت 1979؛ صوت الأتحاد، العدد 3 مارت 1979.
2. دهنگى شورش (نشرة أخبارية دورية)، أواخر نوفمبر 1974، العدد 7. نوزاد علي أحمد، صحافة الحزب الديمقراطي الكردستاني خارج الوطن، بنگههى ژين، (سليمانية - 2010).
3. خهبات (النضال)، العدد 528، صوت الأتحاد، العدد 20 ايلول 1976؛ خهبات، العدد 530، 1976/11/30؛ خهبات، العدد 535، أواسط أيار 1977.

• باللغة الكردية:

1. كۆمهله، ژماره 1، بايزى 1978؛ كومهله، ژماره 2، زستانى 1979؛ كومهله، ژماره 3، زستانى 1979؛
2. كومهله ژماره 1 بايزى 1978؛ كومهله ژماره 2 زستانى 1978.

• باللغة الإنجليزية :

- The Birmingham Post	19August 1976
-Daily Report	- 5 – April 1975 -2 June 1975
-Daily Telegraph	-29 October 1976 -2 June 1977
-Economist	-15 March 1975 -22 March 1975 -5 April 1975

	-19 April 1975 -8 October 1975 -18 October 1975 -27 November 1976 -24 June 1978
-Evening Standard	-15 April 1970
-Extract , Guardian London.	-22 June 1976
-Extract, Times , London	-22 June 1976
-The Financial Times.	-5 April 1975 -17 June 1975 -26 July 1975 -24 March 1975 -22 June 1975 -19 April 1975
-The Guardian.	-14 January 1975 -14 March 1975 -24 March 1975 -17 June 1976 -24 October 1975 -28 September 1976
-International Herald Tribune	-9 – 10 October 1976
-Observer	-6 April 1975 -29 September 1976 -11 March 1979
-Peshmerga	-N6/7 August 1976
-Sunday Times	-30 March 1975 -10 October 1976 -24 October 1976
-The Times	-19 March 1975 -22 March 1975 -24 March 1975 -10 April 1975 -24 April 1975 -17 June 1975 -24 June 1975 -5 July 1975 -26 August 1975

(تاريخ الزيارة في 24 / 2 / 2017)

www. Hteimourian.net.

4. للمزيد من التفاصيل عن جماعات الضغط داخل البرلمان البريطاني

ينظر:

Lobby Central, WWW.Parliament.UK

(Lord Kilbracken, Journalist, Writer and Landowner)-

www.independent.co.uk/news.

5. للمزيد من التفاصيل ينظر عن :

- British Council of Churches

www. Socialarchive.iath.virginia.edu/ark:/99166. على الموقع :

6. نظام حكم الجنرال بنوشيت (Pinochet) (الذي حكم تشيلي بين 17

كانون الأول 1974 - 11 آذار 1990)

متاح على الموقع :

www.Refugee.org.uk.

■ عاشرًا - القواميس والموسوعات :

1. الان بالمر، موسوعة تاريخ أوربية الحديث 1789 - 1945، ت : سوسن فيصل السامر

ويوسف محمد أمين، دار المأمون، (بغداد - 1992)، ج 1.

2. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، بنگه‌ی ژین، (أربيل - 2006).

3. جمال بابان، أعلام كرد العراق، وزارة الثقافة - حكومة إقليم كردستان العراق،

(سليمانیه - 2006).

4. مير بصري، أعلام الكرد، رياض الريس للكتب والنشر، (لندن - 1991).

الفهرست

9..... المقدمة

27..... التمهيدي: السياسة البريطانية تجاه القضية الكردية في العراق 1921 - 1975

الفصل الأول

الموقف الرسمي البريطاني من القضية الكردية في العراق

78..... المبحث الأول: بريطانيا وآثار اتفاقية الجزائر 6 آذار 1975 على كردستان العراق

101..... المبحث الثاني: موقف الحكومة البريطانية من نشاطات الحركة الكردية في بريطانيا

125..... المبحث الثالث: بريطانيا و مسألة (دولة كردستان الكبرى 1979)

الفصل الثاني

مجلس العموم البريطاني و القضية الكردية في العراق

المبحث الأول: موقف أعضاء مجلس العموم البريطاني من السياسة العراقية تجاه الكرد عقب اتفاقية الجزائر

162..... 1975 - 1976

173..... المبحث الثاني: اتصالات الحركة الكردية في العراق مع مجلس العموم البريطاني 1977 - 1978

المبحث الثالث: مجلس العموم البريطاني و مسألة المنح الدراسية للطلبة الكرد في الجامعات البريطانية 1975

189..... 1978 -

الفصل الثالث

جمعية الصداقة البريطانية - الكردية

- المبحث الأول: تأسيس جمعية الصداقة البريطانية - الكردية في نيسان 1975 216
- المبحث الثاني: دور جمعية الصداقة البريطانية - الكردية في القضية الكردية في العراق 228

الفصل الرابع

بريطانيا و مشكلة اللاجئين الكرد

- المبحث الأول: موقف بريطانيا من اللاجئين الكرد في إيران 1975 - 1977
- 278
- المبحث الثاني: موقف بريطانيا من مسألة منح الكرد تأشيرة الدخول (الفيزا) و اللجوء الى بريطانيا 302

347.....الخاتمة

355.....الملاحق

383.....قائمة المصادر و المراجع

هذا الكتاب

كان الموقف البريطاني تجاه القضية الكردية يحظى بأهمية كبيرة في السياسة البريطانية تجاه العراق، نتيجة تأثيرات دور العراق الذي برز بشكل واضح خلال فترة السبعينات من القرن المنصرم، وتعاظم دوره من الناحية السياسية والاقتصادية في المنطقة، وانعكاس القضايا الداخلية في العراق وخاصة القضية الكردية على علاقاته مع بريطانيا، ومن جهة أخرى على السياسة البريطانية تجاه العراق نفسه وفي المنطقة وبالأخص في إطار الاهتمام البريطاني بمنطقة الخليج.

ميهشان محمد حسين

- مواليد سنة 1977 ناحية بامرني - محافظة دهوك - كردستان /العراق.
- اكمل دراسته الابتدائية في بامرني ، والمتوسطة والاعدادية في مدينة دهوك.
- حصل على شهادة البكالوريوس سنة 2001 في قسم التاريخ كلية الآداب - جامعة دهوك.
- حصل على شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من قسم التاريخ ، كلية الآداب - جامعة الموصل سنة 2006 .
- حصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من قسم التاريخ، كلية الآداب - جامعة زاخو سنة 2017 .
- يعمل حالياً مدرساً في قسم التاريخ - فاكولتي العلوم الانسانية - جامعة زاخو.



حقوق الطبع محفوظة
لمركز زاخو للدراسات الكردية

zcks@uoz.edu.krd +964 (0) 751 536 1550
Iraq-Kurdistan Region, Zakho- Univesity of Zakho

Zakho Centre
for Kurdish Studies
مرکز زاخو للدراسات الكردية

ISBN 978-9933-9265-4-0



9 789933 926540